

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تجربة م.ت.ف السياسية
من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية
(1964م - 2006م)

إعداد

حمزة عبد الحميد محمود الصمادي

إشراف

د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2008م

تجربة م.ت.ف السياسية
من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية
1964-2006م

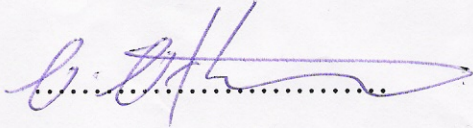
إعداد

حمزة عبد الحميد محمود الصمادي

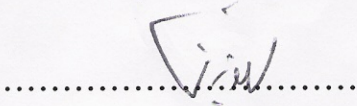
نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 8/2/7 200م وأجيزت.

التوقيع

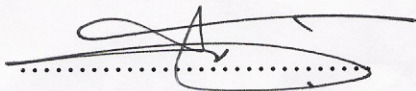
أعضاء لجنة المناقشة



1- د. عثمان عثمان / رئيساً



2- أ. د. سري نسيبة / ممتحناً خارجياً



3- أ. د. نظام عباسي / ممتحناً داخلياً

الإهداء

الى شهداء الشعب الفلسطيني...

نعل فى الرسالة ما يضىء طريق من جاؤوا بعدهم.

الى الذين أرادوا إخراجنا من الظلمات الى النور بدمائهم وعذاباتهم. إلى أولئك الحالمين بالحرية فى وطن أكبر، وأجمل، ومستقبل أكثر سلاما مما جاءت به اتفاقيات أو سلو، أهدي أطروحتى.

الى كل المتعبين الذين اجتهدوا، وعاندهم ظروف الحياة، فأصغوا الى دقات قلوبهم، ليكتشفوا أنه ما زال هناك متسع من الأمل، ليوم بهي، وعمل جديد.

إلى بناتى: دىالا، دانا، فرح، وآية، والى ابني صلاح، الذين علموني أن الجواب قد لا يأتي إلا بسؤال آخر، وأن الحقيقة فى النهاية تصنعها كثرة الأسئلة. إلى هؤلاء جميعا أهدي أطروحتى.

شكر وتقدير

أتقدم بشكر خاص إلى صديقي وأستاذاي د. عثمان عثمان الذي كان جديرا بالإشراف على هكذا بحث، كما كنت جديرا بنيل ثقته في إتمامه بالشكل المناسب علميا وموضوعيا، رغم صراعي الشديد مع المرض. وكان لملاحظاته العلمية الدقيقة ما يدفعني الى بذل جهد أكبر لإيفاء فصول الأطروحة حقها من البحث والتقصي.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور سري نسيبة رئيس جامعة القدس، والأستاذ الدكتور رامي الحمد الله، رئيس جامعة النجاح الوطنية في نابلس على تشجيعهما لنا. فقد كان في اهتمامهما وتقديرهما للعلم والتعليم ما يثلج الصدر.

والى أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ونخص منهم د.نايف أبو خلف، د. عبد الستار قاسم، د. باسم زبيدي الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتجاربهم. كما وأشكر أيضا أستاذاي الفاضل اسماعيل الصمادي الذي تكرم علي بالتدقيق اللغوي للأطروحة، وكان كريما بنصائحه القيمة في هذا المضمار. والشكر موصول الى زوجتي التي وقفت الى جانبي، وأعانتني على مواصلة المشوار..

وأیضا لكل من سأل عني في مرضي يشاطرنني ثقتي بالله وبقدره.

لهم جميعا، كل الوفاء والاحترام.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	شكر وتقدير	
هـ	فهرس المحتويات	
ي	قائمة الملاحق	
ك	قائمة المختصرات والرموز	
ن	المخلص	
1	المقدمة	
6	مشكلة الدراسة	
7	أهمية الدراسة	
7	أهداف الدراسة	
8	أسئلة الدراسة	
9	فرضيات الدراسة	
10	منهج الدراسة	
11	حدود الدراسة	
12	فصول الدراسة	
15	الدراسات السابقة	
20	الفصل الأول: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وانبثاق الميثاق الوطني	1.
20	خلفية عامة عن الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي منذ عام 1917م	1.1
31	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية	2.1
34	تبلور فكرة الكيان الفلسطيني	1.2.1
37	انطلاقة فتح وعلاقتها بمستقبل المنظمة	2.2.1
38	هزيمة حزيران 1967م وآثارها على منظمة التحرير	3.2.1
40	معركة الكرامة وتداعياتها	4.2.1
44	هيمنة فتح على م.ت.ف وعلى القرار السياسي الفلسطيني:	3.1
47	السيطرة على البنية التنظيمية والسياسية	1.3.1
50	تعديل الميثاق القومي وتغييره الى الميثاق الوطني	2.3.1

الصفحة	الموضوع	الرقم
52	تداخل مبادئ فتح وأهداف المنظمة	1. 3. 3
55	تطوير الشعارات وأساليب المقاومة	1. 3. 4
57	تشكيلات منظمة التحرير والنظام الأساسي	1. 4
59	الفصل الثاني: آليات صنع القرار في م.ت.ف	2.
59	تمهيد	1. 2
60	مفهوم النظام السياسي	2. 2
62	مفهوم صنع القرار	2. 3
63	مفهوم التكتيك والإستراتيجية	2. 4
66	سياسة المنظمة بين التكتيك والاسراتيجية	2. 5
70	محددات صنع القرار الفلسطيني	2. 6
71	الاعتبارات الداخلية لصنع القرار الفلسطيني:	2. 6. 1
72	الحقوق التاريخية والثوابت الوطنية	2. 6. 1. 1
72	أطراف العملية السياسية الفلسطينية	2. 6. 1. 2
80	الاعتبارات الخارجية لصنع القرار الفلسطيني:	2. 6. 2
81	الشرعية والسياسات الدوليتين	2. 6. 2. 1
82	مواقف النظام الإقليمي العربي	2. 6. 2. 2
83	السياسات الإسرائيلية	2. 6. 2. 3
86	موازن القوى	2. 6. 2. 4
88	مؤسسات صنع القرار ومرجعياته	2. 7
88	الرئاسة	2. 7. 1
90	اللجنة التنفيذية	2. 7. 2
91	المجلس الوطني	2. 7. 3
92	المجلس المركزي	2. 7. 4
93	آليات اتخاذ القرار بالمنظمة	2. 8
93	قرار الأغلبية	2. 8. 1
95	المركزية الديمقراطية	2. 8. 2
100	المعارضة وتجربة جبهة الرفض	2. 9
104	القيادة الجماعية وتجربة القيادة الكرزمانية	2. 10

الصفحة	الموضوع	الرقم
107	الفصل الثالث: الشرعية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشعار استقلال القرار الفلسطيني	3.
107	خلفية عامة	1.3
112	مفهوم الشرعية السياسية	2.3
115	مصادر الشرعية السياسية	3.3
116	الدين والعادات والتقاليد	1.3.3
117	الشرعية الكريزماتية (الزعامة الملهمة)	2.3.3
119	الشرعية العقلانية القانونية (الدستورية)	3.3.3
120	الأيدولوجيا والثورة	4.3.3
121	شرعية منظمة التحرير وآليات اكتسابها	4.3
133	مقومات الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية	5.3
133	وحدة الشعب ووحداية التمثيل	1.5.3
138	استقلالية القرار السياسي	2.5.3
141	بناء مؤسسات الكيان السياسي	3.5.3
145	التمثيل الدبلوماسي	4.5.3
147	أزمات الشرعية الفلسطينية	6.3
148	الدائرة الفلسطينية الداخلية	1.6.3
149	المدار الاقليمي والدولي	2.6.3
152	مستقبل الشرعية الفلسطينية	7.3
161	الفصل الرابع: تطور موقف المنظمة من مشاريع التسوية والتداعيات السياسية للانتفاضة الأولى	4.
161	مدخل	1.4
166	مفهوم التسوية	2.4
170	المشروع الوطني الفلسطيني: منطلقاته وأهدافه	3.4
172	الانتقال من المشروع الوطني المقاوم إلى البرنامج السياسي	1.3.4
181	محاور البرنامج السياسي للمنظمة	2.3.4
181	التسوية والمفاوضات والحوار	1.2.3.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
183	البرنامج المرحلي والثوابت الوطنية	2 .3 .4
186	الواقعية السياسية أسبابها ونتائجها	3 .2 .3 .4
201	الموقف الفلسطيني من مشاريع التسوية بعد العام 1967م	4 .4
209	الفصل الخامس: المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل	5
209	مدخل الى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية	1 .5
218	استيعاب المتغيرات السياسية قبل التفاوض وبعده	2 .5
219	الاستعداد للتفاوض	3 .5
222	مراحل التفاوض	4 .5
223	الاتصالات التمهيديّة ومرحلة مدريد	1 .4 .5
226	المفاوضات السرية ومرحلة أوسلو	2 .4 .5
231	خارطة الطريق وملامح التسوية النهائية	3 .4 .5
239	المفاوضات متعددة الأطراف	4 .4 .5
241	أهداف المفاوضات	5 .5
244	نتائج المفاوضات	6 .5
247	انهيار اتفاقيات أوسلو	7 .5
253	استخلاص العبر	8 .5
261	الفصل السادس: منطلقات وأبعاد التحولات في الفكر السياسي الفلسطيني	6
261	مفهوم التغيير السياسي	1 .6
265	المنظمة بين الفكرة والمؤسسة	2 .6
273	التجريب السياسي والهوية الوطنية	3 .6
279	دواعي التغيير ومتطلباته	4 .6
286	إشكاليات الوضع السياسي الفلسطيني	5 .6
287	خصائص الوضع السياسي الداخلي	1 .5 .6
287	تعدد الفصائل والانشقاقات التنظيمية	1 .1 .5 .6
296	غياب المؤسسة وهيمنة الفرد	2 .1 .5 .6

الصفحة	الموضوع	الرقم
302	محاولات خلق البدائل وعلاقة الداخل بالخارج	3 .1 .6
307	غياب القاعدة الآمنة والهزائم الميدانية	2 .5 .6
310	البعد الدولي للقضية الفلسطينية	3 .5 .6
312	موقف الأنظمة العربية من المقاومة	4 .5 .6
315	الفصل السابع: الخلاصة والتوصيات	.7
321	التوصيات	
324	قائمة المراجع والمصادر	
364	قائمة الملاحق	
b	Abstract	

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
364	الميثاق الوطني الفلسطيني	الملحق رقم (1)
367	النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية	الملحق رقم (2)
370	نص اعلان الاستقلال الفلسطيني	الملحق رقم (3)
373	نص مبادرة السلام الفلسطينية عام 1988م	الملحق رقم (4)
374	نص البرنامج السياسي المرهلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م	الملحق رقم (5)
375	خطاب اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير	الملحق رقم (6)
375	خطاب اعتراف منظمة التحرير باسرائيل	الملحق رقم (7)
376	قرار انشاء السلطة (الوطنية) الفلسطينية	الملحق رقم (8)
376	نص مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002م	الملحق رقم (9)

قائمة المختصرات والرموز

أولاً: المختصرات

(أ) أشير الى المصادر والمراجع والوثائق في الهوامش حسب القواعد التالية:

1- إذا ورد الكتاب لأول مرة يذكر اسم الشهرة للمؤلف، ثم الاسم الأول، يليه عنوان الكتاب، فالجزء اذا كان يتألف من أجزاء، رقم الطبعة، مكان النشر، الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات التي تم الاقتباس منها.

2- إذا ورد ذات المرجع أو المصدر مرة ثانية، يتم الإشارة الى اسم الشهرة للمؤلف، فالاسم الأول، ثم مصدر سبق ذكره، يليه رقم الصفحة التي تم الاقتباس منها.

3- إذا تم الرجوع لذات المرجع أو المصدر مرة ثانية، أو ثالثة.. الخ مباشرة وبالتتالي، يتم الإشارة الى ذلك بعبارة المصدر السابق، ثم رقم الصفحة.

4- اذا تم الرجوع لأكثر من كتاب للمؤلف، وتم الاقتباس من أحدهما أكثر من مرة، يذكر اسم الشهرة للمؤلف، ثم الإسم الأول، يليه عنوان الكتاب الذي تم الاقتباس منه، مصدر سبق ذكره، ورقم الصفحة.

5- بخصوص الاقتباس من الدوريات والمجلات والصحف تم الإشارة اليه بالهوامش

على النحو الآتي:

أ- اسم الشهرة للكاتب، الأسم الأول،عنوان المقال بين اشارتي تنصيص " "، اسم المجلة او المطبوعة، رقم العدد، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، ثم رقم الصفحة.

ب- اذا تم الرجوع لذات المقال مرة ثانية، يتم الإشارة الى اسم الشهرة للكاتب، الاسم الأول، مصدر سبق ذكره، رقم الصفحة.

ج- اذا تم الرجوع لأكثر من مقال لنفس الكاتب، يتم الإشارة الى اسم الشهرة للكاتب، الاسم الأول، عنوان المقال، مصدر سبق ذكره، ورقم الصفحة.

د- عند الرجوع أكثر من مرة لذات المقال مباشرة، يتم الإشارة لذلك، بالمصدر السابق، ورقم الصفحة.

6- بخصوص الاقتباس من المصادر الالكترونية تم الإشارة اليه على النحو التالي:

أ- اذا تم الرجوع لدورية الكترونية يتم الإشارة الى اسم الشهرة للكاتب، الاسم الأول، تاريخ النشر بالدورية المذكورة، اسم البحث أو عنوان المقال أو التقرير بين اشارتي تنصيص " "، ثم اسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ إطلاعنا على المقالة، ثم عنوان الموقع الالكتروني لجهة النشر، أو الدورية ذاتها.

ب- اذا تم الاقتباس من تقرير الكتروني، يتم الإشارة الى اسم الشهرة للكاتب، والاسم الأول اذا وجد، ثم عنوان التقرير بين إشارتي تنصيص " "، ثم اسم الموقع الذي تم النشر فيه، تاريخ النشر إن وجد، تاريخ مطالعة التقرير، وعنوان الموقع الالكتروني.

ج- اذا تم الاقتباس من كتاب الكتروني، يتم الإشارة الى اسم الشهرة للكاتب، الاسم الأول، تاريخ النشر بالموقع الالكتروني أو تاريخ عرض الكتاب، اسم الكتاب بين اشارتي تنصيص " "، الطبعة، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، ثم تاريخ الإطلاع على المنشور في الموقع، وعنوان الموقع الالكتروني.

د- إذا تم الاقتباس من صفحة (Web) أو قاعدة بيانات، يتم الإشارة الى اسم الشهرة للكاتب، واسم الشهرة إن وجد، عنوان التقرير أو الوثيقة بين اشارتي تنصيص، عنوان صفحة (Web) أو جهة النشر، تاريخ النشر إن وجد، تاريخ الاطلاع على الصفحة، والعنوان الالكتروني للصفحة.

هـ - إذا تم الرجوع الى المصدر الالكتروني الذي تم الاقتباس منه مرة ثانية يتم الاشارة الى اسم الشهرة لكاتب، الاسم الأول، ثم (انترنت)، مصدر سبق ذكره. وفي حال كان المنشور وثيقة أو تقرير منسوب الى الموقع الالكتروني، يتم الاشارة الى عنوان التقرير او الوثيقة كما نشرت، و(انترنت)، مصدر سبق ذكره.

و- إذا تكرر الرجوع الى المصدر الالكتروني ثانية ومباشرة يتم الاشارة إليه بالمصدر السابق. وإذا تم الرجوع لأكثر من موضوع لنفس الكاتب، يتم الاشارة الى اسم الشهرة للكاتب المذكور، الاسم الأول، عنوان الموضوع، و(انترنت)، مصدر سبق ذكره.

ثانيا: الرموز

وردت مجموعة من الرموز في الأطروحة كانت معانيها على النحو الآتي:

(م.ت.ف) - منظمة التحرير الفلسطينية

(ج) - جزء

(ص) - صفحة

(ط) - طبعة

(م) - ميلادي

(هـ) - هجري

(ب.ط) - بدون طبعة

(ب.م) - بدون مكان نشر

(ب.ت) - بدون تاريخ نشر

تجربة م.ت.ف السياسية
من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية
(1964م - 2006م)

إعداد

حمزة عبد الحميد محمود الصمادي

إشراف

د. عثمان عثمان

ملخص

تبحث هذه الأطروحة في طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على م.ت.ف منذ انشائها عام 1964م وحتى العام 2006م. والمقصود التعديلات على المشروع الوطني الفلسطيني الذي حدد معالمه الميثاق الوطني عام 1968م. وذلك استجابة لظروف ذاتية وموضوعية، كان من نتائجها التحول أولا عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، الى المفاوضات المباشرة مع اسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية. والتحول ثانيا عن هدف اقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، الى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، ثم الى دولة مستقلة على حدود قرار التقسيم رقم 181، ومنه الى القبول بحكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993م. والتحول ثالثا عن هدف عودة اللاجئين الى بيوتهم وارضيتهم التي هجروا منها عام 1948، الى تسوية مقبولة ومتفق عليها مع اسرائيل لقضيتهم. والتحول رابعا من رفض الاعتراف باسرائيل كدولة محتلة لفلسطين، الى الاعتراف الفلسطيني الرسمي بوجودها وبكيانها. والتحول خامسا من رفض الاعتراف بقرار مجلس الأمن 242، الى الاعتراف الصريح به، والى ما هنالك من تحولات، كانت في مجموعها انقلابا على المنطلقات السياسية، والعقائدية، لميثاق منظمة التحرير الذي طالته هذه التغيرات أيضا.

شكل ذلك كما هو معروف سببا للانقسام في الساحة الفلسطينية. فقسم من القوى السياسية الفلسطينية اعتبر ما جرى تنازلا وانحرافا عن المبادئ الأساسية التي تحكم الصراع مع اسرائيل، وتعامل معها كتفريط بالحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني. والقسم الآخر

اعتبرها واقعية سياسية ونجاحا في اختراق منطق التوسع الصهيوني، والاستفراد الاسرائيلي بالساحة الدولية. عدا عن أنها التفاف على العجز العربي، ومحدودية القدرة الفلسطينية والعربية في حسم المعركة عسكريا مع اسرائيل.

بغض النظر عن حجج كلا الفريقين، فإن أفضل طريقة لاستيعاب هذا التعقيد بالواقع السياسي وتداعياته، كانت بالعودة الى مراجعة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من بدايتها، وقراءة الظروف السياسية والوضع العربي والفلسطيني الذي واكب نشأتها عام 1964م. فتطرق الباحث الى دور مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وجامعة الدول العربية في بلورة فكرة الكيان الفلسطيني وانشاء م.ت.ف عام 1964م، وصياغة ميثاقها القومي ونظامها الأساسي. وتراجع الدور العربي نوعا ما بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران 1967م، ثم تزايد دور المقاومة خصوصا بعد هزيمة الجيش الاسرائيلي في معركة الكرامة عام 1968م أمام مقاتلي حركة فتح وفصائل المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني. مهد ذلك لإنضمام حركة فتح وفصائل العمل المسلح الفلسطيني للمنظمة عام 1969م، ومن ثم هيمنة فتح على م.ت.ف وعلى قرارها السياسي، عقب انتخاب ممثلها ياسر عرفات رئيسا للمنظمة في ذلك العام، الذي شهد تعديل الميثاق القومي وتحويره الى الميثاق الوطني الفلسطيني. ومن يومها يمكن القول أنه حدث تداخل بين مبادئ فتح وأهداف وسياسات م.ت.ف.

من هذا المدخل، انتقل الباحث للحديث عن محددات صناعة القرار السياسي الفلسطيني، والاعتبارات الداخلية والخارجية التي يتم مراعاتها عند اتخاذها، والآليات المتبعة في صياغته، وطبيعة الأطراف السياسية المشاركة فيه، والمؤسسات المتخصصة في صناعته، ومخرجاته. وبعد تحليل هذه المفردات، استنتج الباحث أن القرار الفلسطيني يميل للإعتماد على التكتيك أكثر من الالتزام بالإستراتيجية، وتغلب عليه بصمات القيادة الكرزمانية أكثر من سمات القيادة الجماعية. وأشار الباحث الى أن أهم مخرجاته كانت ولادة جبهة الرفض، وغياب أي تأثير حقيقي عليه لسنوات طويلة من قبل القوى الوطنية و جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما دفع بالكاتب بالفصل الثالث للبحث في مدلول الشرعية السياسية لم.ت.ف ومقوماتها،

بما في ذلك رصد مصدر هذه الشرعية وآليات اكتسابها، فلسطينيا، عربيا، ودوليا. وهي مسألة في غاية الأهمية، لأن القوى المعادية للمنظمة وأحيانا المعارضة لنهجها، لم تدخر جهدا في محاولة خلق بدائل سياسية لها طوال مسيرتها. توصل الباحث هنا، إلى أن قيادة م.ت.ف نجحت في المزج بين الشرعية الثورية، والشرعية الكاريزماتية، والشرعية التاريخية، لتكريس شرعيتها السياسية. رغم (اضطرابها) تقديم تنازلات سياسية لافتة للولايات المتحدة الأمريكية عام 1988م، ولإسرائيل عام 1993م، للاعتراف بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني. وهذه التنازلات حدثت بالكاتب في الفصل الرابع من الأطروحة الى مراجعة موقف م.ت.ف من مشاريع التسوية السياسية الدولية والاقليمية التي طرحت منذ العام 1967م، وحتى انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م. وتحدث الكاتب في هذا السياق بشيء من التفصيل حول منطلقات المشروع الوطني الفلسطيني، ومركزاته، وأهدافه. وتناول الباحث الكيفية التي تحول فيها هذا المشروع الى برنامج مرحلي، ثم الى برنامج سياسي عام 1979، ومنه الى مبادرة للسلام عام 1988م. وبين الكاتب درجة مساهمة مجموعة من الظروف والأحداث في التحولات التي طرأت على هذا المشروع، ومن بينها الحرب الأهلية في الأردن ولبنان على التوالي عام 1970م و1975م، وحربي العام 1973م و1982م مع إسرائيل، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م.

في الفصل الخامس تناول الباحث مراحل المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل منذ عام 1991م، ونتائجها، وتأثيرها السلبي على الوضع الفلسطيني برمته. وبين الكيفية التي استوعبت بها قيادة المنظمة المتغيرات السياسية التي سبقت هذه المفاوضات، وغرضها من المشاركة فيها، رغم عدم جاهزية القيادة الاسرائيلية للتسوية، كما ثبت من مسار السياسة الرسمية الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين بعدها. لقد توصل الكاتب في الفصل الأخير من هذه الأطروحة الى وجود خمسة أسباب رئيسة وقفت خلف التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على مشروع م.ت.ف، أولها الضعف السياسي، والتنظيمي، والبنوي للمنظمة، الذي تمثلت مظاهره في تعدد الفصائل والانشقاقات التنظيمية، وغياب دور المؤسسة وهيمنة الفرد على قرارها، ومحاولات خلق البدائل لها، وتهميش دور تنظيم وقيادة الداخل. وثانيها ضعف عسكري، تمثل في ترهل الوحدة العسكرية لفصائل المقاومة، وغياب القاعدة

الأمنة، والعمل من خارج حدود فلسطين، وتكرار الهزائم الميدانية الداخلية في الساحتين الأردنية واللبنانية، إضافة الهزيمة في المواجهة مع إسرائيل. وثالثها تدويل القضية الفلسطينية، وارتباط مصالح الدول الكبرى في العالم بأي حل يتعلق في مستقبلها. ورابعها الموقف المتذبذب للأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية، ومن برامجها وأهدافها، وأيضا من الصراع مع إسرائيل. وخامسها تمثل في ظهور تيارات سياسية وفكرية داخل المنظمة تدعو الى الواقعية السياسية، والتكتيك السياسي، والى البحث عن تسويات مع إسرائيل، وعدم اهمال موازين القوى التي تحكم الصراع معها. وفي النهاية، أوضح الكاتب أن لجوء القيادة الفلسطينية الى التجريب السياسي كنهج في تحقيق برامجها وأهدافها، واتباعها لسياسة ادارة الأزمات بدلا من معالجتها، أضعف من قدرتها على انجاز مشروعها الوطني. وتوصل الى عدد من التوصيات بالفصل السابع أهمها اعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية ودستورية، واعادة النظر في برنامجها السياسي بعد كل التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية. ومحاربة أي مظاهر للفساد فيها، وتقوية مؤسساتها وتعزيز الوحدة الوطنية كمقدمات لتعزيز شرعيتها. والتعامل مع المفاوضات مع إسرائيل كشكل من أشكال النضال السياسي لتحقيق الأهداف الوطنية، وعدم التخلي عنها كآلية لانجاز مشروع الدولة المستقلة. وفي حال فشل التسوية النهائية يمكن للمنظمة اعادة توجيهه النضال الفلسطيني لكفاح شعبي ينادي بدولة ثنائية القومية في فلسطين التاريخية.

المقدمة

تمهيد

من الصعب الحكم على تجربة م.ت.ف السياسية خلال ما يزيد عن أربعة عقود، دون القيام بقراءة عميقة للظروف السياسية، العربية، والدولية، والفلسطينية، التي أحاطت بمسيرة المنظمة وحكمت مساراتها. بدأت بواكير هذه التجربة مع دخول فصائل العمل الفلسطيني المسلح إليها وفي مقدمتها حركة فتح، ثم تطورت بانتقال المنظمة الى التعاطي مع المشاريع السلمية، وولوج معترك التسوية مع اسرائيل، الذي تمخض عنه فيما بعد التوقيع على إتفاقات أوسلو 1993م، والإعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، وما أفضت اليه هذه الإتفاقات من تفاهات، كانت مجحفة في نصوصها بالحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني.

ولئن أدرج هذا السلوك في إطار ما يسمى بـ(الواقعية والمرونة) السياسية، التي تركت بصماتها الجليّة على نتائج المفاوضات كتنازلات لم تكن ملحة أو ضرورية، فإن ما يهم الباحث في هذه الدراسة، هو تحليل دور العاملين الذاتي والموضوعي في إحداث كل هذا التحول والتغيير الذي وصفه البعض بـ"الإنقلابي" في الفكر والعمل السياسي الفلسطيني، وحصريا الفتحاوي منه، سواء من حيث التخلي عن الكفاح المسلح أو عن الميثاق الوطني الفلسطيني، أو من ناحية إنتهاج سبيل المفاوضات المباشرة مع اسرائيل لتحصيل الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، على إعتبار أن المفاوضات تحول لخيار استراتيجي طغى تماما على غيره من الخيارات إن لم يخرجها من دائرة الممارسة والتفكير في الوعي الوطني والسياسي.

كما هو معلوم، فقد مرت مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني بعدة محطات، منذ إنشائها منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964م، تنفيذًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية بدورته الأربعين عام 1963م، الذي شدد على تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه. وهو القرار الذي حظي بدعم أول مؤتمر قمة عربية عُقد في القاهرة في أوائل العام 1964م. وفي أيار من نفس العام، تولى المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد بالقدس الإعلان عن قيام م.ت.ف، والمصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي الذي ستعمل هيئاتها المختلفة بموجبيه. تولى رئاسة المنظمة عند التأسيس أحمد الشقيري، الذي كان رئيسا للجنة القومية في

عكا عام 1936م. استمرت ولايته إلى أن سيطرت عليها فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة وخاصة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عام 1968م، حيث تولى رئاستها في ذلك العام يحيى حمودة لفترة انتقالية، ثم انتخب ياسر عرفات رئيسا لها عام 1969م، الذي كان ناطقا رسميا بلسان حركة "فتح" الفدائية حينذاك.

لقد عززت نتائج معركة الكرامة الشهيرة - التي دارت رحاها بين الجيش الإسرائيلي، والمقاومة الفلسطينية في الأردن عام 1968م- دور "فتح" وغيرها من القوى في قيادة العمل السياسي والنضالي الموجه لتحرير فلسطين. أجرت هذه الفصائل تعديلات مهمة على مواد الميثاق القومي ال 29، التي ركزت على عروبة فلسطين وعلى أن تحريرها واجب قومي. كما أكدت على قيام م.ت.ف بواجبها التعبوي من أجل التحرير وفق المادة رقم 24.

نظريا، غيرت فصائل المقاومة معظم هذه المواد، وأضافت إليها مواد أخرى، ليصبح مجموع مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الذي حل محل الميثاق القومي 33 مادة. أبرز التعديلات الجديدة كانت التأكيد على الشخصية الفلسطينية المستقلة، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مع التشديد على أن فلسطين وطن الشعب الفلسطيني الذي هو جزء من الأمة العربية. إضافة الى اعتماد الكفاح المسلح استراتيجيا وليس تكتيكا، كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين التاريخية، وتصفية الكيان الصهيوني المتمثل في اسرائيل، والذي أقيم على أنقاض الشعب الفلسطيني. وفيما رفض الميثاق القومي قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، فقد جدد الميثاق الوطني هذا الرفض، واعتبره باطلا من أساسه. كما رفض كذلك وعد بلفور الصادر عام 1917م عن وزير خارجية بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

عمليا، فإن تنامي القوة العسكرية الإسرائيلية ودعم الولايات المتحدة وأوروبا لها بكل السبل الممكنة، وضعف الأمة العربية عسكريا وسياسيا وهزيمة جيوشها عام 1967م. ومن ثم تراخي الحليف الدولي المتمثل بالإتحاد السوفياتي في الدفاع عن المصالح العربية والفلسطينية، أضعف فصائل المقاومة التي تورطت في الحرب الأهلية بالأردن عام 1970م ومن ثم في لبنان

عام 1976م. ودفع ذلك، بحركة "فتح" إلى قراءة هذه المتغيرات بواقعية أكثر، والتفكير بحلول سياسية للقضية الفلسطينية قابلة للتطبيق. غير أن هذه الواقعية التي بدأت فعليا عام 1974م لم تمنع قيادة المنظمة من مواصلة المقاومة، ورفض القبول بالانخراط في مشاريع التسوية المعروضة عليها من أطراف مختلفة في ذات الوقت، لأنها لم تقترب من سقف هذه الواقعية. فقبول وإقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة التي عقدت بالقاهرة لمبدأ الحل المرحلي عام 1974م، -أو ما سمي ببرنامج "النقاط العشر" الذي نص على إقامة سلطة وطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها أو يندحر عنها الإحتلال الإسرائيلي-، لم يحل دون إنتظار المقاومة ومراهنتها على هزيمة إسرائيل الشاملة وإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في كل فلسطين، كغاية أخذت تُبشّر بها فصائل المنظمة قبل هذا التاريخ (1974م)، وإستمرت في حمل هذه البشرى وذلك التمني حتى بعد ذلك.

من المشاريع السلمية التي عارضتها المنظمة لأنها لا تلبى الحدود الدنيا المقبولة على الشعب الفلسطيني - وفي مقدمتها إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الى ديارهم -، مبادرة وزير خارجية أميركا وليام روجرز الأولى (William Rogers) عام 1969م، والثانية عام 1971م، ومشروع المملكة العربية المتحدة الذي عرضه الملك حسين ملك الأردن عام 1972م، وإتفاقيات كامب ديفيد عام 1979م، ومشروع الأمير فهد عام 1981م، وانتهاء بمشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان (Ronald Reagan) عام 1982م، الخ..

لم تتجح إسرائيل أو واشنطن في الحصول على تنازلات سياسية ذات مغزى من إجتياحها للمواقع الفلسطينية في لبنان، وحصارها لقوات وقيادة المنظمة في بيروت لحوالي ثلاثة شهور عام 1982م. فقد استمر الموقف السياسي الفلسطيني على حاله رغم إجلاء قوات منظمة التحرير عن العاصمة اللبنانية، وتشبيتها إلى تونس واليمن وبلدان عربية أخرى، أي خارج نطاق الحدود المتاخمة للأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل. إلا ان الإنتفاضة الفلسطينية الأولى التي إندلعت عام 1987م، زادت من واقعية قيادة المنظمة التي سارعت الى إستثمارها سياسيا، مستفيدة من التعاطف الدولي المنقطع النظر مع مطالب الإنتفاضة الشعبية في الحرية

والاستقلال. آخذين بعين الاعتبار أن الإمكانيات اللوجستية للانتفاضة قادرة على الضغط على إسرائيل وتحريك الرأي العام الدولي لمناصرة المطالب الفلسطينية، ولكن لم يكن بوسعها دحر الإحتلال، مع أنها أدت الى صدام مباشر بين فصائل المنظمة والجمهور الفلسطيني من جهة، والوجود الإحتلالي بكل مظاهره في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى.

هذه القراءة المبسطة التي تميل للإعتقاد بفهم وإدراك معطيات الواقع الدولي، حدث بقيادة المنظمة إلى طرح مبادرة فلسطينية للسلام عام 1988م، هي الأولى من نوعها. أعلنت م.ت.ف من خلالها قبولها بدولة فلسطينية إنطلاقاً من قرار تقسيم فلسطين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، والذي نص على قيام دولتين متجاورتين في فلسطين الأولى يهودية والثانية عربية فلسطينية. وكان ذلك إشارة قوية الى إستعداد المنظمة للتنازل عن حقها التاريخي في وطن الآباء والأجداد والاعتراف بإسرائيل، مقابل إعتراف العالم بقيام دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أراضي فلسطين التاريخية. وسواء أكان ذلك قد جاء من باب المرونة والتكتيك أو من باب الإستراتيجية، فإن النتيجة واحدة من حيث رفض إسرائيل وأميركا التعاطي مع المنظمة إلا وفق شروطهما ومنها نبذ العنف و"الإرهاب"، والاعتراف بالقرار 242، والاعتراف بإسرائيل. وهي الشروط التي إستجابت لها قيادة المنظمة في كانون أول 1988م بشكل مباشر وصريح، حيث أدلى الرئيس عرفات بتصريحات رسمية حينذاك، أعلن فيها موافقة المنظمة على الشروط الثلاثة. قاد ذلك الى فتح حوار مع واشنطن أولاً، ثم الى الإعتراف بإسرائيل والتفاوض المباشر معها ثانياً. الغريب هنا أن إعلان الإستقلال الذي تبناه المجلس الوطني بالجزائر عام 1988م، حظي بدعم وتأييد ما يزيد على مائة دولة من دول العالم. وسر الغرابة نابع من حجم التأييد الدولي للانتفاضة، والمنظمة، وحقوق الشعب الفلسطيني، الذي تقلص فيما بعد التوقيع على إتفاقات أوسلو الى مجرد دعم ما سمي بالدول المانحة لحكم ذاتي انتقالي محدود للفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة.

موضوعياً، فإن تفاوض المنظمة مع إسرائيل، وخضوعها للمطالب الاسرائيلية الأمريكية، تساق مع إنهيار الاتحاد السوفياتي، وحصار العراق وما واكبه من ترهل الوضع

العربي، ودخول واشنطن بقوة على الساحة الشرق أوسطية في تسعينات القرن العشرين. تزامن ذلك مع رغبة إسرائيل في التخلص من الإنتفاضة وآثارها، وقيام الولايات المتحدة الأميركية بالدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على قاعدة الأرض مقابل السلام، إستنادا إلى قراراي مجلس الأمن 242 و 338.

في هذه المناخات، بدأت واشنطن بحملة لإقناع الأطراف المعنية للمشاركة في هذا المؤتمر، ومنها الطرف الفلسطيني، حيث جرت إتصالات مباشرة بين وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز ومن ثم خليفته جيمس بيكر، مع شخصيات فلسطينية عبر ما سمي بلقاءات جس النبضاتي كانت تتم معها في عدة مناسبات بالاقنصلية الأميركية بالقدس. بالطبع، كانت هذه الشخصيات تتسق مشاركتها في تلك الإجتماعات مع قيادة م.ت.ف. في تونس. وتقوم بنقل وجهة نظر الأخيرة من التسوية. ثم تطورت هذه اللقاءات في وقت لاحق، وأصبحت القدس قناة لتبادل الرسائل غير المباشرة بين الولايات المتحدة والقيادة الفلسطينية. وبلا شك تمكن الطرفان عبر هذه اللقاءات من استجلاء المبادئ العامة للتسوية عند كل منهما. ويعتقد الباحث أن هذه اللقاءات الثنائية التي كانت تتم تحت سمع وبصر الإسرائيليين، أهلت قيادة الداخل الفلسطيني ومن ثم قيادة فتح في منظمة التحرير فيما بعد للمشاركة في قطار التسوية، شريطة وقف الانتفاضة (العنف كما سماها الإسرائيليون)، وقبولها بالتفاوض المباشر مع إسرائيل ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك- على الأقل في بادئ الأمر -، وهو ما كان يرفضه الفلسطينيون حتى عهد قريب.

المرحلة الثانية من المفاوضات، تمت بالمشاركة المباشرة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وتوجت بمفاوضات في واشنطن بين وفد أردني/ فلسطيني مشترك وإسرائيل، حيث كان الوفد الفلسطيني حينذاك تحت مظلة أردنية، ولم يشمل في عضويته وقتها على أي من فلسطيني الشتات. لقد تميزت هاتان المرحلتان بغياب المشاركة المباشرة لمنظمة التحرير فيهما، رغم أنها أدارت العملية برمتها من وراء الكواليس. وفي ذات الوقت انخرطت بكل ثقلها في المرحلة الثالثة من المفاوضات من خلال القناة السرية التي فتحتها مع الحكومة الإسرائيلية عبر حكومة النرويج، والتي أفضت فيما بعد إلى ما سمي باتفاق أوسلو وما تلاه من مفاوضات

استمدت مشروعيتها من بنوده وأضاف عليه تفصيلات وملاحق أكثر. وهو الاتفاق الشهير الذي كثر الجدل حوله، من حيث مستوى تلبيته للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

في سياق هذه المراحل الأساسية الثلاث تم التوصل إلى تسوية انتقالية بين م.ت.ف. وإسرائيل بعد الاعتراف المتبادل بينهما عام 1993م في أوسلو. وأثناء تلك المراحل، وإبان هذه السنوات، بلغت التجربة الفلسطينية ذروتها بعدما أخذ اتفاق أوسلو بالتراجع، بفعل الهجوم الإسرائيلي الميداني، والعسكري، والسياسي، على أراضي السلطة الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000م. وهو ما يؤشر إلى عدم تحقيق تجربة أوسلو لأهداف الشعب الفلسطيني ومطالبه المشروعة بالحرية والاستقلال. إن انهيار المرحلة الانتقالية، وتصل الحكومة الإسرائيلية فعليا من كل ما نصت عليه الاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرار الاستيطان والقيام بخطوات أحادية الجانب من قبلها، لم تقف عند حدود الانسحاب الشكلي من قطاع غزة، وإنما شملت بناء الجدار العنصري أيضا وغيرهما الكثير، مما يؤكد على صحة هذا الاستنتاج. رغم ذلك، تحاول الولايات المتحدة، وبعض الأطراف الدولية كبريطانيا، ودول عربية كمصر، وتيارات سياسية فلسطينية اقناع قيادة المنظمة تارة، والضغط عليها تارة أخرى، للولوج مجددا في طريق التفاوض مع إسرائيل، والعودة إلى طاولة المفاوضات على قاعدة خريطة الطريق التي تبنتها واشنطن كآلية لجلب الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مائدة المفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية. وهي التسوية الأكثر حساسية بالنسبة للشعب الفلسطيني ليس ببعدها القيمي والأخلاقي فقط، وإنما بانعكاساتها السياسية على مستقبل الوطن والشعب الفلسطيني، مما يستدعي استخلاص العبر من المفاوضات التي تمت في محطتي مدريد، أوسلو، وما تلاهما.

مشكلة الدراسة

يحاول الباحث تحليل أسباب ومنطلقات التحولات السياسية في المشروع الوطني الفلسطيني الذي حدده الميثاق الوطني عام 1968م، بما في ذلك البحث في دوافع الواقعية السياسية الفلسطينية، ونتائجها، وأسباب التغيير في المواقف السياسية الرسمية الفلسطينية ودوافعه، وحجم التراجع في هذه المواقف عما كان عليه الحال قبل المفاوضات الفلسطينية مع

اسرائيل، وأيضاً خلفية التنازل عن تلك المواقف والثوابت التي ظللت مسيرة م.ت.ف.عبر تاريخها الكفاحي الطويل. إضافة الى البحث في أسلوب الوفد الفلسطيني المفاوض. كما سيغوص الباحث في آليات اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، والشرعية السياسية للمنظمة، وتأثيرهما على التحولات السياسية التي طرأت على المشروع الوطني الفلسطيني.

أهمية الدراسة

تأتى أهمية هذا البحث أولاً من التغيرات التي طرأت على المواقف السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي شكلت في مجملها تراجعاً ملحوظة، وتنازلات واضحة عن المواقف الأصلية للمنظمة والمعلنة سابقاً، أو تلك التي واكبت محطات العمل الفلسطيني المسلح. بينما تسير اسرائيل في المقابل باتجاه المزيد من التعتت والتشدد بمواقفها، وتحاول حكوماتها المتعاقبة حتى تتصل من اتفاقات أو سلو مع كل الإجحاف الذي حملته في طياتها لحقوق الشعب الفلسطيني. فقد انكشفت حقيقة الرؤى الإسرائيلية لأفق التسوية التي لا تتسجم لا من قريب ولا من بعيد مع مستوى التنازلات التي قدمها الجانب الفلسطيني، ولا تتماشى مع الحد الأدنى من الحلول المتوقع قبولها فلسطينياً.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى استخلاص العبر والاستفادة من مكونات تجربة منظمة التحرير، ولفت الإنتباه الى عدم تكرار الأخطاء التي وقعت فيها القيادة الفلسطينية في مراحل مختلفة من تاريخها من جهة، وضرورة الحفاظ على المكتسبات التي حققتها المنظمة إبان مسيرتها الكفاحية الطويلة من جهة ثانية، بإعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده. وتسليط الضوء على مواطن الخلل إن وجدت، وعناصر القوة إذا ظهرت، بما يعزز دعوات إصلاح المنظمة، ويدفعها للسير قدماً الى الأمام. وتحاول هذه الأطروحة قراءة تجربة العمل السياسي الفلسطيني الرسمي للثورة الفلسطينية المعاصرة، واستخلاص العبر منها للمستقبل، خاصة وأن تراث منظمة التحرير تراث غني بالأحداث والوقائع والمواقف السياسية التي تستحق

البحث والتمحيص والدراسة. وسيسعى الباحث في نهاية المطاف، للإجابة على سؤال لماذا حدث كل ما حدث؟. وذلك عبر متابعة تطور مواقف م.ت.ف من المقاومة المسلحة كخيار وحيد، الى التسوية والمفاوضات أيضا كخيار وحيد، في وقت لم تحقق فيه لا المقاومة ولا المفاوضات أهداف المنظمة والشعب الفلسطيني.

أسئلة الدراسة

سيحاول الباحث الإجابة على فيض من الأسئلة التي تدور في مجملها حول جوهر التجربة الفلسطينية الرسمية في العمل السياسي وفي التفاوض مع إسرائيل، ومنها:

1- كيف نشأت منظمة التحرير الفلسطينية، وكيف اكتسبت الشرعية الثورية التمثيلية للشعب الفلسطيني في جميع المحافل العربية والدولية؟. وما هي مصادر هذه الشرعية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين فصائلها، وبين كادر الداخل وقيادة الخارج؟.

2- ما هي أسباب التحولات والتغيرات التي طرأت على الفكر السياسي الفلسطيني خلال السنوات الثلاثين الماضية؟. وما هو دور حركة فتح في إحداث هذه التغيرات؟. ودور جبهة الرفض في مقاومتها؟.

3- ما هي أبرز الأخطاء التي وقعت فيها قيادة المنظمة خلال مسيرتها؟ وما هي أبرز منجزاتها؟. وهل الفشل والفساد قادا لتراجعات تكتيكية أم إستراتيجية؟.

4- هل الانتفاضة الأولى دفعت المنظمة الى المزيد من الواقعية؟. أم الى المزيد من الصمود؟. وما هي خلفيات إعلان الإستقلال ومبادرة السلام الفلسطينية عام 1988م؟.

5- لماذا تخلت القيادة الفلسطينية عن الثوابت الوطنية المعهودة، وعن تحقيق حلم الدولة الفلسطينية العلمانية في فلسطين التاريخية، وقبلت بالمرحلة 1974م، ومن ثم بالدولة المستقلة 1979م، وبمرحلة انتقالية أدت الى الانخراط في اتفاقيات أوسلو 1993م؟.

6- ما هي نتائج التداخل بين دور السلطة الفلسطينية و م.ت.ف.؟ وإنعكاسات ذلك على القضية الوطنية وعلى الشرعية الثورية للمنظمة؟. وهل فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية سيؤدي إلى تحقيق مكاسب سياسية للشعب الفلسطيني أكثر مما حققته فتح؟. أم أنه مؤشر على ضعف دور م.ت.ف. وفتح؟.

7- كيف سيدخل الفلسطينيون مفاوضات التسوية النهائية وسط النكوص الإسرائيلي الفعلي حتى عن إتفاقات أوسلو؟؟. وما هو مستقبل المنظمة ومستقبل شرعيتها في ظل كل هذه المتغيرات؟.

8- ما هي اليات صنع القرار السياسي في م.ت.ف.؟، ودور الرئيس عرفات فيه؟ وأثر ذلك على التنازلات السياسية التي قدمتها المنظمة لاسرائيل؟.

فرضيات الدراسة

يتمحور هذا البحث حول الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: السلام القائم على العدل خيار استراتيجي لـم.ت.ف. والشعب الفلسطيني منذ انطلاقة المنظمة، والمفاوضات وسيلة لإنجاز الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة، وعودة اللاجئين الى ديارهم.

الفرضية الثانية: الظروف السياسية الدولية والعربية خلال العقود الأربعة الماضية أثرت بشكل واضح على تراجع قيادة المنظمة عن سياساتها المعلنة رسميا وعن قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية في دوراتها المتعاقبة.

الفرضية الثالثة: تخلت م.ت.ف. عن شعاراتها بتحرير فلسطين التاريخية، بسبب فشلها في حسم الصراع مع إسرائيل عسكريا، وتبنت مطالب الانتفاضة الأولى بقيام دولة مستقلة ضمن حدود العام 1967م، كما رضخت القيادة الفلسطينية لشروط الولايات المتحدة عام 1988م واعترفت بإسرائيل عام 1993م.

الفرضية الرابعة: فساد م.ت.ف وترهلها، وعدم قدرة قيادتها على تحقيق الأهداف الوطنية قاد الى عدم إستثمار المفاوضات مع إسرائيل في مدريد للحفاظ على الثوابت الفلسطينية، ودفع القيادة الى تقديم تنازلات مفاجئة في أوسلو.

الفرضية الخامسة: مشاركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية مؤشر على تغير موقفها من الصراع مع اسرائيل، رغم رفضها المعلن لاتفاقات اوسلو.؟. والفشل العسكري لمنظمة التحرير من الاسباب القوية التي ادت الى تراجعها عن التمسك بالمشروع الوطني واعتماد برنامج سياسي واقعي.

الفرضية السادسة: التداخل بين دور السلطة الوطنية الفلسطينية ومسئوليات منظمة التحرير أضعف المنظمة، وزاد من تراجع مكانتها وشرعيتها الثورية. اخطاء القيادة في هذا الاطار عززت دور التيار الاسلامي، وألحقت ضررا فادحا بشرعية المنظمة.

الفرضية السابعة: لعب الرئيس عرفات وحركة فتح دورا مركزيا في الهيمنة على قرار المنظمة، بينما أدت تجربة جبهة الرفض التي قادتتها الجبهة الشعبية بزعامة جورج حبش إلى أضعاف المنظمة والتقليل من شرعيتها، رغم سلامة المبررات التي اعتمدها في معارضتها.

الفرضية الثامنة: التحول السياسي في مواقف م.ت.ف من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية فسح المجال لتدخلات متزايدة أمام دول المنطقة في القضية الفلسطينية، وفي سياسات المنظمة.

منهج الدراسة

يستخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لرصد تجربة م.ت.ف. السياسية خلال العقود الأربعة الماضية. وهذا المنهج هو الأنسب لهذا أطروحة وفق رأي الباحث، وأيضا بحسب متطلبات البحث العلمي التي تشكل الإطار النظري والفكري للقضية موضع البحث. خاصة وأن الفكر السياسي الفلسطيني انتقل من حالة الى حالة أخرى عبر هذا السياق التاريخي. ومن هنا فإن المنهج التاريخي، والتحليلي والنقدي يوفر فرصة للتحقق من مسار الأحداث في إطارها الزمني والتاريخي من جهة، كما يوفر أيضا فرصة لمتابعة العناصر

والقوى التي أسهمت أو شاركت في صناعتها، وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها. وسيتناول الكيفية التي تمت بها وبيان أبعادها، وتحديد النتيجة التي آلت إليها، لتشكل في النتيجة تجربة، فيها من العبر الكثير، ولذلك فإنها تستحق التقييم والتفسير والتوثيق.

إن التحليل السببي للأحداث ومساراتها بأسلوب موضوعي، علمي، سيقود الى شرح وتوضيح خلفيات السياسات والمواقف التي تم اتخاذها في غمار التجربة، ومدى تطابقها أو انفصالها عن الأهداف المرسومة للمنظمة. وسيؤدي أيضا الى التحقق من صحة الفرضيات التي يقوم عليها البحث بالأساس. وبما أن التاريخ هو سجل للحاضر وسرد وتوثيق للماضي، فإن القراءة النقدية لحركته وتمحيص محطاته، هي بوابة لتفادي الأخطاء بالمستقبل، إن لم يكن مدخلا لرسم معالم أكثر واقعية للمدى المنظور..

حدود الدراسة (1964-2006م)

تناول الباحث هنا تجربة م.ت.ف السياسية منذ نشأتها عام 1964م، والظروف الفلسطينية، العربية، والدولية التي واكبت ذلك. وتداعيات انخراط فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة في هياكلها أولا، وسيطرتها على قيادتها ثانيا، وتحديد أهدافها السياسية ثالثا. ومن ثم اعتراف الدول العربية والإسلامية، ودول عدم الإنحياز بها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وقبولها عضوا مراقبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م. كما تحدث وفق رؤيا نقدية عن أسباب نجاح أو فشل قيادة المنظمة في تحقيق الأهداف السياسية التي وجدت من أجلها، وطبيعة الأساليب التي لجأت إليها لإنجاز غاياتها. والأهم من ذلك، خوض الباحث في غمار الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي بهذا المعنى، وفق الحدود الزمنية التي تتراوح بين انطلاقة م.ت.ف. وسعيها لتحرير فلسطين من النهر الى البحر بالكفاح المسلح، الى قبولها بحكم ذاتي محدود على جزء يسير جدا من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت عام 1967م. وهو ما جاء كثمرة لقبولها بإعلان المبادئ في أوسلو 1993م. وبما أن تأثير التسوية الانتقالية بين المنظمة وإسرائيل ما زال ساري المفعول حتى العام 2006م، حيث يسعى الطرفان في لعبة صعبة الإشتراطات الى الضغوط المتبادلة بمختلف الطرق بينهما، قبيل الولوج في

تسوية نهائية محتملة، فان الباحث وجد في آفاق هذه التسوية حدا زمنيا آخر لهذه الأطروحة، تعامل معه من باب استقراء مستقبل المنظمة والتغيرات التي اعترتها، استنادا الى ما آلت اليه التجربة السياسية الفلسطينية من فوضى بعد فوز حماس بالأغلبية في الدورة الثانية لإنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني 2005م.

بالنتيجة، تطرق الباحث لكل ما من شأنه أن يعزز قراءته لتجربة م.ت.ف السياسية، ويبين بشكل أكثر وضوحا العناصر التي تركت بصمة على اتجاه بوصلتها السياسية خلال القرون الأربعة الماضية، سواء بفعل علاقاتها العربية، الدولية، أو بسبب طبيعة الصراع القائم مع إسرائيل. أو تساوقا مع واقع العلاقات الفصائلية بين القوى السياسية الفلسطينية، أو نتيجة للظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وبالشتات.

فصول الدراسة

يتناول **الفصل الأول** من الدراسة خلفية عامة لطبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومنطلقاته، والعمل الفلسطيني وإمتداداته العربية والدولية. ثم تم التعرض الى نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، وحقبة الميثاق القومي الذي استندت إليه، وكيفية ولوج فصائل العمل المسلح إليها بعد معركة الكرامة في الأردن عام 1968م، التي نشبت بين هذه الفصائل والجيش الإسرائيلي، ومهدت الطريق لسيطرة حركة فتح على المنظمة وقيادتها. وتعرض الباحث الى تعديل الميثاق القومي ليصبح الميثاق الوطني الفلسطيني، وما تمخض عنه من اعادة صياغة للشعارات والمبادئ والأهداف السياسية التي احتكمت إليها المنظمة في بداياتها، والأساليب التي لجأت إليها أو حددتها كوسائل لبلوغ تلك الأهداف.

الفصل الثاني عرض محددات صنع القرار في المنظمة، والاعتبارات الداخلية والخارجية التي تم مراعاتها عند اتخاذه. والمؤسسات التي تشكل مرجعيات للعمل السياسي الفلسطيني. ومخرجات هذا القرار، والتي من أهمها بروز جبهة الرفض عام 1974م. وتطرق الباحث الى مدى تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني من حيث بنيتها السياسية، ودرجة اقترابها أو ابتعادها من

العمل الديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية، وعلاقة ذلك بالفصائل المشاركة فيها وتلك التي كانت خارجها. وفي هذا الفصل تم الحديث أيضا عن دور الرئيس عرفات وحركة فتح بعملية صنع القرار، وتأثير ذلك على التوجهات السياسية للمنظمة.

الفصل الثالث بحث في مصادر الشرعية السياسية ومقوماتها، ومنها الشرعية الثورية والدستورية والكاريزماتية. والآليات التي لجأت إليها م.ت.ف لتكريس هذه الشرعية فلسطينيا وعربيا ودوليا. وتناول مظاهرها السياسية على هذه المستويات، وعلاقة هذه الشرعية وتلك المظاهر في تحقيق منجزات للشعب الفلسطيني كجزء من المساعي الرامية الى تحقيق أهداف المنظمة عموما. وهل كان شعار استقلالية القرار الفلسطيني شعارا يتناسب وحاجة المنظمة للدعم العربي، أم أنه حرر المنظمة من الضغوطات السياسية والوصاية التي حاولت بعض الأنظمة العربية فرضها على قيادتها.

الفصل الرابع بحث في مكونات المشروع الوطني الفلسطيني كما ورد في الميثاق الوطني. وتطرق الى موقف المنظمة من المشاريع السياسية التي طرحت من جهات دولية وإقليمية مختلفة بعد العام 1967م، لتسوية أو حل القضية الفلسطينية وخلفية هذه المشاريع، ومصالح الجهات التي حاولت ترويجها، والتمن الذي دفعه الشعب الفلسطيني والمنظمة لقاء رفضه لها. بدأ من مشروع روجرز، الى المملكة المتحدة، الى مشروع الون، ومؤتمر جنيف ومن ثم كامب ديفيد، والأمير فهد ومشروع الرئيس ريغان، والكونفدرالية مع الأردن وما الى هنالك من مشروعات لم ترى النور لأسباب مختلفة. وعالج الباحث موضوع الواقعية السياسية من جهة أسبابها ونتائجها. وتناول محاور البرنامج السياسي للمنظمة، وكيفية انتقالها من فكرة التحرير الى المشروع المرحلي والموافقة على اقامة سلطة وطنية في أي أرض تتسحب منها اسرائيل، ومن ثم الى قبولها بدولة مستقلة في حدود الرابع من حزيران 1967م. وقرأ الباحث التدايعات السياسية لخروج المنظمة من لبنان عام 1982م، ثم للانتفاضة الأولى عام 1987م، على الموقف السياسي للمنظمة من التسوية مع اسرائيل.

الفصل الخامس بحث في تجربة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، من حيث أداء الوفد الفلسطيني، ومدى تمسك المنظمة بالثوابت الفلسطينية في هذه المفاوضات، أو حجم التنازل عنها، وتأثير ذلك على المفاوضات النهائية. وتناول أيضا الأوراق التي بيد المنظمة وكيفية إستغلالها لها من عدمه، إضافة إلى فحص الأخطاء التي تمت بالمفاوضات، والنتائج التي آلت إليها تلك المفاوضات بفعلها، والثمن الإجمالي الذي يدفعه الشعب الفلسطيني بسببها. وحلل أسباب تراجع دور المنظمة سياسيا، وتداخله مع عمل السلطة الفلسطينية، وانعكاس ذلك على مصالح الشعب الفلسطيني، ودور حماس في إفشال اتفاقيات أوسلو، وإمكانية قيادتها للمنظمة في يوم ما. كما بحث في استخلاص العبر من هذه المسيرة برمتها، وتناول الأهداف التي حققتها المنظمة وتلك التي ما فتأت عاجزة عن تحقيقها. وحدد رؤيته لمستقبل منظمة التحرير نتيجة للظروف المعقدة التي تحيط بها من كل جانب.

الفصل السادس رصد وبحث في أسباب المتغيرات أو التحولات التي إعترت الفكر السياسي الفلسطيني خلال مسيرة المنظمة من العام 1965 وحتى العام 2006م، وتداعياتها على مسيرة الثورة الفلسطينية، والكيفية التي تم التراجع فيها عن فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين التاريخية الى تبني فكرة المرحلية، وعلاقة ذلك بالتكتيك والاستراتيجية العامة لمنظمة التحرير، والأسباب التي أدت الى اعتماد فكرة السلطة الوطنية عام 1974م، بما في ذلك مبررات قيام جبهة الرفض، ومن ثم رفض قبول مشروع الحكم الذاتي الذي أسفرت عنه محادثات كامب ديفيد 1979م، والقبول في ذات الوقت فيما بعد بما هو أقل منه في أوسلو 1993م. وعلاقة هذه المستجدات بالثوابت الوطنية وبظروف المنظمة، إضافة الى تفسير الباحث لمبررات القبول الفلسطيني الرسمي بدولة ضمن حدود العام 1967م كما ذهب إليه إعلان الإستقلال ضمنا الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م. وحدد الباحث مجموعة من التوصيات كخلاصة لبحثه وذلك في **الفصل السابع** من الدراسة.

الدراسات السابقة

طالع الباحث مجموعة من الأدبيات التي تتعرض للتجربة الفلسطينية منذ دخول فصائل المقاومة إلى منظمة التحرير عام 1968م، وحتى إقرار المنظمة بإسرائيل عام 1993م. عالجت تلك الدراسات هذه المسيرة في محطاتها المختلفة من زوايا متعددة. ما يهمننا في الأمر الدراسات والأبحاث التي عالجت الشأن السياسي الفلسطيني، والتغيرات التي طرأت على الفكر السياسي الفلسطيني، وأدت به إلى التحول من المقاومة المسلحة ضد الكيان الإسرائيلي، كوسيلة لدر الإحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية منذ منتصف القرن الماضي، إلى التفاوض والمساومة وتقديم تنازلات أثارت جدلاً كبيراً بين الفلسطينيين، إزاء جدواها، وتوقيتها، وعوائدها على الشعب الفلسطيني، ودورها في إحلال السلام العادل والإستقرار بالمنطقة.

يمكن تصنيف هذه الأدبيات في خمسة أقسام هي:

القسم الأول: تعلق هذا القسم بدراسة وتحليل الكتب والإصدارات التعبوية التي صدرت عن منظمة التحرير الفلسطينية ومراكز الأبحاث التابعة لها كمؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت. سعت هذه الدراسات إلى تبرير المواقف السياسية للمنظمة أو تفسيرها وكسب التأييد لها. مضافاً إليها مجموعة من الوثائق واليوميات التي تسجل الحركة السياسية للمنظمة، والأحداث التي واكبتها في مختلف الساحات، بإعتبارها جزءاً من التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني، ومعالم أسهمت في خلق تطورات القضية الفلسطينية من قضية (شعب بدون أرض)، ومن قضية إنسانية لمجموعة لاجئين، إلى قضية سياسية لشعب إستعاد وجوده على الخارطة السياسية الدولية، والجغرافيا السياسية بالمنطقة، رغم أنه لم يستعد أرضه المحتلة بعد.

القسم الثاني: تضمن مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوعاتها المشاريع السلمية، والحلول التي عرضت على منظمة التحرير الفلسطينية خلال مسيرتها، وأهداف هذه المشاريع، وسر رفض قيادة المنظمة لها، ودرجة تناقضها مع برنامج الكفاح المسلح الفلسطيني من جهة،

ومع الثوابت الفلسطينية السياسية المعلنة من قبل قيادة المنظمة والتي أقرتها المجالس الوطنية المتعاقبة من جهة اخرى.

القسم الثالث: رصد هذا القسم التحولات في الفكر السياسي الفلسطيني والتراجعات التي حاولت حركة فتح فرضها على المنظمة منذ العام 1974م وحتى مدريد 1991م. ورأى في هذه السياسة هيمنة لـ"فتح" على المنظمة وتفردا في إتخاذ القرار الوطني وسيطرة على عملية صناعته، مما أدى الى تجاهل دور بقية الفصائل الفلسطينية في السياسة العامة لمنظمة التحرير. كما رصد هذا الاتجاه آليات اتخاذ القرار، وعدم ديمقراطيته. ووصف كتاب هذا الاتجاه، ومعظمهم يساريون، أن تراكم السياسة الرسمية لقيادة فتح في منظمة التحرير قاد إلى المزيد من التنازلات بخفض سقف الأهداف الوطنية، التي أدت في النهاية الى التوقيع سرا على صفقة أوسلو مع إسرائيل، دون إعلام أحد من قيادة المنظمة أو الفصائل.

القسم الرابع: مصادر ومراجع أكثر براغماتية، حيث اعتبرت خط سير المنظمة السياسي نتيجة لمعادلات دولية وإقليمية وعربية وحتى فلسطينية، تقوم على توازن القوى بالمنطقة وبين طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ورأت في غياب الحليف الدولي ممثلا بالاتحاد السوفيتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وضعف النظام الاقليمي العربي، وسيطرة أميركا على قيادة العالم وتفردا بذلك، وهزيمة م.ت.ف في لبنان، ولوج مصر في معاهدة منفردة مع اسرائيل عبر كامب ديفيد، جميعها كمتغيرات لم تكن في صالح الشعب الفلسطيني نهائيا، عدا عن أنها عناصر أثرت على سلوك وقرار قيادة م.ت.ف، التي لم تجد مجالا لتجاهلها، وانما اضطرتها للمزيد من الواقعية والمرونة، ثم قبول المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام 1991م بوفد اردني فلسطيني مشترك، جميع أعضائه من الأراضي المحتلة بداية. ثم القفز عن تركيبة وفد مدريد، والدخول سرا في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الاسرائيلية أفضت الى اتفاقات أوسلو السريّة 1993م، بوفد فلسطيني جميع أعضائه من الخارج (تونس)!. وهذه الدراسات تجد في الإتفاق الإنتقالي فرصة تاريخية للشعب الفلسطيني للوصول الى دولة فلسطينية عبر المفاوضات النهائية، لأن العالم لا يقبل للفلسطينيين بأكثر من كيان في حدود العام 1967م.

القسم الخامس: المذكرات شخصية لمفاوضين فلسطينيين شاركوا بشكل أساسي في المفاوضات، مثل مذكرات محمود عباس أبو مازن، وأحمد قريع أبو علاء مهندسا اتفاقية أوسلو. استعرض هؤلاء وغيرهم الظروف التي تمت بها المفاوضات، والكيفية التي أدار بها كل طرف معركته التفاوضية، وطبيعة المواقف التي طرحت على مائدة المفاوضات، والوساطات العربية والدولية التي دخلت على الخط بين الفينة والأخرى، لتقريب وجهات النظر بين المتفاوضين. وشرحت هذه المذكرات كيف تم بناء قناة أوسلو السرية، ومبررات هذه السرية. وحاول أصحاب هذه الأوراق الإشارة إلى أن ما تم في أوسلو وقبلها في مدريد وواشنطن كان أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الجانب الفلسطيني. واعتبروا أن مجرد قبول إسرائيل التفاوض في المرحلة النهائية على مواضيع كالقدس واللاجئين هو إنجاز وطني للشعب الفلسطيني. وذلك تأكيدا على حجم التعنت الإسرائيلي ودرجة الصعوبة التي كانت قائمة في وجه الوفد الفلسطيني أثناء المفاوضات.

في نفس السياق، صدرت روايات عن كتاب كبار لم يكونوا من المفاوضين، وانما من المراقبين العرب، كالرواية التاريخية الوثائقية لقصة مدريد (وأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها)، التي قدمها المفكر محمد حسنين هيكل. وتحدث فيها بالتحليل عن المراحل التي عبرتها المفاوضات على لسان رموزها من الفلسطينيين وبعض العرب. ومن عنوان الكتاب (أوهام أوسلو)، يتضح بجلاء اعتراض هيكل على تلك الرحلة التفاوضية من حيث نتائجها على الأقل. وأيضا هناك بعض الأبحاث القليلة التي عالجت بشكل وصفي تجربة المفاوضات ولم تدخل في عمق تفاصيلها، إنما اكتفت بالنظر إلى المبادئ التي استندت إليها. فبررتها تارة بأنها ظروف ضاغطة على الشعب الفلسطيني وقيادته التاريخية دفعت به إلى نفق أوسلو، وأخرى اعتبرت أن الاتفاقيات الموقعة ناتجة عن تفرد بقيادة العملية التفاوضية، واستعدادها المبدئي لتقديم تنازلات مؤلمة، وسوء تقديرها للقدرات التفاوضية التي يمتلكها الإسرائيليون، والتي تنسجم مع قوتهم العسكرية. واعتبرت أن فتح وقعت في فوضى التفاوض وتعدد المرجعيات.

بذات الإطار، عثر الباحث على مجموعة كبيرة من المقالات والأبحاث الصحفية التي وجهت انتقادات لاذعة إلى كل التجربة التفاوضية الفلسطينية، فلم يفلت من غضب كتابها لا

المفاوضين ولا المفاوضات أو الاتفاقات الموقعة. واعتبر أصحابها أن هذه التجربة بكل حيثياتها أدت إلى فساد السلطة، والتنسيق الأمني مع إسرائيل، عدا عن توجيه طعنات للوحدة الوطنية الفلسطينية. وهي في مجملها تنازلات وأوهام لم تؤد لقيام دولة مستقلة، ولا إلى دحر الاحتلال الإسرائيلي. طالب هؤلاء الكتاب - في أحسن الأحوال - بإعادة النظر فيها، وفي أسوأها دعوا إلى إلغائها، والقفز عنها لأنها لا تخدم الحقوق الوطنية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى مصادر ومراجع مكتبية، وأخرى من من مصادر المعلومات الالكترونية سيجدها القارئ في قائمة المصادر والمراجع. من جهة ثانية، واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات والعراقيل أثناء إعداد الأطروحة في مقدمتها:

1) إصابته بمرض سرطان الحنجرة واضطراره لإجراء عدة عمليات جراحية في الأردن والمكوث بالمستشفى لعدة شهور متواصلة، مما حال دون تمكن الباحث من إجراء مقابلات شخصية مباشرة مع عدد من قيادات م.ت.ف. كما حالت سخونة الأوضاع في الأراضي المحتلة والحصار الإسرائيلي المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2000م، دون تمكن الباحث من التتقيب عن مراجع ومصادر مكتبية في مكنتات الوطن، إضافة إلى التكاليف الباهظة لتوفير المزيد من المراجع والمصادر.

2) تعدد الآراء والاجتهادات فيما يتعلق بمسيرة م.ت.ف. ومواقفها السياسية، مما تطلب جهداً إضافياً لتمحيص الكثير من المعلومات وفحص مدى تطابقها مع صيرورة الأحداث.

3) تضارب المعلومات والأرقام المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بحسب مصادرها، مما ضاعف جهد الباحث في تدقيقها.

4) امتداد التجربة السياسية للمنظمة على مدى أربعة عقود، وتنوعها وغناها، مما تطلب قيام الباحث بقراءات إضافية لتحديد مسار البحث، وأولوياته، خاصة وانها تجربة معاصرة ما زالت تتفاعل أحداثها ونتائجها. دفع ذلك بالباحث إلى البحث في خلفيات التجربة السياسية

الفلسطينية المعاصرة، فاضطر الى مراجعة تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ وعد بلفور عام 1917م، وحتى النكبة عام 1948م، وتداعياتها فيما بعد.

(5) رغم غنى المصادر التي استعملها الباحث، فقد واجه مشكلة في نقص الكتب الفكرية التي تغطي تجربة المنظمة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، واقتصر معظم الموجود منها على اصدارات تعبوية، أو توثيقية لأحداث وقعت.

الفصل الأول

1. نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وانبثاق الميثاق الوطني

1.1 خلفية عامة عن الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي منذ عام 1917م

لم تكد الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها في العام 1918م، حتى بادرت الدول الإستعمارية الأوروبية حينذاك إلى تقسيم تركيا الإمبراطورية العثمانية، وذلك وفق الإتفاقيات السرية التي وقّعها وزيراً خارجية فرنسا وبريطانيا عام 1916م، والتي عرفت بإتفاقيات سايكس/بيكو. وبموجبها خرقت بريطانيا تعهداً للشريف حسين بن علي شريف مكة، بمنح البلاد العربية في آسيا استقلالها السياسي في دولة عربية كبرى واحدة، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي اندلعت عام 1914م، وذلك مقابل قيام العرب بالثورة على تركيا أثناء الحرب، ووفق ما ورد في مراسلات السير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر مع الشريف حسين في (1915-1916م). وعليه كان من المفروض أن تكون فلسطين ضمن هذه الدولة التي طالب بها الشريف حسين. ولكن نتيجة لاتفاقيات سايكس بيكو، تم تقسيم وتجزئة العديد من الأراضي العربية وضمّها لسيطرة الإنجليز أو الفرنسيين. ورغم التفاهم الفرنسي - البريطاني على تدويل فلسطين إستناداً لذات الاتفاقية، فقد أفتحت بريطانيا فرنسا - كما يبدو - في مؤتمر سان ريمو عام 1920م، بوضع فلسطين تحت سيطرتها. وهو ما هيأ الأجواء لمصادقة مجلس عصبة الأمم في 24 تموز عام 1922م، على منح بريطانيا صك الإنتداب على فلسطين، الذي وضع موضع التنفيذ في 29 أيلول من العام التالي 1923م.

مثلت مواد صك الإنتداب أل 28، تشريعاً دولياً تم بموجبه إستعمار فلسطين وإدارتها من قبل الإنجليز حتى العام 1948م، وهو العام الذي تم فيه إنتهاء نظام الإنتداب وبالتالي جلاء القوات البريطانية عن فلسطين. التطور المفاجيء أن عصبة الأمم إعتبرت بريطانيا "مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي... وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين"¹، وذلك حسب المادة الثانية من صك

¹ الهيئة العامة للإستعلامات، "صك الإنتداب"، وثائق فلسطين، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987.

<http://nakba.sis.gov.ps/British-mandate/British-mandate-2.html>

(ت.أ) : 2006/6/20م

الانتداب. في إشارة إلى وعد بلفور الذي أعلنه وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور عام 1917م وحمل اسمه، حيث أعلن أن "حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية"².

ترتب على هذا الموقف الدولي إجحافا بحق الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين العرب الفلسطينيين، الذين تجاوز تعدادهم - حسب الكثير من الإحصاءات - في تلك الفترة إلى ما يزيد عن 92% من التعداد الإجمالي للسكان. فقد "كانت نسبة اليهود في فلسطين قبل الاحتلال البريطاني 8% من سكان فلسطين و تزايدت هذه النسبة بشكل متسارع لتصل إلى 32% من نسبة سكان فلسطين وقت رحيل قوات الاحتلال البريطاني"³، وقيام دولة اسرائيل. وبعد أن "كانت ملكية اليهود للأرض في فلسطين لا تتجاوز 2% أي نصف مليون دونم بلغت في سنة 1948م حوالي 6.7% أي 1.800.000 دونم من أرض فلسطين"⁴. وشيئا فشيئا حولت بريطانيا الشعب الفلسطيني إلى أقلية في وطنه، واليهود الغزاة إلى أكثرية، خاصة بعد وصفها للشعب الفلسطيني بالطوائف غير اليهودية كما ورد في وعد بلفور.

مع ذلك، لم يستسلم العرب الفلسطينيون لهذه المتغيرات التي بدأت بالتأثير الجدي على مستقبل بلادهم السياسي. ففي العام 1919م، أعلن المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول المنعقد في القدس "رفضه لوعد بلفور، ووجه رسالة لمؤتمر السلام المنعقد في سان ريمو في أعقاب الحرب العالمية الأولى يطالب فيها باستقلال فلسطين"⁵. وهو المؤتمر الذي وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وفي المؤتمر الفلسطيني الثالث الذي عقد عام 1920م في حيفا، جدد الوجيهاء الفلسطينيون رفضهم لوعد بلفور، وطالبوا بمنع الهجرة اليهودية وبإنشاء حكومة قومية في

² "وعد بلفور وأهليته القانونية"، تقرير منشور في موقع منتديات الحصن النفسي - 2005/6/1م.

(ت.أ): 2006/6/20م. <http://bafree.net/forum/archive/-35104.htm>

³ تاريخ فلسطين، "الاحتلال الاسرائيلي"، تقرير منشور في موقع جيران. (ت.أ): 2006/6/20م.

<http://gogr1322.jeeran.com/2-39.htm>

⁴ عمارة، محمد: "الاستعمار الاستيطاني بين فقه الواقع وفقه النص"، مقالة منشورة في الموسوعة الإسلامية. (ت.أ):

<http://www.balagh.com/mosoa/fekr/011c40mg.htm> 2007/6/30م

⁵ للمزيد انظر: قدورة، جنين. (2005/9/25م). "نبذة تاريخية"، ملتقى الشئون الفلسطينية، تاريخ فلسطين. (ت.أ): 21 -

2006-6م. <http://www.a7lashbab.com/vb/archive/index.php/t-3852.html>

فلسطين. ولم يتوقف الأمر عند حدود معارضة النخبة السياسية في فلسطين للإنتداب البريطاني، ونشاطات الحركة الصهيونية في بلادهم، بل تطور الحال إلى ظهور مقاومة شعبية، أخذت شكل المسيرات والمظاهرات والإضرابات الجماهيرية، التي عمّت شتى أرجاء المدن الفلسطينية، وواجهها الإنجليز والصهاينة بالحديد والنار تارة، وبوعود بريطانية كاذبة للوجهاء الفلسطينيين بالاستجابة لمطالبهم تارة أخرى. ومن المواجهات الشهيرة في هذا السياق، ما سميّ في حينه بهبة (البراق) التي اندلعت من القدس عام 1929م، وامتدت لسائر أنحاء فلسطين تأكيداً على إسلامية وعروبة حائط البراق، الذي حاول اليهود تحت رعاية الإنجليز إستلابه بحجة أنه جزء من هيكلهم المزعوم. وهي الثورة التي تعتبر من أهم الانتفاضات الفلسطينية التي نشبت في عشرينيات القرن الماضي، حيث شهدت سقوط أكثر من 116 فلسطينياً برصاص الإنجليز والصهاينة، إضافة إلى إعدام آخرين.

شكلت تلك المقاومة الشعبية (المدنية) مفصلاً في مسار الأحداث، وأرضية خصبة لإندلاع الثورة الفلسطينية المسلحة في منتصف الثلاثينات، والتي بدأت آثارها تتضح منذ قيام حركة الشيخ عز الدين القسام عام 1935م. وما أعقبها من إعلان حالة العصيان المدني، و(الإضراب العام) الشهير عام 1936م، الذي شمل كافة المدن الفلسطينية من يافا حتى غزة. وبفعل هذه الظروف، وعلى أثره تم تشكيل اللجنة العربية العليا في العام 1936م برئاسة الحاج أمين الحسيني التي تولت قيادة النضال الوطني لعدة سنوات، وواصلت مطالبتها بالاستقلال ورفض الهجرة اليهودية. تكونت هذه اللجنة من "ممثلي الأحزاب السياسية الستة التي كانت قائمة آنذاك(الحزب العربي الفلسطيني، حزب الدفاع الوطني، حزب الاستقلال العربي، حزب الإصلاح، حزب الكتلة الوطنية وحزب مؤتمر الشباب العربي)"⁶، وهي ذاتها التي تحول اسمها الى الهيئة العربية العليا التي أعاد تشكيلها المفتي عام 1946م. المهم في هذا السياق، أن الاضراب استمر لمدة ستة شهور متواصلة، حيث "بدأ في 1936/4/19م وتواصل حتى

⁶ "اللجنة العربية العليا"، الباب الثالث- مؤسسات- مؤسسات فلسطينية، تقرير منشور في موقع هوية وانتماء.

13/10/1936م⁷، إحتجاجا على الهجرة الصهيونية لفلسطين أيضا وعلى توطين اليهود فيها، إضافة لتأكيد المطالبة باستقلال البلاد وتشكيل حكومة وطنية فلسطينية. وتشير بعض المصادر الأخرى أن الإضراب المذكور بدأ في 20/4/1936م وانتهى في 12/10/1936م. ورغم رد الفعل الدموي البريطاني على الثورة، ونفي الانجليز لأعضاء اللجنة العربية العليا بما فيهم المفتي الى خارج البلاد عام 1937م، فقد بلغت المقاومة ذروتها عام 1938م، إلا أن الإضراب والثورة توقفا بفعل تدخل الزعماء العرب، مقابل وعود بريطانية بالتجاوب مع المطالب الفلسطينية. ومن هذه الوعود ما صدر عن الحكومة البريطانية في 17 أيار 1939م كوثيقة سميت في حينه بالكتاب الأبيض الثالث، نص المبدأ الأساسي فيها على "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تشمل كل فلسطين الانتدابية غربي نهر الأردن، ويتمثل فيها جميع سكانها من عرب ويهود على قاعدة التمثيل النسبي"⁸. جاء الكتاب المذكور بعدما أعلنت اللجنة العربية العليا في تموز 1937م رفضها لإقتراح تقسيم فلسطين الذي تقدمت به بريطانيا وقتذاك كعرض مقابل وقف الإضراب وإنهاء الثورة. وأصررت اللجنة على المطالبة بـ"إنشاء دولة فلسطينية واحدة مستقلة" توفر الحماية لجميع الحقوق المشروعة لليهود وغيرهم من الأقليات وتضمن المصالح البريطانية المعقولة⁹. ولم تتابع بريطانيا تنفيذ كتابها، لسبب مباشر تمثل في إشتراكها ضد ألمانيا بالحرب العالمية الثانية التي نشبت في أواخر العام 1939م. وفي الواقع كان هدفها استغلال العرب لمصلحتها في الحربين.

من جهة ثانية، إستثمرت الحركة الصهيونية إنشغال الإنجليز بالقتال، وعدم جديتهم في تنفيذ فكرة الدولة الديمقراطية بالأصل، فقامت بدفع المزيد من المهاجرين اليهود الى فلسطين، بينما أخذت إنجلترا بالتراجع عن وعودها للعرب في أعقاب إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، خاصة فيما يتعلق بوقف تدفق المهاجرين الصهاينة الى فلسطين، حيث أعلنت عن نيتها

⁷ للمزيد انظر: جبارة، تيسير: الإضراب الفلسطيني الكبير عام 1936م، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، البيرة، فلسطين: مطبعة الرائد الحديثة، (ب.ت). ص 189

⁸ حجاوي، سلافة: "الكتاب الأبيض فصل في السياسات الفلسطينية"، مجلة رؤية، العدد السادس، شباط 2001م.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/6/page3.html>

(ت.أ): 2006/6/21م

⁹ الخالدي، وليد: قبل الشتات، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987م. ص 193

إنهاء انتدابها على فلسطين في 15 أيار 1948م، مما حدا بالجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة العام 1947م تم النظر فيها بإقتراح تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وفي نهاية المداولات تقرر تأسيس دولتان في فلسطين، الأولى عربية، والثانية يهودية، حيث وافق أغلبية أعضاء الجمعية العامة على القرار الذي حمل الرقم (181) في 29 تشرين الثاني من نفس العام. الذي أشار أيضا إلى وضع مدينة القدس تحت الوصاية الدولية. أعطى القرار المذكور للدولة العبرية "مساحة بحدود 5893 ميلاً مربعاً بنسبة 56,47% من مساحة أرض فلسطين التاريخية"¹⁰، وخصص لإقامة الدولة العربية الفلسطينية "4476 ميلاً مربعاً بنسبة 42,88% من أرض فلسطين التاريخية، مع جيب دولي صغير في منطقة القدس مساحته 68 ميلاً مربعاً"¹¹، "وشملت حصّة اليهود من أرض فلسطين على الشريط البحري وصحراء النّقب"¹²، باستثناء بعض المدن الساحلية كإيفا وعكا ونهاريا والمجدل وشريط قطاع غزة، فقد منحت جميعها للدولة الفلسطينية. إن عدم توازن وتناسب عدد السكان من العرب واليهود مع حجم المناطق الممنوحة لكل طرف، زاد من وطأة الوضع على الطرف العربي الفلسطيني. خاصة وأن الحكومة البريطانية بدت متمسكة بنص القرار، "والعرب لا يفكرون جدياً في تجاوزه"¹³، مع أن المندوب البريطاني اتخذ موقف الحياد عند التصويت عليه في الأمم المتحدة!. ورغم أن الحجة في التقسيم كانت إنهاء النزاع العربي / اليهودي على فلسطين. فقد رفضت الدول العربية والشعب الفلسطيني والهيئة العربية العليا بقيادة المفتي الحاج أمين الحسيني التعاطي مع هذا القرار بأي شكل من الأشكال، نتيجة للشعور بالظلم والإجحاف الشديدين. ف"في ليلة واحدة وضعت هيئة الأمم بكل جد أساس نظام معنوي جديد يعتبر أن اليهود الذين لم تعش أغليبتهم العظمى في فلسطين أكثر من ثلاثين عاماً، يتمتعون بحقوق مساوية لحقوق العرب الذين عاشوا بفلسطين من

¹⁰ بدوان، علي: "الأرض الفلسطينية صراع الجغرافيا والهوية"، مجلة العربية، العدد 2، 2002م.

<http://www.arabcin.net/arabiaall/2-2002/3.html>

(ت.أ): 1-7-2006م

¹¹ المرجع السابق.

¹² "تقسيم فلسطين"، تقرير منشور في موقع نسيم ترك. (ت.أ) 2006/6/21م

http://naseemtork.jeeran.com/Page_3.html

¹³ هيكل، محمد حسنين: العروش والجيوش، ط2، القاهرة: دار الشروق، 1999م. ص88

قديم الزمان"¹⁴. وكان الفلسطينيون قد أدركوا حجم الخطر الذي يتهدد مستقبلهم ومستقبل قضيتهم، بعد تتصل بريطانيا من وعودها لهم، لذلك بادر الحاج أمين الحسيني لعرض فكرة إنشاء حكومة عربية فلسطينية تمثل كل فلسطين، قبيل صدور قرار التقسيم بشهر تقريبا، وتقدم بمشروعه لـ "مجلس الجامعة العربية الذي عقد في عالية في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1947 على مستوى رؤساء الحكومات"¹⁵. ويبدو أن العرض لم يلق حماسا من العرب. وفي الحقيقة - وفق بعض المصادر - "كانت السياسة البريطانية هي زعيمة المعارضة الدولية لتشكيل حكومة فلسطينية يساندها العرب"¹⁶. لذلك عاودت الهيئة العربية العليا طلبها من جامعة الدول العربية في شباط 1948م، الموافقة على "قيام نظام مؤقت في البلاد باسم الإدارة الفلسطينية العامة، تتألف من الهيئة العربية العليا لفلسطين، معلنة بذلك استقلال فلسطين كدولة ديمقراطية، وذلك في الخامس عشر من أيار (مايو) 1948. جامعة الدول العربية لم توافق على المشروع، فجددت الهيئة مطالبها مرة أخرى، في نيسان (ابريل) من العام نفسه، وتكرر رفض الجامعة"¹⁷. وبغض النظر عن مبررات هذا الموقف العربي، فإن الواقع قد تغير حينما سحبت بريطانيا قواتها وإدارتها من فلسطين في أيار من العام 1948م، وبعدها أعلنت الحركة الصهيونية في 15 أيار من نفس العام عن قيام دولة إسرائيل. الجيوش العربية التي دخلت إلى فلسطين لتحريرها ظاهريا على الأقل، لمنع التقسيم حيث لم تكن محتلة كلها آنذاك، فشلت في منع قيام الدولة اليهودية ودارت معارك مع القوات الصهيونية التي كانت مستعدة لذلك بالعدة والعتاد والتدريب، وكانت النتيجة وقوع ما سمي بنكبة فلسطين، التي من نتائجها الواضحة تشريد بين 750 - 900 ألف فلسطيني خارج ديارهم وأراضيهم ووطنهم، مع قيام العصابات الصهيونية بتدمير مئات القرى الفلسطينية عن بكرة أبيها، وارتكاب المجازر بحق أصحابها كما حصل في مجزرة دير ياسين في نيسان من العام 1948م. وبينما وافقت الدول العربية التي تسمى بدول الطوق (الأردن

¹⁴ هيرست، ديفيد : البندقية وغصن الزيتون، ترجمة عبد الرحمن رياس، ط1، بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، 2003م. ص294

¹⁵ "حكومة عموم فلسطين"، تقرير منشور في موقع الهيئة العامة للاستعلامات. (ت.أ.):، 2006/6/21م

<http://nakba.sis.gov.ps/nakba48/nakba1948-44.html>

¹⁶ الأزعر، محمد خالد : حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، القاهرة: دار الشروق. (ب.ت)، ص142

¹⁷ "حكومة عموم فلسطين". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

ومصر و سورية ولبنان) على عقد هدنة مع الدولة اليهودية الوليدة، واصل الغرب دعم هذه الدولة بشتى الوسائل وحماتها من "النوايا" العربية الرامية إلى القضاء عليها، فيما بلغت الصدمة عند الفلسطينيين مداها. وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل، وعدم قدرة الجيوش العربية على التصدي لها، حاول الزعماء الفلسطينيون أخذ زمام المبادرة بأيديهم. ففي 1948/9/23 تم تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي الذي أبلغ الحكومات العربية يومئذ بذلك.

وفي 1948/10/1م انعقد في غزة مجلس وطني فلسطيني حضره عدد كبير من الشخصيات الفلسطينية دعما للحكومة وتوكيدا لشرعيتها. وبذلك، لم تجد الجامعة العربية مفرا من التجاوب مع الضغوط الفلسطينية الدافعة باتجاه الاستقلال، حيث عقد المفتي مؤتمرا شعبيا في غزة بعد ذلك الإعلان، لدعم الحكومة الجديدة ذات السيادة، مبينا أن حدود دولة فلسطين الديمقراطية هي حدود فلسطين التاريخية. وفيما رفض المؤتمر قيام إسرائيل، سارع الملك عبد الله ملك الأردن إلى عقد مؤتمر أريحا في 1948/12/1م برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل تم الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الفلسطينية والأردنية، ومبايعة عبد الله ملكا على فلسطين¹⁸، والمقصود بفلسطين هنا الضفة الغربية وهي ما تبقى من فلسطين وقتها خارج إطار الاحتلال اليهودي.

في ظل هذه الخطوة التنافسية، والتطورات التي شهدتها الصراع العربي / الإسرائيلي، لم تتمكن حكومة عموم فلسطين من الحصول على اعتراف دولي بها، وتحولت إلى مجرد حكومة شكلية لا حول لها ولا قوة، بالرغم من تعاطف بعض الحكومات العربية مع قيام الحكومة الجديدة. ويبدو أن الإصرار الأردني على عدم القبول بقيام حكم فلسطيني مستقل، إنطلق من قناعة مبدئية، تستند إلى "معارضة أي حكم أو حكومة مستقلة فلسطينية الجوهر، يمكن أن تنازع على الأقسام التي تصورها الحكم الأردني للامتداد غربا في فلسطين"¹⁹ ولم يكن مبعثه نشوء

¹⁸ "حكومة عموم فلسطين". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

¹⁹ للمزيد انظر: الأزعر، محمد خالد : مرجع سبق ذكره. ص 67

حكومة عموم فلسطين فحسب. وسواء أكان كان ذلك من باب الحيلولة دون سقوط هذه الأراضي في أيدي الدولة الإسرائيلية التوسعية، وهو الأمر الذي حدث بعد أقل من عشرين عاماً، أو نتيجة الرغبة بالاستئثار بهذه الأراضي لسبب أو لآخر، فإن النتيجة بالنسبة للفلسطينيين كانت واحدة، من حيث ابتعاد حلمهم بالحريّة والاستقلال. وتم تتويج قرار البرلمان الأردني بضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، بالإعلان عن "قيام المملكة الأردنية الهاشمية في شهر نيسان أيار 1950م من شرق الأردن والضفة الغربية، وبذلك أسدل الستار على دولة فلسطين، وإن بقيت عضواً في الجامعة العربية تمثلها حكومة عموم فلسطين حتى عام 1952م"²⁰. وقد يجد البعض تبريراً أو تفسيراً ما لتحفظ دول عربية على فكرة الحكومة وقتها، وعدم تقديم دعم جدي لها، بما في ذلك رغبتها مواصلة الوصاية على القضية الفلسطينية، إلا أن المفكر الفلسطيني يزيد الصايغ يشير إلى أن موقف السياسة العربية تجاه الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، نجم حينها عن رغبة عامة لدى تلك الدول، تمثلت في "تجنب التورط في نزاع جديد مع إسرائيل"²¹. ولكن هذا التفسير المفرط في الاعتقاد بتحمل الحكام العرب للمسئولية القومية لا يمكن أن يحول - برأي الباحث - دون وجود رغبة مسبقة عند دول عربية لمواصلة الإمساك بزمام القرار بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حاضرها ومستقبلها، وإلا ما معنى "منع الحاج أمين ورفاقه في الهيئة العربية العليا وفي حكومة عموم فلسطين من العيش أو العمل السياسي في الضفة الغربية أو القطاع"²² بعد النكبة؟.

بعيدا عن هذه الحثثيات، استأنفت الحركة الصهيونية القتال في عام 1949م من أجل ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية لسيطرتها، بعدما استفادت من الهدنة المذكورة أعلاه لمدها بأعداد أكبر من العتاد والأفراد من المهاجرين اليهود، وتجاوزت بالعدوان الغاشم الحدود التي

²⁰ الصغير، يوسف بن صالح: "قضية فلسطين.. لمحات وخواطر"، مجلة البيان. (ت.أ): 2006/6/22
<http://www.albayan-magazine.com/intifadah/intifadah-14/int-14-01.htm>

²¹ للمزيد انظر: صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ترجمة باسم سرحان، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م. ص115

²² صالح، محسن محمد: "القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001"، كتاب منشور في موقع المركز الفلسطيني للإعلام، (ت.أ): 2006/6/22م

نص عليها قرار التقسيم والأراضي التي خصصتها الأمم المتحدة لقيام الدولة اليهودية. فما أن انتهت معارك 1949م بهدنة جديدة بين العرب واليهود إلا وأصبح تحت سيطرة دولة إسرائيل حديثة العهد حوالي 78% من مساحة فلسطين الانتدابية.

لقد غيرت أحداث النكبة مجرى التاريخ على أرض فلسطين، إلا أنها لم تحل دون قيام دولة فلسطينية مستقلة حرة وديمقراطية فقط، وإنما جزأت أيضا الوطن الفلسطيني التاريخي الى ثلاثة أجزاء. الأول أقام عليه الصهاينة دولتهم. والقسم الثاني ممثلا بالضفة الغربية التي تبلغ مساحتها 21% من مساحة فلسطين تم ضمه للملكة الأردنية الهاشمية. أما الجزء الثالث فتمثل في قطاع غزة الذي تبلغ مساحته حوالي 1,5% من مساحة فلسطين الكلية، تم وضعه تحت الإدارة المصرية. وبذلك، من الناحية العملية ضاعت الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، واختفت عن الساحتين العربية والدولية، رغم الجهود التي بذلت لإخراج فكرة الكيان الفلسطيني الى حيز الوجود. وبشكل لم يسبق له مثيل، فرضت هذه المستجدات تحديات على النظام الإقليمي العربي برمته، بعدما "وجد شعب فلسطين نفسه مشتتاً مقتلاً من أرضه للمرة الأولى، وتحت حكم أنظمة مختلفة، تفاوتت في إعطائه درجات من الحرية وحقوقه المدنية، وإمكانات تنظيم نفسه في مؤسسات سياسية وجهادية، سعياً لتحرير أرضه"²³.

ولم يكن من أخطر نتائج نكبة العام 1948 ضياع الهوية الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وحسب كما أسلفنا، وإنما أيضا "تراجع القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية على المستوى الدولي، ومن ثم نشأ فراغ سياسي لدى الشعب الفلسطيني استمر لمدة عقد ونصف"²⁴. مع أن مسألة الفراغ هذه كان يعترها بعض الشك تارة، أو التشكيك تارة أخرى، من قبل مؤرخين ومفكرين عرب، لأنها في تقديرهم عبارة عن مرحلة فراغ سياسي مصطنع لتمرير إستعمار فلسطين وتجزئتها. وفي هذا السياق ينفي الباحث محمد خالد الأزعر وجود هذا الفراغ أو أنها مرحلة افتقدت لمؤسسات سياسية فلسطينية جامعته، لأن "وجود حكومة

²³ صالح، محسن محمد : "القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²⁴ أبو الغزلان، هيثم : "منظمة التحرير الفلسطينية: واقع الحال ودعاوى الإصلاح"، مجلة أجنحة، (ت.أ): 2006/6/24

<http://www.alhijawi.com/haytam2mag.htm>

عموم فلسطين في هذه الفترة... كان يمكن تفعيلها عوضا عن الإجهاز الكامل عليها"²⁵، بما لها من مؤسسات بطبيعة الحال.

التقصير والعجز العربي، والانحياز البريطاني والغربي إلى إسرائيل، ليسا بالضرورة السبب الوحيد للنكبة وما سبقها من تطورات ليست في صالح الشعب الفلسطيني. فالفلسطينيون يتحملون جزءاً من المسؤولية، وهذا ما نلمسه في تقييم المفكر الفلسطيني ناجي علوش لتجربة الحركة الوطنية سياسياً في فلسطين بالثلاثينات والأربعينات، ففي رأيه أن "وجود قيادة واعية وفعالة، تعي ظروف معركتها، وتستطيع تعبئة قوى شعبها، كان وحده كافياً لتغيير مجرى الأمور في فلسطين، على الرغم من تعقد المشكلة، وتداخل القوى الجبارة فيها"²⁶. وهو تقدير نظري بحاجة إلى تبيان الكيفية التي كان يمكن فيها تغيير مجرى الأحداث في فلسطين بتلك الحقبة، والتغلب على مخططات الدول الكبرى في هذا السياق!. مع التأكيد أنه لا يمكن إعفاء القيادات الفلسطينية من مسؤوليتها التاريخية تجاه مصير وطنها من 1922م-1948م، وهي مسألة تحتاج إلى إعادة تقييم وتفسير في زمن تضافرت فيه جميع هذه المعطيات معا لتقود بالنتيجة إلى ضياع جزء أساسي من فلسطين، لم يتمكن العرب من استعادته رغم محاولاتهم المتكررة والمستمرة، (المعلنة على الأقل)، كما أنهم لم يستطيعوا الاحتفاظ بالأجزاء المتبقية الأخرى من فلسطين إلى النهاية.

ورغم ذلك، علق الفلسطينيون آمالا على الأنظمة العربية في استرداد فلسطين واستعادتها من أيدي الصهاينة، كما تفاعلوا مع الشعارات التي تتحدث عن قومية المعركة وتحرير بلادهم، غير أن هذه الآمال لم تدم طويلا، حيث قام عدد من الفلسطينيين في الكويت وغزة، بالتناهي لتأسيس حركة تحرير فلسطين في منتصف الخمسينات بعيدا عن الأنظمة العربية، والتي أصبحت فيما بعد تسمى حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. وباشروا في تنظيم خلايا الحركة بالعام 1957م استعدادا للإفصاح عن انطلاقتها المسلحة في مقاومة العدوان

²⁵ الأزعر، محمد خالد، مرجع سبق ذكره. ص 11

²⁶ علوش، ناجي : فكر حركة المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، بيروت : مركز الأبحاث، منظمة التحرير

الفلسطينية، 1967م. ص 164

الإسرائيلي، في وقت تداخلت فيه شعارات قومية المعركة مع جدلية قيام الوحدة العربية أولاً أو تحرير فلسطين، وهي الجدلية التي حسمتها فتح لاحقاً بتحديد لها لمبدأ العودة وتحرير فلسطين طريقاً لإنجاز الوحدة العربية، خصوصاً بعد فشل الوحدة السورية المصرية من 1958-1961م وتحرير الجزائر، إضافة إلى حالة الإحباط من الوضع السائد حينها، وإنقسام الدول العربية إلى معسكرين الأول تقدمي والثاني رجعي، وحالة الصراع التي كانت دائرة بينهما وتعدد الولاءات للمعسكرين الإشتراكي أو الرأسمالي باعتبارهما قطبي الحرب الباردة في تلك الفترة.

تجنببت الحركة الإنزلاق وسط هذه التناقضات، وسعى الرعيل الأول من فتح إلى الابتعاد عن التبعية للأنظمة العربية، وعدم الخضوع لوصايتها السياسية معتبراً أن تلك الوصاية قادت بشكل أو بآخر إلى ضياع فلسطين. لذلك جاءت مسألة عدم إنخراط فتح في المحاور العربية القائمة حينها في مقدمة أولوياتها، وتم التعبير عن ذلك بوضوح في شعاراتها وأدبياتها المختلفة، ومنها التوكيد مراراً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، لأن في ذلك بعثرة للجهود وحرف لمسيرة المقاومة عن مهمتها المقدسة المتمثلة بتحرير فلسطين، وإقامة الكيان الوطني الفلسطيني المستقل. وبالطبع لم تكن فتح تعمل لوحدها على الساحة الفلسطينية في تلك الحقبة التاريخية، وإنما نشط إلى جانبها منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات العشرات من التنظيمات الفلسطينية بعضها ذو إمتدادات قومية عربية، وأممية، كحركة القوميين العرب التي من رموزها جورج حبش الذي أسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيما بعد وتبنى الفكر الإشتراكي بالعام 1967م، وكذلك الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي إنشقت عن الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير العربية، وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، والحزب الشيوعي الأردني الذي ضم في ثناياه الشيوعيين الفلسطينيين. ورغم الولاءات المتعددة لهذه الفصائل، ظلت مصر بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الراعي الأصيل للحركة الوطنية الفلسطينية كإمتداد وترويج لنهجه القومي القائم على محاربة الإستعمار، والوقوف في وجه المشروع التوسعي للحركة الصهيونية بالوطن العربي. وهذه الرعاية كانت واضحة في تشجيعه للعمليات الفدائية ضد إسرائيل إنطلاقاً من قطاع غزة بالعام 1955م.

من جهة ثانية، بدأت فتح تدرك شيئاً فشيئاً تعقيدات الوضع السياسي بالمنطقة، ومن ذلك أن قضية فلسطين ذات أبعاد دولية، وليس فقط إقليمية. كما أن موازين القوى بالمنطقة لا يتحكم بها الفلسطينيون ومن خلفهم العرب لوحدهم، ولا كذلك الإسرائيليون لوحدهم، وإنما هي امتداد لمصالح وقوى دولية على الساحة العالمية. وهذه القوى العلنية والخفية ما فتئت تحول دون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

1.2 نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

إن الحديث عن نشأة م.ت.ف يأتي في سياق الأحداث التي شهدتها فلسطين منذ بداية القرن العشرين، والتي جعلت من قيام منظمة التحرير الفلسطينية كجبهة وطنية عريضة، مشروعاً حيوياً لبلورة الكيان الوطني الفلسطيني من جهة، وتجسيدا للهوية العربية الفلسطينية من جهة أخرى. فحالة الإستهداف التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل الحركة الصهيونية وقوى الغرب الداعمة لها، كانت وما تزال، تستدعي وقفة جدية. وتجربة منظمة التحرير في هذا المضمار، لا تبتعد كثيراً عن تجارب مثيلاتها من جبهات أو حركات التحرر فيما سمي في حينه بالعالم الثالث. تلك الحركات التي حصلت على تشجيع أو دعم من الكتلة الشرقية. فالفيتناميون مثلاً وجدوا في الصينيين والسوفييت حلفاء أساسيين لهم في صراعهم مع الإحتلال الأميركي لبلادهم، وكذلك الكوبيون. أما الجزائريون فقد اعتبروا مصر بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والمغرب وتونس سندا لا يمكن الإستغناء عنه في معركتهم ضد الغزاة الفرنسيون. وانسجاماً مع هذه القاعدة، يعتقد الباحث أن م.ت.ف. في علاقة جدلية مع امتها العربية، فرغم رغبتها الملحة في استقلالية قرارها، فإنها كانت وما تزال بأمس الحاجة للدعم العربي الحيوي والقوي، وللغطاء العربي من أجل تحقيق أهدافها في دحر الإحتلال الإسرائيلي عن الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة المستقلة. فلا مجال للتغافل عن التداخل الجغرافي، والسياسي، والأمني، بين المصالح العربية والمصلحة الفلسطينية. وبالتالي فإن قبولها برعاية مصر أو الجامعة العربية لنشأتها، مسألة لا تخرج بالضرورة عن المألوف، حتى وسط خيبة الأمل الفلسطينية من عدم جدية نوايا بعض الدول العربية في تحقيق شعاراتها المعلنة لتحرير فلسطين.

اضافة لصدمنتها من عدم قدرة الدول الأكثر تعاطفا مع القضية الفلسطينية عسكريا وسياسيا على نصره الشعب الفلسطيني بشكل فاعل. وفي جميع الأحوال، فإن خيبة الأمل هذه قادت في أغلب الأحيان الى عدم الثقة في اتجاهات وتكتيكات السياسة الرسمية لمعظم الأنظمة العربية، إن لم يكن الخشية من أن تؤدي مشاريع الوصاية الرسمية العربية الى ضياع كل فلسطين، وهو ما حدث على أرض الواقع، بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية بثلاث سنوات فقط، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة بالعام 1967م.

ضعف حكومة عموم فلسطين، وهزيمة الجيوش العربية وعدم قدرتها على الوقوف في وجه العدوان الصهيوني، ترك نوعا من الفراغ السياسي الملحوظ في الميدان الفلسطيني، الذي بدأ يكتظ بأخبار اللاجئين المشردين من ديارهم، وبتنامي القوة العسكرية الإسرائيلية وتطورها. وهذا يضطر العرب للبحث عن طريقة تحول دون تغييب الفلسطينيين تماما عن واجهة الأحداث، وإنما تحافظ على وجودهم الرمزي بالحد الأدنى، وترد في ذات الوقت سياسيا على الاطماع الاسرائيلية الرامية الى القضاء على الهوية الوطنية للفلسطينيين. خاصة وأن معظم الدول العربية وجدت نفسها في ورطة أمام شعوبها، سواء لطبيعة الشعارات الفضاضة التي كانت تروج لها حول قومية المعركة وتحرير فلسطين، أو لعجزها عن مواجهة عصابات مسلحة، والقضاء على شرذمة من اليهود الصهاينة الذين يحاولون تغيير تاريخ ووجه وحاضر ومستقبل هذا البلد. دفعت هذه المتغيرات، وذاك التصور بمجلس الجامعة العربية في سنة 1959م، للدعوة إلى "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبرازه كياناً موحداً بواسطة ممثلين يختارهم الشعب"²⁷.

وفي عام 1963م بادر المجلس المذكور كذلك، للعمل على استقطاب أي جهد فلسطيني يسعى للنضال من أجل فلسطين، شريطة أن يكون ذلك في اطار السياسة العربية الرسمية ولا يتحرك بحرية خارجها. فالشعارات المرفوعة من قبل هذه الأنظمة لم تكن تسمح بظهور تنظيمات وطنية مستقلة، لأن هذه الشعارات شكلت غطاء لشرعية تلك الأنظمة، وسندا لوجودها

²⁷ صالح، محسن محمد. "القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

في الحكم والسلطة. علاوة على رغبة هذه الأنظمة بضبط الحركة الفدائية الفلسطينية داخل بلدانها. إن بروز حركات وأحزاب وتيارات وتنظيمات سرية شيئاً فشيئاً، فلسطينية وقومية ودينية ويسارية، ترافق مع تحركها نحو تجنيد عناصر لها للعمل في فلسطين، انطلاقاً من الحدود العربية المحاذية للأراضي المحتلة عام 1948م، كلبنان، وسوريا، ومصر، والأردن. كما أن انفلات وفوضى هذه التنظيمات وغياب وجود مرجعية موحدة لها، أزجج هذه الأنظمة على ما يبدو، وأثار في أوساطها قلقاً من تحريض هذه التنظيمات للجماهير العربية وتعبئتها بشكل مزدوج. فمن جهة إشراكها في معركة فلسطين، ومن جهة أخرى التمرد على حكامها، وتعريضهم أمامها. ومن أبرز هذه التنظيمات حزب التحرير، الأخوان المسلمون، حركة فتح، حركة القوميين العرب، والحزب الشيوعي. وبحسب الباحث الفلسطيني د. إميل توما فقد شهد الوطن العربي بين 1961 و1963 ظهور حوالي أربعين تنظيم "فدائي" عربي فلسطيني بمختلف الأهداف وأساليب العمل. وفي رأيه أن ذلك تعبير عن "التحرك الثوري العربي الفلسطيني من ناحية، وعدم وضوح الرؤية من ناحية ثانية"²⁸، وهي دليل على تلك الفوضى أيضاً. من هنا "كان الرئيس عبد الناصر يرغب ألا يفلت الزمام من يده، خاصة في ظروف الخلافات بين الأنظمة العربية... فأصبح هناك اتجاه يريد استيعاب الفلسطينيين في كيان رسمي معتمد، يسهل التحكم فيه"²⁹. وقد تم اعتماد هذا الكيان في مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد بالقاهرة في العام 1964م، ثم تم دعم تشكيل جيش التحرير الفلسطيني في مؤتمر القمة التالي.

وبغض النظر عن مضمون القرار العربي الأخير، فإن القبول العربي بوجود منظمة التحرير بالصفة التي أنشئت بها، لم يخلُ من إثارة الكثير من المخاوف عند النظام الأردني مثلاً، من حيث إمكانية منافسة المنظمة له في الأوساط الفلسطينية بالصفة الغربية على وجه الخصوص. ورغم (امتعاضه) من فكرة الكيان الفلسطيني المستقل، إلا أنه وافق على مضض في النهاية على التوجه العربي، وبعد اشتراطات على الشقيري حضر الملك حسين المؤتمر

²⁸ للمزيد انظر: توما، إميل : ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ط2، بيروت : دار ابن رشد، دائرة

الثقافة والإعلام، منظمة التحرير الفلسطينية، 1978. ص 245 و ص 246

²⁹ صالح، محسن محمد. "القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

الفلسطيني الأول بالقدس سنة 1964م. إن نشوء المنظمة كإطار قومي تعبوي بناء على ما تقدم، وضع في مقدمة أولوياته تنظيم الشعب الفلسطيني، وفق الإرادة العربية والسياسات الرسمية للأنظمة، للرد على احتلال إسرائيل لأجزاء من فلسطين عامي 1948م، و1949م، وليس بناء دولة فلسطينية مستقلة بالضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان المطلوب عربيا التفرغ لمقاومة توسع الحركة الصهيونية أكثر فأكثر، ومنعها من ابتلاع المزيد من الأراضي العربية كما حصل عقب ذلك بالعام 1967م.

1. 2. 1 تبلور فكرة الكيان الفلسطيني

تبلورت فكرة الكيان الفلسطيني بعد فشل تجربة حكومة عموم فلسطين³⁰، وانتهائها بوفاة رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي عام 1963م، الذي ظل حتى وفاته ممثلا لفلسطين بالجامعة العربية. خلف أحمد الشقيري عبد الباقي مباشرة بتمثيل الشعب الفلسطيني بالجامعة العربية، وكلفه مجلس الجامعة بعد تسلمه الراية بالاتصال مع أبناء الشعب الفلسطيني لإخراج فكرة الكيان الفلسطيني إلى حيز الوجود. وهي فكرة تم تداولها عام 1959م، وتجدد الحديث عنها بالجامعة العربية عام 1963م وعام 1964م. من جانب آخر، يصف بعض المؤرخين الفترة الممتدة من عام 1949م- العام 1963م بأنها "لم تكن مرحلة مقاومة مسلحة أساسًا، وكان الذين عملوا في المقاومة المسلحة من بقايا المقاتلين السابقين الذين جندوا مقاتلين جددًا، وكانوا يعملون بدافع الاستمرار أو نتيجة النعمة على وضعهم الجديد، ولم تكن تُوحِّدُهُم قيادة أو برنامج سياسي"³¹. وعليه، فهي مرحلة يمكن القول فيها أنها أقرب إلى الفوضى والارتجالية منها إلى البناء التنظيمي الحركي أو الحزبي. وفي أحسن أحوالها كانت تراكمًا لإرهاصات وتحضيرات من شأنها أن تعمل على تهيئة الأجواء والأرضية اللازمة، لإعادة إنتاج الثورة ولتجدد المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. أو يمكن اعتبارها مخاضًا عسيرًا لا بد منه لولادة الثورة الفلسطينية

³⁰ تجدر الإشارة إلى أن فاعلية تلك الحكومة تلاشت عمليا بعد أقل من أربع سنوات على بدايتها، وظلت مجرد حكومة شكلية ليس إلا منذ العام 1952م وحتى وفاة رئيسها عام 1963م.

³¹ "المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن"، تقرير منشور في موقع شبكة رمش العين. (ت.أ) :

المعاصرة. لقد حسم الزعماء العرب هذا الواقع غير المستقر على حال بعد، في مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد بالقاهرة في 13/1/1964م، حينما قرروا "إنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وكلف المؤتمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية الاتصال بأبناء فلسطين لهذه الغاية وإبلاغ مؤتمر القمة بالنتيجة"³². وعلى إثر ذلك، وبعد مشاورات وجهود حثيثة، تمكن الشقيري من عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس الشريف بين 28/5-2/6/1964م حيث تم الإعلان فيه عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار الميثاق القومي الذي سنتحدث عنه لاحقاً. ورغم أن المنظمة لم يوكل لها إدارة الأراضي الفلسطينية التي لم تكن إسرائيل قد إحتلتها بعد، فإن النظام الأساسي للمنظمة حدد مهمتها حينذاك، بتعبئة الشعب الفلسطيني وتنظيمه لتحرير الأراضي التي تقع تحت سيطرة إسرائيل، وليس إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن ثم الإنطلاق لتحرير الأراضي المحتلة عام 1948م.

مع ذلك، فقد وجدت القوى السياسية والشخصيات الفلسطينية في قيام المنظمة ملجأ وطنياً وقومياً لتوحيد وتأطير الجهود الرامية لخوض معركة التحرير، ومرجعية سياسية لهذه القوى تحظى بالشرعية العربية في تمثيل الشعب الفلسطيني الذي تتعرض هويته الوطنية لأقصى امتحان، كما تحظى بدعم غالبية الأنظمة العربية وإسنادها وخاصة النظام الناصري في مصر. وبدا ذلك جلياً في مؤتمر القمة العربية الثاني الذي التئم بالقاهرة في 5-9-1964م، وقرر فيه الملوك والرؤساء العرب بالإجماع وبعد جدال طويل "اعتبار منظمة التحرير الممثل الوحيد لشعب فلسطين"³³، كما جاء في مذكرات المناضل بهجت أبو غربية عضو اللجنة التنفيذية لـ.م. ت.ف.، الذي أكد فيها اعتراض السعوديين في بادئ الأمر على وحدانية تمثيل المنظمة للفلسطينيين وفق ما صرح به الأمير فيصل في بداية جلسة المؤتمر المذكور، حيث قال "هناك

³² "نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية"، تقرير منشور في موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (1999).

(ت.أ) : 2006/6/14م. <http://www.pna.gov.ps/arabic/Government/gov/plo.asp>

³³ أبو غربية، بهجت : من النكبة الى الانتفاضة (1949-2000)، ط1، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

2004م. ص 269

جهات أخرى تمثل شعب فلسطين³⁴، في إشارة - كما يبدو - إلى أن العرب تجاوزوا في قرارهم دور حكومة عموم فلسطين، التي حلت عمليا مكان الهيئة العربية العليا 1946م التي كان يتزعمها الحاج أمين الحسيني. وبحسب أبو غربية أيضا فقد قبل السعوديون في النهاية بما قبل به القادة العرب، وخرج عن القمة قرار اعتماد منظمة التحرير ممثلا وحيدا للفلسطينيين. ويختلف مضمون هذه الرواية التي قدمها بهجت أبو غربية في مذكراته بخصوص تاريخ الاعتراف العربي الرسمي بوحداية تمثيل المنظمة للفلسطينيين عما هو متعارف عليه في الأدبيات الفلسطينية والعربية، من حيث أن الاعتراف المشار إليه، تم في قمة الرباط عام 1974م، وليس في قمة القاهرة الثانية عام 1964م!

بعيدا عن هذه الأجواء والمعطيات السياسية، ومن الناحية النظامية اعتبر المؤتمر التأسيسي الأول بالقدس الذي قاده الشقيري، كامل أعضائه "البالغ عددهم 397 عضوا"³⁵، أعضاء في المجلس الوطني الأول للمنظمة الذي شكله الحضور. وتم توزيع هذا العدد على شخصيات فلسطينية "مقيمة في الأردن بما في ذلك الضفة الغربية، قطاع غزة، سوريا، ليبيا، قطر، مصر، العراق، الكويت، ولبنان"³⁶. وكان من ضمنهم أعضاء في حركة فتح كياسر عرفات مثلا، الذين شاركوا سرا في جلسات المؤتمر، حيث لم تكن حركة فتح جزءا من م.ت.ف بعد. وجاءت مشاركتهم كأفراد و"بصفتهم الشخصية"³⁷، وذلك "على الرغم من اقتناعهم بان المنظمة، لن تفي بمتطلبات الشعب الفلسطيني، بسبب سيطرة بعض الدول العربية عليها"³⁸. وفي تقدير الباحث أن الحركة لم تتمكن من تجاهل أهمية انعقاد هذا المؤتمر، والأهداف الكامنة

³⁴ للمزيد انظر: المصدر السابق، ص 269-270

³⁵ للمزيد انظر: فؤاد، وسام: "منظمة التحرير الى أين"، (ت.أ): 20-6-2006م
http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=1931&mcat=49&scat=0&sscat=0&lang=0

³⁶ للمزيد انظر: "المجلس الوطني الفلسطيني"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ): 22-6-2006م.
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/porder_1.html#1

³⁷ شفيق، منير: (2005-2006)، "م.ت.ف وحماس وبرنامج الوحدة الوطنية"، الكتاب الرابع، موقع موازين، (ت.أ):
<http://www.mawazeen.com/index.php?cat/cid:15>

³⁸ "منظمة التحرير الفلسطينية والاحزاب والفصائل الفلسطينية"، تقرير منشور في موقع الملتقى الفتاوي.
<http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=7660> (ت.أ): 24-6-2006م

خلفه، والمدعوم من مصر بكل ثقلها الذي يمثله الرئيس جمال عبد الناصر في ذلك الوقت، إضافة الى قبول الملك حسين بالصيغة التي قام عليها المؤتمر المذكور. علاوة على أن منظمة التحرير بهذا التشكيل مثّلت إطارا جبهويا مفتوحا للفلسطينيين، وهو الحال الذي أرادت فتح القيام به عند التأسيس لإنطلاقتها، بمعنى تجميع الفلسطينيين تحت رايتها.

1. 2. 2 انطلاقة فتح وعلاقتها بمستقبل المنظمة

من هنا، قد يكون ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، بالطريقة والإمكانات التي ظهرت بها، صنع حافزا لقيادة فتح للتسريع في تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة في الأول من كانون الثاني من العام 1965م. وبالقدر الذي تمخض عن إنشاء المنظمة من تداعيات سياسية، فإن فتح بإنطلاقتها المسلحة خلقت أجواء في الساحة الفلسطينية والعربية، حددت عبرها مسار العمل لتحرير فلسطين على أرض الواقع، حينما نجحت بنقل المقاومة من حالة التمنيات والشعارات المنادية بدحر الإحتلال، ومن العمل السياسي المجرد عموما، إلى الكفاح المسلح والممارسة العملية. كما تخلصت من الشعور بالضعف العربي والفلسطيني الذي ساد بعد النكبة، وفشل الجيوش العربية بملاء الفراغ الذي تركه رحيل الإنتداب البريطاني، الى إمتلاك القدرة على خوض غمار حرب عصابات طويلة الأمد، هي الأنسب للتعاطي مع ذلك المشروع الإستعماري الذي كرّسه الوجود الصهيوني على أرض فلسطين. وإلى جانب وجود حركة فتح ومنظمة التحرير، برز على الساحة عشرات التنظيمات الأقل فاعلية والأدنى تأثيرا سواء على المستوى السياسي أو العسكري، كحركة القوميين العرب، وفروع حزب البعث، والناصريين، والإخوان المسلمين، وحزب التحرير، وغيرهم الكثير.

إن قيادة فتح لمنظمة التحرير الفلسطينية لعدة عقود هو ما يدفعنا للتركيز على بدايات دورها الفلسطيني والعربي، وعلاقتها مع منظمة التحرير منذ تشكيلها، وليست النية قائمة سلفا لإهمال دور باقي الفصائل الفلسطينية بالمنظمة، وإنما يستند الأمر برمته إلى مسلمات البحث في موضوع تجربة منظمة التحرير من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية. وفي هذا الاطار، حددت فتح منذ العام 1965م البوصلة إلى فلسطين، وللتخلص من إشكالية تكاثر المنظمات

الفدائية، دعت الى اللقاء معها على أرض المعركة، في إشارة إلى أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، وتشديد الكيان الوطني الفلسطيني الديمقراطي. وأكدت في شعار آخر أن الأرض للسواعد الثورية التي تحررها ولمن عليها، بعدما حددت أن التناقض الرئيسي هو مع الحركة الصهيونية، وما عداه من تناقضات مع الثورة هي تناقضات ثانوية، وبذلك حاولت حشد كل الطاقات والجهود نحو التحرير، وبحسب د. عبد الستار قاسم "لم تطرح الحركة ما يشير الى إمكانية التنازل عن ذرة تراب من أرض فلسطين"³⁹. بذلك كان هناك تكامل بين رمزية وجود المنظمة للعرب والفلسطينيين، وحقيقة وجود فتح كحركة تحرر، وهذا التكامل كان يستدعي قيادة فتح للمنظمة كطليعه ثورية قادرة على إنتزاع حق الشعب الفلسطيني بالكفاح المسلح لتحرير وطنه من نير الإحتلال، وبحيث توفر المنظمة شرعية الوجود السياسي للمقاومة عربيا في البداية على أدنى تقدير. وبحسب أحد الكتاب يمكن الحكم على فتح أن بدايتها كانت "وطنية وبعناصر إسلامية، ومع نموها بدأت تمارس اللعبة السياسية، وتغيرت الشعارات والأهداف مع الوقت"⁴⁰. لقد سعت فتح منذ البداية في مشروعها السياسي الوطني إلى القفز عن التناقضات العربية/العربية، وعدم الإنخراط بالمحاور العربية أيضا، والحفاظ على إستقلالية قرارها، وعدم التبعية لسياسات الأنظمة، مستفيدة من التجربة الفلسطينية السياسية في العلاقة مع تلك الأنظمة، حيث لم تكن المصلحة الفلسطينية في الإطار القومي تحتل الأولوية في الأجندة العربية، وإنما كان هدير الشعارات القومية يغطي النوايا القطرية للكثير من الدول العربية. وخير دليل على ذلك نظرة سوريا الى أن فلسطين هي خاصرتها الجنوبية، وقيام الأردن بضم الضفة الغربية، ومصر بإدارة قطاع غزة...، وحصار هذه الدول بشكل أو بآخر لحكومة عموم فلسطين. مع ذلك، إستثمرت فتح دعم العرب لقيام المنظمة، ورأت في الأمر فرصة لجعلها خيمة السياسة الفلسطينية في الإطار العربي، وعلى الصعيد الدولي كما سنرى لاحقا.

1. 2. 3 هزيمة حزيران 1967م وآثارها على منظمة التحرير

³⁹ قاسم، عبد الستار: الطريق الى الهزيمة، بدون مكان أو مؤسسة نشر، 1998م. ص 19

⁴⁰ الصغير، يوسف بن صالح: (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

هذا التقدير المغرق بالتفاؤل لم ينضج في كليته، ولم تك منظمة التحرير الفلسطينية، وفتح، وباقي فصائل العمل الفدائي، تتمكن من استكمال بنيتها العسكرية، والتنظيمية، حتى وقعت الهزيمة التاريخية عام 1967م، وهي الحرب التي قلبت الأوضاع في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط رأساً على عقب في المجالات كافة، سواء من حيث مسار الحرب أو نتائجها الميدانية، العسكرية، والسياسية كما هو معروف. فحركة المقاومة الفلسطينية باتت منشغلة في إعادة تنظيم صفوفها للرد على الهزيمة من جهة، ولتأكيد وجودية الشعب الفلسطيني على الخارطة السياسية الدولية والإقليمية من جهة ثانية، بعدما احتلت إسرائيل ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وتم توسيع دائرة الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي جغرافياً أكثر من أي وقت مضى، حيث أصبح لدى سوريا ومصر أراضٍ محتلة مباشرة من قبل إسرائيل، وفقد الأردن الضفة الغربية التي كانت ضمن سيطرته. وفيما كانت فصائل العمل المسلح الفلسطيني تعيد تجديد إنطلاقتها مرة أخرى، بتركيز نشاطها العسكري في المناطق المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت بعض الدول العربية تتحدث عن أفق للتسوية مع إسرائيل. بدا ذلك واضحاً من خلال قبولها لقرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يتحدث عن حق جميع دول المنطقة العيش في حدود آمنة، أو من ناحية قبولها كذلك بالتعاطي مع مبادرة روجرز الأولى والثانية بين عامي 1969-1970م. وهو ما أثقل كاهل المقاومة الفلسطينية بضعف الإسناد العربي الفعلي لإستعادة الأراضي المحتلة بالقوة، رغم قيام الرئيس جمال عبد الناصر برفع شعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي بالخرطوم عام 1968م، وتشريعه لحرب الإستنزاف ضد الجيش الإسرائيلي، وشروعه في إعادة بناء الجيش المصري.

لقد تفاقمت المشكلة الفلسطينية، بارتفاع تعداد اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم، وذلك بانضمام حوالي 200 ألف نازح فلسطيني جديد لهم، ممن هجروا من بيوتهم بالضفة الغربية وقطاع غزة بفعل العدوان الإسرائيلي عام 1967م. وهذا بدوره ضاعف بدون شك حجم المأساة الفلسطينية، وأصبحت الحاجة إلى وجود ودور منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى السياسي، الكفاحي، والإجتماعي، أكثر من أي وقت مضى. فالمنظمة كانت مهياً عملياً لتتحول إلى عنوان سياسي ووطن معنوي يجمع القوى الفلسطينية تحت رايتها، ويحافظ على الكينونة

اللسطينية في حدودها الدنيا، وبالتحديد في استمرار وجود فلسطين عضوا بالجامعة العربية، رغم ضياع الوطن وتشرّد أصحابه في شتى أرجاء الأرض. فقد قرر مجلس الجامعة العربية منذ العام 1945 اختيار مندوب لتمثيل فلسطين بالجامعة. وبالنتيجة، أصبح من المُلح إستكمال عناصر بناء منظمة التحرير وتأهيلها لتمثّل الشعب الفلسطيني في كافة المحافل، بضم الفصائل المسلحة إليها، بعدما "تم قراءة هذه الهزيمة، على أنها فشل لمضمون الشعار الذي نادى أن "طريق الوحدة العربية هو الطريق لتحرير فلسطين"، وعلى أن الأنظمة العربية القائمة غير قادرة حتى إن رغبت، على هزيمة إسرائيل وتحرير فلسطين"⁴¹.

1. 2. 4 معركة الكرامة وتداعياتها

بادرت فصائل المقاومة للتخلص من أجواء الهزيمة وتداعياتها، بتكثيف عملياتها العسكرية ضد قوات الإحتلال الإسرائيلي، حتى "أصبحت البندقية الفلسطينية عام 1968 مصدرا مقبولا للشرعية، إذ التفت حولها الجماهير وأيدتها وانضمت الى صفوفها"⁴². وجاءت معركة الكرامة في آذار من العام المذكور أعلاه، لتعزيز صدقية فصائل المقاومة الفلسطينية، وخاصة حركة فتح التي صمدت في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية في قرية الكرامة بغور الأردن، زاداها الوحيد في ذلك إرادة القتال، وحفنة من المقاتلين تساندهم قطعات من المدفعية الأردنية بقيادة اللواء مشهور حديثة، لتسجل في خاتمة المطاف نصرا عسكريا على القوات الإسرائيلية التي تكبدت خسائر فادحة، واضطرت إلى الإنسحاب من الأراضي الأردنية. وفي العام نفسه (1968م) عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة بمشاركة "فتح" والجيبة الشعبية لتحرير فلسطين، وهما أبرز تنظيمين بالساحة الفلسطينية، ولهما اجتهادات ومواقف مختلفة من القضية الفلسطينية وواقع ومستقبل الصراع العربي/ الإسرائيلي. في تلك الدورة، تم التوافق بناء على رغبة حركة فتح على إعادة تشكيل المجلس الوطني على النحو التالي: 50 مقعدا لمنظمة التحرير الفلسطينية والصندوق القومي والتنظيمات الطلابية والعمالية، و38 مقعدا

⁴¹ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، 1998م، ص52

⁴² قاسم، عبد الستار: مرجع سبق ذكره. ص51

لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، و10 مقاعد للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومقعدان للمستقلين. وهكذا تشكل المجلس الوطني الجديد من 100 عضو⁴³.

شكلت هذه المرحلة محطة هامة في تاريخ العمل الفدائي الفلسطيني، حيث أهلت حركة فتح شعبيا ورسميا لتتولى مسئولية قيادة منظمة التحرير، بتأييد وتشجيع من مصر. كما أكدت على أن خيار الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد هو خيار ناجح في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، وحسم المعركة معه، في زمن لحقت الهزيمة فيه بالجيش النظامية التي خسرت الحرب، مما سبب إخراجا وصدمة لبعض الأنظمة العربية ولجماهيرها، وهز مشاريع تحرير فلسطين الرسمية من جذورها. برهنت نتائج المعركة على قدرة الفلسطينيين في أخذ زمام المبادرة بأيديهم للدفاع عن قضيتهم بوصفهم خط الدفاع الأول عنها. وأصبح برنامج المقاومة المسلحة بديلا عمليا للتسوية السياسية ومقبولا أكثر على الجماهير الفلسطينية والعربية، التي بإسنادها واحتضانها للحركات الفدائية، رفضت الاعتراف بكيان غريب أقيم على أرض فلسطين بالقوة الغاشمة والعدوان والظلم.

في تلك الأثناء، تحرر الفلسطينيون نسبيا من ضغوط التبعية والوصاية التي فرضها النظام العربي الرسمي لبرهة من الوقت، وكانت المفاجأة انه "بدلا من أن تعارض الأنظمة العمل المسلح بأكمله، راحت تتنافس على دعمه"⁴⁴، وهو ما اعتبره بعض الباحثين شكلا جديدا من أشكال الوصاية العربية. بينما تعاملت معه فصائل بالمنظمة كنوع من الدعم العسكري لمجهودها المقاوم، وليس التفافا على برامجها، لذلك لم تمنع في التفاعل مع سياسات بعض الأنظمة العربية الداعمة لها. وسط هذه التحولات، كان من الطبيعي في نظر الباحث سميح شبيب أن يتقدم "حملة البنادق" من الفصائل الفلسطينية وعلى كافة المستويات المتاحة "لفرض الإرادة السياسية على قيادة "م.ت.ف"، لا سيما بعد بروز حركة المقاومة الفلسطينية كرد حيوي فعّال على الهزيمة أولاً، وعلى استراتيجيات الحرب النظامية ثانياً"⁴⁵. وحدث انفراج في موقف

⁴³ أبو الغزلان، هيثم : (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁴ هيرست، ديفيد : مرجع سبق ذكره، ص 481

⁴⁵ للمزيد انظر: شبيب، سميح. (2006/4/30م)، "منظمة التحرير الفلسطينية: التطور وصراع الارادات"،

حركة فتح من منظمة التحرير، ويمكن ملاحظة ذلك مما ورد في البرنامج الذي عرضته الحركة على دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة التي عقدت في 1969/1/20م، والذي أشار إلى أنه رغم تحفظات الحركة على المنظمة من جميع المناحي، (ميلادا وتركيبا ومسيرة) على طول المرحلة الماضية، "إلا أننا، إزاء التحديات الكبيرة التي تفرض نفسها الآن على الثورة، رأينا أن واجبنا يفرض علينا أن نأخذ زمام المبادرة من أجل توحيد إدارة الثورة لتحقيق من خلال هذه الوحدة، شمو لا يقفز بالعمل الفلسطيني لمرحلة جديدة"⁴⁶. وقال البيان الحركي الرسمي الذي صدر عن فتح في نفس المناسبة "تولّى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مهمة تشكيل هذا المجلس الوطني تشكيلا مؤقتا بموجب قرار تكليف اجمع عليه أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني السابق من منظمات وأفراد"⁴⁷. وأكد البيان رفضه للقرار 242، وشدد على عدم التدخل بالشئون الداخلية العربية مقابل عدم مس الدول العربية بالقضية الفلسطينية، أو محاولة فرض مشاريع "تصفوية" على الفلسطينيين، الذين لهم الحق بالتحرير الكامل لوطنهم، والعودة الشاملة اليه، وتقرير مصيرهم بأنفسهم. وهو ما ورد في القرارات السياسية لدورة المجلس الوطني الخامسة حيث تم التأكيد على "التصدي بحزم لكافة الحلول الاستسلامية ورفض كافة الاتفاقات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في وطنه"⁴⁸.

أرادت فتح من خلال إنخراطها في المنظمة بهذه القوة، إلى تطويعها للسير في ركاب إستراتيجية الحركة التي قامت على "الإستقلال المطلق للتنظيم وصنع القرار الفلسطيني بعيدا عن الحكومات العربية، وألوية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين"⁴⁹. وهي سياسة نجمت عن معاناة الفلسطينيين من النتائج السلبية لوصاية الدول العربية على قضيتهم، الأمر الذي دفع منظرين بالحركة إلى القول بوجود التشديد على "أن تكون الثورة الفلسطينية ووحدها الوطنية تمتلك استقلالية عن الأنظمة العربية أو المؤثرات الدولية، بصورة تضمن للثورة، عدم

(ت.أ) : 2006/6/14م. <http://www.amin.org/views/uncat/2006/april/april30-0.html>

⁴⁶ نصر الله، جورج خوري : الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، ط1، بيروت : الجامعة اللبنانية، 1979م. ص19

⁴⁷ المرجع السابق، ص 19.

⁴⁸ وثائق فلسطينية (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م. ص364

⁴⁹ صايغ، يزيد : مرجع سبق ذكره، ص155

الوقوع تحت الوصاية أو الاحتواء الخارجيين⁵⁰. ولم تأت هذه الحساسية من فراغ، بقدر ما أنها تراكمت زمنياً مع تاريخ التدخل العربي في مسار القضية الفلسطينية، تحديداً على المستوى السياسي. من الأمثلة على ذلك، ما جرى في الأربعينات من القرن الماضي، حينما "تدرجت السياسة العربية من حق تعيين مندوب فلسطين في الجامعة في مارس 1946، إلى تشكيل القيادة الفلسطينية (الهيئة العربية العليا) في يونيو 1946، إلى إعلان الإدارة المدنية في يوليو عام 1948، فالحكومة الفلسطينية في سبتمبر عام 1948"⁵¹، ثم إلى عزل الحكومة الفلسطينية، ومنها إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964. وهي محطات سبقتها محطات أخرى بالعشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، تشير في مجملها إلى تدخل عربي مباشر وحاسم في تقرير مصير الشعب الفلسطيني في فترات حرجة من مسيرته وتاريخه. والمعضلة هنا، أن هذا التدخل بعموميته، أدى إلى نتائج سلبية في معظم الأحيان. وربما كان ذلك، من الأسباب الرئيسة في تخوف فتح وبعض حركات المقاومة من مسألة الوصاية العربية، ومن ثم الإصرار المستمر على إستقلالية القرار الفلسطيني، حيث نجد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لفتح سابقاً لا يتردد في التصريح علناً أن "القيادة تفقد مشروعية وجودها، متى فقدت قدرتها على اتخاذ قرارها، سواء كان ذلك نتيجة عجز، أو نتيجة احتواء الغير لقرار القيادة، حتى لو كان هذا الغير شقيقاً أو صديقاً أو حليفاً"⁵². وفي الفكرة ما يفسر صدقيتها على فرض أن التحالفات السياسية شيء، والوصاية والتبعية شيء آخر مختلف. رغم أن هذا الإستنتاج قد لا يتفق معه البعض من منظري التنظيمات الفلسطينية الأخرى والأكثر قرباً للنظام العربي، الذين إعتقدوا أن "تمكن الفلسطينيين والعرب من أداء دورهم بنجاح كامل ليس محكوماً بآرادتهم فقط، ولكنه محكوماً أيضاً بآرادة دولية، ما دام العدو الذي نجابهه ذا طبيعة عالمية"⁵³. وهذه القراءة فيها شيء من الواقعية بطبيعة الحال، مما حدا بالفلسطينيين لتداركها في أكثر من مناسبة وأزمة، ولكن بإشتراط موضوعي محوره، أن يظل القرار الأول والأخير في مستقبل القضية الفلسطينية هو قرارهم.

⁵⁰ شفيق، منير : حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971م.

ص90

⁵¹ الأزعر، محمد خالد : مرجع سبق ذكره، ص17

⁵² الحسن، خالد : لكي لا تكون القيادة استبدادية، (ب.ت) و (ب.م)، 1994م. ص21

⁵³ غنيم، عبد الرحيم : ملاحظات على طريق التحرير، دمشق : منشورات محمد بدر الدين البستاني، 1972م. ص92

وفي هذا المضمار فإن ما كان أقلق مؤسسي حركة فتح "لا يكمن في مساندة العمل المسلح، وإنما في ملء الفراغ الذي خلفه عدم وجود أي منظمات فلسطينية مستقلة"⁵⁴، حسب اعتقادهم.

1.3 هيمنة فتح على م.ت.ف وعلى القرار السياسي الفلسطيني

ظهر فيما بعد، كأن برنامج فتح يلاقي قبولا من النظام الرسمي العربي بطريقة ما، حيث أخذ يطغى على برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، فيما بدأ الحديث حول مشاريع للتسوية السياسية بالمنطقة يعلو تدريجيا عقب الهزيمة. في السياق ذاته، يقول منير شفيق حول مرونة برنامج الحركة وصوابيته في معرض تقييمه لتجربة فتح في نهاية الستينات وبداية السبعينات أن "من سمات التكتيك في العمل السياسي أو في الثورة أنه كثير التعرجات وسريع التغيير تبعا للظروف الآتية، وهو بحاجة الى ان يكون مرنا إلى أقصى الحدود، كثير ما تجد الثورة نفسها مضطرة للمناورة الجزئية، ولكن يجب ان يكون واضحا منذ البداية أن التكتيك هو لخدمة الهدف المبدئي"⁵⁵. هذه الخلفية تُشكل رؤيا رافقت فتح إبان مسيرتها الطويلة، وتدلل أن السيطرة على م.ت.ف من جانب فتح لم تكن وليدة لحظتها، وإنما جاءت بعد جهود تزامنت مع تشكيل أول مجلس وطني للمنظمة عند تأسيسها بالقدس عام 1964م، والذي شارك فيه مندوبون عن فتح بشكل غير مباشر وغير معلن لأن الحركة لم تكن حينذاك قد أعلنت عن إنطلاقها بعد.

في أعقاب هزيمة العام 1967م سعت حركة فتح بجدية أكبر، و كذلك الحال بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي إنطلقت عام 1967م، والجبهة الديمقراطية التي انشقت عن الجبهة الشعبية بالعام 1969م، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، ومنظمة الصاعقة (طلّاع حرب التحرير الشعبية)، وجبهة النضال الشعبي، سعوا جميعا لدخول منظمة التحرير الفلسطينية، والسيطرة عليها، ودفعها باتجاه تحقيق المزيد من الإستقلالية في قراراتها، بمعنى حرية الحركة والمناورة وإتخاذ القرار في الإطار العربي، وليس الخضوع المباشر لتوجهات الأنظمة العربية، وسياساتها المتناقضة على الأغلب. وذلك على إعتبار أن منظمة

⁵⁴ صايغ، يزيد : مرجع سبق ذكره، ص148

⁵⁵ شفيق، منير : حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص141

التحرير لم تكن فصيلا فلسطينيا قائما بذاته كباقي الفصائل، وإنما هي تجسيد لكيثونة فلسطينية برؤيا عربية. وهي الرؤيا التي قبلتها فتح والفصائل الأخرى من حيث المبدأ، ثم أعادت صياغتها بطريقة تتناسب مع منطلقاتها الوطنية، ومبادئها ذات الجذور القومية، وشعاراتها الرامية الى تحرير فلسطين. وفي العام 1968م عدلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني المنعقدة في القاهرة الميثاق الوطني "وفقا لرغبات فتح، بغية التمهيد لاندماج هذه الأخيرة في م.ت.ف"⁵⁶. ويشير أبو إياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في كتابه "فلسطيني بلا هوية" حول هذه المسألة قائلا: "لم تقبض المنظمات الفدائية على زمام منظمة التحرير إلا في شباط - فبراير 1969، خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامس بعد ان كانت أمنت لنفسها خلال ذلك الأغلبية المطلقة في المقاعد"⁵⁷. وهي قضية لم تكن سهلة، وإحتاجت لعدة سنوات للتحضير والمناورة بغية الوصول إليها، لأن الغاية العربية من إنشاء منظمة التحرير هي احتواء الحركات الفلسطينية الآخذة بالنشوء والتشكل مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين. ويؤكد أبو إياد في هذا السياق أن "احمد الشقيري لم يكن سوى أداة الجامعة العربية التي كانت تسعى لتدميرنا"⁵⁸. والمقصود على وجه الخصوص حركة فتح التي شابت انطلاقتها اتهامات وتكهنات كثيرة.

إلا أن ما حدث هو العكس تماما، فقد إحتوت الفصائل المسلحة المنظمة، وسيطرت عليها. و"منذ ذلك التاريخ، أخذ النظام السياسي في التبلور، على أساس فصائلي، وتم ارساء القواعد الأولى للمحاصصة الفصائلية، وقرار مبدأ الانابة الثورية، بعدما استحال اجراء انتخابات حرة مباشرة لأعضاء المجلس الوطني (برلمان المنفى)، وكان ملحوظاً منذ بدء ارساء تلك القواعد، غياب الفصائل الإسلامية عن ساحة م.ت.ف"⁵⁹. وتمكنت هذه الفصائل من جعل

⁵⁶ جابر، صلاح. "فلسطين من المقاومة الى الانتفاضة"، جريدة المناضل، العدد 16، (19/1/2005م). (ت.أ) :

http://www.al-mounadhil-a.info/article.php?id_article=54 2006/6/25م.

⁵⁷ خلف، صلاح : فلسطيني بلا هوية، اعداد اريك رولو، (ب.م) و (ب.ت). ص 113

⁵⁸ المصدر السابق. ص 83

⁵⁹ شبيب، سميح. (2005م). "مشاركة "حماس" والنظام السياسي الفلسطيني"، (ت.أ) : 2006/6/14م

<http://www.acrossborders.ps/forums/viewtopic.php?p=114&sid=27ee78b3fe7b5aabca4ef941be97a382>

هذا النظام نظاما تعديدا، وفي ذات الوقت فيه الكثير من لمسات الحياة الديمقراطية، التي أطلق عليها الزعماء الفلسطينيون فيما بعد "ديمقراطية غابة البنادق". وفي ذات الإتجاه، تركت الفصائل المسلحة بصماتها على بنية المنظمة بوجه عام، حيث قامت "بتحويلها من منظمة إدارية، تكنوقراطية، إلى منظمة مسلحة ومقاتلة"⁶⁰. ويمكن ملاحظة التغيرات التي أحدثتها تلك الفصائل بسهولة عند مراجعة تاريخ منظمة التحرير، والكيفية التي سيطرت بها الفصائل المسلحة عليها، فدخلت فتح إلى المنظمة فرض تغييراً على نظامها الداخلي فيما يتعلق بالعضوية إذ "أصبحت عضوية فصائل، زائد، شخصيات مستقلة وممثلي نقابات"⁶¹. ومن هنا تبدأ قصة طويلة، بحسب منير شفيق في الكيفية التي عبرت فيها منظمة التحرير عن وحدة الشعب الفلسطيني وترميز كيانيته. فقد شكلت دورة المجلس الوطني الخامسة التي عقدت القاهرة عام 1969م نقلة نوعية في تاريخ وسياسات منظمة التحرير بعدما تولت قيادتها حركة فتح ممثلة آنذاك بالرئيس عرفات الذي كان وقتها ناطقا رسميا بإسم الحركة..

من المؤشرات على تلك النقطة ما جاء في رسالة وجهتها حركة فتح للمؤتمر السادس للحزب الإشتراكي الموحد في فرنسا في 1969/3/24م حيث أعلنت على الملأ "أن الهدف النهائي لكفاحها هو إعادة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية التي سيتمتع فيها كل المواطنين، مهما تكن دياناتهم، بحقوق متساوية"⁶². وهو نفس الشعار الذي رفعته منظمة التحرير في بداية السبعينات. باختصار، صارت المنظمة منذ ذلك التاريخ إطارا مرجعيا للفصائل الفلسطينية المسلحة، التي لم ينجم عن مشاركتها في المنظمة أو في قيادتها التنازل عن برامجها أو فكرها السياسي الخاص، وإنما ظلت المنظمة مكانا للإجماع الوطني للغالبية، ومظلة للتنسيق والتوافق الفصائلي فيما يتعلق بالسياسة الرسمية العامة التي تمثل الشعب الفلسطيني بأكمله، ولا تمثل تنظيميا بعينه، وذلك على قاعدة أن "محور القوة في عملية موازين القوى، هي القوة الذاتية ... ممثلة في جماهير الأمة العربية ومنها الجماهير الفلسطينية، أما مركز هذا المحور فهو

⁶⁰ شبيب، سميح : منظمة التحرير الفلسطينية: التطور وصراع الإرادات، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶¹ منير شفيق، "م. ت. ف. حماس وبرنامج الوحدة الوطنية"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶² نصر الله، جورج خوري : مرجع سبق ذكره، ص 131.

جماهير شعب فلسطين⁶³. الأمر الذي انعكس من حيث المبدأ على الكثير من مقررات المجالس الوطنية المتعاقبة، المتعلقة بالشأن السياسي، من جهة مرونتها، وقابليتها للتفسير على أكثر من وجه، بحيث تشكل نقطة تقاطع وإلتقاء مشتركة بين فصائل العمل الوطني. شرعت فتح منذئذ في ترسيخ نفسها في منظمة التحرير وأجهزتها ومؤسساتها كافة بحيث اختلط الأمر على كثير من الفلسطينيين فلم يعودوا يفرقون بين فتح وبين منظمة التحرير. وقد حافظت فتح لنفسها على كتلة مانعة من أي تغيير داخل المجلس الوطني، فلم تتراجع نسبتها داخل المجلس في معظم الدورات عن 50% منفردة⁶⁴.

تجدر الإشارة، أن فتح طالبت قبيل دخولها إلى منظمة التحرير تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني إلى مائة عضو فقط، بدعوى أن وجود عدد ضخم من الأعضاء يشل عمل المجلس ويعيق نقاش القضايا المطروحة على جدول الأعمال والتعامل معها بجدية وإتخاذ القرار المناسب بصددها، وهو ما تم الموافقة عليه بدورة المجلس الرابعة كما ذكرنا. خلاصة القول، لا يجب الخلط بين مرحلتين في تاريخ المنظمة على صعيد النشوء والتأسيس، ومن المفيد الفصل بين إنشائها بـ"قرار من جامعة الدول العربية وبقیود معينه، وبين المرحلة الثانية التي تلت حرب حزيران 1967..... ففي المرحلة الثانية تبلورت شخصية منظمة التحرير ككيان سياسي يمثل الشعب الفلسطيني، ويتولى صناعة قرارات وتوجهات باسمه"⁶⁵. وهو ما انعكس على تطور بنيتها التنظيمية والسياسية خلال مسيرتها الطويلة.

1.3.1 السيطرة على البنية التنظيمية والسياسية

تشعبت هذه البنية إلى عدة مستويات، تلقتي جميعها في خدمة العمل الوطني الفلسطيني. فـ"منذ عام 1968 بدأت في إطار م. ت. ف. تتشكل معالم النظام السياسي الفلسطيني المستقل،

⁶³ الحسن، خالد : مصدر سبق ذكره، ص120

⁶⁴ عدوان، عصام : (2006 /3/20). "لا... لمنظمة التحرير الفلسطينية في واقعها الحالي"، موقع فلسطين الحرة. (ت.أ) : http://www.freepal.net/Opinions/no4plo_naw.htm 2006/6/24م.

⁶⁵ هلال، جميل: تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية الى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية،

عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، 2002م. ص39

وحينها لأول مرة تم تحديد معايير لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني يضمن تمثيل الفصائل الوطنية الفلسطينية والفعاليات والشخصيات⁶⁶ حسبما يقول قيس عبد الكريم "أبو نيلي" عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وبالإضافة إلى اللجنة التنفيذية - رئيساً وأعضاء - التي تقود النشاط اليومي للمنظمة، والتي ينتخبها المجلس الوطني الفلسطيني وفق (كوتا) فصائية، هناك المجلس الوطني ذاته الذي كان يتكون من ممثلي الفصائل الفلسطينية المتعددة، ومن الشخصيات والكفاءات الوطنية المستقلة، ومن ممثلي الإتحادات الشعبية والنقابات، وممثلي المخيمات المنتشرة في معظم أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، فيما بقيت عضوية الفلسطينيين بالأراضي المحتلة عام 1967م، وكذلك الأراضي التي احتلت عام 1948م غير واضحة تماماً بفعل إجراءات الإحتلال التعسفية وطبيعة العمل السري ضد الكيان الاسرائيلي.

ولكن، بصورة ما احتفظت المنظمة بـ"دورها كبنية جامعه بين التجمعات الفلسطينية المتباينة الأوضاع والظروف وكتعبير عن هوية موحدة لهذه التجمعات، وبرنامج تحرر وطني يطرح الاستقلال السياسي، في دولة ذات سيادة، وحق العودة"⁶⁷. كان جيش التحرير الفلسطيني من ضمن البنية التنظيمية للمنظمة وإحدى المؤسسات التابعة لها، وهو الجيش الذي تم تشكيله عام 1965م بدعم كامل من القمة العربية الثانية التي عقدت في أيلول 1964م بالإسكندرية. ويضاف الى هذه المؤسسات الصندوق القومي الفلسطيني، ومركز الأبحاث الفلسطيني التابعين للمنظمة منذ البدايات. التوافق الفصائلي على القبول بمؤسسات المنظمة كمرجعيات لعمل المقاومة، والقبول العربي بها، أتاح لـ م.ت.ف في مدى زمني قصير للغاية، "تشبيد حقل سياسي وطني بمؤسساته وقوانين اللعبة السياسية فيه، واتحاداته واليات صناعة القرار فيه....

⁶⁶ عبد الكريم، قيس : (2004/9/24م). "النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة"، موقع الرأي. (ت.أ) :

2006/6/14
<http://209.85.135.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.arrae.com%2Fmodules.php%3Fname%3DNews%26file%3Dprint%26sid%3D882>

⁶⁷ هلال، جميل : تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية الى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية،

مرجع سبق ذكره، ص 57.

وهنا يمكن الحديث عن نخبة سياسية وطنية، لأول مرة منذ النكبة، ارتبط وجودها بمشروع دولة وطنية مستقلة⁶⁸.

تميزت بنية م.ت.ف بالتماسك والتواصل رغم انتشار الجمهور الذي تمثله، والقوى التي تعبر عنها، في أماكن متنوعة، متباعدة، ومتعددة، قد لا يجمعها حتى في الموضوع الفلسطيني موقف واحد أو سياسة واحدة. مع ذلك فقد حافظت على توازنها، في أصعب اللحظات حرجا في تاريخها، وكذلك، في حالتها الإنتقالية من الخيمة العربية الرسمية، إلى القرار الوطني المستقل، ومن النضال لتحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1948-1949م، إلى مواصلة الكفاح لتحرير جميع أراضي فلسطين بعد هزيمة العام 1967م. لذلك، يرى قيس عبد الكريم أن م.ت.ف تحولت من "مجرد منظمة شكلية أنشئت بقرار عربي وتحت وصاية عربية، إلى أداة تعبئة للجماهير الفلسطينية في داخل فلسطين والشتات، وتجسيدا للشخصية الوطنية الفلسطينية الكيانية الوطنية الفلسطينية"⁶⁹.

أدارت فتح الحياة السياسية الفلسطينية عبر منظمة التحرير على أساس إتخاذ القرارات التي تحظى بتأييد أكثرية الأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وكفلت في ذات الوقت هامشا واسعا للمناورة عند الفصائل المشاركة بالمجلس أو باللجنة التنفيذية، وهذا ما يتفق معه المفكر الفلسطيني منير شفيق الذي يقول: "كان كل فصيل يعلن مواقفه المعارضة، ويعمل بموجب قناعاته، ويُترك له أن يبقى أو أن ينسحب من اللجنة التنفيذية. وحتى مخالفة الميثاق فقد كانت شائعة في أكثر من مناسبة، ومن دون أن يشترط أحد بأن عدم الالتزام يعرض صاحبه للخروج من م.ت.ف"⁷⁰.

وبطبيعة الحال، فإن مرجعية المنظمة هي نظامها الأساسي، وميثاقها، ومقررات المجالس الوطنية المتعاقبة التي شاركت بصياغتها الفصائل والشخصيات المنخرطة في المجلس

⁶⁸ المرجع السابق، ص 41

⁶⁹ عبد الكريم، قيس : (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁷⁰ منير شفيق، "م.ت.ف. وحماس وبرنامج الوحدة الوطنية"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره

الوطني. فالمنظمة إستمرت كـ(الباب الدوار) بالنسبة لجميع فصائل الكفاح المسلح الفلسطينية، بغض النظر عن قرب أو بعد بعضها من هذا النظام العربي أو ذاك.

وفيما ضمت المنظمة في صفوفها فصائل المقاومة على اختلاف مشاربها السياسية من اليمين الى اليسار، فإنه كان يُؤخذ على الحزب الشيوعي الفلسطيني مثلاً ولفترة طويلة استتكاؤه عن ممارسة الكفاح المسلح ضد اسرائيل، اضافة الى عدم مشاركة المنظمات الإسلامية التي لها فروع في فلسطين بالمنظمة لذات السبب، رغم مشاركة الإخوان المسلمين في مصر بشكل بارز في حرب العام 1948م ضد الكيان الإسرائيلي.

وبقيت التيارات الدينية عملياً بعيدة عن المقاومة المسلحة ضد اسرائيل حتى انطلاقاً الانتفاضة الفلسطينية الشاملة بالعام 1987م في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، حيث أعلنت حركة المقاومة الإسلامية حماس عن انطلاقها في غزة، كذراع لحركة الإخوان المسلمين. وفي جميع الأحوال، بحسب المفكر والباحث يزيد صايغ "كان الكفاح المسلح العنصر المحرك الذي سيّر إعادة بناء وتنظيم السياسة الوطنية الفلسطينية والذي أتاح البحث عن بنى الدولة وأنماطها"⁷¹، وذلك بعد التوجه نحو إحياء القطرية الفلسطينية كجزء من الأمة العربية، ومن الوطن العربي.

1. 3. 2 تعديل الميثاق القومي وتغييره الى الميثاق الوطني الفلسطيني

لقد أرادت حركة فتح وباقي الفصائل الفلسطينية المسلحة من تعديل الميثاق القومي، تقوية وتصليب عود م.ت.ف، وتثويرها، بعد ظهور علامات على تراجع اللهجة القومية لصالح اللهجة الوطنية، في أعقاب هزيمة الرئيس جمال عبد الناصر كرمز للقومية، ومعه الانتظمة العربية الأخرى في حرب 1967م، وأيضاً بعد انتصار الثورة الفلسطينية في معركة الكرامة عام 1968م. لكن ذلك تزامن أيضاً مع مؤشرات على تنازلات سياسية فلسطينية تلوح في الأفق، ويتضح ذلك من خلال تبني فتح ومن ثم منظمة التحرير لفكرة الدولة العلمانية التي تمنح حق

⁷¹ صايغ، يزيد : مرجع سبق ذكره، ص67

المواطنة للجميع مسلمين ومسيحيين ويهود، بعدما كانت المنظمة ترى في اليهود غزاة مختصين لفلسطين.

ومن البدهي القول، أن حدوث كل هذه التحولات في بنية وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية، لم يكن ليتم بمعزل عن التغيير الأساسي الذي تم على الميثاق القومي للمنظمة، والذي أصبح بعد تعديله وتحويره يسمى بـ"الميثاق الوطني الفلسطيني". فالميثاق القومي الذي صادق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الأولى التي عقدها بالقدس الشريف في حزيران من العام 1964م، وتم فيها الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير، جاء في نظر البعض "معبرا عن إدراك طبيعة الصراع بنص المادة (14) على أن تحرير فلسطين مسؤولية الأمة العربية...ولأن التحرير هو ما كان مجمعا عليه، وليس إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نصت المادة (24) بأن لا يكون للمنظمة سيادة اقليمية فيهما، وحصر نشاطها بقضايا التحرير والتنظيم والتمويل"⁷². الأمر الذي وجده البعض الآخر غير كاف وبحاجة لتغيير عدد من بنوده التي بلغ مجموعها عند التأسيس 29 بندا تراوحت كما أسلفنا بين تحديد هوية الأرض الفلسطينية (وطن عربي حسب المادة الأولى)، الى الحدود (فلسطين الانتدابية)، ثم تعريف من هو الفلسطيني، ومن هو اليهودي الفلسطيني.

إن التعديلات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني على الميثاق القومي في دورته الرابعة، التي عقدت في القاهرة في شهر تموز من العام 1968م، والتي جعلت من الميثاق القومي ميثاقا وطنيا فلسطينيا، طالت جوهر الميثاق وليس مجرد مسائل شكلية أو هامشية فيه. فقد استندت فصائل المقاومة في تعديل بعض بنود الميثاق، أو في صياغة بنود جديدة غيرها إلى مبدأ أصيل، يقوم على التأكيد أن فلسطين بكاملها هي حق طبيعي للفلسطينيين. انطلاقا من هذه

72 فرسخ، عوني. (2006/6/21). "كيف يكون تطوير منظمة التحرير منتجا؟" موقع المسيرة. (ت.أ) 2006/6/30م
http://64.233.183.104/search?q=cache:AFV8lm9eRR&J:almacira.com/index.php%3FItemid%3D67%26id%3D2098%26option%3Dcom_content%26task%3Dview+%D9%83%D9%8A%D9%81+%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86+%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7&hl=en&ct=clnk&cd=1

القاعدة وصفها الميثاق الوطني كـ(وطن الشعب الفلسطيني) في المادة الأولى من مواده أُلـ
33.

لم يقتصر الحديث هنا عن الوطن لوحده، بل شمل أيضا تحديد الشخصية الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه وفي دولته المستقلة، نظرا إلى أن حدودها هي حدود فلسطين الإنتدابية. و"هكذا توفرت عدة شروط أساسية لتحويل الوطنية الشعبية الى وطنية قطرية حديثة، باستثناء شرط واحد: الدولة. ولم يكن السعي لتشكيل إطار هذه الدولة أمرا معترفا به من قبل الجميع"⁷³. إضافة إلى ذلك، أكدت المادة التاسعة على نص جديد ليس له مثيل في الميثاق السابق وهو "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا"⁷⁴. فقد إكتفى الميثاق القومي بالإشارة الى ان تحرير فلسطين هو واجب قومي، وكأن الأمر هو تحصيل حاصل لإرادة الأنظمة العربية وجيوشها. وبينت "المادة العاشرة، وهي جديدة كليا، على أن "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية"⁷⁵.

بهذه الطريقة تم حسم خيار الشعب الفلسطيني في تحديد الآلية المناسبة لإستعادة أرض وطنه. وقد عبّر عن ذلك بهجت أبو غربية عضو أول لجنة تنفيذية للمنظمة في مذكراته، بقوله "أبرزت التعديلات التي أقرها المجلس الوطني أهمية تمثيل القوى الفلسطينية المقاتلة وأهمية خط الكفاح المسلح. وأكدت الصيغة الجديدة للميثاق على الثوابت الوطنية التي كانت واردة أصلا في الميثاق القومي"⁷⁶. والمقصود بالثوابت هنا، تحرير كامل فلسطين بالكفاح المسلح، رفض قرار التقسيم 1947م، ووعده بلفور 1917، وصك الإنتداب 1922، وقرار مجلس الأمن 242 الذي صدر بالعام 1967م.

⁷³ صايغ، يزيد : مرجع سبق ذكره، ص109

⁷⁴ "تطور الفكر السياسي الفتحوي"، تقرير منشور في موقع منتديات صوت فلسطين/حركة فتح.(ت.أ) : 14/6/2006م.

<http://www.palvoice.com/forums/showthread.php?p=844920>

⁷⁵ المرجع السابق.

⁷⁶ أبو غربية، بهجت : مصدر سبق ذكره، ص356

ومن هذا المنطلق "اعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني كدستور للشعب الفلسطيني في مرحلة التحرير الوطني. ولهذا وضعت قواعد تحميه من التلاعب وعلى رأسها عملية التعديل عبر اشتراط التعديل بالحصول على موافقة أغلبية ثلثين الأعضاء"⁷⁷، بحيث تعقد جلسة خاصة يدعى إليها أعضاء المجلس الوطني. بهذه الطريقة تم صياغة البرنامج السياسي الفلسطيني، وجرى التوافق عليه بين المنظمة وفصائل المقاومة.

1.3.3 التداخل بين مبادئ فتح وأهداف المنظمة

عبر ما أشرنا إليه سابقا في موضوع تعديل الميثاق، عن التداخل الفعلي بين رؤيا فتح لمستقبل وضرورة النضال الفلسطيني، وأهداف ومبادئ منظمة التحرير بحلتها الجديدة. لقد نبعت هذه المنظومة من توجهات هذه الحركة، ومن درجة فهمها لطبيعة الصراع القائم مع الحركة الصهيونية التي وصفها الميثاق الوطني بأنها حركة عنصرية. كما حددت تلك المنطلقات مسار المنظمة في المراحل التالية.

يقول يزيد الصايغ في كتابه "الكفاح المسلح والبحث عن دولة": أن فتح "حرصت من الناحية الفكرية أن يكون تدخلها في عملية تعديل الميثاق القومي إلى ما يشبه التغيير، بدءا من الاسم مرورا بمعظم الأفكار التي لا تتسجم مع المبادئ والأهداف والأساليب التي اعتمدها الحركة في ادبياتها"⁷⁸، في وقت "أصبحت مقولة الكيان الفلسطيني أساس برنامج فتح السياسي في أوائل الستينات، إلى جانب الدعوة إلى الوحدة الوطنية"⁷⁹.

وكان من الواضح أن هذه الحركة، أرادت من وراء السيطرة على منظمة التحرير فكرا وتنظيما، أن "تصبغ المنظمة بصبغتها" بحسب الصايغ أيضا، وأن تكون صبغة الجبهة الوطنية مرتبطة بدور الحركة الأساسي في المنظمة. وبذلك حدث التداخل والاندماج بين مبادئ فتح

⁷⁷ قاسم، عبد الستار : مرجع سبق ذكره، ص53

⁷⁸ للمزيد انظر: المرجع السابق، من ص150 - 155

⁷⁹ صايغ، يزيد : مرجع سبق ذكره، ص152

ومشروعها الوطني، وأهداف م.ت.ف وبرامجها، لدرجة يصعب التمييز فيها بين سياسات كل منهما.

وحيثما تم تعديل بنود الميثاق القومي، وتغيير اسمه، فقد أصبح من الممكن النظر لأهداف المنظمة، على أنها تجسيد في الحقيقة لأهداف النضال الوطني، وللمبادئ التي تحكم مساراته، وتلك التي باتت المنظمة تعمل بموجبها. إضافة للوسائل والأساليب التي تستخدمها لتحقيق غاياتها التي حظيت بإجماع فصائل المقاومة المسلحة بالدرجة الأولى، وفي مقدمتها تحرير الأرض، ودحر الإحتلال الإسرائيلي الجاثم فوقها، من أجل "إقامة دولة ديمقراطية في عموم الأرض الفلسطينية، واكتسب الشعار زخماً كبيراً في عالم كان يشهد موجة عارمة من اليسار الجديد"⁸⁰.

من هنا يمكن القول، بتطابق أهداف منظمة التحرير الفلسطينية مع أهداف الفصائل الفلسطينية بنسبة عالية، استناداً لما نص عليه الميثاق الوطني للمنظمة، من حيث عقد العزم على تحرير فلسطين والمطالبة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم التي طردوا منها قسراً تحت ضغط القوة المسلحة، واعتماد الكفاح المسلح منهجاً للتحرير. وفي هذا الانسجام السياسي المبدئي نوع من الالتفاف على الأهداف التي حددها الميثاق القومي الفلسطيني، على الأقل من ناحية إبراز الدور العربي في رسم المستقبل الفلسطيني.

حساسية فتح من الوصاية العربية، وجدت لها طريقاً في المادة 28 من الميثاق الوطني، التي أكدت باسم الشعب العربي الفلسطيني على أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، وعلى

⁸⁰ القروي، هشام. (2004/10/20). "هل لا يزال بالإمكان المطالبة بدولة ديمقراطية ثنائية القومية فلسطينية-اسرائيلية؟"،

موقع بوابة العرب.(ت.أ): 2006/6/14م

<http://www.arabgate.com/article/19/%E5%D4%C7%E3-%C7%E1%DE%D1%E6%ED/1053/%E5%E1-%E1%C7-%ED%D2%C7%E1-%C8%C7%E1%C7%E3%DF%C7%E4-%C7%E1%E3%D8%C7%E1%C8%C9-%C8%CF%E6%E1%C9-%CF%ED%E3%DE%D1%C7%D8%ED%C9-%CB%E4%C7%C6%ED%C9-%C7%E1%DE%E6%E3%ED%C9-%/DD%E1%D3%D8%ED%E4%ED%C9--%C7%D3%D1%C7%C6%ED%E1%ED%C9%BF>

"رفضه كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية"⁸¹. ورغم النزوع الواضح نحو القطرية هنا، إلا أن هذا الميثاق بالمقابل حافظ على علاقة هذا الشعب مع أمته العربية، وعزز وشدد على إنتمائه إليها، من منطلق أن فلسطين جزء من الوطن العربي، ولكنها وطن الشعب الفلسطيني الذي يؤمن بـ"مبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها"⁸².

من الملاحظ أن هذه المبادئ تتكامل مع هدف منظمة التحرير بالأساس الذي يكمن في تعبئة الشعب الفلسطيني وقيادته لاستعادة أراضيهِ وحقوقه الوطنية المغتصبة، على أن يؤدي ذلك إلى إزالة الكيان الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية. ومن هذه الزاوية حرص النص الجديد للميثاق الوطني على "التوفيق بين الوطنية الفلسطينية التي تمثلها "فتح" وبين القومية العربية التي تتشبث بها فصائل أخرى"⁸³. فقد ميّز الشخصية الوطنية الفلسطينية عن محيطها القومي، عندما أعطاه دوراً طليعياً وواضحاً في النضال ضد الاحتلال، بعكس الميثاق القومي الذي غلب على توجهاته الطابع القومي.

وفي واقع الأمر، جاء الميثاقان تعبيراً عن ظروف ومعطيات متباينة عن بعضها البعض، ولكنها محطات بارزة في التاريخ الوطني والقومي للقضية الفلسطينية.

1.3.4 تطوير الشعارات وأساليب المقاومة

بدون الإغراق في قراءة تلك الظروف بعمق أكبر، من الواضح أن الأهداف والمبادئ التي وضعتها منظمة التحرير لنفسها، لا تتفصل بحال من الأحوال عن الشعارات والوسائل المتبعة لتحقيقها. فهناك نوع من الإنسجام والتكامل بين كليهما. ولئن كان الهدف المقدس للمنظمة يقضي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، حسبما أسلفنا، فإن "الوحدة الوطنية، والتعبئة

⁸¹ "منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني". (1999). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ):

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html 2006/6/4م.

⁸² "منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁸³ حوراني، فيصل. "الفكر السياسي الفلسطيني، أهم المحطات". مجلة رؤية. (ت.أ): 24 / 2006م

<http://www.sis.gov.ps/arabic/rova/1/page10.html>

القومية، والتحرير⁸⁴ حسبما ورد بالمادة "11" من مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، هي الشعارات التي من المفروض أن تجتمع حولها وتحت مظلتها القوى السياسية وفصائل المقاومة المسلحة، والجماهير العربية العريضة وطلبتها الجماهير الفلسطينية، لإنجاز هدف التحرير ودحر الإحتلال الإسرائيلي، عبر الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كوسيلة للوصول الى الغايات والأهداف المرجوة. فالإحتلال والإستيطان الإسرائيلي لفلسطين قاما على العنف، وبالتالي لا مناص وفق برنامج منظمة التحرير السياسي لإزالته والتخلص منه ككيان مغتصب إلا بالعنف المسلح كذلك، فالصراع الدائر هنا هو صراع وجود أو لا وجود.

وبالتالي، لم يكن مستساغاً حتى مجرد التفكير بفكرة التفاوض مع إسرائيل، أو التعاطي مع مشاريع التسوية التي قد تقود الى الإعتراف بوجود الكيان الصهيوني في فلسطين، ، لأنها تتناقض مع الجوهر الذي تقوم عليه القضية الفلسطينية، كقضية شعب طرد من وطنه بالارهاب والقوة الغاشمة. والراسخ في الأذهان من هذا الحقيقة حتى الأمس القريب، أن فلسطين التاريخية هي الوطن الطبيعي للفلسطينيين، لهم حق تقرير مصيرهم فيها والسيادة الكاملة عليها. وأي قرارات أو وعود دوليه يمكن أن تحيد عن ذلك، أو قد يُسفر عنها تغيير لتلك الحقيقة المجردة، أو حتى تعديلها بطريقة ما، هي أفكار وعروض مرفوضة قطعياً من قبل منظمة التحرير، ولم يكن هنالك ما يلوح في الأفق لأمكانية قبولها، رسمياً على الأقل، وحسبما هو معلن.

بطبيعة الحال، هذه الشعارات الثلاث التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني، تتقاطع بشكل أو بآخر مع المبدأ والشعار الذي تبنته حركة فتح عند إنطلاقها، والذي بيّن أن العودة هي الطريق الى الوحدة العربية وليس العكس كما كان مطروحا على الساحة. وفي ذلك انقلاب أبيض على الميثاق القومي للمنظمة، وإعادة ترتيب لسلم الأولويات الوطنية والقومية.

كيف لا وقد اجتاح الوطن العربي طويلاً شعارات مغايرة، حيث "ساد شعاراً قومياً المعركة، والوحدة طريق التحرير الفترة 1948-1967، وتولت الأنظمة العربية بقيادة جمال عبد الناصر زمام المبادرة، بينما تراجع الدور القيادي الوطني الفلسطيني إفساحاً للمجال أمام

⁸⁴ "الميثاق الوطني الفلسطيني"، (انترنت) مصدر سبق ذكره.

الحلّ العربي وهو الحل الذي فشل في أكثر من إمتحان وأكثر من مناسبة، ليس أقلها ضياع فلسطين كلها، وسقوطها بيد الإحتلال الإسرائيلي، إلى درجة أن بعض المؤرخين يعتقدون "أن الأنظمة العربية افتقدت المنهجية الصحيحة والجدية والإرادة الحقيقية للقتال، وتبنّت المقاومة الفلسطينية لأسباب تكتيكية مرحلية، وليس ضمن خطة استراتيجية شاملة"⁸⁵.

قد يكون ذلك صحيحا، ولكن لا يمكن تجاهل التضحيات التي قدمتها الجماهير العربية، وأعداد من المقاتلين والعسكريين العرب من أجل قضية فلسطين.

إن غياب الرؤيا العربية الرسمية التي تتناسب مع مستوى الهجمة الإستعمارية على فلسطين، لم يُحبط الفلسطينيين من الإيمان بدور تلك الجماهير، وبالعزم العربي للقضية الفلسطينية. فبينما أكدت المادة الثامنة من الميثاق الوطني الفلسطيني أن التناقضات بين القوى الوطنية في الساحة الفلسطينية هي "من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية"⁸⁶. أما المادة الخامسة عشرة من نفس الميثاق فأشارت إلى أن تحرير فلسطين يعدّ واجبا قوميا عربيا، لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير.

هذه البنود كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت منها المنظمة في توجيه علاقاتها الداخلية، وصياغة تحالفاتها العربية والدولية. فالفلسطينيون والعرب وأحرار العالم في خندق مشترك واحد، وإسرائيل والقوى الإمبريالية في الخندق المقابل.

1. 4 تشكيلات منظمة التحرير والنظام الأساسي

لكي تتجح منظمة التحرير بالقيام في الواجبات الملقاة على عاتقها، كان لا بد لها من آليات تمكنها من تحقيق ذلك، ومن قوانين تنظم عمل تشكيلاتها المتنوعة. لذلك تساق مع بلورة ميثاق المنظمة إيجاد ما سمي في حينه بالنظام الأساسي الذي تحتكم اليه في عملها.

⁸⁵ صالح، محسن محمد. "الحقائق الأربعة في القضية الفلسطينية"، تقديم: محمد عمار. المركز الفلسطيني للإعلام (ت.أ):

<http://www.palestine-info.info/arabic/books/haqaeq/arba4on.htm>

2006/6/24م

⁸⁶ "منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

وفي الوقت الذي جرى فيه تعديلات على الميثاق القومي من قبل فصائل المقاومة المسلحة وطلبتها حركة فتح، فقد طالت تلك التغييرات أيضا النظام الأساسي، الذي إعتد في النهاية مبدأ " الفصل بين السلطات، وبأن يُشكل المجلس الوطني بالانتخاب إن أمكن وإلا من أعضاء الهيئات التمثيلية والمناضلين المعروفين، وبحيث تكون له السلطة العليا. كما قضى بتولي اللجنة التنفيذية "بكامل أعضائها الشؤون الإدارية والسياسية، وأن يختص "الصندوق القومي" بالإدارة المالية"⁸⁷.

وتتولى اللجنة التنفيذية بدورها "تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني وتكون مسئولة أمامه مسئولية تضامنية وفردية"⁸⁸. يقود هذه اللجنة رئيسها الذي ينتخبه الأعضاء الأربعة عشر المنتخبون بدورهم من قبل المجلس الوطني.

يُذكر أنه تناوب على رئاسة اللجنة التنفيذية منذ انطلاقة المنظمة أحمد الشقيري، خلفه يحيى حموده، ثم ياسر عرفات الذي خلفه محمود عباس أبو مازن. وبتفصيل أكثر، تعتبر اللجنة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة حسب المادة "15" من النظام الأساسي.

من التشكيلات والمؤسسات الأخرى التابعة لـم.ت.ف هناك أيضا عدة دوائر، أهمها الدائرة السياسية التي تتولى إدارة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول والمنظمات المختلفة في العالم، وعملها أشبه بعمل وزارة الخارجية في دولة ما. إضافة إلى عمل جيش التحرير الفلسطيني الذي هو عبارة عن قوة عسكرية شبه نظامية ترابط في العديد من الدول العربية المجاورة لفلسطين.

بالنتيجة، وحيث أن ما يهمننا في أطروحتنا هذه، ما له علاقة بالتجربة السياسية للمنظمة، فلن نتطرق في هذا الفصل لتفاصيل أوسع فيما يتعلق بالتشكيلات الإدارية والمهنية والمالية والعسكرية التي تتكون منها منظمة التحرير، لأن بحثنا يتمحور حول التغييرات التي

⁸⁷ فرسخ، عوني : (انترنت)، مرجع سبق ذكره

⁸⁸ "نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية"، تقرير منشور في شبكة الاعلام المركزي / فتح. (ت.أ) : 2006/6/14م

<http://www.fatehmedia.ps/atemplate.php?linkid=69>

طرأت على المواقف السياسية للمنظمة منذ إنطلاقتها وحتى ولوجها في نفق التسوية السياسية مع إسرائيل.

الفصل الثاني

2. آليات صنع القرار في م.ت.ف.

2. 1 تمهيد

بعدما تحدثنا فيما مضى عن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، والظروف التاريخية التي أحاطت بها، والمتغيرات السياسية التي واكبتها، والتحويلات التي طرأت على منطلقاتها وبرنامجها، عقب إنضمام فصائل المقاومة المسلحة إليها، لا مناص من إستكمال الصورة السياسية للمنظمة على صعيد الآليات التي جرى إتباعها فيما يتعلق بصنع القرار في هيئاتها ومؤسساتها المختلفة. وبدون شك، فقد حدد النظام الأساسي للمنظمة الملامح العامة لعملية إتخاذ القرار، حينما أشارت المادة الثالثة منه إلى "احترام الأقلية لإرادة الأغلبية وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع"⁸⁹ وإعتماد مبدأ القيادة الجماعية. وفي ذلك تأطير منذ البداية للعلاقات الفلسطينية الداخلية، وتكريس لمبدأ الحياة الديمقراطية في مؤسسات منظمة التحرير، حيث تكتسب عملية صنع القرار في م.ت.ف أهمية قصوى، نتيجة لأهمية القضية الفلسطينية وموقعها الإقليمي، وتشعباتها الدولية، وتداعيات ذلك على الصراع العربي/الإسرائيلي، وعلى وجود الدولة العبرية بحد ذاتها، إضافة الى مستقبل الشعب العربي الفلسطيني. مع التوكيد أننا لا نبحت بألية اتخاذ

⁸⁹ "منظمة التحرير الفلسطينية: النظام الأساسي لمنظمة التحرير" (1999)، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_2.html

(ت.أ) : 2006/7/5م

القرار داخل نظام سياسي في دولة مستقرة وكيان مستقل. وإنما في مراحل إنتاجه بتنظيم أو منظمة هي عبارة عن جبهة وطنية للمقاومة، لا تعمل فوق أراضيها بمنظومة مؤسسية متكاملة، ولا تخضع عمليا لرقابة الهيئة التشريعية، كما لا يحاسبها على قراراتها رأي عام يخضع لسلطاتها مباشرة. لأنها تفقد مسيرتها الكفاحية بكل تفاصيلها من المنفى، وليس من داخل حدودها الوطنية، وتعتمد في رسم سياساتها على الشرعية الثورية، التي تظل قراراتها السياسية.

سنخوض في هذا الفصل أيضا، بالمنحى المفاهيمي لعملية صنع القرار، محدداته الداخلية والخارجية، والمخرجات الناجمة عنه، ردود الأفعال عليه، وطريقة التعاطي معها، ومقبوليته على البيت السياسي الفلسطيني بمكوناته ومشاربه المتعددة، ابتداء من فصائل المقاومة، وإنهاء بالرأي العام الموزع في فلسطين وبالشتات. ومن ثم علاقة ذلك كله بالتكتيك أو الاستراتيجية التي يستند إليها. كما سنبحث في آليات عمل المؤسسات والهيكل المتخصصة في اتخاذه داخل المنظمة. إن ما يهمنا في هذا الموضوع جوهره وليس إطاره الشكلي. ومن هذا المنطلق، لا بد من تمحيص جانبه البنوي، دون التسليم في بدهيات ومسلمات كرستها الدعاية التي قام بها هذا الفصيل أو ذاك، أو هذه الدولة المعنية بالقرار الفلسطيني أو تلك. مع الإشارة إلى أن ممارسة عملية صنع القرار برمتها، شكلت بالتراكم طيلة العقود الماضية جزءاً أساسياً من تجربة منظمة التحرير السياسية التي نحن بصدد الحديث عنها. فالميثاق القومي أرسى تقاليداً في هذا المضمار، لم يخالفها الميثاق الوطني، بعدما تم تثبيتها في النظام الأساسي للمنظمة وتداولها مع الأيام. وبحيث "أصبح هذا التثبيت قالباً قابلاً للتعاطي مع أي تغير وأي راهن"⁹⁰. بمعنى، أن قرارات م.ت.ف من خلال هذا النظام، جسدت الحالة الفلسطينية في محطاتها المتعددة، وعكست السلوك السياسي للقيادة. إضافة إلى أنها مثلت وسيلة للتحكم في الوسط السياسي الفلسطيني بعينه، بما في ذلك تأهيله لإستيعاب قدر غير قليل من الواقعية والمرونة، مع الإحتفاظ بنسبة مقبولة من الممانعة والصمود.

2.2 مفهوم النظام السياسي

⁹⁰ سعيد، نادر وآخرون : الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية، بير زيت : برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت. أيار، 2004م. ص29

بناء على ما تقدم، ليس سهلاً الفصل بين نمطية النظام السياسي الفلسطيني السائد، وآليات صنع القرار السياسي فيه، لأن كل منهما يكمل الآخر. والقرار من جهة كونه أداة إتصال أيضاً، فهو بالمعيار نفسه تعبير أو إنعكاس فعلي للنسق الشائع في النظام السياسي، وإمكانياته وللمكانة التي يتمتع بها. فالقرار السياسي مؤشر على خط سير النظام والغايات التي يسعى لتحقيقها. وهو بهذا المعنى، جزء لا يتجزأ من عمل النظام ووظيفته، بغض النظر أكان هذا النظام قائماً في دولة أو في حركة تحرر وطني، أو في جبهة وطنية. فالنظام الديمقراطي مثلاً، ليس مجرد نظام انتخابي بالأصل فحسب، وإنما هو نظام مؤسس على انتشار واحترام وجود ثقافة سياسية تعددية في المجتمع تقدر الاختلاف وتدعو إلى رعايته، لا إلى اختفائه، وتنظيمه بما يتيح الحكم للأغلبية، ويحفظ بذات الوقت للأقلية، أو الأقليات، السياسية حقوقها وقدرتها على المشاركة الفاعلة في عمل النظام السياسي⁹¹. من هنا، فإن الدور الأساسي للنظام بالعادة، يتعين بعملية إتخاذ القرارات في شتى المجالات. وحيث أن القرار عموماً هو "عملية اختيار بديل من بين البدائل المتوفرة المطروحة"⁹²، فإنه في ذات الوقت، ليس مسألة إجرائية بمثل هذه السهولة، وبتلك الصورة من الإختيار المريح الهادئ. وإنما يتضمن الأمر على الأغلب "ترجيح أحد الخيارات من البدائل الصعبة"⁹³ بالإجمال، رغم إختصار البعض لهذه العملية بمفردات سلسلة تشير إلى معادلة تقول أن القرار هو "إختيار إجراء معين لمواجهة مشكلة ما"⁹⁴، من باب الربط الكامل بين المشكلة القائمة والحل المرتقب لها. وتلك هي صفة القرار بعموميته من حيث المبدأ، بينما يهدف القرار السياسي إلى "تقديم البديل العملي الذي يحقق نفعاً عاماً أو يدرأ مفسدة

⁹¹ تركماني، عبد الله : (2005/4/30). "مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية (2) (3)"، (ت.أ):

<http://www.mokarabat.com/s569.htm>

2006/7/5م

⁹² مناصرة، عبد المجيد: "قراءة منهجية للتحالف الرئاسي القرار والإستراتيجية"، منشور في موقع الملتنقى. (ت.أ):

<http://www.ikhwan.net/vb/showthread.php?t=2726>

2006/7/5م

⁹³ عبد الرضا، علي : "من يصنع القرار"، مجلة النبأ، العددان (30-31)، السنة الخامسة، (ذو القعدة-ذو الحجة)

<http://www.annabaa.org/nba30-31/karar.htm>

1419هـ. (ت.أ): 2006/7/5م

⁹⁴ المرجع السابق.

عامة⁹⁵، وذلك على إعتبار أن هذا القرار في المنهاج الإسلامي كنموذج يُعدُّ "اجتهاد سياسي من أولي الأمر بهدف المصلحة العامة"⁹⁶.

في جميع الأحوال، هناك مجموعة من الشروط التي يجب إستيفاؤها عند تبني خيار سياسي دون غيره من الخيارات المطروحة أمام صانع القرار، وهي في الحقيقة من متعلقات القرار ذاته ولا يمكن تجاهلها أو القفز عنها، لأن غيابها أو تغييبها يُفقد القرار قيمته وجدواه. وفي مقدمتها، تقدير الآثار المترتبة عليه على كل المستويات، وكلفته من جميع المناحي، ومقبوليته السياسية على الأطراف المعنية به. إضافة إلى سهولة وإمكانية تنفيذه وتحققه، ومن ثم فاعليته على الأرض.

منظمة التحرير من جهتها، مزجت بين وظيفة النظام والقرار السياسي معاً. فـ" المقاومة كانت تمارس الكفاح المسلح، وكانت تتصرف على أساس أن السياسة تتبع من فوهة البندقية"⁹⁷. وكأن النظام بحركته أسير للقرار العسكري، وليس القرار إفراس لواقع النظام، كما يُفترض أن يكون. وهذا من الفروق بين الشرعية الثورية، ومصادر الشرعيات الأخرى. فالشرعية الثورية تأتي من ممارسة المنظمة لقرارها باختيار درب المقاومة والتضحيات لتحرير الأرض والإنسان. بينما الشرعيات الأخرى، هي شرعيات للنظام بغض النظر عن قراره السياسي بالحرب أو بالسلام. وفي النمطين، تبقى المخاوف موجودة من سيطرة أو إحتكار هذا القرار من قبل فرد بعينه، أو تيار ما، حيث يترتب على ذلك لو حصل، تغييب دور المؤسسة أو المؤسسات الدستورية للمنظمة أو الدولة، ومن ثم الإبتعاد التدريجي عن الديمقراطية، وتفشي ظواهر هي أقرب إلى الهيمنة والدكتاتورية، وما ينجم عنها من تهميش المشاركة السياسية لفئات أو قوى حية في المجتمع أو المنظمة. وهذا اطار عام يشكل مدخلا لفهم الحالة الفلسطينية لاحقاً.

⁹⁵ خليل، فوزي: (2005/3/7) "الاجتهاد السياسي: تقاطعات المدني والفقهي"، موقع اسلام اون لاين. مفاهيم ومصطلحات سياسية واقتصادية. (ت.أ): 2006/7/5م.

<http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2005/02/article02.shtml>

⁹⁶ المرجع السابق.

⁹⁷ علوش، ناجي: فكر حركة المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير

الفلسطينية، 1967م. ص140

2. 3 مفهوم صنع القرار

نظريا، يرتبط صنع القرار من هذه الناحية بمصادر الشرعية التي إكتسبها النظام، والتي أسهمت في تأهيله لإتخاذ القرارات اللازمة، أو المناسبة، وفق الآليات المتوفرة له لإتخاذها، بحيث تنسجم مع بنيته، وتتقاطع مع مصالح ورؤى دائرة علاقاته الداخلية والخارجية. وفي الجانب العملي، لا بد من وجود مركز لصنع القرار السياسي داخل النظام نفسه، سواء تجسد ذلك في مؤسسة أو جملة مؤسسات منه، يجمعها في النهائية التوجه الشمولي نحو تحقيق الهدف المنشود الذي يسعى النظام لتحقيقه، عبر تحفيز طاقاته وقدراته، وتوظيف إمكانياته وإستثمار الظروف المحيطة فيه. وبذلك تتحدد عملية صنع القرار إجرائيا بـ"تحديد المشكلة والبحث عن أنسب الحلول لها عن طريق المفاضلة والموضوعية بين عدد من البدائل والاختيار الحذر والمدرک والهادف لحل المشكلة التي من أجلها تم صنع القرار"⁹⁸ أصلا. ومحصلة هذه العملية هي "حاصل التفاعل بين كافة المشاركين في تقرير السياسات العامة العاجلة والآجلة"⁹⁹. وأما السياسات العاجلة فهي سياسات قصيرة المدى يتراوح عمرها من سنة إلى ثلاث سنوات. والسياسات الآجلة، عبارة عن سياسات طويلة المدى تتطلب وقتا أطول لكي تأتي بثمار ملموسة، وهي التي تسعى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة أو النظام. وهذا يدفعنا إلى القول من باب الإستنتاج أن وجود كل هذه المضامين والإستراتيجيات المواكبة لبلورة قرار سياسي ما، يبيّن أن "صنع القرار هو فن وعلم في آن واحد"¹⁰⁰. أما التنوع في كنه القرارات السياسية وأنماطها، فيتوقف زمنيا على المدى الذي يريد النظام أو المنظمة بلوغه، من حيث كونه غايات مؤقتة أو دائمة. وقد يتعلق الأمر أيضا بموضوعات وقضايا ومشروعات معينة بغض النظر عن سقفتها الزمني، لأن تحقيقها لا يعتمد على الإرادة الذاتية للنظام فحسب، وإنما يتأثر بإرادات خارجية دولية أو إقليمية. نوع آخر من القرارات، قد يهدف لردع الخصم أو لإختبار قوته، إن لم يكن جس نبضه ورد فعله على مسائل محدده، وذلك قبيل المبادأة في تنفيذ سياسة ما تجاهه. وهذا

⁹⁸ "اتخاذ القرار": تقرير منشور في موقع مهارات ادارية. (ت.أ): 2006/7/6م،

http://b.1asphost.com/yanbouh/mangement_3.htm

⁹⁹ خليل، فوزي: (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

¹⁰⁰ العلوني، محمد أكرم. "صنع القرار فن وعلم في آن واحد"، مجلة ابداع. عدد 7 رجب 1424 هـ. موقع مفكرة

<http://islammemo.cc/article1.aspx?id=3783>

الاسلام. (ت.أ): 2006/7/5م

يندرج في إطار ما يسمى بالتكتيك في السياسة، وهو على جانب كبير من الأهمية، لأنه يفسح المجال لتنفيذ الاستراتيجية التي وضعها النظام، أو المنظمة، ويزيد فرص نجاحها، أو يقلل الخسائر المترتبة على القرار نفسه، ويقلل من أضراره الجانبية، كما سنرى.

2. 4 مفهوم التكتيك والإستراتيجية

ليس المقصود هنا، اللجوء الى تبسيط عملية صنع القرار، بتفكيك رموزها الظاهرة للعيان، بقدر ما يحاول الباحث توضيح الأرضية والخلفية العلمية، والموضوعية، التي قامت عليها القرارات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي نقلتها بعد عقود من الكفاح الوطني المستمر، من خانة المقاومة أحادية الإتجاه، الى معسكر التسوية متعدد الإتجاهات، وما تمخض عنه من تحولات، وتحالفات، وتراجعات عن مقررات ومبادئ وشعارات سياسية، جعلت من الضعف والفتل في تحقيق الأهداف المرجوة مبررا وتفسيرا مباحا لهذا التغير الإنقلابي، الذي تجاوز في طريقه بالشد والجذب، ثوابت العمل السياسي الفلسطيني. وصنع من الواقعية المبتغاه هجرا للإستراتيجية، التي هي رغم تعدد تعريفاتها ومعانيها، تظل فن وعلم "استخدام كل التدابير لاحتراز النصر"¹⁰¹. وأمعن في استعمال التكتيك حتى صار غاية بحد ذاته، فيما التكتيك مجرد أسلوب "يختاره السياسي والحزب للوصول الى الهدف المعين"¹⁰²، حيث يتبنى الوسائل التي يعثر عليها أو يستقر إليها على هذا النحو أو ذلك، والتي تجعل من النجاح في تحقيقه أمرا قريبا المنال. وقد يستعمل التكتيك لدرء خطر ما يهدد مستقبل وتطلعات النظام أو المنظمة.

عموما، فإن التكتيك تطبيق أو تكريس فعلي لمكونات الإستراتيجية التي تمثل الهدف النهائي الذي يود النظام بلوغه، أما تعدد الطرائق الرامية للوصول اليه وترجيح أفضلها، فيسمى بالتكتيكات، التي تتصف بالتغير والتحول وفق الظروف والإمكانات. لهذا السبب لم يتردد الكثير من المفكرين والخبراء في السياسة من اعتبار الإستراتيجية "فن استخدام القوة للوصول إلى

¹⁰¹ العدلوني، محمد أكرم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

¹⁰² الفضلي، شهاب أحمد : (2005/8/11). "التكتيك والستراتيجية..جدل المفاهيم واشكالية العلاقة". جريدة الصباح. ملحق مفاهيم إستراتيجية. شبكة الاعلام العراقي. (ت.أ): 2006/7/7م.

أهداف حددتها السياسة¹⁰³. وذلك على عكس ما ورد في أدبيات حركة فتح مثلا، التي قد تكون مزجت بين التكتيك والإستراتيجية عند رسمها لرؤيتها للأخيرة، بالقول أن الإستراتيجية هي "الخطة العامة التي توضع لاحراز الهدف"¹⁰⁴. وهل هناك تبسيط أكثر من ذلك؟. على النقيض منه، يعتبر خالد الحسن أبرز منظري حركة فتح الإستراتيجية على أنها "فن وعلم وضع المخططات العامة واستخدام القوى"¹⁰⁵ أما التكتيك فقد وصفه بأنه "الموقف الذي تحدّثه أمام الخصم فإذا قبله او رفضه يخسر"¹⁰⁶. وفرّق بين المناورة والتكتيك حينما عرّف المناورة بالقول أنها عملية إيهام الخصم بما يدفعه لتشتيت قوته من مكان الهجوم عبر إغرائه بمكان آخر، أي الضغط عليه لتغيير سلم أولوياته. فيما يعتقد آخرون أن مصطلح المرونة استخدم في العمل السياسي "لتبرير التراجعات، وليس لتحقيق الاختراقات الحقيقية في مواقف الخصوم والأعداء"¹⁰⁷.

على أية حال، تختلف المرونة عن الدبلوماسية في كون الأخيرة هي "فن حوار القوى وحوار الإيرادات التي تستخدم القوى لحل خلافاتها"¹⁰⁸. وبذلك، يبتعد الأمر عن كونه مجرد لعبة لخلق الأوهام عند الخصم.

أما التكتيك حسبما تعرّفه الماركسية اللينينية فهو "يستهدف تحقيق أهداف أصغر ومبتغاه ليس كسب الحرب ككل وإنما معارك منفردة، وقيادة الحملات والعمليات المنفردة بنجاح"¹⁰⁹. لأن التكتيك هنا - كما يبدو - جزء لا يتجزأ من مكونات الإستراتيجية، ويرتبط في كليته

¹⁰³ كاخيا، ابراهيم اسماعيل : (2002/11/1). "الإستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية السائدة"،

مجلة الدفاع. مجلة القوات العربية السعودية المسلحة. العدد (128). (ت.أ): 2006/7/7م

<http://www.al-difaa.com/Detail.asp?InSectionID=1069&InNewsItemID=99161>

¹⁰⁴ "الإستراتيجية والتكتيك" تقرير منشور في موقع فتح نت. (ت.أ): 2006/7/7م

<http://www.fateh.net/public/derasat/2/11.htm>

¹⁰⁵ "الإستراتيجية والتكتيك"، انترنت)، مصدر سبق ذكره.

¹⁰⁶ المصدر السابق.

¹⁰⁷ الشيخ خليل، نهاد : (2007/6/6) "العلاقة بين النكبة والفهلوة السياسية"، صحيفة فلسطين. (ت.أ):

<http://www.felesteen.ps/index.php?action=showwrite&id=324> 2007-7-20م.

¹⁰⁸ كاخيا، ابراهيم اسماعيل : انترنت)، مرجع سبق ذكره.

¹⁰⁹ "الإستراتيجية والتكتيك"، انترنت)، مصدر سبق ذكره.

بالمنهج الاستراتيجي. وربما تكون هذه بنية أكثر وضوحاً وصلابة عن غيرها من الأطروحات، التي تسوق رهانات تبتغي الوصول إليها عبر تضليل الخصم، وإعادة توجيه مساره، أكثر مما تقدم وسائل تراكم إنجازات تصب في خانة تحقيق الهدف الإستراتيجي. وبحسب الموسوعة السياسية فإن التكتيك الذي هو كلمة غير عربية، يعني اصطلاحاً "أساليب النضال وأشكاله ومناهجه لتحقيق مهام معينة"¹¹⁰، بانتهاج أفضل السبل لإنجازها في ظروف مادية محددة. والغاية منه توظيف إنجازات جزئية تصب في خدمة الهدف الاستراتيجي العام. بينما الاستراتيجية لكونها أكثر شمولاً واتساعاً، فهي من باب الإصطلاح، "علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد ومختلف أشكال الثروة والقوة لتحقيق الأهداف الكبرى في جميع الأصعدة"¹¹¹.

وعليه، لا غنى للاستراتيجية عن التكتيك الذي "يرتبط بعمليات تنفيذية ومناورات تخدم الاستراتيجية، فهو تحرك جزئي في إطار عام محدد مسبقاً"¹¹². لذلك، لا يستقيم التكتيك بدون الاستراتيجية أيضاً. ف"الخطأ في الاستراتيجية هو وراء الخطأ في التكتيك والعكس صحيح في المقابل"¹¹³ كما يقول المفكر الفلسطيني منير شفيق، الذي يؤكد على أن التكتيك جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية وبينهما وحدة عضوية¹¹⁴، فيما ينتقد شيوع استخدام مضمحل لعبارة التكتيك، بمعنى التلاعب والخداع في الكلام. وهو انتقاد محلّه، غير أن هذه الصيغ لا يسلم بها عدد من المفكرين والكتاب الإسلاميين، الذين يعتقدون أن التكتيك مصطلح علماني من جهة، وجاء تطبيقاً لمبدأ ميكافيللي (الغاية تبرر الوسيلة) من جهة ثانية. وهو مبدأ مرفوض لأنه "لا يتفق مع الإسلام

¹¹⁰ ابن حوران، (2006/12/17). "من الموسوعة السياسية"، منتديات الساخر. (ت.أ): 30-7-2006م.
<http://www.alsakher.com/vb2/showthread.php?t=107176>

¹¹¹ ابن حوران، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

¹¹² حسين، صلاح. (2003). "دورة المهارات الادارية مفهوم التفاوض"، (ت.أ): 30-7-2006م.
<http://www.ramallahcci.org/pages/dev/tafaod.html>

¹¹³ شفيق، منير : (2002). "تصريح كونداليزا رايس الفضيحة"، جريدة السبيل. الانترنت 2006/4/4م. تاريخ الاطلاع: 1-8-2006م.

<http://www.assabeel.info/inside/article.asp?version=6037&newsid=12528§ion=8>

¹¹⁴ المرجع السابق.

أبدأً، وتكتيك باطل لا ينسجم مع ثوابت الإسلام¹¹⁵، حيث يستسهل من يمارسه الكذب والافتراء في ميدان التنافس والصراع، كما يستسهل المكر والكيد، واللفّ والدوران، مستغلاً التحرّر من بعض القيود والقيم¹¹⁶. لكن، بغض النظر، عن تعدد الرؤى والتعريفات، فإن الغرض من تحديد هذه المفاهيم، هو تشكل أرضية حول خلفيات وظلال القرار السياسي، الذي لا يمكن فهمه بعيداً عنها، أو دون مراجعتها والتدقيق فيها.

2. 5 سياسة المنظمة بين التكتيك والاستراتيجية

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه فصم عرى الرؤى التكتيكية والاهداف الاستراتيجية لصانع القرار عن مضمون قراره السياسي، كذلك فإن الثقافة السائدة، والإرث السياسي الوطني والقومي لمؤسسات القرار، يدخل في صلب عملية رسم السياسة الخارجية للمنظمة أو النظام السياسي. بما يحويه هذا الإرث من حقوق قومية وتاريخية، ومصالح عليا، ومبادئ، وشعارات، وقيم سياسية، وطموحات وطنية، وتضحيات في سبيل الحفاظ عليه. فالقضية هنا، وربما المعضلة بتقدير أشد واقعية، تكمن في بيان الكيفية التي سيتم بواسطتها الحفاظ على هذا الإرث بمفاصله المختلفة من ناحية، والاتفاق على عناوين للسياسة الخارجية تستجيب للمتغيرات الدولية، ولموازن القوى في المنطقة، أو على الأقل قدرة على التفاعل معها بشكل لافقت من ناحية أخرى. وفي الحالة الفلسطينية، يظل المطلوب مواصلة التمسك بالإرث التاريخي حاضراً على الدوام في سياق الحركة السياسية، لأنه ترسيخ للمصالح الفلسطينية الوطنية والقومية العليا معاً، حتى لو أدت الواقعية السياسية ومتطلبات التكتيك، والظروف الموضوعية الصعبة، لإقدام م.ت.ف على القيام بخطوات سياسية أو تفاوضية دراماتيكية مع إسرائيل.

¹¹⁵ النحوي، عدنان علي رضا : (2007/10/1م). "التكتيك بين المكر والخداع والفتنة والضياع"، صحيفة المثقف. (ت.أ):

2007-10-2م.

http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&task=view&id=21945&Itemid=439

¹¹⁶ المرجع السابق.

إن عدم إسقاط هذا الإرث من الحساب مهم، لأنه خط الدفاع الأخير للشعب الفلسطيني، وهو نقطة إجماع وتلاقي وتوحد بين مختلف قواه السياسية. وعدا عن أنه محدد أصيل من محددات القرار السياسي، فهو غاية الكفاح الوطني الطويل، الذي كان عنوانه الكبير إستعادة الحق التاريخي المفقود. وكما يقول المفكر الفلسطيني ناجي علوش، فإن أهمية التمسك به تتبع من أن "المقاومة الفلسطينية لم تبدأ من فكر جاهز، بل بدأت بكل اتجاهاتها من أطروحات أولية. وكذلك، فقد شهدت تحولات في أفكارها وممارساتها وفي استراتيجياتها وتكتيكاتها"¹¹⁷، ورغم أن هذا الإرث هو خلاصة تجربة جماعية، وصقلته تضحيات وطنية كبيرة، تدور المسألة مرة أخرى في فلك التكتيك والإستراتيجية، كأدوات ومفاهيم لا غنى عنها في العمل السياسي الفلسطيني. وترتبط تداعياتها أو ظلالها الخلفية في مكنون هذا الحق، وما طرأ عليه من تهميش وإنتكاسات. ويمكن ملاحظة ذلك من صدى تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، التي حينما انطلقت وحملت هذا الاسم حددت "مهامها الكبيرة والتاريخية ورسمت إستراتيجية تشمل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ورعاية تلك الحقوق في أماكن اللجوء وفي الشتات، في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها من المجالات"¹¹⁸. إن ذهاب قيادة م.ت.ف بعيدا في اتفاقات أوسلو عام 1993م، لا يلغي حاجة المنظمة والشعب الفلسطيني لتعزيز ائتلاف فصائله الوطنية والإسلامية أو توحيدها في جبهة مقاومة واحدة، وإكساب مفهوم الوحدة الوطنية بعدا شموليا، ودينامية مجتمعية. أي أن تعكس الوحدة الوطنية وحدة الشعب الفلسطيني برمته، فوق أرضه وخارجها، دون إقتصار هذه الوحدة -كما جرت العادة- على اتفاق أو توافق معظم قواه السياسية على برنامج سياسي معين، لعبور مرحلة حرجة، أو محدودة بسقف زمني. فالهوية الوطنية الفلسطينية ما برحت بحاجة الى المزيد من الوقت لتقوية أواصرها وتمتينها وإعادة اللحمة إليها، لأنها استمررت لحفظ إرث هذا الشعب، إلى جانب حقه المقدس بالعودة إلى أرض وطنه بتقرير مصيره في كيانه الخاص به، وإقامة دولته المستقلة. بعدما ضمت الدولة الصهيونية

¹¹⁷ علوش، ناجي : مرجع سبق ذكره، ص 141

¹¹⁸ هويدي، علي (2005/10/14). "حق العودة والمشاركة في تقرير المصير" تقرير منشور في موقع مركز العودة

<http://www.prc.org.uk/data/asp/d5/1915.aspx>

الفلسطيني. (ت.أ): 2006/7/7م

المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر 1948م، وبقيت أعداد كبيرة من الفلسطينيين في مخيمات الشتات، ودول المهجر قسرا، ولم يتوقف الحديث عن توطينهم في هذا البلد أو ذاك.

إذا كانت هذه هي أساسيات وربما منطلقات للسياسة الخارجية الفلسطينية، فإن منظمة التحرير الفلسطينية كذلك، ورغم بحثها الدائم عن إستقلالية قرارها السياسي، لم تكن لتقفز أو تتجاوز جديا شرعيتها التاريخية عربيا التي تظل حاضرة في ذهن صانع القرار الفلسطيني، جنبا إلى جنب مع إدراكها لأبعاد القضية الفلسطينية وإمتداداتها الدولية من جهة، وطبيعة الصراع مع الدولة العبرية كصراع مع دولة توسعية استيطانية عنصرية من جهة ثانية. خصوصا حينما "شكل اقتحام منظمات المقاومة الفلسطينية للساحتين الإقليمية والعالمية بعد عام 1967، واقعا غير قابل للارتداد وذا بعد سياسي عظيم"¹¹⁹. ومنذ بداية القرن العشرين وحتى اليوم، وهي تحتل مكانة بارزة في قلب السياسات العربية والإقليمية والدولية بالمنطقة. فقرارات المنظمة - عادة - لها صدى عميقا في شتى الأرجاء المحيطة بها داخليا وخارجيا. ويقدر ما تشكل هذه العوامل مجتمعة أو منفردة عناصر قوة، فانها يمكن أن تتحول لقيود على القرار، اذا تم التعاطي معها خارج سياقها الموضوعي، فقبول م.ت.ف مثلا بمرحلة انتقالية وحكم ذاتي محدود بالضفة الغربية وقطاع غزة بحسب اتفاقات أوسلو 1993م، جاء متأخرا كثيرا عن رفضها لاتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل عام 1978م، في شقها الفلسطيني. وهذا يدل على أهمية توقيت القرار. إن إدراج الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة عند صانع القرار، يدخل في سياق حسابات موازين القوى السائدة في المنطقة، التي تحكم معادلة الصراع، حيث يتم التعبير عنها في مضمون القرار وفرص تحويله الى واقع ملموس. وإذا لم تتوفر مقومات تنفيذ القرار من جهة الامكانيات المتاحة، فإن ترجمة القرار إلى حقائق على الأرض يصبح ضربا من الأوهام، ويصير القرار بحد ذاته نصا عبثيا وتلاعبا بالألفاظ. هذه في مجملها عناصر من الأخرى أن تكون ماثلة أمام صانع القرار، ولا تغيب عن باله. كما عليه الحال من حيث التمسك بالإرث الوطني كإستراتيجية عليا، أي الحفاظ على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني،

¹¹⁹ الأممية الرابعة. (2004/4/5). "تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية"، الحوار المتمدن. العدد 795. (ت.أ):

وكل ما يحقق الهوية الوطنية، ويؤدي إلى بناء الكيان الفلسطيني، ويحفظ الوحدة الوطنية، ويصون وحدانية تمثيل المنظمة لهذا الشعب، من باب الشراكة في المصير المشترك.

أنتجت هذه المفردات والمفاهيم مسئولية كبيرة عكست نفسها على القرار السياسي، الذي أخذ يستجيب لظروف ومتغيرات صاغت بالترجيح ما يمكن أن يسمى بالخصوصية الفلسطينية، كجزء من تراث الأمة العربية، والنظام الإقليمي العربي. فالجغرافيا السياسية وجغرافيا المقاومة تفرض نفسها بقوة على الأجواء السائدة عند إتخاذ القرار، بما في ذلك مراعاة تحالفات المنظمة حيث معسكر أصدقائها، والتركيز على آليات التعامل مع خصومها، كجزء من قراراتها، فـ"تعبئة الحلفاء الذين ليس لنضال المقاومة بدونهم أي أفق انتصار واقعي"¹²⁰، أمر من شأنه زيادة فرص نجاح القرار السياسي، في ظل تشابك مصالح الدول والشعوب المعنية بتطورات القضية الفلسطينية. وفي إعتقاد الباحث أن التوازن في التعامل مع هذه الجغرافيا كفيل بإستقرار النظام السياسي الفلسطيني، وإستمرار إكتسابه للشرعية الوطنية والعربية والدولية، على أن تظل بوصلة القرار بإتجاه فلسطين، بإعتبار أن الكفاح لتحريرها هو الهدف المشترك المعلن لدى جميع المنظمات الفلسطينية. اجمالاً، الظروف التي تحيط بالقرار السياسي الفلسطيني، تتقانا للحديث باستفاضة حول عملية صنع هذا القرار، لفهم جانب آخر من صيرورة التجربة السياسية الفلسطينية.

2. 6 محددات صنع القرار الفلسطيني

تشتمل هذه المحددات على مجموعتين الأولى داخلية، والأخرى خارجية. أما المحددات الفلسطينية الداخلية فقد أسهمت وما تزال في صنع القرار السياسي، وكذلك الحال بالنسبة للمحددات الخارجية، التي إن لم تؤثر مباشرة في هذا القرار لم تكن لتغيب عن بال صانعيه. فتضافر هذين النمطين من المحددات يُؤدّد القرار ذاته. أخذين في الحسبان أن "أكثر من 37 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة وحوالي 1 مليون يعيشون داخل

¹²⁰ "تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

الخط الأخضر فيما بات يعرف بدولة إسرائيل وحوالي 5 ملايين في الشتات¹²¹. وتشير تقارير أخرى لوجود 1.5 مليون فلسطيني داخل إسرائيل، وهذه الإحصاءات لا تشمل السكان الفلسطينيين بالقدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلة¹²². وبغض النظر عن هذا التعداد، هناك من ينكر أي دور للفلسطينيين داخل الخط الأخضر في حسابات صانع القرار السياسي الفلسطيني. لكن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه هي الثابت الأصيل، والمحرك لهذا القرار على الدوام - كما أسلفنا-. أما أطراف العملية السياسية الفلسطينية تتكون على الأعم من فصائل منظمة التحرير، وفصائل أخرى خارجها، وقوى ضغط محلية، وإتحادات شعبية ومهنية، ومستقلين، وقيادات سياسية في داخل الوطن، تتفاعل مواقفها جميعها بدرجات متفاوتة، بحيث تُفضي في خاتمة المطاف إلى القرار الذي يترتب عليه إما إنجاز للشعب الفلسطيني أو فشل ذريع. وهذه المحددات تتفاعل كذلك مع المدخلات الخارجية ممثلة في الشرعية الدولية والنظام الدولي، ومواقف النظام العربي، والسياسات الإسرائيلية، وقطعا مع موازين القوى بالمنطقة. وإذا كانت الكيفية التي يتم فيها التعاطي مع المدخلات الداخلية تُؤشر على توطيد أسس الحياة الديمقراطية وإعطاء مضمون لواقع التعددية الفصائلية أكثر منه التعددية السياسية، فإن المفارقة هنا هي في الجمع بين "ثورية الميثاق" و "دولانية" النظام السياسي، الذي بقي كما هو، وأجريت عليه تعديلات ولكن ليس كالميثاق¹²³، أي الجمع بين آلية اتخاذ القرار في الثورة، وآلية اتخاذه في نظام سياسي بدولة. وأيضا المزج بين ثورية الأهداف للمنظمة وتصرف القيادة في سلوكها السياسي وفي قراراتها وكأنها تمثل دولة مستقرة وقائمة بحد ذاتها، رغم عدم وجود تداول حقيقي للسلطة في المنظمة قبل بناء السلطة الوطنية 1994م بحسب إتفاقيات أوسلو. لذلك فإن هذه المحددات قد تكشف عن الهيمنة على القرار والتفرد فيه من قبل طرف أو أكثر من أطراف العملية السياسية، إستمر في إمتلاك أغلبية

¹²¹ "عشية الذكرى السابعة والخمسين للنكبة: الفلسطينيون يبلغون الـ10 ملايين"، جريدة الصباح، فلسطين. الانترنت 1426/4/6هـ). (ت.أ): 2007/7/7م

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=1881>

¹²² لمزيد من التفاصيل انظر: "عرب إسرائيل"، تقرير منشور في موقع إذاعة قناة الفراعين. (ت.أ): 2006-8-2م

http://www.alphraeen.com/reportDetails.asp?report_id=207

¹²³ سعيد، نادر وآخرون : مرجع سبق ذكره. ص26

سياسية في مختلف مؤسسات منظمة التحرير، عدا عن تأثر هذا القرار بالظروف الخارجية أو الموضوعية المحيطة به. وفي هذا السياق، سعت فتح منذ البداية، أي منذ سيطرة الفصائل المسلحة على منظمة التحرير إلى الحفاظ على التعددية والتنوع، وفي ذات الوقت إلى مزج التيارات الهامشية أو الصغيرة جدا العاملة في الساحة الفلسطينية تحت مسميات مختلفة بالمنظمات الرئيسية، حيث "رأت فتح أن وضع جميع التنظيمات في مرتبة واحدة سيثقل عملية صنع القرار في م.ت.ف.، واقترحت انه لا بد من حمل التنظيمات الصغيرة على الاختفاء"¹²⁴، رغم اتهام قيادة فتح فيما بعد أنها شجعت الانشقاقات في الفصائل الكبيرة بالمنظمة، كانشقاق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية مثلا، وهي اتهامات بحاجة الى دليل على صحتها.

2. 6. 1 الإعتبارات الداخلية لصنع القرار الفلسطيني

تتعلق هذه المحددات عادة بمواقف ومطالب الجماعات والقوى السياسية وما يسمى "الوبيات" الضغط المتعددة في النظام السياسي أو المنظمة، بما في ذلك دعوتها لهذا النظام أو تلك المنظمة لإتخاذ سياسات أو تصميم برامج من شأنها أن تلبى الحد الأدنى من طموحاتهم. وفيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية فإن هذه المطالب توجه الى قيادتها ممثلة باللجنة التنفيذية، أو الى المجلس الوطني لتبني مواقف وإتخاذ قرارات تتسجم مع الرؤيا السياسية لهذا الفصيل أو تلك الجماعة. وكثيرا ما انشقت قوى وتيارات فلسطينية عن منظمة التحرير أو حتى عن بعض حركات المقاومة بسبب عدم إعتقاد وجهات نظرها من القضايا المطروحة على الساحتين الفلسطينية أو العربية في حينه، أو نتيجة لإحتجاجها على مواقف وتكتيكات الفصائل الكبرى بالمنظمة إزاء بعض التحركات السياسية بالمنطقة. ويمكن حصر هذه الاعتبارات - كما أشرنا سابقا - فيما يطلق عليه بالثوابت الوطنية أولا، وبمواقف أطراف العملية السياسية الفلسطينية على الصعيد الرسمي ثانيا.

2. 6. 1. 1 الحقوق التاريخية والثوابت الوطنية

¹²⁴ صايغ، يزيد : مرجع سبق ذكره. ص26

ظلت هذه الحقوق بما لا يدع مجالاً للشك نقطة تلاقي وإجماع بين مختلف شرائح وقوى الشعب الفلسطيني بما في ذلك فصائل منظمة التحرير وذلك على المستوى الإستراتيجي، وإن وقعت خلافات أحيانا على استعمال بعض التكتيكات التي لجأت إليها قيادة المنظمة في بعض الظروف على أمل الإقتراب من بلوغ الهدف الإستراتيجي، وفي محاولة لتجنب السقوط في شرك سياسية لا تخدم من قريب أو بعيد مصالح الشعب الفلسطيني العليا، ويبدو أن هذه المحاولات لم تفلح دائما، حيث كانت أخطر الإنزلاقات مفاوضات أوسلو عام 1993م، وعلان المبادئ الذي تمخض عنها. ومع ذلك، وفي جميع الأحوال، ظل من الصعب القفز عن هذه الحقوق التي أصبحت تُعرف بالإرث التاريخي للشعب الفلسطيني، مهما طال الزمان أو قصر، حيث يتم تناقلها من جيل لآخر، وبالتالي فهي محور صناعة القرار السياسي، وقد سبق وأن شرحنا درجة تأثيرها على هذا القرار بتفصيل أكثر.

2. 1. 6. 2 أطراف العملية السياسية الفلسطينية

وإذا كانت تلك الحقوق هي المحرك لإنطلاق الفصائل الفلسطينية، فإنها في ذات المدى تركت بصماتها جليّة على برامجها وعلى مبادئها ومواقفها السياسية. إضافة الى أنها جعلت من هذه الفصائل جبهة للتحرير الوطني، وحدت بها إلى الائتلاف في نظام سياسي "منظمة التحرير"، وارتضت في معظم الأحيان أن تنقاد الى الآليات التي تحكم عمل هذا النظام، لتشكل في وقت من الأوقات الأطراف الأساسية للعملية السياسية الفلسطينية، رغم تفاوت تأثير كل منها في عملية صنع القرار السياسي. تجدر الإشارة إلى أن لهذه الفصائل إمتدادات في الاتحادات النقابية والشعبية او ما يطلق عليه منظمات المجتمع المدني، وأيضا لها أنصار من المستقلين الذين يمثلون تيارا وطنيا غير منظم بالضرورة في حركة او حزب، ولكنه موجود في صفوف الشعب الفلسطيني على شكل شخصيات وطنية، أكاديميين، رجال دين، عائلات، الخ... كما لها امتداد في داخل الأرض المحتلة، كما سنرى.

(أ) الفصائل المشاركة بالمنظمة

شارك في منظمة التحرير الفلسطينية عدد من الحركات الفدائية منذ سيطرة فصائل المقاومة المسلحة عليها عام 1969م وحتى بداية التسعينات التي شهدت بدايات مشروع التسوية في الشرق الوسط. وفي طليعة تلك الحركات حينها حركة فتح بزعامة ياسر عرفات، والجهة الشعبية بزعامة جورج حبش، والجهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة، والقيادة العامة بزعامة احمد جبريل، ومنظمة الصاعقة بزعامة زهير محسن، وجهة النضال الشعبي بزعامة سمير غوشة، وجهة التحرير الفلسطينية بزعامة أبو العباس، وجهة التحرير العربية بزعامة عبد الرحيم أحمد. ولاحقا أضيف إليها حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقا) والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا). لهذه الفصائل كما ذكرنا في السابق، برامج تتراوح بين الوطنية العلمانية، والقومية العربية، والأممية الإشتراكية (الماركسية اللينينية). ولكنها جميعا كانت على إتفاق تام فيما يخص تحرير فلسطين بالكفاح المسلح أسلوبا وحيدا، والقضاء على دولة الكيان الإسرائيلي منذ العام 1968م. وهذا ما يفسر تأخر التحاق حزب الشعب الفلسطيني(الشيوعي سابقا) الى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك بعض الأحزاب والحركات الدينية العاملة في فلسطين التي لم تكن في وارد ممارسة العمل المسلح ضد إسرائيل، كحزب التحرير وحركة الأخوان المسلمين. فحركة حماس مثلا التي انطلقت بالعام 1987م تبنت هذا الخيار بعدما بدأت منظمة التحرير بالميل للبحث عن وسائل أخرى أقل عنفا لتسوية القضية الفلسطينية. أسهمت هذه الفصائل عبر مندوبيها في مؤسسات القرار بالمنظمة بشكل ما في صياغة القرار السياسي عبر المشاركة في نقاشه والتصويت المباشر عليه. وفي حال انشقاق بعضها المؤقت - دون النظر في الأسباب - كما جرت عليه العادة أحيانا، وخروج فصيل ما خارج إطار المنظمة، فإنه كان يمارس ضغوطا أيضا على مؤسسات القرار عبر البيانات ووسائل الإعلام، وتعبئة الجماهير مع أو ضد قرار معين، أو من خلال طلب وساطات عربية أو حتى دولية للتأثير على القرار المزمع اتخاذه.

الغريب أن فصائل المعارضة لم تلجأ للتصعيد العسكري مع إسرائيل، لإعادة خلط الأوراق في الساحة الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط من جديد، كما فعلت حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الاسلامي حينما وقّعت قيادة م.ت.ف على اتفاقات أوسلو عام

1993م، حيث باشرت الحركتان بشن سلسلة من العمليات التفجيرية في العمق الاسرائيلي، مما أدى الى سقوط مئات القتلى والجرحى من الاسرائيليين خلال أشهر قليلة. وذلك في معرض رفض الحركتين لتلك الاتفاقات التي لم تتصف الشعب الفلسطيني، لتضمنها "اعترافا بالعدو وتنازلا عن الحقوق، كبل الشعب الفلسطيني، وأفقدته خياراته"¹²⁵ بحسب بيانات حركة حماس. بينما وصف الشيخ أحمد ياسين التسوية التي بدأت في أوسلو بأنها تسوية "ظالمة فاسدة"، مضيفا أن حركة حماس اختارت المقاومة والجهاد ضد العدو الصهيوني¹²⁶. هذه الفصائل الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني، ممثلة أيضا في اللجنة التنفيذية وفق ثقلها السياسي وعلى قاعدة التمثيل النسبي، بموجب اتفاق بين أمنائها العامين. وهي التي تشارك عمليا في صنع القرار السياسي الفلسطيني منذ سيطرة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية بالعام 1969م. فتتوسع برامجها وعدم إنسجامها أحيانا، وتنوع ولاءاتها السياسية وتحالفاتها العربية، لم يحل دون شراكتها السياسية، بعدما وجدت ما يكفي من النقاط التي تجمعها داخل إطار منظمة التحرير. وحتى في الظروف التي خرج بعضها عن هذا الإطار لأسباب سياسية وانضم لأطر أخرى معارضة، لم يجد بدا من العودة الى حضان المنظمة ثانية، لكونها الكيان المؤقت للفلسطينيين، أو لزوال الأسباب التي دفعت به الى مغادرة صفوف المنظمة مبدئيا. أما بالنسبة لفتح، فلها دور بارز بدون جدال في "إخراج وصناعة القرار الفلسطيني، بسبب حجمها الكبير ومنتدوبيها المنتشرين في مؤسسات الثورة، حيث لها نصيب الأسد من جهة الثقل السياسي والعسكري الذي يساعدها في التأثير بفعالية على مراحل اتخاذ القرار"¹²⁷، وما تزال الحركة تمارس هذا الدور

¹²⁵ للمزيد انظر: عبد الهادي، مها. (2000/7/5). 'ياسين: حماس تدعم القرارات الحاسمة للبرلمان الفلسطيني'، موقع اسلام اون لاين. (ت.أ): 3-8-2006م.

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-jul-5/alhadath3.asp>

¹²⁶ الصواف، مصطفى. (2001). "الشيخ أحمد ياسين : العمليات الاستشهادية ستبقى مستمرة لانها دفاع عن النفس"، مقابلة منشورة في موقع الشيخ الشهيد احمد ياسين. (ت.أ): 3-8-2006م.

<http://www.ahmedyaseen.com/ShowData.php?id=417>

¹²⁷ عبد الله، "سلامة : مسارات التشريع ومسار التنفيذ في القرار السياسي الفلسطيني"، مجلة النشرة الاستراتيجية،

العدد 17/ رام الله : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية (مقدس)، أيلول 1992م. ص40

رغم مرور ما يقارب الأربعة عقود على توليها زمام قيادة منظمة التحرير. وهناك من يقول أن فتح استغلت م. ت. ف لتمرير رؤيتها وبرامجها السياسية، ولإضفاء الشرعية على مواقفها¹²⁸.

ولعب ياسر عرفات كزعيم لحركة فتح ورئيس للمنظمة دوراً مركزياً في قيادة م. ت. ف، وفي صنع قرارها السياسي، وذلك لأن عرفات - برأي د. علي الجرباوي استاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت تمتع بشخصية كاريزمية وتاريخ نضالي طويل¹²⁹، وتحول الى القائد التاريخي للشعب الفلسطيني، أو القائد (الأوحد)، ورجل القرار السياسي في المنظمة، نتيجة لغياب واستشهاد قادة فتح التاريخيين أمثال كمال عدوان، محمد يوسف النجار، خليل الوزير، صلاح خلف... الخ، وعجز البنية التنظيمية عن إبراز قيادات صف أول جديدة مكانهم¹³⁰. وأحكم قبضته باستعمال المال والإعلام والتعيينات على فتح والمنظمة. كما تحكم بالقرار السياسي ولعب دوراً محورياً فيه بجميع مراحل النضال الوطني الفلسطيني، دون الالتفات للآخرين كثيراً سواء بالقيادة أو في فصائل المنظمة. وربما لم يكن أبو عمار قادراً على الانفرد بالقرار السياسي بهذا القدر قبل العام 1982م، سواء لمعارضة قيادات مركزية في فتح كأبو إياد وأبو جهاد وسعد صايل ورفضها الموافقة على تمرير قرارات متعلقة بمستقبل القضية الفلسطينية بتلك السهولة، وثانياً لأسباب لها علاقة بقوة الفصائل الأخرى الموجودة على الأرض من الناحية العسكرية. إلا أنه تعزز تفرد عرفات بالقرار بعد العام 1982، بفعل غياب عدد من القادة الفاعلين في م. ت. ف وفي الساحة السياسية كما قلنا، وأيضاً إثر توزيع قوات المنظمة في أكثر من بلد عربي. لكن، مع هذا (التسلط والتفرد بالقرارات) كما يقول جورج حبش، فإن "القيادة النافذة" في م. ت. ف بحسب رأيه، "تقر نظرياً وتعترف بأن منظمة التحرير، هي ائتلاف وطني عريض، تحرص على أن يبقى

¹²⁸ الحيلة، احمد. (13/6/2006م). "حركة فتح" من الولاء للشوايت والحقوق.. إلى الهيمنة وعصبية الانتماء، موقع

شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ): 15-7-2006م

<http://old.amin.org/views/unecat/2006/june/june13-7.html>

¹²⁹ براون، أنتوني. (22/4/1425هـ). "هل يفرز رحيل عرفات صراع سلطة؟" المركز الدولي لدراسات امريكا

والغرب. (ت.أ): 25-7-2006م

<http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=print&sid=1536>

¹³⁰ خوري، الياس. (25/7/2004). "عن حركة فتح"، صحيفة النهار. (ت.أ): 1-8-2006م.

<http://www.beirutletter.com/arabworld/arab530.html>

إطاراً جامعاً لكل القوى والاتجاهات والتيارات¹³¹. من هنا، تبقى هذه الفصائل جزءاً من عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني، رغم الإتهامات بالهيمنة على القرار التي استمرت بعض فصائل اليسار الوطني في توجيهها لحركة فتح حتى عقب قيام السلطة الوطنية عام 1994م، إضافة إلى عدم رضاها التام عن أسلوب قيادة ياسر عرفات لها، وإدارته لمعاركها، وبرنامجه السياسي. وفي هذا الصدد، يشير نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية في مقابلة أجريت معه عام 2003م إلى "استمرار سياسة التفرد والانفراد بالقرار الوطني ومصائر الشعب والوطن"¹³² من ناحية، وتضييق دائرة اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني بعد العام 1994م من ناحية ثانية.

ب) الإتحادات النقابية والمنظمات الشعبية

وأما الطرف الثاني في العملية السياسية الفلسطينية فيتكون من الإتحادات النقابية والمنظمات الشعبية. وهذه الإتحادات التي يتم تشكيلها على أسس سياسية وفصائلية، منتشرة في داخل الأرض المحتلة وخارجها. ويتم تمثيلها في المجلس الوطني بهيئاتها المنتخبة ديمقراطياً من قبل القواعد والجماهير والجمعيات العمومية التي تمثلها، وفق حجمهم التمثيلي المتفق عليه بين الفصائل الفلسطينية. وبالتالي فإن هؤلاء المندوبون هم شركاء في صناعة القرار السياسي عملياً، سواء في الدورات العادية أو حينما "يعقد المجلس الوطني جلسات طارئة بناء على طلب من أعضاء اللجنة التنفيذية، وتُتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين"¹³³. ومن أبرز هذه الإتحادات: الاتحاد العام لعمال فلسطين، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام

¹³¹ للمزيد انظر: "أجوبة الدكتور جورج حبش على أسئلة مركز العودة الفلسطيني"، مقابلة منشورة في موقع اتحاد لجان الطلبة الثانويين. (ت.أ): 2-9-2006م
<http://ucssp.jeeran.com/m/17.htm>

¹³² حواتمة، نايف. (2003). "تعالوا الى حوار وطني عيد بناء منظمة التحرير الائتلافية"، مقابلة مع صحيفة المحرر. العدد 151. (ت.أ): 3-8-2006م
<http://www.al-moharer.net/moh151/moharer151.html>

¹³³ "الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس المركزي الفلسطيني"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ): 2006/7/8م
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/porder_2.html

للمهندسين الفلسطينيين، الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين، اتحاد المهن الطبية، والهلال الاحمر الفلسطيني، ونقابة الاطباء، وغيرهم. اضافة الى الإتحادات الشعبية الأخرى. وتقوم هذه المنظمات والاتحادات الشعبية بدور هام في مسيرة الثورة الفلسطينية. ولذا توليها ادارة المجالس الوطنية المتعاقبة اهتماما كبيرا¹³⁴، حيث تحظى بدعم ورعاية منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين المالي والمعنوي، لدورها الميداني والتعبوي في مسيرة النضال الفلسطيني على المستوى الجماهيري والتعبوي. خاصة وأن الأغلبية الساحقة من أعضاء لجانها التنفيذية ومن عناصرها منضوية تحت إطار من الأطر السياسية. وعند احتساب المقاعد داخل المجلس الوطني، يتم تخصيص مقاعد محددة لهذه الإتحادات بغض النظر عن الأشخاص الذين يتولون تمثيلها. وربما يعتبر هذا المكوّن الجزء الأكثر ديمقراطية في مكونات المجلس الوطني الفلسطيني.

(ج) المستقلون (شخصيات وطنية مستقلة)

الأعضاء المستقلون في المجلس المذكور هم عبارة عن شخصيات عامة، أو كفاءات وطنية معروفة على صعيد الرأي العام الفلسطيني بدرجة ما. أغلبهم أثبت جدارته في المواقع التي تسلمها وبرز فيها. ويمكن تصنيفهم كمجموعة أسهمت في أداء خدمات ملموسة للقضية الفلسطينية. وبعضهم ربما كان جزءاً من قوى سياسية فلسطينية متناهية الصغر من حيث التأثير في الحياة السياسية الفلسطينية، وانقرضت مع الزمن او اندمجت في فصائل أكبر منها. مع ذلك فهم ليسوا أعضاء مباشرين في حركات المقاومة الفلسطينية وفصائلها المتعددة، رغم أن استقطابهم تم من قبلها لإشراكهم في هيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ضمن صفة "المستقلون". لقد ساهم هؤلاء في صناعة القرار الفلسطيني وكأنهم جزء مما يسمى بالفئة الصامتة عادة في أي مجتمع من حيث عدم انخراطها الواضح في العمل السياسي، والاكتفاء بتقديم أصواتها في صناديق الاقتراع كلما دعت الحاجة لذلك. وأغلب المستقلون ناصرُوا حركة فتح عند التصويت على اتخاذ قرار ما في المجلس الوطني او داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة،

¹³⁴ مرعشلي، احمد وآخرون : الموسوعة الفلسطينية، 4مج، ط1، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية 1984م. ص324

على فرض أن الحركة هي أوسع تيار يمثل الإجماع الفلسطيني، ويسعى لحشد أكبر قطاع من الجماهير تحت مظلته. وهناك من يعتقد أن تقديم المستقلين بهذه الصورة، فيه تهميش وتسطيح لواقع الأمر، لأنهم كانوا موالين للرئيس ياسر عرفات بسبب تعيينهم من جانبه لدعم مواقفه وقراراته. وبذلك كانوا في غالبيتهم محل نقد وجدل فلسطيني داخلي، رغم أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أقرت في اجتماعها الرابع عام 1968م اتفاق فصائل المنظمة حينذاك، الذي منح المستقلون 28 مقعداً من 105 مقاعد¹³⁵، هي مجموع مقاعد المجلس الوطني وقتها، وهي نسبة مرتفعة بدون شك. وبحسب نفس القرار خصص لفتح 33 مقعداً، و12 مقعداً للجهة الشعبية، فيما وزعت بقية المقاعد على باقي الفصائل الفدائية بالمنظمة، وفق الكوتا الفصائلية أو نظام المحاصصة الذي أصبح تقليداً في العمل السياسي الفلسطيني لعقود.

في تلك الأيام كان يحيى حمودة رئيساً لـ م.ت.ف، حيث تولى قيادتها من 1968/7/17م حتى 1969/4/2م، ثم انتخب ياسر عرفات لرئاستها في أوئل شهر نيسان من العام 1969م. وبالتالي فإن اعتبار وجود المستقلين في المجلس الوطني ترجيحاً لكفة حركة فتح والرئيس عرفات، قد يكون مبرراً، ما دامت فتح هي الفصيل الأكبر حجماً، وما دام الأمر تم بتوافق قوى المنظمة، حتى لو تم تعيين معظمهم من قبل ياسر عرفات نفسه بطريقة مباشرة.

د) قوى الضغط والقيادات السياسية في الداخل:

قوى الضغط هنا، ليست على أنموذج (اللوبيات) الموجودة في المجتمعات والدول المستقرة، بما تمثله من شبكة متداخلة من المصالح لفئات معينة. وإنما هي في الوضع الفلسطيني تختلف بعض الشيء من كونها اجتهادات وقراءات لقيادات تنظيمية أو جماهيرية أو ثقافية أو أكاديمية أو سياسية في داخل الوطن المحتل، ترفع صوتها للضغط على قيادة منظمة التحرير وقياداتها بالخارج، للإقدام على اتخاذ قرارات بحد ذاتها، اعتقاداً منها أن في ذلك تقديم خدمة

¹³⁵ للمزيد انظر: "منظمة التحرير الفلسطينية"، مدونات مكتوب. (ت.أ): 1-10-2006م

جلبلة للشعب الفلسطيني. وهذه القوى لم تكن دائمة الحضور في القرار السياسي الفلسطيني. فقبل الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987م كانت القيادات السياسية الفلسطينية وما يسمى بـكادر الداخل في الضفة الغربية وقطاع غزة مجرد قوة ضغط محدودة التأثير على قرارات م. ت. ف. السياسية، بغض النظر عما مثلته ساحة الوطن المحتل من ساحة مواجهة مركزية مع الإحتلال الاسرائيلي. فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت لظروف معلومة أكثر تمثيلاً للشئات الفلسطينية من الناحية المؤسساتية عما عليه الحال، للداخل الفلسطيني. وهذا أمر تساق مع وجود ما يوازي ثلثي الشعب الفلسطيني خارج الأراضي الفلسطينية. فيما يلاحظ أن سكان الضفة الغربية وغزة تميزوا بالتفاهم المتين حول قيادة المنظمة وبرامجها، ومسيرتها، باعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين. ودافعوا عن هذا التمثيل بشراسة في مناسبات متعددة. ولم يتناسب هذا الالتفاف والتأييد مع حجم تأثيرهم في القرار السياسي للمنظمة فيما سبق، إلا بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، وعجز القيادة الفلسطينية عن تحقيق انجازات ميدانية على الأرض للشعب الفلسطيني فيما يتعلق بتحرير الأرض وانشاء الكيان الوطني على أي بقعة يتم تحريرها، رغم تمكنها من إحياء هويته الوطنية، وتجميع قواه وتياراته داخل أطر المنظمة.

تتمثل قوى الضغط الفلسطينية هنا، بالقيادات التنظيمية والسياسية في (الداخل 1967م)، وجميعها في خانة واحدة، من جهة هامشية محدودة تأثيرها على القرار السياسي، وعدم امتلاكها لمقومات الاستمرار في فرض وجودها على حيثياته، وذلك بسبب الطبيعة البنيوية للمنظمة، ونتيجة لوجودها تحت الاحتلال الاسرائيلي، وما يعنيه ذلك من متطلبات العمل السري. ويمكن الإضافة في هذا المضمار، أن "لوبيات" الضغط على القرار السياسي للمنظمة، تضمنت أيضاً أصواتاً خافتة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تصدر عن بعض العائلات الفلسطينية، أو رجال الأعمال، أو رجال الدين، ووسائل الإعلام غير الرسمية كجريدة (الميثاق) التي كانت موالية لسوريا، وصحيفة (النهار) التي كانت موالية للأردن. وتيارات سياسية موالية تماماً لدول عربية كالأردن مثلاً، أو شخصيات تقليدية لا تميل للقبول بالعنف سبيلاً للتحرير، كرئيس بلدية غزة السابق رشاد الشوا، والياس فريج رئيس بلدية بيت لحم. وهناك بعض الفئات التي حاولت اسرائيل وأميركا أو أوروبا عبر التواصل والحوار معها، دفعها لتشكيل بديلاً متوقفاً لمنظمة

التحرير، ولكنها لم تفلح في ذلك كروابط القرى التي كونتها اسرائيل بعد توقيعها على اتفاقات كامب ديفيد مع مصر عام 1978م، وحركة الاخوان المسلمين، وعدد من الاكاديميين، الذين رفضوا ممارسة العنف في الصراع مع اسرائيل.

في خاتمة المطاف، ظل الداخل الفلسطيني حاضنة للدفاع عن القرار السياسي للمنظمة على المستوى الجماهيري، رغم كل هذه المسميات، ولكنه لم يلعب دورا جديا في اتخاذ القرار قبل أوسلو، وأسهم بدون شك في التأثير عليه فعليا عقب الانتفاضة الأولى. الأمر الذي بدأ يشهد تحولا عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، حيث نجد من يقول اليوم يوجد في الأراضي الفلسطينية فائض قيادات من الجيل الصاعد، تحاول الوصول إلى مواقع القرار الفلسطيني، مما يجعل عملية انتقال مركز القرار السياسي الفلسطيني إلى الداخل مسألة وقت فقط، وهذه مسألة موضوعية تواكب انتقال مؤسسات المنظمة الى الضفة الغربية وقطاع غزة حيث مكانها الطبيعي في أرض الوطن وليس الشتات.

2.6.2 الاعتبارات الخارجية لصنع القرار الفلسطيني

لقد كانت الاعتبارات الخارجية أشد وقعا في بعض الأحيان على هذا القرار من المحددات الداخلية. وكانت الأقدار على تحديد مساراته، وربما حصاره، وتضييق فرص المناورة أمامه، في ظل موازين قوى لم تكن في صالحه في يوم من الأيام. وزاد من الخلل في هذه الموازين غياب الحليف الدولي الفاعل في النظام العالمي، الذي يتبنى المواقف الفلسطينية ويدعمها ويُسهّل على النظام الفلسطيني وفصائل المقاومة مهمتها في التحرير، وتقرير المصير. لقد ظل هذا الحليف المتمثل في الاتحاد السوفييتي الحاضر الغائب، الخجول والمتردد في دعمه دائما، والذي يضع مصلحته فوق كل اعتبار، ويوظف القضية الفلسطينية في خدمتها على الدوام. فتح ذلك الباب على مصراعيه ليسقط القرار الفلسطيني أسيرا لضغوطات ومحددات أو اعتبارات خارجية. ومنها الحصار السياسي والمالي أحيانا، بشكل جعل من المراوحة في المكان في بعض المحطات إنجازا بحد ذاته، فيما أذاب في أحيان أخرى الفواصل بين التكتيك والإستراتيجية، وبدلا من أن يُخضع التكتيك لضرورات الإستراتيجية، أخضع الإستراتيجية لدواعي ومتطلبات

التكتيك، مما عمق الخلل في ميزان القوى مع اسرائيل. فادارة المعارك السياسية لا تقل أهمية عن ادراة الحرب والقتال. من هذه الزواية ولجت المواقف الهزيلة للنظام الإقليمي العربي، وللشرعية الدولية. وجاءت من نفس الزاوية المواقف الإسرائيلية أشد إصرارا على شطب الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة من الخريطة السياسية بالمنطقة، وكانت الحكومات الاسرائيلية أقوى في فرض إرادتها وسياساتها على الدول العربية برمتها، وليس فقط على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير.

2.6.2.1 الشرعية والسياسات الدوليّتين

المعنى المراد من الشرعية الدولية في هذا السياق، الإشارة الى عشرات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بخصوص موقف المجتمع الدولي من التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ قيامها. فالشرعية الدولية والسياسات الدولية متلازمتان، لأن هذه الشرعية هي نتاج تلك السياسة. وما إدراج هذا العامل بعين الإعتبار عند صناعة القرار السياسي الفلسطيني على الدوام، سوى مؤشر على حاجة الشعب الفلسطيني المستضعف للدعم الأممي من جهة، ولأهمية القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن في تقرير مصير الشعب الفلسطيني سلبا أو إيجابا من جهة ثانية، وحصريا القرارات الشهيرة كقرار الانتداب على فلسطين، أو قرار تقسيمها رقم 181، أو قرار عودة اللاجئين وتعويضهم رقم 194، أو قرار 242 الذي يدعو لانسحاب اسرائيل من (الأراضي) التي احتلتها عام 1967م، اضافة الى العديد من القرارات الدولية الأخرى التي تؤيد كفاح الشعب الفلسطيني لدحر الاحتلال.

بالتأكيد، فإن هذه القرارات تعكس نفسها على القرار السياسي الفلسطيني سواء من نافذة مقاومة منظمة التحرير للتفريط الدولي في أرض فلسطين، أو من زاوية التمسك بالدعم الدولي للشعب الفلسطيني، حيث تخضع السياسة الدولية عادة لمتغيرات وانقلابات تصب في اتجاهات متعددة. ولكن ما دام قيام اسرائيل قد تم بقرار دولي بالأساس، فإن المناخ الدولي يدخل في صلب القرار السياسي الفلسطيني بغض النظر أكان ذلك من باب التعاطي التكتيكي أو

الاستراتيجي. فالأمر بكليته يأتي في سياق تفهم قيادة المنظمة " وإدراكها المبكر لدور العامل الدولي في التأثير على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، واستيعاب المتغيرات الدولية، والسعي للإفادة منها أو تجنب التصادم معها"¹³⁶. من ذلك مثلا، انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م المساند ضمن سقف معين كقوة عظمى للمنظمة ولحقوق الشعب الفلسطيني، دون وجود بديل دولي له نفس المواصفات، وهو ما أدى الى العولمة، وسيادة نظام القطب الواحد في العالم ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية، المنحازة لإسرائيل، والتي تربطها بالدولة العبرية اتفاقية للتعاون الاستراتيجي وقعتها في عهد الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان عام 1981م.

2. 6. 2. 2 مواقف النظام العربي

تلك القراءة أعلاه تتقاطع مع ما استقر عليه النظام العربي من سياسات إزاء القضية الفلسطينية والنزاع مع إسرائيل. رغم إستقلالية القرار التي أصرت عليه قيادة منظمة التحرير بما في ذلك عدم القبول بالوصاية العربية على المنظمة، ورفض تبعيتها، لسياسة هذا النظام أو ذلك. ولكن مواقف النظام العربي السياسية من النزاع مع إسرائيل، ودرجة استعداده للمواجهة أو المفاوضة ورؤيته لأفضل السبل لإستعادة فلسطين، لا يمكن تجاهلها البتة عند رسم السياسة الفلسطينية، كما هو واقع الأمر بالنسبة لقوة الحلفاء الدوليين في الساحة الدولية. فتلك السياسة تعتبر في رأي الباحث من مرتكزات القرار الفلسطيني الذي يحتاج لها على الدوام ليس لعدالة قضيته فحسب، وإنما للعمق العربي بجميع مكوناته ومحتوياته، بنفس القدر للحاجة إلى المظلة الدولية بكل ألوان الطيف فيها. فقرارات القمم العربية مثلا، ومقررات مجلس الجامعة العربية، والمواقف الرسمية لدول الطوق (سوريا، الأردن، مصر، ولبنان) على درجة كبيرة من الأهمية عند صانع القرار الفلسطيني. وبالتالي فإن قوة هذا القرار أو ضعفه، هو انعكاس فعلي لقوة أو ضعف الموقف العربي، وأيضا لمتانة أو وهن دور الحليف الدولي ومقررات الشرعية الدولية. هزيمة العراق في حربه مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة مثلا، أفقد المنظمة حليفا عربيا قويا، وضعف الموقف العربي عموما في الصراع مع إسرائيل واجبره على البحث عن

¹³⁶ حمزة، محمد. (2004/1/1). "أزمة فتح.. سقوط "الحركة" في فقص "السلطة"، موقع اسلام اون لاين. (ت.أ):

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article01.shtml>

2006/7/15م

تسويات معها تحت ذريعة (السلام خيار استراتيجي) بدلا من محاربتها عسكريا، وخضوعه للارادة والهيمنة الامريكية وللغرب عموما، بعد خروج مصر من المواجهة انسجاما مع اتفاقها في كامب ديفيد 1978م مع اسرائيل برعاية واشنطن، واعتمادها لنهج (الحل السلمي) استراتيجيا القائم على المفاوضات المباشرة، كبديل للحرب والقتال، أثر على توجهات وسياسة الرئيس ياسر عرفات، وبالتالي على قرارات م.ت.ف. كما أن الحصار المالي والسياسي الخليجي والسعودي والعربي اجمالا للمنظمة، بسبب موقفها المؤيد لسياسات الرئيس العراقي صدام حسين ازاء دول الخليج، من المتغيرات التي لا بد من أخذها في الحسبان عند اقدام قيادة م.ت.ف. على اتخاذ قرارها السياسي، مهما كان موضوعه.

2. 6. 2. السياسات الإسرائيلية

يقتررب هذا المتغير أو يبتعد من العامل الثالث في المحددات الخارجية، بناء على مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ولهذا البعد أهميته، لأن اسرائيل هي الطرف المباشر في الصراع مع العرب والفلسطينيين. فمن المعلوم أن السياسات الإسرائيلية القائمة على التوسع والتعنت، وتجاهل الحقوق التاريخية والوطنية للشعب الفلسطيني، وتهجير أبناء الشعب الفلسطيني، وبناء المستوطنات فوق ترابه الوطني، هي التي تدفع بالقرار السياسي الفلسطيني في مسارات أكثر صدامية، وتصييدا، وتشددا تارة، أو أكثر ميلا للتسويات السياسية والتفاوض كبدايل للعنف والمقاومة تارة أخرى.

فرضت هذه السياسات المتتالية على القرار الفلسطيني إعادة ترتيب أولوياته في أكثر من مناسبة، منها الحرب التي شنتها اسرائيل على م.ت.ف. في لبنان عام 1982، واصرار الحكومة الاسرائيلية وقتها على اخراج قوات المنظمة من بيروت وتوزيعها على الدول العربية بعيدا عن حدودها. اضافة الى تخويف قيادة المنظمة من وجود بديل اسلامي لها ممثلا في حركة حماس. فإسرائيل هي الخصم الذي اغتصب الأرض الفلسطينية، وإقامة الكيان الإسرائيلي هو المبرر لقيام منظمة التحرير، بغية التصدي له على الأقل في حدود ما أعلن عنه في حينه. لذلك من البدهي أن يتخذ كل طرف من طرفي الصراع قرارات استراتيجية أو تكتيكية من شأنها رفض

سياسات الطرف الآخر، أو دفعه لتطوير سياساته باتجاه ما، وربما فتح المجال لتدخل أطراف دولية للضغط عليه، لوقف مشاريعه التي تتناقض والقانون الدولي. واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة عام 1987م، كان من أكبر الأحداث والمتغيرات التي أثرت على القرار السياسي الفلسطيني والاسرائيلي معا. وعليه من المنطقي والمألوف أن تتم متابعة القرارات الإسرائيلية فلسطينيا، وفهم تداعياتها، وآثارها، ورسم سياسات تصون الحقوق الوطنية وتحميها من الأطماع الإسرائيلية من ناحية، وتتصدى في ذات الوقت للمشروع الإسرائيلي.

إن نجاح الدولة العبرية أولا في فرض نفسها، وثانيا في فرض أمر واقع جديد في الأراضي المحتلة عبر أكثر من ثلاثين عاما من الاحتلال المتواصل، دفع بعض الدول العربية ومن ثم منظمة التحرير للتفكير جديا في تبني شعار (انقاذ ما يمكن انقاذه)، حيث هودت الدولة العبرية مدينة القدس وضمت سكانها اليها كما ضمت سكان الاراضي التي احتلت عام 1948م بمنحهم جميعا الجنسية الاسرائيلية. كما صادرت مئات الالاف الدونمات من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأقامت مئات المستوطنات فيهما، وضخت مياههما الى داخل الخط الأخضر، فيما ضيقت معيشة الناس بالقمع والحصار، ودفعتهم للهجرة، وطردت المئات منهم بالقوة العسكرية، بعدما ربطت الاقتصاد الفلسطيني بدورة الاقتصاد الاسرائيلي، وصارت حياة الفلسطيني تحت الاحتلال مرتبطة كلياً بدورة الاقتصاد الاسرائيلي. هذه الاجراءات وغيرها، في ظل عدم قدرة العرب على هزيمة اسرائيل، ولجؤهم للحلول السلمية، وعجز المنظمة عن التحرير، كانت حاضرة عند اتخاذ كل قرار فلسطيني.

من المعروف أن تيارات في المنظمة ومن فتح كانت تراهن على سياسات حزب العمل الاسرائيلي، بأنها أقل تطرفا من حزب اليمين الليكودي. منها الرسالة التي صدرت عن بسام أبو شريف العضو البارز في قيادة الجبهة الشعبية والمقرب من ياسر عرفات في حزيران 1988م، التي دعا فيها الى "السلام والتعايش مع "إسرائيل"¹³⁷، وكانت مؤشرا على جاهزية المنظمة

¹³⁷ للمزيد انظر: صالح، محسن محمد : "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001"، ط1، كتاب

منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (ت.أ): 1-7-2006م

<http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/index.htm>

للتسوية. وقد سبق أبو شريف في أفكاره بسنوات، خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني الذي عرض أفكارا مماثلة في حزيران 1982م، حيث قدّم مشروعاً لحل النزاع مع إسرائيل، دعا فيه إلى "انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني"¹³⁸ للمفاوضات. فيما كانت قيادات بارزة في الليكود كمناحيم بيغن، وإسحاق شامير، وأريئيل شارون، ترى في الأردن وطناً للفلسطينيين وتدعو لطرد العرب وإقامة الدولة الفلسطينية هناك، كان حزب العمل الإسرائيلي بزعمارة شمعون بيرس رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق يدعو لإقامة كونفدرالية أردنية فلسطينية، مع استعداد الدولة العبرية لإعادة بعض الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م لسيادة الدولة الكونفدرالية بزعمارة الملك حسين، حيث كرر رغبته بالتفاوض معه حول ذلك مراراً.

يقول الدكتور مهدي عبد الهادي في كتابه "الانفصال الأردني أسبابه وآثاره" أن وعود بيرس بإخراج الخيار الأردني إلى حيز الوجود لسنوات طويلة "لم تثمر عن شيء"، وهو الخيار المتمثل بالكونفدرالية بين الأردن وفلسطين. وعليه، يعدّ قرار الأردن بفك ارتباطه مع الضفة الغربية عام 1988م اعترافاً بـ"انتهاء أي دور للتقاسم الوظيفي أو الحكم الذاتي أو برامج تحسين ظروف المعيشة وأخيراً وفاة أطروحة "الخيار الأردني" والتراجع داخل حدود الدولة الأردنية لبناء خط دفاعي أردني لمجابهة تحديات الترانسفير و الوطن البديل"¹³⁹. هذه الأفكار الإسرائيلية كان يتم تداولها بطرق مختلفة بين قيادات حزب العمل الإسرائيلي والأردن، على حساب م.ت.ف وطموحاتها الوطنية. وفي الانتفاضة الفلسطينية الأولى أعلن إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك (1987م)، استعداده للتفاوض مع

¹³⁸ المرجع السابق.

¹³⁹ عبد الهادي، مهدي : "الانفصال الأردني: أسبابه وآثاره"، ط2، 1995م. منشورات الجمعية الفلسطينية للشئون

الأكاديمية باسيا. (ت.أ): 23-7-2006م

شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك كوادر من المنظمات الفلسطينية التي تفقد الانتفاضة، مع رفضه الكامل الاعتراف أو التفاوض مع ما أسماها بمنظمة تونس التي يقودها ياسر عرفات. إن ميل إسرائيل لعقد تسويات سياسية مع الفلسطينيين بعد الانتفاضة، أكثر منه مع الملك حسين والعرب عموماً، أثر على توجهات المنظمة التي فقدت قوتها العسكرية في لبنان، ووجدت في الأرض المحتلة وجماهيرها المنتفضة ساحة جديدة للصراع مع إسرائيل. ومن ذلك مبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحاق شامير عام 1989م، التي دعا فيها الى التفاوض مع ممثلين منتخبين من فلسطيني الضفة الغربية وغزة حول حكم ذاتي للفلسطينيين ثم التفاوض بعد 3 سنوات من اقامته حول التسوية الدائمة، رغم أنه "رفض قيام دولة فلسطينية أو إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية"¹⁴⁰. تلك السياسات والمواقف الاسرائيلية، بما في ذلك الإجراءات العسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، شكّلت على الدوام معطيات ومتغيرات موضوعية تدخل في صلب القرار السياسي الفلسطيني، على اعتبار أن مقاومة وجود الدولة العبرية أصلاً ورفض توسعها هو الأساس الذي يقوم عليه القرار الفلسطيني.

2. 6. 2. موازين القوى

ولكن هذا الحال، لا يتم بمعزل عن موازين القوى السائدة في المنطقة، ببعدها الفلسطيني والعربي. وأيضاً غير بعيد عن واقع موازين القوة الدولية بين الحلفاء والخصوم في الساحة الدولية. فمعالم القرار السياسي الفلسطيني تختلف بالتأكيد حينما تمتلك منظمة التحرير قواعد أمانة في أغوار الأردن وعلى تماس مباشر مع فلسطين وشعبها، عما صارت إليه أحوال المنظمة بعد طردها قادة وكوادر وجنودا الى لبنان تحت وطأة حرب أهلية أخرى، بعد أيلول الأسود الذي شهدته العلاقات الأردنية الفلسطينية عام 1970، ومن ثم إخراجها من لبنان عام 1982 إلى دول عربية عديدة كتونس واليمن وغيرها على بعد آلاف الكيلومترات عن فلسطين. كما أن حصار

¹⁴⁰ "اتفاقيات السلام الإسرائيلية - العربية: الفصل الثالث، عملية السلام على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي"، تقرير منشور في موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، (ت.أ): 29-6-2006م.

إسرائيل لقوات المنظمة في بيروت لمدة 87 يوماً متواصلاً دون دعم عربي يُذكر، كان أمراً له فعله السياسي بالقرار الفلسطيني، على نقيض امتلاك المنظمة لقدرات هجومية في الجنوب اللبناني وما سمي في حينه بمنطقة "فتح لاند". إضافة إلى أن وجود نظام سياسي دولي ثنائي القطبية، يختلف عن وجود نظام دولي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الحليف الإستراتيجي لإسرائيل، من حيث تأثيره على قدرة القرار الفلسطيني في الحركة والمناورة. وأيضاً وجود تهديد عسكري عربي لإسرائيل، يؤدي إلى فتح آفاق بالقرار الفلسطيني تختلف تماماً عن تلك التداخيات التي خلقتها مصر بتوقيع معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، وما اعتري الموقف العربي الرسمي من ترهل وضعف قاد إلى اعتراف الكثير من الدول العربية بالدولة العبرية أو إقامة علاقات سرية معها.

خلاصة القول، أنّ عنصر القوة الذاتية الفلسطيني والإسرائيلي، ليسا هما العنصرين الحاسمين لوحدهما في تحديد مجرى هذا الصراع، وإنما هما جزء من مجموعة عناصر تؤكد قوة القرار السياسي من عدمها. وتلك العناصر تصب في الخانة الإقليمية والدولية، بينما تظل قدرة مؤسسات صنع القرار على قراءة المدخلات الداخلية والخارجية، قراءة دقيقة وموضوعية، ومتوازنة، والتفاعل معها، والغوص في عمق المشكلة موضوع القرار، هي مؤشرات على الاقتراب من اتخاذ القرار السليم، أو دلائل على الفشل الذريع في تقدير الأمور، ووزنها ليس فقط بميزان التمني، وإنما بميزان الواقع، مع إتاحة الفرصة لإحداث تغييرات مستقبلية معقولة ومحسوبة جيداً فيه، وقابلة فعلياً للتحقق.

2. 7 مؤسسات صنع القرار ومرجعياته

تنوع المؤسسات المشاركة بنسب معينة في صنع القرار السياسي الفلسطيني، لم يمنع تضافرها جميعاً بالنهاية في صياغته وإخراجه إلى حيز الوجود، حيث "تشارك مجموعة من

المؤسسات المنبثقة عن السلطات التشريعية والتنفيذية في بنية وهيكلية م.ت.ف. في صناعته¹⁴¹ وهي مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ممثلة بـ"نمطين من المؤسسات: الأولى: تشريعية على رأسها المجلس الوطني والمجلس المركزي. والثانية: تنفيذية، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ومؤسسات أخرى"¹⁴². إضافة إلى فصائل المنظمة بحد ذاتها.

2. 7. 1 الرئاسة

رغم الإنجازات والقفزات السياسية النوعية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة لمدة تزيد عن ثلاثة عقود، حيث كان يتم خلالها إعادة انتخابه ديمقراطياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، لم تكف فصائل اليسار المشاركة بالمنظمة أو تلك المقربة لسوريا عن إتهامه بالتفرد بالقرار، والسيطرة عليه وعلى قيادة المنظمة، بعيداً عما نص عليه نظامها الأساسي الذي اشترط صفة القيادة الجماعية في جميع مؤسسات م.ت.ف. ودون النظر إلى مدى صدقية هذه الإتهامات، هناك من يرى في عرفات "سيد المناورة السياسية دون منازع"¹⁴³. فقد تمكن عبر تلك العقود من الزمناً من تكريس سيطرة فتح على منظمة التحرير، وإسكها بتلابيب قرارها السياسي، بوصفها العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وأكبر فصائل المقاومة حجماً ومساحة في مؤسسات المنظمة. ولكن ظل المجلس الوطني هو المرجعية الفعلية للقرار السياسي، إن لم يكن على مستوى صنعها، فبالمصادقة عليه وإكسابه الشرعية الوطنية الجماعية، أو الشرعية الديمقراطية. فيما لعبت الشرعية التاريخية والثورية لفتح ورمزية الرئيس عرفات كزعيم للشعب الفلسطيني ورئيس للحركة في تحويل رئاسة المنظمة إلى مركز ثقل حقيقي في عملية صنع القرار، ونقل دورها من الشكل التنفيذي المجرد لمقررات المجالس الوطنية إلى جعل الرئاسة مرجعية لإتخاذ القرار. وليس أدل على ذلك من إعلان الرئيس عرفات على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم

¹⁴¹ عبد الله، سلامة : مرجع سبق ذكره، ص36

¹⁴² المرجع السابق، ص 36

¹⁴³ ربيع، محمد عبد العزيز : الحوار الفلسطيني- الأميركي، ط1، عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث

الفلسطينية، 1995م. ص 79

المتحدة في جنيف عام 1988م، أن "الميثاق الوطني الفلسطيني والذي لا يعترف بإسرائيل لاغ (وقد نطقها بالفرنسية انذاك، كادوك)"¹⁴⁴. ساهمت هذه القرارات وسياسة فتح كذلك، في أضعاف المعارضة وتهميشها على الأغلب. مع أنه لم يتم إخراجها من دائرة المشاركة بالقرار موضوعيا، حتى لو عبرت عن معارضتها للبرامج أو القرارات المطروحة قيد البحث، بالخروج من أطر منظمة التحرير، لأشهر أو ربما لسنوات. لذلك فقد برزت دعوات بعد رحيل أبو عمار تطالب بـ"إقامة قيادة وطنية موحدة تضطلع بمسؤولية النظام والقرار السياسي الفلسطيني، وتقوم هذه الدعوة بالأساس على الموقف القائل بأنّ ضعف النظام السياسي الفلسطيني يعود إلى التفرّد واحتكار القرار الفلسطيني"¹⁴⁵. وهي حجة بحاجة الى المزيد من الفحص والتحري، حيث ان الباب ظل مفتوحا على مصراعيه أمام مجموع القوى والفصائل والحركات الفلسطينية للمشاركة في المنظمة، إن لم يكن القيام بدور فاعل في عملية صنع القرار الفلسطيني. وهو الدور الذي ما زالت تلعبه فتح كأغلبية تحتفظ بحقها، بما تملكه من قدرة في تمرير قراراتها السياسية داخل الأطر التشريعية للمنظمة. كما أن قدرة الرئاسة على أداء دورها بشكل لاف، يطغى على ما تتفذه الأطر التنفيذية الأخرى من برامج، خصوصا إذا كانت تميل لشيء من الإتكالية في الممارسة والأداء. وفي العادة فإن الفرص المتاحة أمام الأغلبية البرلمانية لتنفيذ مشروعاتها بالأنظمة الديمقراطية، أكثر من الفرص المتاحة في ذات الإتجاه للأقلية. ولكن على العموم، تتأثر عملية صنع القرار مرة بقدرة مؤسسات النظام أو المنظمة على اتخاذه، أو بدور الشخص القائد أو الشخصية الكرزمانية في صنعه مرة أخرى، على فرض أن هذه الشخصية لها دور محوري في قيادة المؤسسة. وأحيانا يتم صنع القرار بتأثير متبادل بين دور القائد ودور المؤسسة. وفي المنظمة يتم الاستناد بالواقع الى رؤيا الرئيس عرفات بالأصل، ثم اللجنة المركزية لحركة فتح، ومنها الى اللجنة التنفيذية والمجلسين المركزي والوطني. ودور عرفات اللافت يظهر جليا في انشاقاق بعض أعضاء اللجنة المركزية للحركة عنه بحجة تفرد بالقرار وانتقاد البعض الآخر لهيئته على فتح والمنظمة. فيما "كان الشعور السائد عند عرفات، أن واجبه الأعلى هو

¹⁴⁴ الزير، ماجد. (2006/7/25) "حق العودة وتداعيات الإنتخابات التشريعية الفلسطينية"، مركز العودة الفلسطيني.

<http://www.prc.org.uk/data.aspx/d4/3124.aspx>

(ت.أ): 2006-7-30م

¹⁴⁵ تركماني، عبد الله. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

المحافظة على إبقاء الفصائل داخل م.ت.ف. وتجنب الانشقاق، والتفرق مهما بلغ الثمن¹⁴⁶. كما أن سعيه لعدم العبث في إستقلالية القرار الفلسطيني، قد حدا به في بعض الظروف لعدم الإنصات كثيرا لأراء فصائل فلسطينية كانت على علاقة وطيدة مع خصومه من الأنظمة العربية، كعلاقات قوى يسارية مع حزب "البعث" الحاكم في سوريا. ومبرر عرفات في ذلك أيضا رغبته في مواصلة قيادة المنظمة، تحت شعار الشرعية التاريخية، وما تمثله المنظمة من رمزية معترف بها للفلسطينيين. في حين لم يتردد آخرون من التحذير من إمكانية " تحول شعار " الشرعية " الفلسطينية الى أداة قمع للمعارضة الفلسطينية باسم الضرورة الوطنية، ووسيلة لسيطرة عرفات وحركته على المنظمة"¹⁴⁷.

2.7.2 اللجنة التنفيذية

لعبت اللجنة التنفيذية لـم.ت.ف. دورا بارزا في قيادة الشعب الفلسطيني، وهو ما أكسبها أهمية خاصة تارة في صنع القرار، وهمش دورها تارة أخرى لحساب حركة فتح ورئاسة المنظمة. ومن ذلك اتخاذ الرئيس لقرارات هامة ومصيرية في تاريخ الشعب الفلسطيني دون الرجوع الى اللجنة التنفيذية مسبقا، أي قبيل اتخاذها. كاعتراف (أبو عمار) في مفاوضات أوسلو التي جرت بسرية تامة بحق إسرائيل في الوجود، كما ورد في "رسائل تبادل الاعتراف بين منظمة التحرير ودولة الإحتلال عام 1993م"¹⁴⁸، وذلك دون التشاور مع قيادة المنظمة قبل ذلك الاعتراف، التي لم يعلم معظمها بوجود مفاوضات مباشرة حينذاك بين المنظمة وحكومة اسرائيل. ويُستشف من أقوال محمود عباس في مذكراته حساسية أعضاء اللجنة التنفيذية لعدم إشراكهم في القرار السياسي من ألفه إلى يائه، وهذا حقهم، كأعضاء في القيادة ومندوبين لفصائلهم فيها. وخشية عباس من إبلاغهم بصفقة "أوسلو" مقبولة، لأنه يعتقد أن بعض أعضاء

¹⁴⁶ روبي، أنطونيو : مع عرفات في فلسطين، ترجمة مجير الأحمد، ط1، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية،

1998م.ص46

¹⁴⁷ الأيوبي، أحمد وآخرون : القضية الفلسطينية في نصف قرن، ط1، لندن : منشورات فلسطين المسلمة، 1999م.

ص306

¹⁴⁸ عدوان، عصام. (2006 /3/20). "لا... لمنظمة التحرير الفلسطينية في واقعها الحالي"، موقع فلسطين الحرة. (ت.أ):

http://www.freepal.net/Opinions/no4plo_naw.htm 2006/6/24م.

القيادات الفلسطينية، "ان لم تكن لديهم اعتراضات على الاعلان فانهم سيعترضون عليه لعدم علمهم به وعدم اطلاعهم عليه. لأنهم جميعا يعتبرون أنفسهم على قدم المساواة في المسؤولية، وبالتالي يجب أن يكونوا على قدم من المساواة في المعرفة"¹⁴⁹ بالأحداث والتطورات السياسية عند وقوعها. لذلك فإن عدم ثقة (أبو مازن) بتأييدهم التلقائي لا يثير الإستغراب، خاصة في موضوع حيوي يندرج في صلب عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني، وليس مجرد مناورة سياسية. و"اللجنة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تشبه الحكومة او السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية. ولهذا فهي في حالة انعقاد دائم. وأعضاؤها متفرغون للعمل فيها"¹⁵⁰. مع ذلك، فإن حركة فتح ترى أن دورها في قيادة المنظمة يتناسب مع قوتها وتاريخها، ولا يحمل في ثناياها أي انحراف عن تقاليد العمل الوطني المتبعة والتي تم التوافق عليها بالعام 1969م، رغم "وجود تداخل قوي بينها وبين مؤسسات القرار الفلسطيني الرئيسية"¹⁵¹. يذكر أن عدد أعضاء اللجنة التنفيذية بلغ في نهاية المطاف 18 عضوا معظمهم من ممثلي حركات المقاومة المشاركة بالمنظمة، إضافة الى عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة (المستقلون). وفي أغلب الأوقات كان لكل فصيل مندوبين باللجنة التنفيذية، وفتح أربعة أعضاء على الأقل. ويزيد العدد أو يقل وفق الظروف السياسية القائمة.

2. 7. 3 المجلس الوطني

يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء أعلاه والمصادقة عليهم من المجلس الوطني حين انعقاده في دورته العادية، حيث يشكل المجلس "المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات "م.ت.ف" ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلق بمصالحة الحيوية العليا"¹⁵². ويضم المجلس في صفوفه عدا عن

¹⁴⁹ عباس، محمود : طريق اوسلو، ط1، بيروت : شركة المطبوعات للدراسات والنشر، 1994م. ص306

¹⁵⁰ الحمد، جواد وآخرون : القضية الفلسطينية، ط5، عمان - الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م.

ص331

¹⁵¹ عبد الله، سلامة : مرجع سبق ذكره، ص40

¹⁵² "الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس الوطني الفلسطيني"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ):

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/porder_1.html#5

2006/7/8م.

مندوبي الفصائل المسلحة، ممثلين عن الهيئات والاتحادات النقابية والمهنية والمنظمات الشعبية. إضافة الى مجموعه من الكفاءات الفلسطينية المعروفة والشخصيات الوطنية المستقلة.

2. 7. 4 المجلس المركزي

أما المجلس المركزي، والذي هو عبارة عن مجلس وطني مصغر، تمت ولادته بناء على قرار من اللجنة التنفيذية للمنظمة "في جلسة عقدت يومي 2 و3/9/1973م¹⁵³ جرى فيها الاتفاق فصائليا على تشكيله منذ ذلك التاريخ، على أن يتكون "من 32 عضوا يُضاف إليهم 6 أعضاء مراقبين"¹⁵⁴. ومجموعهم النهائي 38 عضوا. وهذا الرقم ازداد في السنوات اللاحقة ليصبح عدد أعضاء المجلس المركزي في عام 1974م 49 عضوا، وفي عام 1979م، صار العدد 59 عضوا، ولم يستقر هذا العدد على حال حتى العام 2006م. وقد اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة التي عقدت عام 1973م، "تشكيل مجلس مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لمعاونة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني وإصدار التوجيهات المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية بين دورتي المجلس"¹⁵⁵. المهم، أن المجلس عبارة عن "هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو مسؤول أمامه ويشكل من بين أعضائه ويتكون من أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وعدد من الأعضاء يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ويكونون من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والكفاءات الفلسطينية المستقلة"¹⁵⁶. وبالعادة تعمل اللجنة التنفيذية على تنفيذ قرارات المجلس المركزي، بنفس الروح التي تتولى بها تنفيذ قرارات المجلس الوطني. ويعتبر المجلسان من أهم مؤسسات صنع القرار بالمنظمة. ولكن بسبب صعوبة عقد المجلس الوطني الموسع

¹⁵³ مرعشلي، احمد وآخرون : مصدر سبق ذكره، ص321

¹⁵⁴ المصدر السابق، ص321

¹⁵⁵ "الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس المركزي الفلسطيني"، (انترنت)، مصدر سبق ذكره

¹⁵⁶ "الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس المركزي الفلسطيني"، (انترنت)، مصدر سبق ذكره

لأسباب سياسية يتم عقد جلسة للمجلس المركزي. وبما أنه تشكل بواسطة المجلس الوطني فإنه يعمل على تنفيذ قراراته ويقوم بمهام التشكيل الاستشاري¹⁵⁷ له.

2. 8 آليات اتخاذ القرار بالمنظمة

بعد أن تدرجنا في عرض المدخلات التي يتأثر بها القرار السياسي الفلسطيني والمؤسسات التي تتولى صنعه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، يدور حول الآليات المتبعة في إتخاذها؟. والتي تعكس اتجاهات النظام السياسي وبنيته وقدرة هيكله على العمل بإتزان.

2. 8. 1 القرار بالأغلبية

يلاحظ أن السياسة الفلسطينية نابعة أصلا من قرارات المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي. وأحيانا تجتهد اللجنة التنفيذية وبعض التنظيمات في تفسير هذه القرارات بما يخدم سلوكها السياسي أو أهدافها. مع التذكير بأنه من الناحية النظرية للمجلس المركزي صلاحيات أوسع من صلاحيات اللجنة التنفيذية، لكنها أقل من صلاحيات المجلس الوطني، ويعقد المجلس المركزي جلساته بوتيرة أعلى من وتيرة انعقاد المجلس الوطني¹⁵⁸. وذلك بناء على اللائحة الداخلية للمجلس المركزي، التي نصت في المادة رقم (8) على انعقاد المجلس المذكور دوريا كل ثلاثة شهور بدعوة من رئيسه، وبحيث تكون الجلسات سرية، إضافة الى الدورات الطارئة. وفي حين تعدُّ الجلسة المنعقدة قانونية بحضور ثلثي الأعضاء، فإن مشاريع القرارات بعض عرضها على المجلس للنقاش والمداولة، يتم التصويت عليها في جلسة أخرى، وتُعتمد إذا حصلت على "الأغلبية المطلقة لكامل الحضور إلا في الحالات الخاصة التي نص فيها على خلاف ذلك"¹⁵⁹. بينما تؤخذ القرارات في المجلس الوطني الذي يحل موعد انعقاده دوريا كل سنة بـ"أغلبية أصوات الحاضرين إلا في الحالات الخاصة التي نص فيها على خلاف ذلك"¹⁶⁰. وهو

¹⁵⁷ كتن، هنري : قضية فلسطين، ترجمة رشدي الأشهب، ط1، فلسطين : مطبوعات وزارة الثقافة، السلطة الوطنية

الفلسطينية، 1999م، ص126

¹⁵⁸ الحمد، جواد وآخرون : مرجع سبق ذكره، ص334

¹⁵⁹ "الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس المركزي الفلسطيني"، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

¹⁶⁰ للمزيد انظر: "الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس الوطني الفلسطيني"، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

ذات النظام السائد بالواقع في اللجنة التنفيذية، استنادا لما نصت عليه المادة رقم (21) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير¹⁶¹. ويظل المجلس الوطني هو صاحب القرار بالسياسة العامة وهو الذي ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية. الأصل أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني بالاقتراع المباشر. ولكن نظرا لتعذر إجراء انتخابات للشعب الفلسطيني فإن المجالس الوطنية الفلسطينية، ومنذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية الى الدورة الأخيرة [رقم 21] التي عقدت في مدينة غزة بداية عام 1996م، كانت حقيقة وفق أنظمة ولوائح مختلفة تتحكم فيها القوى الداخلية والخارجية¹⁶². وهو ما أسميناه بالمحددات الداخلية والخارجية سابقا. ولكن عضوية المجلس الوطني تتم وفق مبدأ التمثيل النسبي للفصائل المسلحة، والممثلين المنتخبين من المنظمات والاتحادات النقابية والشعبية والمستقلين.

تواصل تذبذب تعداد أعضاء المجلسين الوطني والمركزي وكذلك اللجنة التنفيذية خلال هذه العقود من مسيرة المنظمة، تمشيا مع الظروف السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، من حيث دخول فصائل أو خروجها من المنظمة لإعتبارات خاصة بها. أو نتيجة ضم مندوبين عن تشكيلات نقابية جديدة خرجت الى حيز الوجود، أو زيادة عدد المستقلين والكفاءات لتمثيل بعض الجاليات الفلسطينية بالشتات... وهكذا. فالآلية المتبعة في صنع القرار بالمنظمة، تقبل وجود تعددية سياسية إئتلافية، لها مواصفات غير تلك التي تشيع في النظم السياسية في الدول المختلفة، تحديدا من حيث تداول السلطة مبدئيا. وكان من المتوقع أن يتم هذا التداول في قيادة م.ت.ف، ولكن بما أن فتح ظلت عمليا "تتمتع بأغلبية ساحقة في المجالس المتعاقبة منذ عام 1968"¹⁶³، واستمرت كقوة كبرى في الاحتفاظ بنصيب الأسد من جهة التمثيل، ذو الحجم الأكبر داخل أطر المنظمة بطريقة مكنتها من مواصلة تولي زمام القيادة، بإئتلاف مع غالبية الفصائل المشاركة في المجلس الوطني، والتي ضمننت لها مقاعد في اللجنة التنفيذية على مدى العقود الماضية من

¹⁶¹ نص المادة 21؛ يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

¹⁶² جواد الحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص330

¹⁶³ الحوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1980م.

الكفاح. إن استمرار هيمنة فتح على م.ت.ف، وعجز هذه الفصائل والقوى عن حشد رصيد أعلى من الأصوات داخل المجلس الوطني وفي أوساط الجماهير، زاد من وتيرة اتهاماتها لحركة فتح بالسيطرة على القرار السياسي للمنظمة، بما في ذلك فرض برنامجها السياسي على توجهاتها وأطروحاتها. مع أن بدهيات العمل السياسي تشير الى امكانية قيام القوة السياسية الأكبر حجما من حيث التمثيل داخل السلطة التشريعية، والتنفيذية أيضا، بالانتصار لبرنامجها السياسي والوفاء لما ورد فيه من مبادئ وشعارات. فهذا البرنامج هو الذي مكّنها من الحصول على تأييد الشعب أكثر من غيرها. عدا عن أن "استيلاء فتح على البنية الدولانية [مؤسساتها القريبة من بنية مؤسسات الدولة] ل م.ت.ف. كانت خطوة كبيرة في اتجاه تعزيز الساحة السياسية المشتركة، وبالتالي تعزيز الوطنية القطرية الفلسطينية"¹⁶⁴. وجعل عمل النظام السياسي الفلسطيني أكثر تماسكا واستقرارا، رغم الهزات العنيفة التي ألمت به، بفعل انشقاق فصائل موالية لبعض الأنظمة العربية عن المنظمة، وخروج البعض الآخر لفترة من الزمن تعبيرا عن احتجاجه على تبني فتح لسياسات رسمية فلسطينية. وسط كل ذلك بقيت منظمة التحرير الكيان المؤقت والخيمة السياسية لجميع القوى السياسية الفلسطينية وما تزال.

2.8.2 المركزية الديمقراطية

جاءت المركزية الديمقراطية وفق توجهات قيادة منظمة التحرير في تعزيز العمل وفق مبدأ المركزية الديمقراطية، ومركزية التشريع وإصدار القرارات السياسية داخل أروقة المجلسين الوطني والمركزي، ولا مركزية التنفيذ. بمعنى فسح المجال أمام قيادات الفصائل بالاجتهاد أحيانا في أسلوب تطبيق القرارات السياسية، وعض الطرف حتى عن تفسيرها لها، من باب المرونة التي تتمتع بها، وللحيلولة دون ترك الأجواء على الساحة الوطنية مفتوحة قبالة الانحرافات المغرقة سواء في يمينيتها، أو يساريتها، والتي في حال إنتشارها او تجذرها كانت ستقود العلاقات الوطنية إلى طريق مسدود، وستؤذي مسيرة الكفاح الوطني بالمزيد من الاستسلام، أو بالكثير من التطرف. إضافة إلى أن "اتفاق قادة المنظمة على الهدف وكيفية

¹⁶⁴ صايغ، يزيد : مرجع سبق ذكره، ص333

الوصول اليه لم تعكس اتفاقا حول أهمية الوقت ودوره في تحقيق الهدف المنشود¹⁶⁵. أي قد يكون هناك تفاهم فصائلي على مضمون الهدف الإستراتيجي للثورة الفلسطينية، لكن لم يكن هناك بالضرورة لقاء حول التكتيكات المستعملة لبلوغه. من هنا كانت المركزية الديمقراطية مفيدة في عملية صنع القرار السياسي الفلسطيني، لأنها تركت مجالا للمناورة في تسويق القرارات المتخذة مركزيا، سواء لجمهور كل فصيل، أو للجهات السياسية التي يتعاطى معها. وقد نجد صدق ذلك في أدبيات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثلا، التي ترى أن "منظمة التحرير الفلسطينية هي الجبهة الوطنية الفلسطينية العريضة التي تناضل الجبهة الشعبية ضمنها على أساس جماعية القيادة، والعلاقة الديمقراطية بين فصائل الثورة المبنية على قاعدة الاستقلال الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي لكل فصيل، وتمثيل الفصائل في مؤسسات م.ت.ف بحسب نمو أدوارها في العملية الثورية"¹⁶⁶. مارست الجبهة الشعبية في مراحل من تاريخها مبدأ المركزية الديمقراطية، وقررت تجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية لعدم قبولها بالبرنامج المرحلي أو ما سمي في حينه ببرنامج النقاط العشر¹⁶⁷.

على أية حال، لقد تأرجح القرار السياسي الفلسطيني طويلا بين الرغبة في التأكيد على إستقلاليته، وبين محاولات الضغط عليه من قبل بعض الأنظمة العربية عبر التيارات والفصائل الموالية لها في الساحة الفلسطينية، وكان ذلك أمرا مشاهدا وجليا، بلغ في حدود زمينة معينة لدرجة الصدام المسلح بين أطراف هذه التوجهات. كالخلاف الذي تحول الى مواجهة بين فتح والجبهة الشعبية - القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل في الثمانينات من القرن الماضي، رغم ما يقال بأن "النزعة الوطنية القطرية ظلت المصدر الرئيسي الذي استمدت منه التنظيمات الفدائية الفلسطينية جميعها، بما فيها تلك التي تتبنى الماركسية - اللينينية، فهمها للعمليات السياسية والاجتماعية وللإطار الذي تصوغ ضمنه برامجها وأهدافها"¹⁶⁸. فسوريا مثلا، "أنشأت

¹⁶⁵ ربيع، محمد عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص 176

¹⁶⁶ "كوين وتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". تقرير منشور في موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

<http://www.pflp.ps/index.php?action=Details&id=2> (ت.أ): 2006/7/15م

¹⁶⁷ للمزيد: أنظر الملحق رقم (5)، ص 374

¹⁶⁸ صايغ، يزيد: مرجع سبق ذكره، ص 415

منظمة «الصاعقة» واحتوت الجبهة الشعبية – القيادة العامة – وجبهات وتنظيمات صغيرة أخرى، وأنشأ العراق بعد وصول الشق الآخر من «البعث» الى السلطة في عام 1968 جبهة التحرير العربية¹⁶⁹، وهذه التنظيمات جزء من فصائل م.ت.ف. وبغض النظر عن الآليات المتبعة في إتخاذ القرار، والجدل الذي يدور حولها، فقد تعرض قرار المنظمة لمحاولات تطويجه لأطراف دولية أيضا، ولم يقتصر الأمر على محاولات بعض الدول العربية فقط، فالولايات المتحدة الأميركية والغرب عموما كان مهتما بدفع قيادة المنظمة الى تقديم تنازلات سياسية، تحت الضغط والحصار كذلك. صحيح أن مقررات المجالس الوطنية حافظت على ما أسميناه بالإرث التاريخي للشعب الفلسطيني من حيث المبدأ. ولكنها في ذات الحال، أغرقت في تطوير الموقف السياسي الفلسطيني بأكثر من إتجاه، دون مقابل أحيانا. المشكلة هنا، أن النظام السياسي الفلسطيني لم يكن ينتظر ردود الفعل على قراراته السياسية على الصعيد الداخلي، أو ما يسمى بالعلوم السياسية التغذية المرتدة (Feed Back)، ربما لأنه حتى عهد قريب لم يكتسب شرعيته من الجمهور الفلسطيني مباشرة عبر الاقتراع السري، وإنما استمد قوته ووجوده واستمراره وقام بالأدوار المنوطة به عبر ما يسمى بالشرعية الثورية. وحتى ردود الفعل الفصائلية لم تكن لتدفع قيادة المنظمة لإعادة النظر في بعض القرارات، فيما ظلت ردود مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من هذه المقررات مبررا لتعديلها قدر الإمكان في دورات لاحقة.

ما يريد الباحث قوله هنا أن عملية صنع القرار الفلسطيني كانت معقدة نوعا ما، متشابكة، ولم تكن عملية نموذجية، أو مسألة مجردة لا تشوبها شائبة، بقدر ما كانت محصلة لتفاعل مجموعة من العناصر قبل القرار، وأثناء إعداده، وبعد صدوره. الغائب الأساسي عنها – على الأغلب – الرأي العام الفلسطيني، الذي يتلقى هذه القرارات بعد تسويقها اليه بواسطة فصائل المنظمة، عبر تعبئة قواعدها وأنصارها ووسائل إعلامها فيه. وهو على عكس ما جرت عليه العادة، في الأنظمة السياسية حيث يتم "الرجوع إلى المجالس التشريعية أو الرأي العام الداخلي

¹⁶⁹ قلاب، صالح. (2006/4/6م). "الوضع الفلسطيني: من اختراقات العرب.. إلى الاختراقات الإيرانية"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9991. (ت.أ): 15-7-2006م.

وإجراء الاستفتاء وخصوصاً إذا كان القرار يمس كيان الأمة وعزتها كالحرب والسلام¹⁷⁰، وهو ما لم يحصل في تاريخ المنظمة وقبل بناء السلطة الوطنية عام 1994م. طبعاً كان هناك أسباب لهذا الواقع، ولم تنتف تماماً بعد، وفي مقدمتها استمرار الإحتلال الإسرائيلي. وكان من الواضح أن معطيات ومخرجات القرار السياسي الفلسطيني، تعتمد تكتيكا أكثر واستراتيجية أقل. من المؤشرات على ذلك تلك التراجعات المتواصلة عن المشروع الوطني الذي ورد بالميثاق الوطني، الى برنامج سياسي متدرج نزولاً، بحسب المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية. فقد زوجت مقررات المجالس الوطنية وقرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة بناء على ذلك، بين المبادئ الوطنية والمناورة التي تبتغي تثبيت الفلسطينيين على الخارطة السياسية في الشرق الأوسط مهما كلف الثمن، وإعادتهم من النية إلى الجغرافيا السياسية بالمنطقة.

من هذا الفهم ظل القرار السياسي الفلسطيني يحوي في أحشائه تكتيكا وتأرجحاً أكثر، وثباتاً وإستراتيجية وصموداً أقل. وبدأ ذلك يظهر للملأ منذ العام 1972م مع بداية النقاش الذي دار بالعلن حول مرحلة النضال الوطني، ثم تطور الى الاتفاق على ما سمي ببرنامج "النقاط العشر" أو "البرنامج المرحلي" بالعام 1974م، الذي تسبب في انشقاق عدة فصائل عن م.ت.ف على رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت "معظم القرارات ذات طبيعة تكتيكية استهدفت الحفاظ على استمرار وحيوية العملية السياسية"¹⁷¹، فيما المفروض أن تحدد الاستراتيجية هدفاً واضحاً للعملية السياسية وتعرفه بدقة¹⁷². وذلك لأن وضوح الهدف والقدرة على تحقيقه يؤديان إلى سلامة التكتيك والوسيلة المستعملة لبلوغه. يمكن ملاحظة ملامح هذا الخلط في موضوع التكتيك والاستراتيجية بالقرارات الصادرة عن الهيئات التشريعية والتنفيذية الفلسطينية التابعة للمنظمة منذ العام 1969م، وحتى قبيل تبلور فكرة المرحلة، وقبل التفاوض مع إسرائيل في أوسلو. ومن المفيد تلخيص هذا الواقع في اتجاهين بارزين هما عبارة عن مدرستين بالعمل السياسي.

¹⁷⁰ عبد الرضا، علي. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

¹⁷¹ ربيع، محمد عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص78

¹⁷² المرجع السابق، ص244

الاتجاه الأول: عمل على تطويع ما يسمى بـ(الثوابت الوطنية) الأصلية للتماهي والتساوق مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، والتي لا تخدم في مجملها وحركتها الهدف الإستراتيجي للشعب الفلسطيني المتمثل في تحرير فلسطين وتفكيك الكيان الصهيوني. مبرر هذا الاتجاه انتهاج سبيل الواقعية السياسية، ومن أنصاره محمود عباس (أبو مازن)، وعصام السرطاوي وغيرهم الكثير.

وأما الاتجاه الثاني فقد تبلور شيئاً فشيئاً من لجوء القيادة الفلسطينية الى تبني سياسات تقوم بالدرجة الأولى على ردود الفعل، ومعالجة الأزمات وليس حلها أو تلاشيها، مع درجة أقل كثيراً في مستوى المبادرة السياسية، والتي لم تلجأ إليها جدياً إلا بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، بفعل مبادرة قيادة الانتفاضة وضغط قيادة الداخل في الأراضي المحتلة إجمالاً. واستعاضت القيادة قبل ذلك عن المبادرات السياسية بمناورات تُجيب على الأفكار الدولية المتعلقة بتسوية القضية الفلسطينية، ومنها أفكار أوروبية كبيان البندقية عام 1980م الذي دعا لحق تقرير المصير للفلسطينيين، بينما اتخذت بعض فصائل المنظمة طريق الرفض ورد الفعل السلبي على مشاريع التسوية السياسية، واعتبرتها في مجملها حلاً لا يمكنها القبول بها. وهو الموقف الذي من صلبه نبتت جبهات الرفض منذ مطلع السبعينات (1970) وحتى منتصف التسعينات (1994م) حيث تم تشكيل تجمع الفصائل العشرة في دمشق. ففصائل المعارضة وقيادة المنظمة مارستا معاً عملاً غير مجد. فلا مناورات القيادة في النتيجة أنجزت الدولة والاستقلال. ولا اعتراض المعارضة المتواصل أعاد م.ت.ف الى حضن المشروع الوطني، كما لم ينجح في افشال برنامج التسوية الاسرائيلي - الأمريكي بالمنطقة.

هذا الوضع المتأزم بغض النظر عن أسبابه أكانت ذاتية أو موضوعية، زج بالقرار السياسي باتجاه تحويله إلى سياسة إدارة أزمات، أو ما أسماه البعض بدبلوماسية الأزمات، حيث "استعملت منظمة التحرير الفلسطينية هذا النوع من الدبلوماسية في وقائع وأزمات وحروب

جرت بينها وبين إسرائيل أو مع بعض الدول العربية¹⁷³. برزت هذه السياسة في العلاقة مع الأردن بين عامي 1969م - 1970م مثلاً، وكان ذلك إشارة الى عدم إدراك طبيعة الصراع القائم وطبيعة أطرافه في المنطقة، بطريقة تؤدي الى صيانة الهدف الاستراتيجي، وفق جملة من التحالفات السياسية الإقليمية والدولية. هذا الخلل في هذا الجانب من القرار شرحة المفكر الفلسطيني منير شفيق بالسبعينات في كتابه "حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية"، والذي حاول فيه تحديد معالم التناقضات الرئيسية والثانوية في مسيرة الكفاح لتحرير فلسطين، مؤكداً أن "استعادة الأرض المحتلة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق العنف المسلح كوسيلة حتمية ووحيدة لا مناص من تجنبها أو الاستغناء عنها في معركة التحرير"¹⁷⁴. يذكر أن الميثاق الوطني الفلسطيني حدد التناقض الرئيسي مع الحركة الصهيونية، ولكنه ترك للمجلس الوطني الفلسطيني بيان مكونات هذا التناقض، ورسم التكتيكات التي تؤدي الى التخلص منها، وربما تحييدها بالحد الأدنى. ومن الخطأ إهمال هذه المكونات، والإعتقاد أن وجودها لا يرقى الى مستوى التأثير في عملية الصراع ذاتها، لأن مثل هذا الانطباع قد يقود إلى عدم البحث عن توازنات وتحالفات إقليمية ودولية لمحاصرتها والتقليل من أثارها بطريقة ما.

2. 9 المعارضة وتجربة جبهة الرفض

من جهة ثانية، تمخض عن القرار الفلسطيني مخرجات وردود فعل أخرى. تمحورت هذه المرة في أوساط بعض فصائل المنظمة نفسها، التي بادرت في أكثر من واقعة وظرف، لتعليق مشاركتها في جلسات اللجنة التنفيذية للمنظمة، كمظهر احتجاجي على سلوك قيادة فتح داخل منظمة التحرير أو اعتراضاً على قرارات القيادة الرسمية. ولم تلجأ هذه الفصائل لاتباع وسائل ربما تكون أكثر ديمقراطية ومنها مثلاً، الامتناع عن التصويت، أو الاقتراع ضد القرارات المتخذة مثلاً، والتسليم أن الأقلية تتبع قرار الأغلبية بحسب النظام الأساسي لـم.ت.ف. صحيح أن تجربة جبهة الرفض في الساحة الفلسطينية لم تكن تجربة نظامية

¹⁷³ أبو عفيفة، طلال : الدبلوماسية والاستراتيجية في الساحة الفلسطينية 1917-1987، القدس : وكالة أبو عرفة

للصحافة والنشر، 1987م. ص63

¹⁷⁴ للمزيد انظر: شفيق، منير: حول التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص13-17.

للمعارضة، بحيث تخضع لمقاييس عمل المعارضة السياسية في البلاد الأخرى. ولكنها كانت ثمرة اختلاف على النهج والقرار، أكثر من خلافها على البرنامج الأساسي (الميثاق). وهذا ما قد يفسر استمرار معارضتها من داخل البيت الفلسطيني، رغم خيارها بالانتقال للعمل من خارجه. أي انها مارست قناعاتها السياسية من خارج أطر المنظمة، فيما احتفظت بمقاعد شاعرة لا يشغلها احد غيرها. وربما اعتقدت هذه المعارضة أن خروجها أو تمنعها واستتكاها عن المشاركة المباشرة في العمل اليومي لدوائر المنظمة، قد يُعفيها من مسئولية القيادة، أو يُعفيها أمام جمهورها من بعض السياسات التي أقرها المجلس الوطني أو تلك التي أقرتها اللجنة التنفيذية. وهذا في الواقع لم يكن سليماً، لأن الشعب كان وما يزال بانتظار من يخدم قضيته، وليس من يرفع المزيد من الشعارات التي تتدد بأعدائه. لقد طرحت جميع الفصائل مسألة الجبهة الوطنية، ودعت كلها إلى الوحدة ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن هذا الطرح لم يوحد المنظمة، منذ انشائها سنة 1964، وبقي في العمل السياسي الفلسطيني فصائل مشاركة، وفصائل معارضة، فصائل ممثلة، وفصائل غير ممثلة كما يقول الكاتب ناجي علوش¹⁷⁵. تجدر الإشارة الى أن الاعلان رسمياً عن ميلاد معارضة سياسية فصائلية منظمة، ومن داخل منظمة التحرير الفلسطينية جاء في أعقاب الاعلان عن تبني البرنامج المرحلي بعدما "انعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة (القاهرة، 1/6/1974) من أجل مناقشته والمصادقة عليه"¹⁷⁶. وبعد ذلك بأربعة شهور فقط، "قامت الجبهة الشعبية ومعها جبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية بتشكيل "جبهة الرفض للطلول السلمية" في 10 أكتوبر 1974"¹⁷⁷، رغم اتفاق فصائل منظمة التحرير بتشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة، وقرار المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة عام 1973م بهذا الخصوص، والتي كانت مهمتها "رفض جميع المشاريع التأميرية التي تستهدف تصفية قضية شعبنا العربي الفلسطيني والتفريط بحقوقه الوطنية، سواء منها المشاريع الصهيونية مثل الكيان

¹⁷⁵ علوش، ناجي : مصدر سبق ذكره، ص143

¹⁷⁶ حوراني، فيصل : الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، مرجع سبق ذكره، ص204

¹⁷⁷ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (ت.أ): 2006/7/15م

الفلسطيني....، او مشروع الملك حسين، والحلول الاميركية وما شاكلها¹⁷⁸. المفارقة أن هذه الفصائل الأربعة شاركت في دورة المجلس الوطني الثانية عشرة وأسهمت وأسهمت في نقاش برنامج النقاط العشر، الذي أقرت صياغته أصلا ما سمي في حينه باللجنة السباعية المكونة من الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية الكبرى بما فيهم ياسر عرفات، إضافة الى عبد المحسن أبو ميزر مندوبا عن الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة. وتم التصويت على البرنامج داخل المجلس الوطني "بما يشبه الإجماع، ولم يعارض سوى أربعة أعضاء"¹⁷⁹ فقط، بحسب الكاتب الفلسطيني فيصل الحوراني. والمعارضون وقتها هم : الكاتب ناجي علوش، الكاتب سعيد حمود، الشاعر يوسف الخطيب، ورجل الأعمال المقرب من الجبهة الشعبية رفعت النمر. وكانت الجبهة الشعبية قدمت ورقة عمل حول ذات الموضوع في جلسات المجلس، وصوتت كغيرها على القرارات المتخذة. يقول فيصل حوراني أحد الذين واكبوا تلك الفترة "لقد فهم الرفضون والقابلون أن إقرار المجلس لمشروع البرنامج المرحلي يعني إطلاق يد قيادة «م. ت. ف» لتتهمك في مجهودات التسوية السياسية وتقبل بحل يعيد إلى الفلسطينيين ما احتل من أرضهم في العام 1967، أي الضفة وقطاع غزة، ولا شيء أكثر من هذا"¹⁸⁰. إلا أن جبهة الرفض "فطنت بعد فوات الأوان إلى أن العبارات التي قصد بها استرضائها لم تطمس سمة البرنامج الأساسية بما هو برنامج للتسوية". ولم تلبث الجبهة الشعبية طويلا حتى تنكرت "لموافقتها على البرنامج وراحت تؤلب الجمهور ضدّه وتعيئ القوى لإسقاطه. ومع التعبئة، غاص التغني بالوحدة الوطنية وانتعشت لغة الشتائم والالتهامات"¹⁸¹.

ولكن ما يهمنا هنا هو تجربة المعارضة بالمقام الأول، سنترك موضوع الخلاف السياسي والتوجه نحو التسوية الى فصول لاحقة. بهذا السياق، استمرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالعمل على طريقتها من خارج مؤسسات منظمة التحرير حتى العام 1981م، وفي هذه

¹⁷⁸ حوراني، فيصل : الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، مصدر سبق ذكره، ص186

¹⁷⁹ حوراني فيصل حوراني : "كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة الواقعية وجبهة الرفض

يكشف برنامج النقاط العشر". موقع ناجي العلي. (ت.أ): 2006/7/15م، ص2

<http://najjalali.hanaa.net/makatabo33.html>

¹⁸⁰ المرجع السابق.

¹⁸¹ المرجع السابق.

الفترة ظلت أكبر وأهم فصائل المعارضة، إلى أن عادت أدرجها ثانية لصفوف م.ت.ف، بعدما وقع الرئيس المصري الراحل أنور السادات على اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل 1978م. وكان العراق قد احتضن فصائل جبهة الرفض بالعام 1974م، كما بادر لإحتضان اجتماعات جبهة الصمود والتصدي المناوئة لكامب ديفيد كذلك بالعام 1979م، والتي كان من بين أعضائها م.ت.ف. وفي العام 1984م، لم تتردد الجبهة الشعبية من الانشقاق عن المنظمة مرة أخرى، حيث "انسحبت من هيئات م.ت.ف. القيادية لتخوض معركة سياسية ضد التكتل المهيمن"¹⁸²، وقاطعت مع فصائل يسارية أخرى دورة المجلس الوطني السابعة عشرة التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان في نفس العام المذكور. وشملت المقاطعة الجبهة الديمقراطية، منظمة الصاعقة، القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، وغيرهم. وأعلنت معظم هذه الفصائل عن رفضها المشاركة بدورة عمان، وشكلت ما يسمى بـ(جبهة الإنقاذ الوطني) في دمشق للتعبير عن مناهضتها لياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير وتوجهات قيادة فتح السياسية، وبقيت هذه الفصائل تعمل خارج إطار م.ت.ف. حتى اندلاع الانتفاضة عام 1987م. وفي عام 1993م، علقت الجبهة الشعبية مشاركتها في اجتماعات اللجنة التنفيذية، احتجاجا على توقيع رئيس المنظمة ياسر عرفات على اتفاق اوسلو، الا انها شاركت في جلسة تغيير بنود أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني التي عقدها المجلس الوطني بغزة في 24/4/1996م، وهي البنود التي تتعارض مع نص اتفاق اوسلو. وقد شكل التمسك بها من جهة المعارضة قاعدة لجميع مواقف جبهة الرفض السياسية الفلسطينية، سواء من حيث اصرارها على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في ترابه الوطني، أو انتهاج سبيل الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، أو من ناحية مهمة الثورة الفلسطينية في القضاء على إسرائيل. هذه النقاط شكلت ثوابت فيما مضى أيضا بالنسبة لمنظمة التحرير وكانت محلا للإجماع الوطني، ولكنها لم تعد كذلك بالنسبة للقيادة الفلسطينية حيث تم تغييرها بالكامل، مما يضيف نوعا من الصّدقية على تحذيرات أجزاء من المعارضة، ومخاوفها من انزلاق المنظمة الى تسوية لا تحقق طموحات الشعب الفلسطيني، وهو ما حصل عمليا في اوسلو.

¹⁸² جابر، صلاح. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

إن مشاركة الجبهتين الشعبوية والديمقراطية في تلك الأجواء بدورة المجلس الوطني المشار إليها رقم (21) في غزة، قد لا تعني موافقتها على تعديل الميثاق الوطني، الذي تم التصويت عليه في هذه الجلسة، بناء على طلب اسرائيلي - أمريكي كما هو معروف، حيث تم إعادة التأكيد على الغاء تلك البنود في 1998/2/14م مرة ثانية، وذلك في اجتماع احتفالي للمجلس الوطني في غزة حضره الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون حينها. يذكر أن الجبهتان عارضتا ادخال تعديلات على الميثاق الوطني من حيث المبدأ. وفي المحصلة النهائية، لم توفّق المعارضة الفلسطينية في طرح برامجها للجمهور الفلسطيني، كما أنها لم تتجح في ثني قيادة منظمة التحرير عن السير في ركاب التسوية السلمية التي كانت ترفضها هذه المعارضة، مع ذلك فقد أغنت النظام السياسي الفلسطيني بوجود مظلة للتيارات السياسية التي لا تتفق مع نهج قيادة منظمة التحرير وحركة فتح في حل القضية الفلسطينية، بدلا من تشتت تلك التيارات بقوة خارج اطار المنظمة، وهناك من يصف وبحق هذا النهج قاد إلى خلق المزيد من الصراعات الداخلية الفلسطينية - الفلسطينية، بينما هو في واقع الأمر تجسيد لرؤيا فتح للحلول السياسية، ومحاولاتها عقد تسوية سلمية مع اسرائيل باسم م.ت.ف والشعب الفلسطيني، ومن خلال استغلال قيادتها للمنظمة. أما نقطة ضعف المعارضة فظلت محصورة في عدم قدرتها على تقديم بدائل سياسية واقعية وعملية، إضافة إلى إستمرار موالاة بعضها لبعض الأنظمة العربية، وخضوعها للوصاية في الكثير من قراراتها. سواء من أجل الاحتفاظ بمصادر تمويلها، أو لأنها أنشئت أصلا بمبادرة من هذا النظام أو ذلك. ويبدو أن جهود فتح لم تفلح تماما في إنكفاء النزعة القطرية الفلسطينية في أوساط فصائل جبهة الرفض، أو جبهة الإنقاذ، رغم ابتداع الحركة لما عرف بالقرار الوطني المستقل.

2. 10 القيادة الجماعية وتجربة القيادة الكرزمانية

على صعيد آخر، تأثرت مخرجات القرار السياسي الفلسطيني بالدور التنفيذي للقيادة، رغم مبدأ القيادة الجماعية التي من المفروض أنه تم من خلالها صنع القرار السياسي، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمنظمة. وهذا ما عزز اتهامات المعارضة للقيادة الكرزمانية

(العرفانية) بالهيمنة والاستبداد بالقرار الفلسطيني، بما ينسجم مع رؤيتها الخاصة لمسار التطورات السياسية من جهة، وفلسفة حركة فتح في العمل السياسي من جهة ثانية، بصورة أكثر من الصلاحيات الممنوحة لها، وأكبر مدى مما يمنحها واقع القرار السياسي نفسه. بالطبع في ظل أجواء الهيمنة الفتاوية على المنظمة أصلاً، تمكن الرئيس عرفات من السيطرة الكاملة على القرار مستفيداً أيضاً من شرعيته التاريخية في القيادة، ومن شخصيته الكرزمانية كذلك.

استغلال هذه المعطيات من فتح ومن (أبو عمار) تحديداً، حدا ببعض الفصائل اليسارية إلى القول بوجود انتهازية يمينية في صفوف قيادة المنظمة التي اخذت سياستها في نظرهم "تتبلور في مجموعة من الخطوات التراجعية التي تستهدف حماية ذاتها ومصالحها على حساب حركة التحرر الوطني والمصالح الوطنية"¹⁸³. هذه الانتهازية ارتبطت بـ"القيادة «البورجوازية الصغيرة» التي تقود منظمة وثورة، وقودها العمال والفلاحون وغيرهم من الفقراء الفلسطينيين"¹⁸⁴ كما يقول الكاتب يسار أيوب. بالمقابل فإن فتح كانت تتهم المعارضة أحياناً بالانتهازية اليسارية، أي المزايدة على قيادة فتح من أجل المزايدة. فاستعمال الشرعية التاريخية للقيادة في توجيه القرار السياسي باتجاهات معينة، لم يأت جزافاً، وإنما واكب بالاضافة الى ذلك، تجربتها الطويلة في الحقل السياسي والثوري، وفي التعاطي المباشر مع المعادلات الدولية والإقليمية، عدا عن تقديرها لواقع موازين القوى، وقراءتها للمناحي المستقبلية التي تسلكها السياسات المختلفة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. فليس كل قرارات القيادة الفلسطينية هي شر مطلق، حتى لو اضطرت أحياناً للإفراط ربما في المناورة والتكتيك مطولاً على حساب الإستراتيجية، مما أثار زوبعة من الانتقادات والملاحظات على أسلوب عملها السياسي. ورغم أن المعارضة على حق في مواقفها المبدئية المستندة الى الميثاق الوطني، إلا أنها فشلت تماماً في تعبئة الفراغات السياسية التي تركتها القيادة الرسمية خلفها، ولم تستطع عملياً خلق معادلة وطنية وقومية تمنع اقدام القيادة على تقديم تنازلات سياسية في الصراع مع الاحتلال، وذلك عن

¹⁸³ عليوي، حافظ. (2007/3/26م). "الهوية التطبيقية للسلطة الفلسطينية 1"، مجلة العرب. (ت.أ): 1-4-2007م.

<http://arabmag.blogspot.com/2007/03/1.html>

¹⁸⁴ أيوب، يسار : "المعارضة في منظمة التحرير الفلسطينية: تاريخ من الفشل"، جريدة الأخبار. عدد 2007/10/15م.

<http://www.al-akhbar.com/ar/node/50187>

(ت.أ): 17-10-2007م.

طريق تحقيق انتصارات في الميدان العسكري أو السياسي. وبقيت المشكلة هنا - في رأي الباحث - تدور حول تجاوزات القيادة المستمرة لقرارات المؤسسة التشريعية الفلسطينية، وتجاهلها المتواصل لرأي شركائها في الائتلاف الجبهوي، الذين تحولوا بفعل ذلك، الى مجرد غطاء (ديمقراطي) لحركتها السياسية. وفي ذات الاطار، تحول عمل الثورة أكثر اقتربا والتصاقا من عمل الدولة، وانتقل من عمل المنظمة والحركة الثورية الى سلوك النظام والكيان السياسي.

إن بصمات الرئيس الراحل ياسر عرفات على مخرجات القرار السياسي الفلسطيني كانت جلية، سواء من خلال موقعه كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أو كزعيم لحركة فتح، ومن ثم كلاعب رئيس وأساسي في المؤسسات التشريعية الفلسطينية. وهو ما كان يثير حفيظة وإعجاب القوى الفلسطينية الأخرى في وقت واحد وفي مقدمتها قوى اليسار، ويزيد من عدم رضا قوى غيرها، بحسب طبيعة العلاقة التي تجمع منظمة التحرير وعرفات مع هذا النظام أو ذلك.

الفصل الثالث

3. الشرعية السياسية للمنظمة وشعار استقلال القرار الفلسطيني

3.1 خلفية عامة

تُعتبر شرعية منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً أساسياً من التجربة السياسية للثورة الفلسطينية المعاصرة عبر مسيرتها الطويلة. بغض النظر أكانت م.ت.ف جبهة وطنية، أو ائتلافاً سياسياً عريضاً، يضم في ثناياه فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة. وبالقدر الذي كانت فيه هذه الشرعية هدفاً مركزياً سعت إليه تلك الفصائل منذ البداية، فقد تداخلت مستوياتها وارتبطت بنفس السياق، مع شعار "استقلال القرار السياسي الفلسطيني"، الذي رفعته قيادة منظمة التحرير خلال العقود الماضية، في إشارة منها إلى الشخصية الكيانية المتميزة للشعب الفلسطيني. إضافة إلى خشية معظم هذه الفصائل، وخاصة حركة فتح من الذوبان في دوامة المحاور العربية المتنافسة فيما بينها على حساب القضية الفلسطينية، وما تخلل ذلك من انتقادات تاريخية للوصاية العربية على القضية الفلسطينية منذ نشأتها، وأثناء محطاتها الرئيسية.

وما مسعى فصائل م.ت.ف لإنزاع الإعراف بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، إلا تكريس كذلك، لشرعية المقاومة والكفاح المستمر والدائر لتحرير فلسطين من نير الاحتلال الإسرائيلي من جانب، ومحاولة لتجاوز مرحلة خذلان الأنظمة العربية للفلسطينيين بالعام 1948م، أثناء حربهم ضد الحركة الصهيونية التي احتلت فلسطين، وهجرت نسبة كبيرة من سكانها (حوالي 85%) في أصقاع الدنيا بالقوة الغاشمة من جانب آخر. لخص ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير (1969م-2004م) هذا المسعى في مقابلة خاصة مع مجلة "البيادر السياسي" بالقول: "من حق اللجنة التنفيذية أن تستخدم كل الوسائل التي تراها مناسبة إلى إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة...ومن ضمنها... الحصول على اعتراف كل دول العالم بها"¹⁸⁵. وعلى الرغم من تحقيق المنظمة لهذه الأهداف

¹⁸⁵ مقابلة، "أبو عمار في حديث خاص للبيادر السياسي"، مجلة البيادر السياسي، العدد 172، السنة الخامسة، 12 تشرين

أول 1985م، ص10.

فيما بعد، إلا أن الإعراف السياسي بها من قبل الولايات المتحدة والغرب عموماً، بقي مشروطاً بتغيير سلوكها السياسي، وأساليب عملها و برامجها النضالية، وأهدافها ومنطلقاتها الفكرية. وفي نهاية المطاف، تخليها كمنظمة ثورية عن العنف المسلح والمقاومة المشروعة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها. ودفعها لتغليب العمل الدبلوماسي والسياسي على المقاومة، كسبيل لتحقيق جزء من أهدافها بالحريّة والاستقلال. أي سلخها عن درب الكفاح المسلح، عن طريق إلزامها من قبل الإدارة الأمريكية بإدانة المقاومة أو ما تسميه بـ "الإرهاب"، تمهيداً لإعادة النظر بموقفها، الذي كان يرفض الاعتراف بوجود إسرائيل كقوة تستعمر فلسطين. وبذلك ترتب على الاعتراف السياسي بها مسؤوليات جمّة، ليس أقلها عدم قبول الغرب بها كحركة تحرر وطني، وجبهة للمقاومة تقاوم من أجل استعادة وطنها السليب. وإنما ظهور توجه أمريكي/أوروبي لمحاسبتها ومعاقبتها على سياساتها، وهو ما أفضى لاحقاً تحت وطأة الحصار المضروب حولها إلى استدراجها شيئاً فشيئاً من قبل القوى الدولية، لتسديد ثمن وجودها على الخريطة الإقليمية، والتسليم بمتطلبات وشروط هذا الوجود ضمن مظلة النظام الدولي السائد في العالم، سواء أكان نظاماً ثنائي القطبية، ومنه نظام العملاقين الذي بزغ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، واستمر حتى بداية تسعينات القرن الماضي حيث تربع على قمته الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفييتي، أو نظاماً أحادي القطبية، كالذي بدأ ينمو مع بداية القرن الحالي (الواحد والعشرون) بقيادة واشنطن.

التغيير الكوني الجديد في طبيعة العلاقات الدولية، وتحوله لصالح الولايات المتحدة الأميركية، وضع مسألة استقلال القرار السياسي الفلسطيني على المحك العملي. وهذا بدوره جعل بعض أهداف المنظمة محطّ تساؤل، خصوصاً حينما حاولت القيادة الفلسطينية الاستعاضة عن الفشل الميداني في التحرير، بمحاولة انتزاع الاعتراف الدولي بالتمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، وبجعل المنظمة وطناً معنوياً للفلسطينيين. لقد باتت عملية التواجد السياسي الفلسطيني على الخريطة الإقليمية أو الدولية قضية بحد ذاتها. حيث أصبحت م.ت.ف هدفاً للحصار الأمريكي متعدد الأشكال، وللضغط الغربي المتواصل. لأن المطلوب من قيادتها هو

تلبية شروط محددة، ستؤدي الاستجابة لها الى تغيير اتجاه البوصلة السياسية ناحية المزيد من الواقعية، والقليل من الرومانسية الثورية.

أما أبرز محطات الضغط الذي تعرضت له المنظمة، فتراوحت بين طردها من الأردن نهائيا عام 1971م، ثم من لبنان عام 1982م، وزجها في حروب أهلية بالبلدين، اضافة الى حصارها العربي المالي والسياسي بعد حرب الخليج عام 1990م، ومحاولات خلق البدائل لها. عدا عن قيام اسرائيل بشن حرب اغتياالات شرسة ضد قيادات الصف الأول فيها، منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، واستخدام الفيتو الامريكي في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار يدين اسرائيل وينتصر لفلسطين.

إن مقايضة أساليب عمل المنظمة وغاياتها الأصلية مقابل الاعتراف الدولي بها، برز أكثر عقب اقرار المجلس الوطني الفلسطيني لبرنامج النقاط العشر عام 1974م، الذي تحول الى أساس تقوم عليه كل البرامج المرحلية الفلسطينية. الأمر الذي أثار حفيظة ومعارضة تيار في داخل م.ت.ف، بدأ بجماعة أبو نضال التي انشقت عن فتح في أوائل السبعينات من القرن المنصرم، وانتقل لمنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفصائل يسارية أخرى غيرها. وكان المجلس الوطني تقدم في ذات الدورة رقم (12)، بتوصية الى اللجنة التنفيذية للمنظمة دعاها فيها الى "ضرورة العمل على فتح المجال الدولي لطرح قضية فلسطين"¹⁸⁶، من خلال التحرك السياسي والدبلوماسي الدولي، لانجاز الهدف المرحلي المشار إليه في النقاط 2، 3، 4، من النقاط العشر¹⁸⁷. وفي ظل هذه المعادلة تنوعت الاجتهادات، ولم تخفت الأصوات الوطنية التي طالبت قيادة المنظمة وفصائلها بمواصلة التمسك بأهدافها، وإظهار درجة من الصمود والمقاومة والمناورة. وتجلى هذا في اصرار جبهة الرفض على التمسك بخيار الكفاح المسلح أسلوبا للتحرير، وباعتبار السلطة الوطنية المقترحة بالبرنامج المرحلي سلطة مقاتلة، وبرفض الاعتراف

¹⁸⁶ "قرارات المجلس الوطني، الدورة الثانية عشرة (القاهرة 6-1/9/1974"، موقع مركز المعلومات الوطني

الفلسطيني.(1999). (ت.أ) 20-8-2006م.

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.pnic.gov.ps%2Farabic%2Fpalestine%2Fsemester12.html>

¹⁸⁷ المصدر السابق.

بالقرار 242. وذلك من باب الممانعة وعدم التفريط بالثوابت الوطنية، أو الحد الأدنى لكل ما يمثل حقاً تاريخياً للشعب الفلسطيني في فلسطين. واكب ذلك المطالبة بعدم الهرولة باتجاه الغرب وإسرائيل للحصول على الاعتراف السياسي مقابل تنازلات غير مبررة، وهو عكس ما حصل في إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي في أوسلو لاحقاً. وقبلها أثناء حصار بيروت حينما "أبدى عرفات استعداداً خطياً لقبول كافة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية دون استثناء القرارين 242 و338 التي دأبت المجالس الوطنية المتعاقبة على رفضهما"¹⁸⁸. وتلا ذلك اعتبار عرفات للميثاق الوطني لاغياً (كادوك بالفرنسية)، عام 1988م، وإعلانه عن نبذ المنظمة للارهاب في باريس عام 1989م.

وفي اعتقادي أن الاندفاع الفلسطيني بقوة باتجاه خوض المعركة بالساحة الدولية بذلك التركيز والاهتمام، ليس مردّه فقط إلى عدم قدرة المنظمة على تحقيق إنجازات عسكرية ذات قيمة في الحرب ضد إسرائيل، بسبب صعوبة العمل المسلح من داخل فلسطين أو عبر الحدود العربية المجاورة لها. وإنما لإدراك قيادة المنظمة وخاصة رئيسها ياسر عرفات أن فلسطين ضاعت بقرار دولي، وكانت ضحية معادلة دولية. ابتداء من اتفاقيات سايكس بيكو عام 1916م، مروراً بوعده بلفور عام 1917م، وقرار التقسيم رقم 181 عام 1947م. ولإستعادة جزء منها لا بد من استعادة الشعب الفلسطيني من النفي إلى الإثبات. بمعنى إعادة زرعه في الواقع الدولي وعلى الخريطة الدولية، كشعب مضطهد صاحب حقوق وطنية لم يندثر بفعل التأييد والدعم الغربي لأنشاء كيان غريب في وطنه، وعلى أنقاض كيانه السياسي وهويته الوطنية. لذلك فإن قبول الشرعية الدولية بالمنظمة ممثلاً للفلسطينيين، هو إعادة اعتبار لهذه الكيونة السياسية التي تمثله وتتطق باسمه، وتملك من الشرعية السياسية ما تملكه أي سلطة سياسية وطنية في بلدها. ولأجل فتح الطريق أمام امكانية تطبيق البرنامج المرحلي، أو "تحقيق الهدف الجديد، كان لا بد أن

¹⁸⁸ حمامي، ابراهيم. (2006/3/25م). "منظمة التحرير.. جدلية التمثيل وحتمية التغيير"، مجلة المحرر. العدد

تصبح منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين، وأن تتوقف الدول العربية المعنية (الأردن ومصر على وجه الخصوص) عن تمثيل الفلسطينيين¹⁸⁹.

تختلف معركة م.ت.ف عن معركة جبهة تحرير فيتنام الشمالية (الفيتكونغ) مثلاً، أو جبهة التحرير الجزائرية اللتان وضعتا ثقلهما في الميدان ولم تُعرا الكثير من الاهتمام للساحة الدولية. حيث قاتلت كلا الجبهتان على أرضيهما ووسط شعبيهما. كما أن طبيعة الاستعمار الذي تعرضتا له تختلف عن طبيعة الاستيطان الصهيوني الكولونيالي في فلسطين، الذي طرد السكان الاصليين للبلاد بالعنف والقوة، وجلب مكانهم عصابات من مختلف دول العالم. ومن المعلوم، أن تشابك مصالح الحركة الصهيونية مع دول غربية كبرى، وحصولها على تشريع دولي ببناء دولة يهودية في أرض فلسطين، يؤكد على اتساع نطاق المواجهة في فلسطين عما كان عليه الحال في الجزائر وفيتنام. على أية حال، بعيداً عن صوابية ذلك التوجه لدى منظمة التحرير بقواها المختلفة من عدمه، وتداعيات ذلك على القضية الفلسطينية، فإن ما يهمنا في هذا السياق البحث في مفهوم الشرعية وآليات إكتسابها، مظاهرها والمسئوليات المترتبة عليه.

يتعلق موضوع الشرعية بالمجال السياسي أولاً وآخراً، وإن قاد إلى مزوجة العمل المسلح المقاوم مع العمل الدبلوماسي والسياسي. رغم أن هذه المزوجة لم تمكث طويلاً، حيث صارت الأولوية للعمل السياسي على حساب العمل العسكري. الغاية من ذلك، كانت تكريس فكرة شرعية المنظمة وقيادتها، وتثبيتها والحفاظ عليها وحمايتها من محاولات طرح البدائل السياسية المحلية أو الفصائلية لها. تحول ذلك الى معركة، أصبحت بكل مسمياتها ممراً للقبول والتسليم بتسويات سياسية للقضية الفلسطينية، لم يكن ممكناً التفاوض حولها أو حتى التفكير بها. وهي تسويات رغم إجحافها الواضح بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، لم تكن إسرائيل مستعدة للقبول بها، كما لم تكن لديها الجاهزية (المتوقعة) أو الممكنة لاحترامها أو تنفيذها، كما سنرى في فصول هذا الكتاب.

¹⁸⁹ نافع، بشير موسى. (2007/8/30م). "الجماعة الوطنية والعقل السياسي الفلسطيني يعيشان أزمة مستحكمة"، مجلة

العصر. (ت.أ.). 5-9-2007م

3. 2 مفهوم الشرعية السياسية

يعدُّ مفهوم الشرعية السياسية مفهوماً مثيراً للجدل بدون أدنى شك. وذلك لأنه يتعلق بمصائر الناس من جهة، وبطبيعة العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم من جهة ثانية. وهي علاقة لها جذور عميقة في التاريخ الإنساني، وتتجدد باستمرار لأنها تعبير عن حالة سياسية تعكس صورة الوضع الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع.

من أوائل الذين بحثوا في فكرة الشرعية السياسية عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر **Max Weber**، الذي اعتبر النظام الحاكم شرعياً، حينما يشعر مواطنوه أنه نظام "صالح ويستحق التأييد والطاعة"¹⁹⁰. وبالتالي فإن الشرعية في نظره هي "صفة تتسبب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية، أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة، أو بسبب قيامه بطرق وأساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة"¹⁹¹. أي أن فكرة الشرعية كمفهوم سياسي تقوم من حيث المبدأ على "تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارساتها"¹⁹²، وذلك وفق استنتاج باحثين نظروا إليها كأحد مقومات الحكم والكيان السياسي، بغض النظر عن مصدر هذه الشرعية، فهي تقليدية أم إلهية، دستورية أم ثورية، تاريخية أو انتخابية ديمقراطية... الخ. ومن هؤلاء د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، الذي توصل إلى أن الشرعية السياسية قد تعني سيادة القانون، ويشمل ذلك خضوع السلطات العامة للدستور والعرف العام، أو تطبيق القانون الإلهي، متمثلاً في أحكام الدين. يستشف من هذه التصورات أن الشرعية نسبية أولاً، وتحمل في طياتها مضامين أخلاقية ثانياً. يؤكد على ذلك، عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور

¹⁹⁰ نعاغ، عبد القادر. (2007/5/2م). "اشكالية الشرعية في الأنظمة العربية"، موقع التجديد العربي. (ت.أ) 1-6-
<http://www.arabrenewal.org/articles/1048/1/AOBCaiE-CaONUie-Yi-CaAaUaE-CaUNEiE/OYIE1.html>

¹⁹¹ المرجع السابق.

¹⁹² اسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. "مفهوم الشرعية"، مقال منشور في موقع اسلام أون لاين، (ب.ت).
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafahem-7.asp> (ت.أ): 8/2006م

ليبتست **Seymour Lipset** الذي يرى بأن الشرعية تأتي من "قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملاءمة لذلك المجتمع"¹⁹³ من جانب، وقدرته على اقناع الأفراد والجماعات في مجتمعه بأن الطرق التي يستعملها تدلل على النقاء "قيم هذا النظام مع قيمهم"¹⁹⁴ من جانب آخر. فالتقافة السياسية السائدة في البلاد، ومستوى الوعي الوطني العام، بما في ذلك قناعات الأفراد، تشكل جميعاً قاعدة للقبول بشرعية النظام السياسي، الذي لا بد وأن يعكس مصالح أغلبية المواطنين، ويعبر عن طموحاتهم من خلال سلوكه السياسي وتجسيده لهويتهم الجمعية.

ومن خلال هذا الفهم وصف كاتب آخر الشرعية السياسية أنها "تعني تمتع النظام السياسي بدرجة عالية من القبول والرضا والتأييد من جانب المواطنين، أو أغليبيتهم"¹⁹⁵، وبحيث نلمس هذا الرضا على شكل تأييد لمؤسسات النظام وقياداته وسياساته وقراراته بالاجمال. وإذا كان الاجماع الشعبي الكامل على شرعية النظام السياسي، مسألة يصعب بلوغها، فإن وجود "وحدة فعلية بين السلطة والمجتمع، وممارسة فعلية للأهداف المشتركة بينهما"¹⁹⁶، أمر لا مفر منه، لأنه كما يقول الكاتب ابراهيم غرايبة يرتبط بالسيادة، والمساواة، والشعور بالوطنية، والعدالة الاجتماعية¹⁹⁷.

تتطلق فكرة الشرعية بالأساس من الولاء للنظام السياسي أو للمؤسسة أو المنظمة، باعتبارهما يمثلان طموحات الأغلبية الوطنية أو القومية في البلاد المعنية. فشرعية النظام السياسي هي ظاهرة نسبية، لأنه لا يمكن أن يكون هناك إجماع على شرعية النظام القائم،

¹⁹³ نعاغ، عبد القادر. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

¹⁹⁴ المرجع السابق.

¹⁹⁵ علوي، مصطفى. (2005/3/7م). "الإرهاب والشرعية السياسية في السعودية: مصادر التهديد وأبعاده"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (ت.أ) 1-6-2007م.

<http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,368,00.html>

¹⁹⁶ غرايبة، إبراهيم. (2006/5/17م). "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية"، عرض للكتاب في موقع المعرفة.

(ت.أ) 1-6-2007م

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23DEC82C-595B-46C6-9168-15CAF0DC589D.htm>

¹⁹⁷ المرجع السابق.

كما يقول الباحث خميس والي في كتابه "اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية"¹⁹⁸. وهو تحديد يقترب شيئاً ما من معانيها في الإسلام مثلاً، حيث يستند عمود الشرعية فيه إلى "الطاعة لأولي الأمر"¹⁹⁹، ويتحقق ذلك بـ"البيعة" للحاكم، التي عرفها الفيلسوف المسلم ابن خلدون في مقدمته الشهيرة (مقدمة ابن خلدون) بأنها "العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وبأمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه"²⁰⁰. وفي ذلك إشارة إلى أن العلاقة هنا عبارة عن علاقة تبادلية بين الحاكم والمحكوم. وهي من هذه الناحية علاقة تمثيلية للمحكوم، توفر للحاكم القدرة على اتخاذ القرارات السياسية التي تنعكس سلباً أو إيجاباً على واقع ومستقبل الشعب برمته.

الشرعية بهذا المعنى، محدودة بمدى زمني معين، ومرهونة باستمرار الرضى الشعبي عن الحاكم. وتعتبر الكيفية التي اكتسب فيها النظام أو المنظمة هذه الشرعية، والطريقة التي تم عبرها استثمارها، قضيتان على درجة كبيرة من الأهمية، لتأثيرهما المباشر في استمرار وجود الشرعية ذاتها. وهنا يقول العلامة الفرنسي موريس ديفرجيه **Morris Duverger**، بحسب خميس والي، أن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية. وهو محق في ذلك. ولكن، عندما تكون الحكومة شرعية لا يعني بالضرورة أنها تحقق الصالح العام، وإنما تملك - في نظر المواطنين المحكومين لها- شرعية دستورية لتمارس سلطاتها. وبذلك، فالشرعية تتضمن منظومة من المعتقدات، تختلف مدلولاتها ومعانيها من بلد لآخر، وتتغير مع الزمن.

رغم التنوع الملحوظ في توصيف هذا المفهوم، تبقى الشرعية في رأي الباحث د. خميس والي صفة يجب أن تلازم أي نظام سياسي، من أجل ممارسة الحكم. وهو على صواب، لأنها أساس الحكم من الوجهة العملية. وفي اعتقاده، أن الشرعية السياسية تقوم على

¹⁹⁸ للمزيد انظر: والي، خميس. (2007/5/25م). "اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية". شبكة الأنباء المعلوماتية. ط1، 2003م. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (ت.أ) 1-6-2007م

<http://www.annabaa.org/nbanews/63/249.htm>

¹⁹⁹ العبد الله، طلال. (2004/5/18م). "في معنى السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر"، (ت.أ) 2006/8/1م

<http://ssnps.jeeran.com/slth.htm>

²⁰⁰ والي، خميس. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

مرتكزين، الأول منهما يتعلق بدستورية السلطة، أي الوصول الى السلطة والحكم وفق القوانين المستمدة من الدستور. والثاني أهم، لأنه يعتمد على تسليم أفراد المجتمع بوجود هذه السلطة، والرضا عن تصرفاتها. ويبدو أن عالم الاجتماع الأمريكي أرنولد غرين **Greene** عرف الشرعية من هذا المنطلق أيضا، فهي في نظره "تشير إلى مواقف المواطنين تجاه كل من أشخاص وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة"²⁰¹. بناء عليه، يعتقد غرين **Greene** أنه حينما ترتفع نسبة التأييد للنظام، يؤمن أكثر المواطنين بأن الحكومة لها الحق في أن تعمل ما تعمله، وحينما يحدث العكس، يؤمن أكثر المواطنين بأن الحكومة لا تعمل ما يجب أن تعمله. بهذه الحالة، كلما كانت القاعدة الشعبية للنظام السياسي أكثر اتساعا، كلما كان أقدر على السير قدما في تنفيذ برامجه على الصعد كافة، لأن تأثير المعارضة على سياساته يكون محدودا. وبذلك فإن مصدر الشرعية التي اعتمدها النظام أو المنظمة في الوصول الى سدة الحكم بالأصل تؤثر على موقف الجمهور منه. ومفهوم الشرعية أولا وأخيرا يتصل بـ "حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق"²⁰²، وفق ما أشار د. سيف الدين عبد الفتاح في مقالة له حول مفهوم "الشرعية".

3.3 مصادر الشرعية السياسية

هناك أكثر من مصدر للشرعية السياسية بحسب علماء الاجتماع، والسياسة، والفكر. وفي الفكر السياسي والممارسة السياسية عُرف هذا التعدد والاختلاف في مصادر الشرعية، كمؤشر على إمكانية انتقال السلطة بناء على التحول في مصادر شرعيتها، أو نتيجة للتغيير في أيديولوجية النظام السياسي الذي تقوم عليه السلطة، والتي تعتمد في واقع الأمر على امتلاك زمام القوة اعتمادا رئيسيا. إن مطالعة بعض ما كتب حول هذا الموضوع، يشير الى ميل الكثير من الكتاب في هذا المضمار، لإعتبار النماذج الثلاثة التي حددها ماكس فيبر **Max Weber** كأساس لمصادر الشرعية عموما، وهي الشرعية التقليدية، والكاريزمية، والشرعية

²⁰¹ والي، خميس. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²⁰² اسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

العقلانية القانونية. بالإضافة الى ثلاثة مصادر أخرى حددها ديفيد ايستون **David Easton**، والتي تكملها وتطورها ولا تتناقض معها. وهي: الزعامة الشخصية، والأيدولوجيا، ثم ما أسماه بالشرعية البنوية، والتي "هي النظير المقابل للعقلانية القانونية عند " فيبر **Weber**"²⁰³.

من مراجعة مصادر الشرعية عند ايستون **Easton** وفيبر **Weber**، نلاحظ أن الأول طور فكرة الكاريزما عند الثاني، حيث جعل الصفة الشخصية للحاكم جزءاً من بناء شرعية الحكم، ولكن ليس بالضرورة تمتع الزعيم الملهم بوضع فذ أو استثنائي أو بقدسية معينة - بحسب رأيه-، وإنما بقدرة الحاكم على الحكم وادارة شئون البلاد، بما يحقق مصالح العباد. وهناك من يتوسع في هذه المصادر ويضيف إليها شريعات أخرى، كشرعية الانجاز والفاعلية التي يؤديها النظام السياسي. واستناد بعض أنظمة الحكم في عصرنا الى الدعم الخارجي في تعزيز سلطاتها الداخلية، كما حصل بعد الاطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين مثلاً عام 2004م. وفي هذا الصدد، يؤكد الكاتب هيثم مناع أنه " في غياب الشرعية السياسية الداخلية، شكلت السياسة الخارجية أحد مصادر الشرعية للسلطة التنفيذية"²⁰⁴. وبلا شك هناك نماذج سياسية موجودة في الوطن العربي، والعالم لهذا الشكل من الشرعية، كتأثير العلاقة السورية اللبنانية على شرعية الحكم في لبنان مثلاً. غير أن ما يهمننا هنا، هو الحديث عن أربعة مصادر رئيسة للشرعية السياسية وهي: الدين والعادات والتقاليد، والكريزماتية، والعقلانية القانونية، والأيدولوجيا والثورة.

3.3. 1 الدين والعادات والتقاليد

الشرعية التقليدية هي المستمدة من التراث والتقاليد التي تأخذ طابع القداسة لدى أفراد المجتمع، بما في ذلك الأعراف السائدة منذ زمن بعيد، خاصة في المجتمعات الشرقية، وفي عصر الاقطاع عموماً. وتمنح هذه الأعراف للزعماء التقليديين مكانة يتم توريثها عبر الأجيال،

²⁰³ نعاغ، عبد القادر. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²⁰⁴ مناع، هيثم. (2007/7/17م). "في السياسة الخارجية هل ما زال هناك ثوابت ومتحولات"، موقع اللجنة العربية لحقوق

<http://www.achr.nu/art212.htm>

الانسان. (ت.أ) 5-6-2007م.

كما تقدم لهم فرصة للتميز الاجتماعي عن الآخرين حيث يدين أعضاء المجتمع في غالبيتهم بالولاء والطاعة لهؤلاء القادة، الذي يعززون سلطاتهم الشخصية الى درجة الاستبداد. فالمراكز الاجتماعية التي يحتلونها تؤثر على بقية أعضاء المجتمع، وتحدد شكل العلاقة بين الحكام والمحكومين. وغالبا ما تتصف قرارات الزعيم أو القائد التقليدي بسمة تحكيمية، لأنها تعبر عن رغباته الشخصية. ويتم ذلك في "حدود التقاليد والعادات المقبولة، أما ولاء الأفراد وطاعتهم، فيرجع إلى احترامهم للمكانة التقليدية"²⁰⁵ التي يتمتع بها هذا الشخص. فالولاء السياسي في هذا النمط من الشرعية يكون بالعادة، لزعيم تقليدي أو لبطل أو زعيم روحي. ويترتب على ذلك قبول المجتمع بالنظام السياسي والحكومة والقيادات التي يمثلها هذا الزعيم أو ذاك. يندرج ذلك في سياق النموذج الأبوي للعلاقات الاجتماعية الذي عرفته المجتمعات التقليدية البدائية، حيث يتمتع الأب بسلطة مطلقة، مقابل التزام وطاعة عمياء من قبل الأبناء. وهذا يعكس نفسه على علاقة الحاكم بالمحكومين أيضا. أما في النمط القبلي والعشائري فهي علاقة أكثر تنظيما بعض الشيء، حيث يكتسب الشيخ أو الزعيم شرعيته من خلال مجموعة من الأنصار، وعبر احتكاره للغنائم، وتوزيعها على الموالين له، بالإضافة الى استناده الى تراث عائلي مميز. ورغم أن مصدر هذه الشرعية من أقدم المصادر، فإن الكاتب الأردني باسم الطويسي، يميل للاعتقاد بأن الشرعية التقليدية تأكلت تماما مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة الاحتلالات والاقنتال الداخلي والخارجي. ثم بدأت تعود بالترديد عبر بعض تيارات الإسلام السياسي المعاصر، ومن خلال الجمع بين التقاليد الدينية وبين الزعامة الملهمة أو الكاريزما، وذلك تمشيا مع فكرة الدعوة لعودة الخلافة الإسلامية، حسبما يعتقد الطويسي²⁰⁶.

3.3. 2 الشرعية الكريزماتية (الزعامة الملهمة)

وهي بحسب ماكس فيبر **Max Weber** مصدر مهم للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية. ولكنها انتشرت في الكثير من البلدان والمجتمعات التي

²⁰⁵ والي، خميس. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²⁰⁶ الطويسي، باسم. (2005/8/29). "مصادر جديدة للشرعية السياسية"، *جريدة الغد*. (ت.أ) 15-7-2007م.

استقلت حديثاً، وبعدها تعرضت للغزو والاستعمار من جانب شعوب وقوى ومجتمعات غريبة عنها. كما حصل في كوبا مثلاً، أو فلسطين، وفيتنام الشمالية، وجنوب أفريقيا، أو الاتحاد السوفياتي، وفرنسا في أعقاب الاحتلال النازي لهذين البلدين في نهاية الثلاثينات ومطلع أربعينات القرن الماضي. كان القادة في هذه الدول وزعماء الأحزاب السياسية من الشخصيات الكرزمانية التي أفرزتها الظروف التاريخية التي طرأت على مجتمعاتهم وبلادهم. ومن هنا، فإن هذه الشرعية عادة ما تكون على علاقة بشخصية الزعيم الملهم، والقائد الفذ المتميز الذي خلص الشعب من نير الاستعمار، أو ناضل طويلاً من أجل تحقيق ذلك، بما يتطلبه هذا الأمر من تضحية وإيثار، وما يحفه من مخاطر. بحيث يكتسب هذا الزعيم نوعاً من القدسية والخصوصية، بما يتمتع به من صفات وخصال حميدة، وكأنه مبعوث العناية الإلهية لتخليص شعبه من واقعه المر، نحو فضاء الحرية والاستقلال والحياة الكريمة. إن إيمان الشعب بقائده يعزز ثقة القائد بنفسه، ويؤدي إلى حالة من الولاء المطلق والطاعة للنظام الذي يمثله.

يشير الكاتب خميس والي هنا، إلى ارتباط السلطة في هذا النموذج "ارتباطاً وثيقاً" بشخص القائد الذي لا يتقيد بأي قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرقية متوارثة، ويعتمد على التأثير العاطفي في الجماهير، ويتصرف وكأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه²⁰⁷. فالقائد صاحب الشخصية الكرزمانية يتحول عبر تاريخه الطويل المتراكم، لرمز سياسي للكرامة الوطنية، بما لديه من رسالة وطنية كبيرة، يجسد تمسكه بها ودفاعه عنها شكلاً من أشكال البطولة. ويسود الاعتقاد لدى الجمهور بأنه لولا وجود صفات خارقة للعادة في شخصيته، وربما تلقّيته الدعم من قوة غيبية، لما تمكّن من لعب هذا الدور المتميز في تاريخ أمته، وبحيث يصبح وجوده في الحكم من أسباب استمرار الاستقرار في المجتمع. وغيابه أو فشله في تحقيق مكاسب جديدة لشعبه، يؤدي إلى انفجار الصراع الداخلي، وانتشار الخلافات السياسية التي تهدد وحدة النسيج الاجتماعي في البلاد. ومن نماذج هذه الشرعية جمال عبد الناصر، والمهاتما غاندي، وجوزيف ستالين، وماوتسي تونغ، وياسر عرفات، والمفتي الحاج أمين الحسيني وغيرهم.

²⁰⁷ والي، خميس. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

3.3.3 الشرعية العقلانية القانونية (الدستورية)

مصدر هذه الشرعية القانون والدستور بالدرجة الأولى، اللذان ينظمان علاقة الحكام بالمحكومين، على أن تحظى القوانين المرعية بقبول ورضا الطرفين، خاصة وأنها تمثل القاعدة والمرجعية في عمل السلطة والنظام السياسي. بالإضافة الى تنظيمها لعلاقات القوى السياسية مع بعضها البعض، سواء من جهة تحديد الطرق المتبعة في التعبير عن شكل التنافس، والتعارض، والاختلاف فيما بينها بوسائل ديمقراطية، أو من جهة ابراز الخصوصية والتنوع في المصالح المختلفة لشرائح متعددة داخل المجتمع. وفي كلا الحالتين، تصير عملية قبول وطاعة شبكة المؤسسات التي ترمز لهذه الشرعية أمرا مفروغا منه. ورغم الأجواء البيروقراطية التي تسود في أوساطها، إلا أنها لا تحيد عن القواعد القانونية والدستورية المتبعة في البلاد. فمن المفروض أن هذه المؤسسات أقيمت بناء على تلك القواعد، ووفق معايير موضوعية، وليس لاعتبارات شخصية. مما يعزز اعتقاد أفراد المجتمع بأن شرعية السلطة في هكذا نموذج، تقوم على أسس قانونية- عقلانية مناسبة، وبالتالي فإن طاعتهم لها تصبح واجبة. ويصير من حق القائمين عليها اصدار الأوامر لأفراد المجتمع، الذين عليهم اتباعها. وهذا على عكس الشرعية التقليدية كما أسلفنا.

الشرعية القانونية أو الدستورية جاءت أصلا تعبيرا عن رفض التأسيس الملكي والكنسي لشرعية السلطة في أوروبا، وذلك بعد اندلاع الثورة الفرنسية، وشيوع مبدأ العقد الاجتماعي الذي يقوم على تنازل الفرد عن جزء من حقوقه "لصالح ضمان أغلبها في الكيان الاجتماعي؛ ومن هنا جاء حق الانتخاب والتمثيل"²⁰⁸، والحياة النيابية عموما، حيث يكون الشعب هو مصدر هذه الشرعية. إن اضافة ايستون **Easton** فيما أسماه بالشرعية البنيوية هنا، مسألة تتعلق بالتشديد على دور المؤسسات في اكتساب النظام للشرعية. وذلك حينما تتحول من "بنى بدائية إلى بنى معقدة مستقلة بعض الشيء، متماسكة في بنائها الداخلي، وقادرة على التأقلم مع

²⁰⁸ عبد العاطي، عادل. (2000/10/10م). "أزمة الشرعية في الحركة السياسية السودانية"، (ت.أ) : 2006/8/1م
<http://www.mafhoum.com/press/Ati.htm>

التطورات المجتمعية الكبيرة²⁰⁹. عندها تصبح هذه المؤسسات - برأيه- قادرة على الإسهام في تحويل الثقافة السياسية نحو الشرعية الدستورية أو البنوية.

3.3. 4 رابعا: الأيديولوجيا والثورة

بينما تُصوّر الشرعية الدستورية الحاكم على أنه يتولى السلطة السياسية والحكم وفق أحكام الدستور السائد في البلد، تأتي الشرعية السياسية في نظام الحكم الثوري انطلاقا من إرادة الثورة. ورغم التداخل الظاهر بين الشرعيتين فإن مصدر الشرعية الثورية ليس بالضرورة "الشعب في عمومها، وإنما مصدرها هو (الجماهير الشعبية الكادحة)، الخ.. والتي تعبر عنها طليعة ما (طبقة، حزب، مجموعة ثوار، مجموعة ضباط الخ)"²¹⁰. لذلك فإن هذه الشرعية تتبع من قدرة تلك الطليعة في التعبير عن مصالح معظم الجمهور، الذي يرى في أدائها تكريسا لمصالحه، ورفعاً لظلم وقع على كاهله. ثم تتبلور بالتدرج عن طريق الكفاح والنشاطات والفعاليات الأخرى المرافقة له. تعود الشرعية الثورية في بداياتها الى الفكر الذي أفرزته الثورة الفرنسية. وهي تسعى للتعبير عن مصالح الجماهير الشعبية التي تنقاد الى تلك الطليعة التي تمثل مصالحها العريضة. وعند وصولها الى الحكم تحاول تمثيل مصلحة الشعب بأكمله عبر هذه الرؤيا. ويمكن أن يكون وصولها للسلطة عن طريق العنف والثورة، أو من خلال النضال الطويل الذي تمارسه من أجل تحقيق مصلحة أغلبية الجماهير.

وفي هذا السياق، يبيّن الكاتب السوداني عادل عبد العاطي أن هذه الشرعية كانت يسارية وعلمانية في الأساس ثم استخدمتها أطراف يمينية ودينية. إلا أن المفكر ديفيد ايستون **David Easton** طرح الأيديولوجيا كمصدر للشرعية السياسية، بغض النظر إن كانت هذه الأيديولوجيا يسارية أو يمينية، قومية أو وطنية، ثورية اشتراكية أو دينية. تتضمن هذه الشرعية مجموعة من الأفكار والمعتقدات ومنظومة من الشعارات التي تشكل قواعد ومنطلقات لسياسات النظام الموجود بالسلطة، الذي يتوجه عبرها وبواسطتها لقطاعات أو طبقات اجتماعية بعينها كما يعبر

²⁰⁹ والي، خميس. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²¹⁰ عبد العاطي، عادل. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

ايستون **Easton**²¹¹. وغالبا ما تشتمل هذه الرزمة على مجموعة من المثل والأهداف التي تساعد النظام على فهم الماضي وتفسير الحاضر، واستشراف المستقبل حسبما يعتقد د. مايكل هدسون **Hudson Michael**. من جهة ثانية، فكما أن الايديولوجيا والثورة مصدر لشرعية السلطة الحاكمة، فهي يمكن أن تكون كذلك مصدرا لشرعية المعارضة في مسعاها للوصول الى سدة الحكم، والتشكيك بسلامة نهج النظام الموجود الذي يدير شؤون العباد والبلاد. ومن هنا يستبعد هدسون **Hudson** أن تشكل الأيديولوجيا لوحدها العامل المطلوب لإضفاء الشرعية على الدولة والنظام والسلطة، رغم أهميتها بتكوين الشرعية السياسية في نظره.

3. 4 شرعية منظمة التحرير وآليات إكتسابها

جمعت منظمة التحرير الفلسطينية بين مصدرين أو أكثر من مصادر الشرعية في مراحل مختلفة من تاريخها. وهما الشرعية الثورية والشرعية الكرزماتية. انعكست هاتان الشرعيتان على طبيعة العلاقة الفعلية للقيادة الفلسطينية مع شعبها بالداخل والشتات من جهة، وعلى دورها الميداني، العربي والدولي، من جهة أخرى. في البداية، انطلقت فصائل المقاومة في عملها السياسي من مبدأ الشرعية الثورية. بينما باتت تمزج بين العمل وفق تلك الشرعية مضافا إليها مفهوم الشرعية (الدستورية)، بعد سيطرتها على منظمة التحرير، واعتراف العرب والعالم بالمنظمة كمثل و"كيان" للفلسطينيين. وعادة ما يختلف النظام السياسي عن الكيان السياسي حيث يتسم النظام السياسي بـ"القدرة على التكيف والبقاء من خلال الرد على الضغوطات الخارجية، أو بضبط سلوكه الخاص، أو تحويل بنيته الداخلية والذهاب إلى حد تعديل أهدافه الأساسية"²¹². بينما يشير الكيان السياسي إلى بنية الدولة ومؤسساتها، حيث "يتمتع بسيادة تتجلى في القدرة على سن القوانين وتغييرها واحتكار شرعية اقتناء واستخدام العنف، ويملك رموزاً تدل على سيادته (العلم، النشيد الوطني، العملة، جواز السفر)"²¹³. والكيان بهذا

²¹¹ عبد العاطي، عادل. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²¹² محيسن، تيسير. (2006/6/12م). "آفاق التحولات البنوية في النظام السياسي الفلسطيني"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1579. (ت.أ) 2006/8/2م. <http://www.rezqar.com/debat/show.art.asp?aid=67282>

²¹³ امحيسن، تيسير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

المعنى ثابت، بينما النظام متغير بصفة عامة. ما نريد قوله أن منظمة التحرير جمعت ملامح من الكيان والنظام عند إرسائها لأسس الشرعية المذكورة. فمن جهة بادرت لتشييد مؤسسات الكيان السياسي خارج الوطن، ثم جعلت لها امتدادا ما أمكن في داخل الوطن، كمؤسسات التعليم العالي والصحة والشئون الاجتماعية، ومن جهة ثانية بذلت جهودا لتكريس الولاية السياسية على الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، حتى لو كانت هذه الولاية معنوية في بعض الأحيان. في ذات الوقت، فإن استمرار تراكم أعمال المقاومة أدى الى اتساع نطاق الاعتراف بالشرعية السياسية للمنظمة من خلال الاعتراف الدولي المتتالي بها. كما أن استمرار مسيرة النضال الوطني لعقود جعل من الشرعية الثورية شرعية تاريخية أعمق وأكثر ثراء وتجزرا.

القيادة التاريخية الفلسطينية ورمزها الرئيس ياسر عرفات بدأت تحظى بثقة الجماهير ودعمها، خاصة في ساحة الأرض المحتلة. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها بعض فصائل المنظمة بين الحين والآخر، للنهج القيادي لأبو عمار، إلا أن ذلك لم ينتقص فعليا لا من شرعية المنظمة ولا من الدور التاريخي للقيادة. يعود السبب في ذلك، لكون الجماهير خبرت مواقف الشرعية الثورية ردحا طويلا من الزمن، ووثقت بها، وتعاملت معها كمخلص لها من أزمتها، ومن الاحتلال والشتات والضياع. وأمسى الرعيل الأول من القادة والمؤسسين والأعضاء في المنظمة مرجعيات مقبولة على الشعب وقواه الحيّة. يشمل ذلك أحزابا وقوى على الساحة الفلسطينية لم تنضم إلى صفوف م.ت.ف في وقت مبكر، لأنها لم تمارس العنف المسلح ولم تدع إليه، كالحزب الشيوعي الفلسطيني مثلا الذي لم يلجأ للكفاح المسلح كوسيلة في مقاومته للاحتلال، حيث اقتصر عمله على ممارسة النشاط السياسي التعبوي ضد السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. ولم يصبح عضوا في منظمة التحرير وجزأ من هيئاتها بشكل رسمي ومعترف "به كتنظيم فيها إلا في نيسان/ أبريل 1987"²¹⁴. وبسبب طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن فصائل المنظمة التي مارست المقاومة تمكنت من بناء قاعدة شعبية أكبر من غيرها، وهذا أضفى المزيد من الشرعية على منظمة التحرير وطنيا على الأقل، لأن هذه

²¹⁴ تلحمي، داوود. (حزيران 2005م). "صعود الفكر اليساري في بدايات الثورة الفلسطينية المعاصرة"، مقال منشور في موقع مركز المسار للدراسات والنشر. (ت.أ) 2006/7/15م <http://www.almassar.com/news/news45.html>

الفصائل كانت في قمة هرمها القيادي. وبحسب أدبيات حركة فتح فإن "الحركة الثورية مع تصاعد نضالها المسلح ومع التفاف الجماهير حولها، تصبح قيادتها رموزا للجماهير"²¹⁵. وتحوز أيضا على ثقة الشعب ونصرته أكثر فأكثر إذا أحرزت النصر والاستقلال.

إن القبول الوطني والشعبي بمنطق هذه الشرعية في مرحلة التحرير، ضمن للمنظمة استقطاب الأعضاء والأنصار، وتزويد قوى الثورة باحتياجاتها من الطاقة البشرية، ووفر لها دعما شعبيا في حال استهدافها من قبل جهات معادية حاولت خلق بدائل لها أو احتوائها. ويعتقد الكاتب أن شرعية م.ت.ف، هي عمليا شرعية مثيرة للجدل. فالاحتفاظ بها طوال عقود، وسط مخاضات سياسية وكفاحية عصبية شهدتها منطقتنا، ليس بالأمر السهل. فقد تعرضت الشرعية الفلسطينية إلى عدة اهتزازات ومخاطر بسبب نمطية القوى المشاركة في صياغتها، أو نتيجة لمحاولات التأثير عليها من عدة جهات، ابتداء من الدول الكبرى في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وانتهاء بدول إقليمية عربية ذات وزن سياسي كبير كسوريا ومصر وغيرهما. فبالتواز مع الاضطرطات الامريكية لفرض تنازلات سياسية على هذه الشرعية، جرت محاولات لإنشاء روابط القرى بالضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978م. وهي تشكيل موال لاسرائيل.

لقد استندت تجربة منظمة التحرير في دفاعها عن شرعيتها الثورية الى الشرعية التي اكتسبتها الفصائل، وتم مراكمتها "من جرّاء مقاومة الاحتلال بعد فترة وجيزة من الكفاح الوطني وفقا للمواثيق والأعراف الدولية"²¹⁶، وكان من المأمول أن يتطور الاعتراف بهذه الشرعية بعد الحصول على الاستقلال إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية. لم يكن متوقعا أن يتم ذلك بشكل تلقائي، وإنما عبر مواصلة النضال لفترة زمنية قد تطول أو تقصر اتساقا مع قدرة الثورة على العمل، ومع عدالة أهدافها وطبيعة تحالفاتها، وحسب درجة التفاف الشعب حولها. وقبل هذا

²¹⁵ "قضايا تنظيمية"، (15/8/2005م)، تقرير منشور في موقع فتح نت. (ت.أ) 2006/8/2

<http://www.fateh.net/public/newsletter/2005/15-08-05/all.htm>

²¹⁶ موسى، عماد. (آذار 2005م). "الفهم الفصلي للشرعية الفلسطينية"، مجلة الطريق. العدد 22. (ت.أ) 2006/8/2

<http://www.attareek.org/inside.php?eid=13&id=4>

وذلك مستوى قبول العالم بها. وعلى الرغم مما يقال أن "المنظمة منذ نشأتها الأولى، استندت إلى شرعية مزدوجة، شرعية رسمية عربية، وشرعية فلسطينية مستندة إلى جماهير الشعب الفلسطيني"²¹⁷. إلا أن شرعيتها الثورية، عكست نفسها على الشرعيات الأخرى المواكبة لها، بحيث أصبحت لازمة ورافعة للعمل السياسي الفلسطيني الرسمي، الذي ربما كان سيفقد دونها الدعم الضروري لحركته على المستويات كافة. تكمن خصوصية الواقع الفلسطيني هنا، في غياب وجود الدولة القطرية الفلسطينية أصلاً، أسوة بالدول العربية المجاورة. وبعدم وجود كيان فلسطيني واضح المعالم قبل الغزوة الصهيونية لفلسطين، حيث كانت هذه المنطقة جغرافياً حتى عهد قريب (اتفاقية سايكس - بيكو 1916م)، جزءاً من بلاد الشام أولاً، وامتداداً لولايات الإمبراطورية العثمانية من الناحية الإدارية ثانياً. ومن المعروف، أن شعب فلسطين لم يوفق في إنتزاع استقلاله بفعل الاستعمار البريطاني، ووعده بلفور الذي تحدثنا عنه سابقاً، وما نجم عنه من إحلال كيان صهيوني غريب في فلسطين، على أنقاض الكيان الفلسطينية العتيقة. لذلك، كانت مهمة تحصيل وتحسين فكرة الشرعية أمراً ملحاً.

الكاتب والمؤرخ المصري محمد حسنين هيكل وصف هذه الحالة كالتالي: "كان الخوف دائماً أن فلسطين - الاسم والكيان - مزقتها وبعثرتها الحوادث: الجزء الأكبر أصبح اسمه إسرائيل - والجزء الآخر ألحق بالأردن تحت الوصف الجغرافي الضفة الغربية للأردن - وجزء ثالث - قطاع غزة - وُضع وديعة تحت إدارة مصرية مؤقتة"²¹⁸. وهذا ما يفسر أهمية الإعراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، سواء من جهة إعادة تجميع الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، أو تحديد مرجعية وطنية أيضاً للعمل السياسي والكفاحي الفلسطيني، في ظل عصر انبعثت فيه القوميات من لحدها، وساد فيه أنموذج الدولة القومية. وإذا كانت فصائل المقاومة المسلحة سعت لخلق شرعية ثورية لنضالها، تحظى برضا ومساندة أبناء الشعب الفلسطيني بالمقام الأول، فإن الدول العربية، أرادت عبر تكليفها لأحمد الشقيري بإنشاء منظمة التحرير، توليد نوع من الشرعية السياسية للكيان

²¹⁷ أبو الغزلان، هيثم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²¹⁸ هيكل، محمد حسنين : سلام الأوهام، ج3، ط2، القاهرة : دار الشروق، 1996م. ص15

الفلسطيني المرتقب. وقد استفادت قيادة حركة فتح من هذه الرغبة الثنائية بدون شك، فأمسكت بتلابيب التوجه العربي المذكور، وطوّرتَه فيما بعد، ونقلته من بعده القومي إلى بعده الوطني الفلسطيني، تأكيداً على الهوية الوطنية الراسخة، وإشارة إلى أن مصدر شرعية النظام الفلسطيني تتبع من فلسطين الأرض والمقاومة، رغم مدارها وأفقها العربي الذي لا بد منه، كتحصيل حاصل لإنتمائها القومي، ولحضورها وتواصلها الجغرافي مع بقية أقطار الوطن العربي. صحيح أن اعتراف جمال عبد الناصر بحركة فتح "أعطاهها شرعية منحتها مكانة تقدمت بها على غيرها من المنظمات الفلسطينية"²¹⁹، كما يؤكده المفكر المصري محمد حسنين هيكل. ولكن، يجب التأكيد أن شرعيتها الثورية سبقت شرعيتها العربية. لذلك فإن مصر - وفق شهادة هيكل - لم تتوقف عند حدود ذلك الإقرار من حيث المبدأ، وإنما مهدت الطريق لهذه الحركة الفدائية الصاعدة، لتتولى قيادة منظمة التحرير. وفتحت لها طريقاً إلى الكرملين لإقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي القديم. فتم تنويع الشرعية الوطنية، والعربية، بشرعية دولية كذلك، حينما اصطحب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الرئيس أبو عمار في إحدى زيارته لموسكو بالستينات من القرن الماضي، مما أدى إلى توثيق صلات فلسطين مع العمق الدولي.

هناك من يعتقد وبحق أن تلك المبادرة كانت تصب في مصلحة النظام المصري الناصري المدافع عن القضايا القومية، والمناوئء للإستعمار، والذي كان يتعرض لانتقادات من قوى رجعية عربية حينذاك. إلا أن هذه المبادرة خدمت أيضاً مصلحة فلسطينية. فالثورة الفلسطينية كانت بحاجة ماسة إلى حليف دولي بمكانة الاتحاد السوفياتي. وعلى الأغلب، أن الرؤيا المصرية انطلقت من باب الحفاظ على الهوية الوطنية والقضية الفلسطينية حيّة، وانسجاماً مع المنطق الذي يقول: حتى لو ضاعت الأرض (مؤقتاً)، فمن الممكن حشد الطاقات اللازمة لتحريرها. ومن ثم، فإن الحاجة لتشريع الإقرار بالوجود والكيان الفلسطيني تظل قائمة، مثلها مثل الحاجة لإعادة إنتاج الهوية الوطنية الفلسطينية، كرد على الحالة التي سعت الدول الأوروبية الإستعمارية لبنائها في أرض فلسطين كقدم متقدم لها على أنقاض الكيانية الفلسطينية ذاتها. ويمكن ملاحظة أن الجهود المصرية في هذا الاتجاه، لم تكن كافية لوحدها. كما أن الاعتراف

²¹⁹ هيكل، محمد حسنين. سلام الأوهام، مصدر سبق ذكره. ص19

العربي والدولي لم يحدث بمجرد الإعلان عن وجود حركات مقاومة فلسطينية للإحتلال الإسرائيلي. وإنما "انتزعت منظمة التحرير بصمة وجودها بشق الأنفس إلى أن أصبحت حقيقة واقعة"²²⁰، بواسطة التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني في نضاله لتحرير وطنه.

وهناك من يرى أن نكسة حزيران 1967م فسحت المجال أكثر لقبول العنصر الفلسطيني، والتسليم بشرعية وجوده. فإثر الفراغ الذي نجم عن حرب عام 1967، على الساحة العربية، استثمرت الثورة الفلسطينية هذا الوضع، ودرّبت آلاف المقاتلين. كما "استطاعت أن تفرض وجودها على العالم العربي، وان تجبر إسرائيل على عدم تجاهلها"²²¹. وأسهمت نتائج معركة الكرامة 1968م بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية المسلحة بالأردن في تعزيز الشرعية الثورية، وفتحت الطريق أمامها لتحصيل المزيد من الشرعية السياسية، وتغيير إتجاه البوصلة نسبيا. فبعدما "كانت الدول العربية هي التي تتدخل في المشكلة الفلسطينية، أصبحت الأخيرة هي التي تفرض نفسها على الدول العربية"²²². وبذلك أخذت فصائل المقاومة وخاصة حركة فتح، بإعداد العدة للسيطرة على منظمة التحرير، بعد أن انضمت إليها معظم فصائل المقاومة بشكل جماعي، مع مراعاة حجم ووزن كل فصيل منها ميدانيا وشعبيا. وهذا هو حجر الزاوية في الشرعية الوطنية للمنظمة، خاصة وأنها اعتمدت التعددية السياسية ومفهوم الصيغة الجبهوية التوافقية²²³، التي جعلت منها جبهة وطنية موحدة للكفاح والمقاومة، تحتكم في علاقاتها الداخلية إلى الأسس الديمقراطية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية. لقد فرض هذا الأمر على قيادتها، العمل على بلورة وحدة وطنية حقيقية على الصعيد الجماهيري، وليس الفصائلي فقط، تقوم على "إبراز وطنيتها الفلسطينية مقابل قوميتها العربية"²²⁴، والتركيز على الكفاح المسلح كأولوية، مقارنة مع وسائل النضال الأخرى. كما فرض عليها في وقت لاحق، تطوير البرنامج

²²⁰ مهران، رشيدة : **عرفات الرقم الصعب**، مؤسسة الديار للطباعة والنشر. بيدون مكان نشر، وبدون تاريخ، ص423

²²¹ حشيش، عبد الوهاب : **نهضة وتدهور المقاومة الفلسطينية**، مجلة السياسة الخارجية، عدد 5، القاهرة : مركز

الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 1973م. ص166

²²² المرجع السابق، ص168

²²³ محيسن، تيسير . (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²²⁴ محيسن، تيسير . (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

السياسي للمنظمة، بغرض تأهيلها كي تتفاعل مع المعطيات المحلية والدولية، وموازين القوى في واقع الصراع القائم، بمختلف مراحلها ومنحنياته. ورغم الانتكاسة التي منيت بها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في أعقاب معارك أيلول الأسود بالعام 1970م مع الجيش الأردني، جاءت نتائج حرب العام 1973م بين العرب وإسرائيل بعد سنوات قليلة لتعيد الاعتبار للفلسطينيين، حيث دفعت تلك الحرب بالشرعية السياسية للمنظمة خطوات كبيرة إلى الأمام، وأسهم التقدم العربي بالمعركة على الإسرائيليين في تكريس شرعية المنظمة وتجذيرها، وهو ما يؤكد عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية (1991م)، الذي وصف نتائج الحرب بأنها ذات طبيعة مفصلية في خدمة القضية الفلسطينية، ساهمت في إنضاج الظروف السياسية العربية، مما أدى إلى أن تحتل منظمة التحرير الفلسطينية "مكانتها الطبيعية في الأمم المتحدة وأن تحل محل حكومة عموم فلسطين"²²⁵.

ففي 11/13/1974م، ألقى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير خطابا تاريخيا من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأول مرة، ناشدهم فيه أن لا يسقطوا غصن الزيتون من يده. جاء ذلك بعد أن اعترفت الجامعة العربية في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر عام 1973 بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني²²⁶. وهي النقلة التي مكّنت من تحقيق ذاك الاعتراف الدولي بشرعية المنظمة، حينما استطاعت الدول العربية، وبدعم من الاتحاد السوفياتي، وكتلة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول صديقة أخرى من وضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين²²⁷. كانت تلك هي المرة الأولى التي يقف بها زعيم حركة تحرر وطني على هذا المنبر الأممي ويخاطب فيها دول العالم. وفي تلك الأثناء تم استصدار قرار بغالبية 105 أصوات نص على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى "المشاركة في مداولات الأمم المتحدة

²²⁵ عبد المجيد، عصمت : زمن الانتصار والانتكاس، ط2، القاهرة : دار الشروق 1999م. ص140

²²⁶ المرجع السابق. ص140.

²²⁷ "موسوعة إنجازات حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح". ص2. (2007/4/21م). منتديات فلسطين. (ت.أ)

<http://www.palvoice.com/forums/archive/index.php/t-86776-p-2.html>

2007/6/1م.

بصفتها مراقب²²⁸. وهناك من يعتقد أن التنازل الفلسطيني في مجال الكفاح المسلح الذي عبر عنه البرنامج المرحلي للمنظمة عام 1974م، حينما فتح الباب لاتباع وسائل نضالية أخرى، هو الذي مهّد الطريق لهذا الاعتراف الدولي بالمنظمة. لقد تخوّف اليسار الفلسطيني وما سمي بجبهة الرفض في حينه، من أن يُقدّم عرفات تنازلات سياسية أثناء وجوده في الأمم المتحدة، تؤدي إلى تغليب العمل السياسي والدبلوماسي على حساب المقاومة المسلحة، وهو ما حدث في آخر المطاف. تجدر الإشارة إلى أن تلك المخاوف جاءت في أجواء من الخلاف تفتت بين فصائل المنظمة حول مضامين برنامج النقاط العشر الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة 1974م. يعتقد الباحث في هذا السياق، أن (النقاط العشرة) شكلت بداية الإعلان عن برنامج تفاوضي فلسطيني مع إسرائيل، يقوم على تغيير موقف المنظمة من فكرة تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، إلى القبول باقامة سلطة وطنية على أية أراض قد تتسحب منها إسرائيل. واستعداد المنظمة للبحث عن وسائل أخرى غير العنف لتحقيق الأهداف الوطنية. كانت هذه مؤشرات على استيعاب قيادة المنظمة للمتغيرات الإقليمية والدولية التي نتجت عن حرب تشرين 1973م التي سيق وأشرنا إليها. في وقت كثر فيه الحديث عن احتمالات نجاح الحل السلمي في المنطقة بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام بالشرق الأوسط في جنيف بسويسرا في كانون أول 1973م. وهو المؤتمر الذي فشل في جمع الأطراف المعنية حول مائدة المفاوضات، حيث تراجعت احتمالات التسوية بعده تدريجيا وتضاوتت فرص تحقيقها، إلى أن تحولت المسألة إلى مجرد صفقة ثنائية بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد عام 1978م، حيث وقعت القاهرة على سلام منفرد مع تل أبيب.

بعيدا عن هذا المتغير، فإن اعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة، أدى إلى تكامل عناصر الشرعية الفلسطينية بهذه الطريقة وبأعمدتها الثلاث، على المستوى الوطني، والعربي، والدولي، رغم معارضة إسرائيل وحليفاتها أميركا، وبعض الدول الغربية، القبول والتسليم بهذا الواقع، قبل تقديم م.ت.ف. تنازلات كبيرة مقابل اعترافهم بها. وذلك على خلاف الاتحاد الأوروبي الذي أعلن في بيان البندقية عام 1980، اعترافه بحق تقرير المصير للشعب

²²⁸ عبد المجيد، عصمت : مرجع سبق ذكره. ص141

الفلسطيني، وأكد على ضرورة اشراك م.ت.ف في أية مفاوضات مستقبلية، مما يعتبر اعترافاً غير مباشر بشرعية المنظمة. لم يشجع هذا الاعتراف الولايات المتحدة على تغيير موقفها من م.ت.ف.، فاستمرت حالة القطيعة والعداء المباشر وغير المباشر بينها وبين المنظمة حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، عندما "أقرت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وأنها المحاور الرئيس الذي يمثل الفلسطينيين في الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة"²²⁹، وذلك في أعقاب إندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، وبفعل التنازلات التي قدمتها المنظمة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر عام 1988م، وما تلاها من حوارات فلسطينية أمريكية بشكل علني ورسمي. كان الهدف الأول والأخير لهذا الحوار الثنائي "انتزاع اعتراف أمريكي بمنظمة التحرير وبشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني بعد أن كانت الإدارة الأمريكية تسعى جاهدة إلى شطبها وشطب الرقم الفلسطيني من معادلة الشرق الأوسط"²³⁰.

في واقع الأمر، لقد جرى الحوار الفلسطيني/الأمريكي بالتدريج من حيث المبدأ، وعبر خطوات يمكن وصفها بالاستطلاعية أكثر من كونها علاقات دبلوماسية تقوم على ركائز سياسية. ويمكن القول أن جلساته العلنية انطلقت عملياً من القدس، حيث عقدت لقاءات مكوكية بين شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة - قادها الراحل فيصل الحسيني رجل المنظمة الأول بالأراضي المحتلة-، وبين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز **George Schultz** ومساعديه، وذلك عقب اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م بشهور قليلة. وفي عام 1989م تطور هذا الحوار، وأخذ شكلاً رسمياً أكثر، وأدى إلى فتح قناة اتصال فلسطينية أمريكية مباشرة بين السفير الأمريكي في تونس روبرت بللييترو **Robert Bellitro**

²²⁹ "اتفاقيات السلام والمشاركة الشعبية: الدروس والعبر المستخلصة". (كانون اول 2003م). نشرة مركز بديل غير الدورية، رقم 15. (ت.أ) 2006/8/7م.

http://www.badil.org/Arabic-Web/Publications/Bulletins/bulletin_no15.htm

²³⁰ تقرير خاص، "الحوار والردود والمواقف"، مجلة البيادر السياسي، العدد 168، السنة الخامسة، 14 أيلول 1985م، ص15.

وياسر عبد ربه كمنسوب مفوض عن منظمة التحرير. استمر الحال على هذا المنوال، إلى أن تم الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة كمثل للفلسطينيين بمفاوضات أوسلو عام 1993م.

على العكس من ذلك، يعتقد الكاتب داوود تلحمي أن "انتفاضة 1987 هي التي أجبرت الإسرائيليين على الاعتراف بمنظمة التحرير وبالفلسطينيين"²³¹. وهذا اعتقاد يحتاج إلى المزيد من النقاش. صحيح أن الانتفاضة هزت الكيان الإسرائيلي، وعززت النضال الوطني الفلسطيني، ولكن الاعتراف الأمريكي الإسرائيلي بالمنظمة، استند إلى قبول م.ت.ف والرئيس عرفات تحديداً بالشروط الأمريكية وتلبيتها، وفق ما جاء في مبادرة السلام الفلسطينية 1988م، التي تضمنت قبول المنظمة بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. فمذ الإعلان عن تلك المبادرة وعرفات ينظر باتجاه أمريكا كما يشير الصحفي الإسرائيلي عكيفا الدار²³²، مضيفاً: أنه بعد أربعة أسابيع التزم الزعيم الفلسطيني في مؤتمر صحفي عُقد في جنيف بوضع حد للنضال المسلح ضد إسرائيل. هذا ما يؤكد نايف حواتمة الذي انتقد تجاوب الرئيس عرفات وقتها، أو ما أسماه بـ(فريق تونس)، مع صفقة شروط الإدارة الأمريكية لتأهيل منظمة التحرير للمشاركة بالتسوية، ومنها تعهد منظمة التحرير الفلسطينية أن "تعيش مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها"²³³، ونبذها "العنف الفردي والجماعي، وإرهاب الدولة في كل صورها"²³⁴، إضافة إلى استعدادها للتفاوض مع "إسرائيل"، على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و338، كما جاء في الرسالة التي وقع عليها عرفات في استوكهولم في 7 كانون الأول 1988م، والموجهة إلى ستين أندرسون **Stean Anderson** وزير خارجية السويد. وفي 14 كانون أول 1988 جدد عرفات تعهده في مؤتمر صحفي عقده في جنيف، الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود،

²³¹ تلحمي، داوود. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²³² الدار، عكيفا. (2005/7/9). "أدمنت عملية السلام: مقابلة مع السفير روبرت بيلنترو"، خدمة **common ground** الإخبارية. (ت.أ) 2006/8/20م.

<http://www.commongroundnews.org/article.php?id=848&lan=ar&sid=0&sp=0>

²³³ حواتمة، نايف. (2003/10/18م). "عشر سنوات على أوسلو تغيب أسس الحل المتوازن، والمرجعيات أسقطت رحلة الأوهام"، موقع الحوار المتمدن، العدد 625. (ت.أ) 2006-8-20م

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=10879>

²³⁴ المصدر السابق.

والتسوية على أساس القرار 242، ونبذ العنف الفردي والجماعي، حيث قرأ نصاً دقيقاً بالإنجليزية "كما وضعته واشنطن"، حسب وصف حواتمة. وعلى الجانب المقابل، هناك من يعزو نجاح المنظمة في كسب الاعتراف بشرعيتها ووحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني، ليس فقط للتضحيات الفلسطينية والعربية التي تم تقديمها في سبيل فلسطين، وإنما أيضاً لنجاح استراتيجية فتح في جعل المنظمة مؤسسة مركزية للشعب الفلسطيني، ساعدها في ذلك "تاريخها الوطني وبنيتها التنظيمية المؤسساتية وقدراتها العسكرية وإمكانياتها المالية وعلاقاتها المتشعبة، وكون زعيمها رئيساً لمنظمة التحرير"²³⁵. لذلك تسنى لحركة فتح ذلك النفوذ المتنوع الاتجاهات. ورغم هذا النجاح، إلا أنها لم تستطع إجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة جزئياً أو كلياً، قبل التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام 1993م. مع ذلك، قد لا نجافي الحقيقة إذا اعترفنا بإسهام شبكة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للمنظمة في تشكيل شكل من أشكال الكيان الفلسطيني غير المرئي²³⁶. إن ذلك لا يقلل من دور بقية فصائل المنظمة، التي عملت بأشكال مختلفة من أجل دفع المسيرة الفلسطينية قدماً إلى الأمام، بما في ذلك الضغط على الدوام على قيادة المنظمة لمنع انزلاقها في متاهات (الإنحراف) عن الأهداف التي انطلقت من أجلها، حتى لو استدع ممارسة هذا الضغط أحياناً الاستعانة بقوى ودول عربية مناوئة للتسويات مع إسرائيل، والتحالف معها ضد مسار القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني، ولكنها لم تفلح في تحقيق مرادها، رغم تشكيلها لجهة الرفض عام 1974م، ومحاصرة قوات فتح في طرابلس عام 1983م بالتعاون مع الجيش السوري، وتشكيل جبهة الانقاذ عام 1985م... الخ. وهي محطات شهدت قطيعة سياسية بين بعض الفصائل وقيادة فتح. ويمكن قراءة مواقف المعارضة الفلسطينية في هذا المضمار، على أنها خلاف سياسي مع نهج القيادة الرسمية لـ م.ت.ف، وليس محاولة للانتقاص من شرعية المنظمة. والدليل على ذلك عودة هذه الفصائل إلى أحضان منظمة التحرير بعد انقشاع سحابة الخلاف مع القيادة. وفي الواقع لم تنقطع رغبة قيادات الفصائل الفلسطينية في حث قيادة م.ت.ف على العمل من أجل

²³⁵ أبو عمرو، زياد: *الموقف في الأراضي المحتلة*، مجلة السياسة الفلسطينية، العددان الأول والثاني، رام الله: شتاء

وربيع 1994م، ص6

²³⁶ محيسن، تيسير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

تحقيق إنجاز وطني ملموس حسب وجهة نظرها، لا يندرج تحت سقف المساومة وفق ما يسمى ببرنامج الحد الأدنى، وانما ينسجم مع الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في وطن الآباء والأجداد.

وإذا كان الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني إنجازاً كبيراً وذا مغزى، فإن الاختبار الحقيقي لأهمية هذا الاعتراف، تكمن في القدرة على استخدامه بصورة فعالة لاسترجاع الحقوق الفلسطينية المشروعة وممارستها على أرض الواقع²³⁷، كما تقول أدبيات حركة فتح. وفي ذلك الكثير من الصدقية نظرياً، أما عملياً فإن هذه المسألة كانت وما تزال بحاجة إلى زمن وربما إلى أجيال لإنجازها، بفعل طبيعة الصراع بالمنطقة، وطبيعة القوى الدولية المنخرطة فيه. لقد أثبتت تجربة الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل في بداية التسعينات من القرن المنصرم، عجز هذا الشكل من الاعتراف عن تحقيق فائدة ترجى للشعب الفلسطيني على أرض الواقع، وهو ما ظهر من خلال امتناع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، رغم استمرار تمسكها نظرياً بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى الاختلاف بين الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومنها حقه في تقرير مصيره، أو الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، وبين الاعتراف بمنظمة التحرير. وربما كان من الأجدر تبادل الاعتراف بوجود الكيان الإسرائيلي، مقابل الاعتراف بشرعية وجود الكيان الفلسطيني. لكن ذلك، لم ينتقص من قيمة الاعتراف العربي والدولي بحقوق الفلسطينيين في وطنهم. فالظروف السياسية التي مرت بها القضية الفلسطينية من وصاية وحظر ضياع الهوية الوطنية، أكدت على أولوية وجود قيادة وطنية فلسطينية معترف بها، تدافع عن حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وتصورها، كحقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه. المفروض أن الاعتراف بالمنظمة لا يتم بمعزل عن القبول ببرنامجها السياسي وعمّا تمثله من تطلعات سياسية ووطنية وقومية. غير أن بعض المفكرين الفلسطينيين كالدكتور إبراهيم أبو لغد رأى في قبول المنظمة باتفاق أوسلو قبولاً "مرة أخرى ليس فقط، بالتخلي عن وحدة الأرض الفلسطينية،

²³⁷ "إعلان قيام الدولة الفلسطينية والقانون الدولي"، تقرير منشور في موقع شبكة فتح. (ت.أ) 2006/8/5م

ولكن هذه المرة عن وحدة الشعب الفلسطيني²³⁸. فالاتفاق تحدث عن حكم ذاتي للفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وعن استكمال المفاوضات في التسوية النهائية لتحديد مستقبلهم، ولم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد الى الفلسطينيين الموجودين داخل الأراضي التي احتلت عام 1948م. من ذلك نلمس أن اعتراف اسرائيل وأمريكا بـ م.ت.ف. لم يكن يعني اعترافهم ببرنامجهما وبحقوق الشعب الفلسطيني، حيث نلاحظ كيف فرقته اسرائيل بين الحقوق الوطنية التي قاتلت المنظمة من أجلها طويلا، وبين المنظمة التي قبلت الاعتراف بها مقابل اعترافها بأمر آخرى. ولهذا نجد ان اعتراف المنظمة باسرائيل لا يساوي اعتراف اسرائيل بها.

3. 5 مقومات الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية

بالعموم، الاعتراف بـ م.ت.ف. تساق مع مجموعة من الآليات أو المتطلبات التي جعلت منها حقيقة قائمة بذاتها. وهي مقومات أو أركان راسخة انطلقت المنظمة من أجلها بالأساس، وبدون أخذها بعين الاعتبار لا جدوى ولا فائدة من الحديث عن الاعتراف، الذي نجم عنه في واقع الأمر مظاهر دبلوماسية وأيضاً سياسية صارت ملازمة له. ومن بين تلك المقومات التأكيد على وحدانية الشعب ووحدانية التمثيل. وموضوعياً فإن وحدة الشعب تشمل الفلسطينيين داخل الخط الخضر. ووجود الشعب مرتبط بوجود الأرض أو الإقليم الذي يملكه وينتمي إليه، وكليهما ضروريان لبناء الكيان السياسي أو الدولة، ومن ثم النظام السياسي أو السلطة السياسية التي تسيطر على الدولة. لقد تم التعبير عن هذا كله برموز منها انتشار السفارات الفلسطينية في دول العالم (التمثيل الدبلوماسي)، وحصول فلسطين على عضوية كاملة في جامعة الدول العربية أسوة بغيرها من الدول، إضافة إلى عضويتها بالجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب. ويمكن التعرض لهذه المظاهر وتلك الأركان بشيء من التفصيل.

3. 5. 1 وحدة الشعب ووحدانية التمثيل

الاعتراف السياسي بمنظمة التحرير الفلسطينية كتمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، خصوصا الاعتراف العربي بذلك، رمى الى تأطير ثلاثة رموز أساسية للشعب الفلسطيني، على

²³⁸ أبو لغد، إبراهيم وآخرون : تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، مجلة السياسة الفلسطينية، العددان

الثالث والرابع، رام الله : صيف وخريف 1994م. ص28

الأقل من الناحية النظرية. أولها التأكيد على وحدة الشعب المشتت في أكثر من مكان جغرافي. وثانيها، التأكيد على وجود سلطة أو مرجعية سياسية واحدة ووحيدة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وثالثها التأكيد على القرار الوطني الفلسطيني الذي يمر عبر المؤسسات التشريعية والتنفيذية للشعب الفلسطيني. هذه المقومات شكلت رافعة لشرعية منظمة التحرير التي ناضلت من جانبها لتكريسها والحفاظ عليها، على اعتبار أنها مقومات أيضا للقبول الدولي بها، حتى لو كان ثمن هذا القبول كذلك تقديم بعض التنازلات السياسية في بعض الأحيان. لكن لو لم تكن م.ت.ف تمثل شعبها، وتملك قرارها لم اكثرث العالم لوجودها أصلا. إضافة الى ذلك فان التعاطي العربي والدولي مع منظمة التحرير يختلف كلية عنه بكل ما يتعلق بفصيل ما من فصائل م.ت.ف. والمسئوليات الملقاة على عاتقها، أكبر بكثير من تلك الملقاة على كاهل هذا الفصيل او ذاك، رغم أن شعارات بعض فصائل المقاومة أكثر تشددا فيما يخص الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، من منظمة التحرير.

فرضت خصوصية الحالة الفلسطينية، قدرا من الاهتمام بوجود مرجعية سياسية للفلسطينيين، بعدما تم تمزيق وحدة الشعب والأرض الى أجزاء متناثرة منذ النكبة عام 1948م. وبحيث صارت مهمة إعادة توحيد الشعب (تحقيق الوحدة الوطنية) بكل تجلياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية، ضرورة ملحة، ومن متطلبات الصمود والتحرير. وبالتالي فان الاعتراف بالمنظمة هو اعتراف بهذه المهمة، التي تزيد من قيمة الترابط الجغرافي بين أجزاء الوطن، وهذا بدوره يساعد السلطة السياسية في تكريس شرعيتها. فليس معقولا الحديث عن شرعية سياسية لنظام سياسي أو لمنظمة، دون ان يتم الاشارة الى وحدة الأرض ووحدة الشعب الذي يجري الحديث عن وحدانية تمثيله. فعند الاعتراف بالشرعية بوضع كهذا، المفروض أن يكون ذلك اعترافا بهذا التوحد. وحينما تناضل حركة تحرر وطني للاعتراف بشرعيتها السياسية، المفروض أيضا أن يتضمن مسعاها تكريس لاعتراف الغير بما تمثله من وحدة شعبها وأرضها، وحدانية تمثيلها كمرجعية سياسية لهما. هذه أمور تم اغفالها في اتفاقات أوسلو، كما أشار أبو لغد سابقا، رغم أن من يتابع مسيرة م.ت.ف. يكتشف بسهولة، أن معادلة الشرعية الفلسطينية والاعتراف بما تمثله سياسيا كانت حاضرة على الدوام في صلب العمل

الوطني الفلسطيني منذ العام 1965م. فجهود حركة فتح التي أسسها وقادها ياسر عرفات، قاتلت لتحويل القضية الفلسطينية من مسألة إنسانية تدور حول مستقبل لاجئين إلى "قضية شعب يكافح من أجل حقوقه السياسية والوطنية"²³⁹. واستدعى ذلك على الصعيد الفلسطيني الداخلي "توحيد الشعب خلف خط سياسي وضمن إطار تنظيمي واحد، وهي منظمة التحرير الفلسطينية"²⁴⁰.

نجحت حركة فتح وبقية فصائل المقاومة في تشوير برنامج منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968م تحديداً، بهذا الاتجاه. واستكملت م.ت.ف عملية بناء شرعيتها على هذا الأساس عربياً في قمة الرباط 1974م كما هو معلوم، ثم دولياً في الأمم المتحدة بذات العام، و"بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"²⁴¹. وفي هذا السياق، يقول جمال الصوراني "دخلنا مؤتمر عدم الانحياز والامم المتحدة عام 1974 عضوا مراقبا ولم يطالبنا أحد بتعديل الميثاق"²⁴²، الذي يجسد هذه الوحدة التي أشرنا إليها.

لقد نجم عن الاعتراف العربي والدولي بالمنظمة، جملة من الالتزامات التي تخضع لها الدول عادة استناداً للقانون الدولي، فيما تكون المنظمات وحركات التحرير في حل منها، وأكثر حرية في ممارسة برامجها الثورية. وفي سياق هذه الالتزامات، أصبحت المنظمة مسؤولة أمام المجتمع الفلسطيني، العربي، والدولي عن الشعب الفلسطيني وعن كل ما يصدر عن أفراد من تصرفات وعن كل ضرر قد يلحق به. ولم يُعد النظر لها كما يُنظر إلى بعض المنظمات أو الأحزاب التي تمثل فئات أو طبقات مجتمعية، وإنما صار يسري عليها القوانين والأعراف الدولية، حيث أمست جزءاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة. انعكس ذلك أيضاً على الدور الذي أخذت المنظمة تلعبه في حياة الفلسطينيين في الوطن المحتل والشتات، حيث أصبحت هي "صاحبة القرار السياسي في كل ما يتعلق بالشؤون المتصلة بهدف التحرير وقضايا المصير

²³⁹ الخطيب، غسان. (2004/11/13م) "التسوية للتسوية"، موقع ثروة، الاصدار 41. (ت.أ). 2006/8/8م

<http://arabic.tharwaproject.com/node/52>

²⁴⁰ المرجع السابق.

²⁴¹ هيرست، ديفيد: مرجع سبق ذكره، ص379

²⁴² أبو بكر، توفيق: مسيرة التسوية السياسية 1973-1994، ط1، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، 1998م.

وشروط إقامة الدولة الفلسطينية السيّدة المستقلة²⁴³، مما استدعى الحفاظ على وحدة الشعب التي صارت بمثابة المهمة الأولى للمنظمة، والتي هي من أساسيات وربما مسلمات وحدانية التمثيل. لم تكن هذه المهمة سهلة في ظل حالة الشتات واللجوء التي تعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني. وبعدها "تحول الفلسطينيون إلى تجمعات سكانية أكثر منها مجتمع متواصل ومنسجم يخضع لسلطة واحدة ولضغوطات واحدة"²⁴⁴، بحسب الكاتب سمير الزين. واستمرت م.ت.ف. في كفاحها، وظلت "ضرورة وطنية كيانية وإطاراً تنظيمياً للشعب الفلسطيني ووحدته ووحدة قواه، والحاضنة لقضيته وتضحياته وأهدافه السياسية"²⁴⁵، كما يقول عبد الرحيم ملوح، أحد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. واتسع نطاق الإعراف بها رسمياً ليشمل مختلف المنظمات الإقليمية والدولية بالعالم التي تضم أعداداً كبيرة من الأقطار، كمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وغيرها. وأصبحت فلسطين من أهم القضايا الدولية المعاصرة. إن ما ميّز تجربة وحدانية التمثيل ومن ثم وحدة الشعب عن غيرها من تجارب حركات التحرير، يكمن في لجوء المنظمة ومعظم فصائلها إلى تبني نهج الشرعية الثورية على المستوى الوطني في البداية، كبديل (مؤقت) للشرعية الدستورية.

ومن الواضح أن بُعد القيادة الفلسطينية عن شعبها من الناحية الجغرافية، أضعف تأثير شعبها على سياساتها، لعدم قدرته الجماعية على الذهاب مباشرة الى صناديق الاقتراع مثلاً، أو التأثير من خلال محددات العمل السياسي المعهودة، فقبل بالشرعية الثورية لأنها كانت السبيل لإعادة توحيد الشعب المهتد بالضياع والتجزئة والتشتت والوصاية. هذه الظروف المعقدة ذاتياً وموضوعياً حدثت في تقديرنا بفصائل المنظمة على تعدد مشاربها، لترسيخ هذه الشرعية، كنموذج ووسيلة للتواصل السياسي والجغرافي مع الجماهير في مختلف مواقعها، واستمرت

²⁴³ نعمان، عصام. (2006/1/30م). "فوز حماس لا يبرر الاقتصار من الشعب"، مجلة المحرر. العدد 239،

السنة 14، (ت.أ) 2006/8/7 <http://www.al-moharer.net/moh239/moharer239.html>

²⁴⁴ الزين، سمير. "تحولات التجربة الفلسطينية"، دمشق: منشورات مركز الغد العربي للدراسات، 2006م. (ت.أ)،

2006/8/7 <http://www.aasc.info/?page=ShowBook&Id=7>

²⁴⁵ عبد الرحيم ملوح. (2006/2/5م)، "منظمة التحرير الفلسطينية في ذكرى تأسيسها"، منتديات صوت لسطين، حركة

فتح. (ت.أ) 2006/8/7 <http://www.palvoice.com/forums/archive/index.php/t-47864.html>

كذلك إلى أن "أنتج الحقل السياسي الوطني الذي مثلته منظمة التحرير نخبة سياسية جديدة من حيث تكوينها الاجتماعي وخطابها السياسي عن النخب التقليدية التي برزت قبل النكبة"²⁴⁶. شكل ذلك نقطة ضعف وقوة في آن واحد لهذه القيادة. تمثلت نقاط القوة في وجود هامش من المساحة في اتخاذ القرار السياسي دون الحاجة طويلا لتحضير الرأي العام الفلسطيني وإقناعه بمبررات ذلك القرار، فيما صنعت من شرعيتها التاريخية معبرا وحاجزا للتملص من أي إمكانية لمحاسبتها أمام هذا الرأي العام، أو أمام مؤسسات المنظمة ذاتها التي تم تشكيلها عبر تاريخها الطويل على أساس (الكوتا) الفصائلية، واستغلت ذلك أيما استغلال. ترتب عليه، تفرد قيادات كالرئيس عرفات أو قوى كحركة فتح باتخاذ القرار الذي يمثل المنظمة، والسيطرة على المال والاعلام. وتم تهميش وتغييب فاعلية القوى التي تعارض التوجه السياسي للقيادة. الأمر الذي ساهم في تراجع فكرة القيادة الجماعية وتزايد الاتهامات الفصائلية في استبداد القيادة بالقرار، الذي عكس نفسه في انتشار الفساد والمحسوبية ونمو دور الفرد على حساب دور المؤسسة التي أصابها الترهل. والغريب أن هذا الواقع الذي استمر طويلا لم يؤد عمليا لا إلى عزلة القيادة ولا إلى انهيار المنظمة، رغم كل الانشقاقات التي تعرضت لها، سواء على مستوى القوى المكونة لها، أو على مستوى الفصيل المركزي (فتح) الغالب على تركيبها. وبحيث ظلّ رئيس المنظمة الراحل ياسر عرفات رجل القرار الفلسطيني بلا منازع، ومكّنه شرعيته التاريخية المستمدة من شرعيته الثورية من تعزيز هذه الصفة حتى أيامه الأخيرة.

أما من حيث نقاط الضعف، فقد ظلت المنظمة مهددة على مدى عقود بخلق بدائل لها سواء من أطراف عربية، أو دولية، لم تتسجم مع التوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية، أو مع تحالفاتها في بعض المراحل. فأرادت إيجاد قيادات بديلة للقيادة التاريخية، التي مثلها الزعيم الراحل ياسر عرفات، على أمل أن تكون أكثر تماشيا وتناغما مع سياسات هذه الدولة أو تلك. وذلك عن طريق استثمار ابتعاد القيادة القسري عن وطنها وعن شعبها الذي يخضع بالعموم لسلطات سياسية أخرى، بحكم تواجده في عدة مناطق جغرافية مختلفة وخاضعة لنظم سياسية

²⁴⁶ هلال، جميل : تكوين النخبة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره. ص 56

مختلفة. حاولت إسرائيل وأميركا الاستفادة من هذا الوضع في أكثر من مناسبة لإضعاف نفوذ منظمة التحرير، والضغط عليها لإجبارها على تبني سياسات مساومة وليست مقاومة في أحسن تقدير. لقد حال التوافق الوطني على وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، دون نجاح كل هذه المحاولات.

وبدون شك، حافظت م.ت.ف على توازنها السياسي رغم كل الخلافات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية. فتيارات المعارضة اليسارية في المنظمة، لم تعترض على وجود المنظمة أو على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وإنما كانت معارضتها تنصب على رفض نهج وسياسات الرئيس عرفات وتفرد به بقيادة المنظمة وتحديده مع حركة فتح لمسارها ومستقبلها، واتهامه بعدم التردد في تقديم تنازلات تتعلق بالميثاق وبالوثابت الوطنية. وهي التجربة التي تحاول حركة حماس إعادة انتاجها مرة أخرى، لأسباب تتعلق برؤيتها السياسية لمستقبل القضية الفلسطينية أيضا. وفي هذا المضمار، فإن إعادة بناء المنظمة من جديد، عبر الاستفادة من تجربتها الغنية في السياق السياسي، وتعزيز الإنجازات التي دفع الشعب الفلسطيني ثمنها غالبا فيها، هي الطريق الأقوم لتجاوز الأخطاء والسلبيات، التي شكلت عقبات في طريق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، أو تلك التي غرقت فيها قيادة منظمة التحرير.

3.5.2 استقلالية القرار السياسي

كان من المتوقع أن يشمل الاعتراف العربي بالمنظمة، التسليم باستقلالية قرارها الوطني، والذي كان من الواجب أن يمر بسلسلة وفق ما نص عليه النظام الأساسي لـم.ت.ف، من خلال المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية. وباعتبار حرية اتخاذ هذا القرار ضمن مقومات الاعتراف نفسه، التي تم بموجبها تأهيل المنظمة لقيادة الشعب الفلسطيني. ولكن لم تمض سوى فترة وجيزة على قمة الرباط 1974، حتى بات القرار السياسي الفلسطيني مستهدفا من طرف العديد من الأنظمة العربية بشكل مباشر، ودوليا بشكل غير مباشر. ويعود ذلك لأسباب منها اعتياد بعض الدول العربية على التدخل بالقرار الفلسطيني واحتوائه أو فرض الوصاية عليه، كما حدث في أربعينات وخمسينات وحتى بداية ستينات القرن الماضي. وبحسب

عبد الرحيم ملوح فقد عانت المنظمة من "التدخلات العربية الرسمية في شؤونها الداخلية ومحاولات استدراجها لهذا المحور أو ذاك"²⁴⁷. إضافة إلى تورط أكثر من نظام عربي في رفع شعارات قومية فضفاضة تدعو إلى تحرير فلسطين لتعزيز شرعيته الداخلية، بفعل مكانة فلسطين في قلوب الشعوب العربية، التي أبدت استعدادها لتقديم التضحيات لإستعادتها وتحريرها من أيدي العصابات الصهيونية التي اغتصبتها. كما أن دولا أخرى لم يرغب عن بال قياداتها مركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي مع إسرائيل، فبحثت عن موطئ قدم لها في اللعبة الإقليمية ذات البعد الدولي وما اكبها من حديث عن تسويات سياسية بالمنطقة وإجراءات اقتصادية للأطراف المشاركة فيها. وكان أقصر السبل وأسهلها لذلك، هي الولوج إلى عملية التسوية عبر البوابة الفلسطينية.

تنوعت أساليب الأنظمة في تحقيق غاياتها السيطرة على م.ت.ف وقراراتها، أو توجيهها لخدمة مصالحها الخاصة. وتراوحت تلك الأساليب بين سياسة العصا والجزرة، ابتداء من المعونات المالية والتسليحية، إلى الدعم السياسي والمخابراتي، إلى إنشاء تنظيمات قائمة بذاتها بأسماء فلسطينية وعناصر فلسطينية بطريقة اصطناعية "تستهدف احتواء القرار الفلسطيني أو التأثير فيه إن لم يكن الاحتواء ممكنا"²⁴⁸. تصاعدت هذه الوسائل حتى بلغت حد التدخل العسكري، وخوض معارك ضد قوات منظمة التحرير، ومحاصرتها، سواء عبر تنظيمات مالية لهذا النظام، أو بواسطة قواته مباشرة، كما حدث في الساحتين الأردنية (أيلول الأسود 1970م)، واللبنانية (حصار مخيم تل الزعتر 1976م)، و(حرب المخيمات 1983م)، ثم الساحة السورية بعدها، حيث تم طرد ياسر عرفات، و(أبو جهاد) خليل الوزير من دمشق والسيطرة على مكاتب فتح هناك بالقوة. وفي تلك الفترة قال صلاح خلف (أبو إياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في خطاب ألقاه أمام تجمع للعمال الفلسطينيين بالكويت في 3/10/1983م أن "النظام السوري

²⁴⁷ ملوح، عبد الرحيم. (انترنت)، مصدر سيق ذكره.

²⁴⁸ تقرير، "حتمية الفرز السياسي على الساحة الفلسطينية"، مجلة العودة، السنة الثانية، العدد 27، 12 تشرين ثان 1983م،

يحاول تدمير المنظمة وحرمانها من حقها في اتخاذ القرار المستقل²⁴⁹. ورغم توجه قيادة فتح للحيلولة دون انخراط المنظمة في الخلافات العربية الداخلية، والابتعاد بها عن الولاء لأي من الأنظمة عبر التمسك باستقلالية قرارها السياسي، وتغليب المصلحة الفلسطينية على أية مصلحة أخرى، مع المحافظة على العمق العربي للقضية الفلسطينية وعلاقة العرب بفلسطين، وتثمين تضحياتهم من أجلها، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لخوض "معارك الدفاع عن دورها ووجودها مع أكثر من طرف عربي ودافعت عن استقلالية قرارها وضد محاولات احتوائها وتوظيفها في المحاور العربية المتصارعة"²⁵⁰. وهي معارك أضعفت قوة المنظمة في مواجهة إسرائيل، كما تركت آثارا سلبية على قضية النضال الوطني في نظر الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وطرحت تساؤلات حول مهمات المقاومة من ناحية، ووجهة البندقية الفلسطينية من ناحية ثانية. وظل السؤال الرئيس قائما فيما إذا كان بمقدور القيادة الفلسطينية تجنب الصراع مع الأنظمة العربية التي سبق لها وأن أنشأت المنظمة.

في جميع الأحوال، احتفظت المنظمة بقرارها السياسي المستقل في الإطار العربي، ولم تغرق في إقليمية وطنية من شأنها تهديد العلاقات العربية الفلسطينية الرسمية. وبطريقة ما، أجادت قيادة المنظمة التحرك بين المحاور العربية، واستثمار الخلافات العربية - العربية لمصلحتها، دون أن تغرق في متاهاتها إلى أن غزا العراق الكويت، فدفعت المنظمة ثمن تحالفها مع العراق غالبا هذه المرة، وانعكست هزيمة العراق أمام الولايات المتحدة والتحالف الدولي المساند لها عام 1991م، سلبيا على دور المنظمة وعلاقاتها العربية، عدا عن حصارها المالي من دول الخليج العربي والسعودية إثر ذلك. ولكن الضغوطات العربية، وتطورات الصراع مع إسرائيل، بما فيها من فشل عسكري مشترك في التحرير، أثر على قرار المنظمة وعلى توجهاتها كما يقول د. زياد أبو عمر وزير الخارجية الفلسطيني في حكومة الوحدة الوطنية

²⁴⁹ تقرير، "أبو إياد في خطاب بالكويت أمام العمال الفلسطينيين"، مجلة العودة، السنة الأولى، العدد 25، 15 تشرين أول

1983م، ص4

²⁵⁰ ملوح، عبد الرحيم. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

السلطانية عام 2007م، فتولت من "التفكير الأيديولوجي والثوري إلى الواقعية (البراماتية السياسية)، ومن أشكال النضال العنفي إلى اللاعنف"²⁵¹.

3.5.3 بناء مؤسسات الكيان السياسي

ما تقدم، فان تكريس شرعية المنظمة تطلب الحفاظ على وحدة الشعب، لتجسيد وحدانية التمثيل. وأما النقطة الثالثة التي كان لا بد من توفرها في هذا السياق، فهي تلك التي تتعلق ببناء الكيان السياسي الفلسطيني، الذي يشكل وجوده ضرورة ملحة للشرعية الوطنية وللشعب الفلسطيني، بمكونات هذا الكيان المعتمدة، المؤسساتية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية، الإدارية، العلمية، والبحثية). لأنه يشكل عماد الشرعية السياسية، وقاعدة النظام السياسي الفلسطيني، سواء في الأوضاع الانتقالية والكفاحية الراهنة، أو في المستقبل. ومن خلاله يمكن لـم.ت.ف أن تصون وحدة الشعب، وتحفظ أهدافه، وتضمن الولاء والإلتفاف الجماهيري حول برامجها وسياساتها. تجدر الإشارة إلى أن اللبنة الأولى لتشييد هذا الكيان، بدأت مع انشاء حكومة عموم فلسطين عام 1948م، ولم تنجح هذه التجربة نتيجة لوقوع النكبة عام 1948، وما اكبها من تداعيات سياسية خطيرة على واقع الشعب الفلسطيني الجغرافي والديمقراطي. عملت م.ت.ف على إعادة إحياء هذا الكيان منذ العام 1964م، عن طريق إعادة "بناء مؤسساته السياسية، ومنظماته النقابية والشعبية"²⁵²، مستفيدة من التجربة السابقة التي قادها المفتي الحاج أمين الحسيني. من هذا المنطلق، تم انشاء الصندوق القومي الفلسطيني الذي عمل كوزارة مالية للمنظمة، وتكوين جيش التحرير الفلسطيني كجيش نظامي يمثل الجيش الوطني. وأقيمت مؤسسة صامد لإدارة المشروعات الاقتصادية، وكانت بمثابة وزارة للاقتصاد الوطني.. الخ. وعلى نفس المنوال، مارست الدائرة السياسية للمنظمة دورها كوزارة للخارجية الفلسطينية، بما يتبع لها من سفارات وممثلات، ازداد عددها باتساع نطاق الاعتراف بالمنظمة،

²⁵¹ أبو عمرو، زياد : مرجع سبق ذكره، ص6.

²⁵² حسني، عاصم محمد علي. (شباط 2006م) "جذور الدولة في التاريخ الفلسطيني"، مجلة رؤيا. العدد 29. (ت.أ.)

كما أشار إليها ديفيد هيرست في كتابه (البندقية و غصن الزيتون)²⁵³. وجرى إعتقاد ممثلين شرعيين لـم.ت.ف. في جامعة الدول العربية عام 1964م خلفا لممثل حكومة عموم فلسطين، وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، كحركة عدم الانحياز، حيث شاركت م.ت.ف. في اجتماعاتها منذ العام 1971م بصفة مراقب، ثم أصبحت عضوا كاملا العضوية فيها ابتداء من العام 1975م²⁵⁴، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، التي قبلت مشاركة المنظمة في قمتها الأولى التي عقدت بالرباط عام 1969م بصفة مراقب أيضا.

جاءت هذه البنية ضمن تشكيلة من المؤسسات، واللجان، والدوائر، التي عملت في المنفى، أو عبر فروع لها بالوطن. ولم تتأثر هذه المؤسسات سلبا بطبيعة الوجود السياسي الفلسطيني في الخارج، الذي "يرتكز أساسا على الواقع الفصائلي الميليشياوي (المسلح) وعلى جيش المنفرغين". وفيما يتعلق بامتداد هذا الكيان (أي المؤسسات) الى داخل الأراضي المحتلة، فقد تمكن المجتمع الفلسطيني هناك، من "التعبير عن ذاته بصورة أكثر نضجا وملموسية، بحكم ظروفه الخاصة"²⁵⁵ حسبما يرى ماجد كيالي. فتم بناء عدد لا بأس به من المؤسسات الوطنية، والأطر الجماهيرية، كبناء المؤسسات التعليمية، الجامعات، والمستشفيات، واللجان الزراعية والصناعية... ولجان الاسكان.. والتجار.. الخ، اضافة الى تقديم الخدمات البلدية للمواطنين. والمهم في هذا المسار، أن جميع هذه المؤسسات لها مرجعية سياسية عليا تتمثل في قيادة ومؤسسات منظمة التحرير خارج الوطن، أو أذرعها المتواجدة بال الضفة والقطاع. خاصة وأن مؤسسات الداخل كانت تتلقى تمويلا لمعظم مشروعاتها من الصندوق القومي الفلسطيني مباشرة، أو عبر لجان مشتركة تم اقامتها بين المنظمة ودول عربية لهذه الغاية، كاللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة مثلا. بين هذه المساعي والتشكيلات وذاك الواقع الصعب، شهد مفهوم

²⁵³ انظر: هيرست، ديفيد : مرجع سبق ذكره، ص379

²⁵⁴ للمزيد انظر: القليلي، نائلة. (أب 2003م). "الهوية الفلسطينية واعتراف المجتمع الدولي"، مجلة رؤية، العدد 22. الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، (ت.أ) 12-6-2006م.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/rova/inside.html>

²⁵⁵ كيالي، ماجد. (27/6/2005م). "عن تحولات النظام السياسي الفلسطيني رهنًا"، موقع عرب 48. (ت.أ)

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=29232>

2006/6/12م

الكيان السياسي الفلسطيني على المستوى الفكري والعقائدي تساؤلات حول الدور المناط به، هل في أساسه تكريس لمجموعة من المؤسسات لخدمة أهداف المقاومة والتحرير، أم انه مجرد كيان بهذا المعنى المؤسساتي، ولكنه من أجل الاستعداد لتقرير المصير فقط؟.

يمكن القول هنا، أن مفهوم الكيان الوطني تساقق بالتدرج مع التطورات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ العام 1965م، إلى أن استقر تقريبا على اعتماد صيغة "الدولة الفلسطينية المستقلة"²⁵⁶، وجرى تداول هذه الصيغة في كثير من المؤتمرات الفلسطينية، العربية، والدولية. وهي صيغة قديمة من قدم الحركة الوطنية الفلسطينية، حسبما يشير الباحث عصام سخيني الذي يقول أن فكرة الدولة المستقلة "ذات السيادة قد أصبحت المطلب الحاسم الذي لا تراجع عنه مع نشر مشروعات التقسيم في العامين 1937 و1938"²⁵⁷، لكن مع الاختلاف الكبير في مدلولات مفهوم هذه الدولة التي طالب بها المفتي عام 1948م، والدولة التي طالبت بها منظمة التحرير في برنامجها السياسي بعد العام 1979. فهي بدون جدال مختلفة كلية بحدودها وكافة مستلزماتها. لكن ما يهمننا التأكيد عليه أن فكرة الكيان السياسي تطورت بمعناها، مع تطور فكرة الدولة الفلسطينية، حتى صارت ثابتا من الثوابت الوطنية، مضافا إليها المطالبة بحق العودة للاجئين، والحق في تقرير المصير. واتضح أكثر فأكثر، حينما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م، محدثة نقلة نوعية في الوعي السياسي الفلسطيني وبمسار النضال الوطني، تمخض عنها ما سمي في ذلك الوقت بـ(إعلان الاستقلال)، وهو أحد مطالب قيادة الانتفاضة في حينه، وأقرته منظمة التحرير في دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة بالجزائر عام 1988م، وقبلت من خلاله ضمنا بقيام كيان سياسي فلسطيني على جزء من الوطن التاريخي، في إشارة للجزء الذي احتلته إسرائيل بالعام 1967م. ترتب على هذا الإعلان اعتراف أكثر من مئة دولة بدولة فلسطين، وانطلاق الحوار الرسمي للمرة الأولى بين م.ت.ف والإدارة الأمريكية، واعتبر ذلك شكلا من أشكال الاعتراف بالمنظمة.

²⁵⁶ حسني، عصام محمد علي. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

²⁵⁷ سخيني، عصام. مرجع سبق ذكره، ص106.

بعد اتفاقية اوسلو أقيمت السلطة (الوطنية) الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994م. وهو أمر لا يمكن فصله عن الاعتراف المسبق بشرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، فبدون هذا الاعتراف ما كان ممكنا التفاوض في مدريد ولا في أوسلو مع الوفد الفلسطيني. وأما النقلة المهمة، كما يصفها عبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، تمت عند "اعتراف إسرائيل نفسها «بالمنظمة كمثل للشعب الفلسطيني» [في 9/9] عام 1993 في سياق اتفاقات أوسلو"²⁵⁸. ورغم أن هذا الاعتراف، كان منقوصا وتم وسط معارضة قوى سياسية فلسطينية من إقدام قيادة المنظمة على هذه الخطوة، إلا أنه بحسب وجهة نظره أول اعتراف رسمي إسرائيلي بالمنظمة والشعب الفلسطيني. لم يتحمس لهذا الشكل من الاعتراف الكاتب عبد الله عواد، لأنه لم ينطو - في رأيه - على "أية صيغة سياسية واضحة، كيان، دولة.. الخ"²⁵⁹، وانما جاء هكذا مجردا من ذلك.

لقد أثرت نتيجة المفاوضات في أوسلو، على شكل ودرجة نمو وتطور هذا الكيان السياسي، الذي عاد "منظما" نسبيا من الشتات إلى غزة وأريحا، حيث مكانه الطبيعي. وبعيدا عن كل الملاحظات التي قد تثار هنا أو هناك، حول استشراف الفساد في مؤسساته (السلطة الوطنية الفلسطينية)، فإن ضعفا بالأداء، وخلال بنويوا في تشكيلات السلطة ظهر للعيان، على صورة ازدواجية في المسؤوليات والأدوار، وعشوائية في التخطيط والتنفيذ، ومحسوبة بالتعيينات، وتفرد بالقرارات، وتهميش دور المؤسسات.. الخ، وذلك حينما باشر هذا الكيان بتقديم خدمات مباشرة للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهناك من يشير الى أن هذه الاشكاليات واكبت التجربة المؤسساتية لـ م.ت.ف. منذ ولادتها، حيث انتشرت البنية التحتية للمنظمة في أكثر من ساحة، ولم يكن متاحا بناء تجربة متكاملة في هذا الصدد. بينما يعتقد الباحث زياد أبو عمر أن منظمة التحرير اعتمدت في عملها الداخلي والخارجي لسنوات، "على هيئات وأجهزة معينه حيث ساد منطق ومقتضيات حركة

²⁵⁸ ملوح، عبد الرحيم. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

²⁵⁹ عواد، عبد الله : الحل والدولة، ج1، رام الله : مؤسسة دار القلم للنشر والدراسات، 1993م/1994، ص196.

التحرر الوطني على منطق ومقتضيات بناء الكيان السياسي على التراب الوطني²⁶⁰. يوافقه بذلك المفكر د. ابراهيم ابو لغد الذي يرى بأن "آلية وأساليب تجسيد الاستقلال الوطني قد تختلف عن آلية وأساليب التحرر الوطني"²⁶¹. المقصود من حيث المؤسسات ذات الأولوية في البناء، والكوادر المطلوب اعدادها، وطبيعة البرامج والخطط الوطنية والتنمية، ومدى أهمية تكريس الرموز السيادية، وأولا وآخرا، تحديد الفلسفة التي تقوم عليها مؤسسات هذا الكيان هل هي تقوم على تعزيز الصمود والمقاومة، أم تعزيز الديمقراطية مثلا، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتحسين أحوالهم مقارنة بالدول والشعوب المجاورة.

3. 5. 4 التمثيل الدبلوماسي

العنصر الرابع الذي كان لا بد للمنظمة من أن تسعى اليه، لتكريس شرعيتها يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي. وهي مسألة حظيت باهتمام شديد من قبل قيادة م.ت.ف. التي حثت منذ البداية الدول التي اعترفت بها، التعبير عن هذا الاعتراف بالموافقة على قيام الأخيرة بافتتاح سفارة أو هيئة أو مكتب للتمثيل الدبلوماسي على أراضيها بما يتناسب مع مستوى العلاقة المتفق عليها بين الجانبين. ولئن كان من المألوف أن تقود عملية الإعراف بالمنظمة إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها بمستويات مختلفة، إلا انه لم يكن طبيعيا بالمقابل إنشاء سفارات في عشرات الدول لحركة تحرر وطني. فقد جرت العادة أن يتم الإعراف المتبادل بين الكيانات السياسية والدول المختلفة بالعالم. وبموجب العرف والقانون الدولي السائد، يترتب على ذلك تبادل البعثات الدبلوماسية أو تبادل التمثيل الدبلوماسي بين تلك البلدان، إنعكاسا لحسن العلاقات، وبحيث يرضى كل بلد مصالحه التي بالبلد الآخر. وفي الحالة الفلسطينية كان من الواضح وجود صعوبات في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المنظمة والدول المعترفة بها إجرائيا وفنيا، من حيث تبادل السفراء والسفارات والدبلوماسيين الخ... وظلت عملية التبادل هذه تسير حتى عهد قريب، وكأنها من طرف واحد وباتجاه واحد رسميا. بمعنى أن المنظمة قادرة تنفيذا لحالة الاعتراف أن ترسل

²⁶⁰ أبو عمرو، زياد : مرجع سبق ذكره، ص22.

²⁶¹ أبو لغد، إبراهيم : *الجنور التاريخية لاتفاق غزة-أريحا*، مجلة السياسة الفلسطينية، العددان الثالث والرابع، رام الله : صيف وخريف 1994م.. ص26.

ممثلها الى البلد أو البلاد التي اعترفت بها. بينما لم يكن ممكنا لهذا البلد أو ذاك ايفاد ممثليه الى الأراضي الفلسطينية بالمقابل، أو أن يفتح سفارة له فيها. وذلك لعدم قدرة الدول المعترفة بالمنظمة ايفاد سفراء لها إلى الأراضي الفلسطينية بسبب وجود الإحتلال الإسرائيلي. وبقي الأمر على هذه الوتيرة حتى قيام السلطة (الوطنية) الفلسطينية عام 1994م. لذا اقتصر التمثيل الدبلوماسي مع هذه الدولة أو تلك على التمثيل الفلسطيني لديها فقط، وبقيت البعثات الدبلوماسية الفلسطينية تتولى أمر التنسيق السياسي مع الدول المضيفة، وأحيانا التعاون الأمني معها، إضافة إلى دورها الإعلامي. لقد تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بعد إعلان الاستقلال الفلسطيني بالعام 1988م، واعتراف أكثر من مئة دولة بدولة فلسطين التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني حينذاك. فاعتُمدت معظم البعثات الفلسطينية كسفارات، وتم التعامل مع مندوبي المنظمة كسفراء يسري عليهم ما يسري على سفراء الدول الأخرى. لكن من الناحية الموضوعية، لم يغير هذا التطور الدراماتيكي المثير من واقع الحال كثيرا رغم حيويته للقضية الفلسطينية. فقد استمرت الأدوار التي يقوم بها السفراء والدبلوماسيون الفلسطينيون رمزية إلى حد كبير، أكثر منها عملياتية. بمعنى أنه ولظروف الصراع القائمة مع إسرائيل، لم يكن في وسع السفراء الفلسطينيين منح (فيزا) دخول إلى فلسطين للزوار الأجانب الراغبين بزيارتها مثلا. كما أن الرعايا الذين يفترض بهم أنهم يمثلونهم، لم يحملوا جوازات سفر فلسطينية تستوجب توفير الحماية والرعاية المطلوبة لحاملها وفق القانون الدولي. وانعكس ذلك أيضا على مستوى الخدمات المقدمة للرعايا والجاليات الفلسطينية في الغربة المنوط بالسفراء الفلسطينيين توفيرها لهم.

وجود تلك النواقص في التمثيل السياسي الخارجي وعدم وجود وزارة خارجية بالمعنى الفعلي، لم يمنع الدائرة السياسية في منظمة التحرير من متابعة القيام بوظيفتها وبواجباتها، كما لم يقلل من شأن الاعتراف الدولي سواء في منظمة التحرير أو بدولة فلسطين المعلن عنها. فالسلك الدبلوماسي الفلسطيني ضم طاقما كبيرا من العاملين فيه من رجال منظمة التحرير، وقام بدور اعلامي هام على الساحة الدولية، للتعريف بالقضية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني، كجزء من المعركة ضد الإحتلال الإسرائيلي أمام الرأي العام الدولي، الذي حاولت الدولة

العبرية تضليله وإقناعه بثتى السبل أن منظمة التحرير هي منظمة (إرهابية)، ولا وجود لشعب فلسطيني من الأساس.

فسح هذا الواقع المجال أمام القيادة الفلسطينية، كي تلعب دورا ملحوظا في الساحة الدولية وتحديدا بما يخص مستقبل منطقة الشرق الوسط، لكنه فرض عليها في نفس الوقت، اتباع تكتيكات، والقيام بمناورات لم تكن مهيأة للقيام بها الفصائل الفلسطينية منفردة. فقوى المقاومة بطبيعة الحال تتمسك على الدوام بالمبادئ التي انطلقت من أجلها حتى في أحلك الظروف التي تجتازها، فيما تخضع الدول والمنظمات السياسية لموازن القوى وللعبة المصالح ولطبيعة التحالفات الدولية السائدة في العالم، ولمنطق المتغيرات الدولية المتسارعة. وجميع هذه العناصر من شأنها إنتاج تداعيات سلبية أو ايجابية لا يستهان بها تؤثر جديا على مسار القضية الفلسطينية ذات البعد الأممي. ومن ذلك تبدو حنكة القيادة ومدى قدرتها على قراءة وتوظيف المعطيات الدولية والإقليمية لصالحها، أو تجنب مخاطرها على قضيتها، وحماية شعبها من تجاذباتها. وفي اطار هذه الشرعية، كان من الواجب على المنظمة أن تقرر لاحقا، إما أن تكون داخل اللعبة الدولية أو تكون خارجها. كما كان على فصائل المنظمة أن تفكر في كيفية الربط بين الشعارات التي ترفعها، والبرامج التي وعدت الشعب بتنفيذها من جهة، وطبيعة الموقف الدولي الراهن من القضية الفلسطينية والتسويات وليس الحلول المقبولة عليه لها، من جهة ثانية.

3. 6 أزمات الشرعية الفلسطينية

في ظل هذه الرؤى والتطورات، كان لا بد لـم.ت.ف. من مواجهة مجموعة من المشكلات الجدية في دوائر عملها الفلسطينية، والإقليمية، والدولية، حيث تعرضت المنظمة لضغوط سياسية متنوعة، كادت أن تطيح بالشرعية الفلسطينية في مناسبات مختلفة. وجاءت هذه الضغوط من ثلاث دوائر رئيسية، هي كما يلي:

3. 6. 1 أولاً: الدائرة الفلسطينية الداخلية

في هذه الدائرة ظهرت جبهة الرفض التي قادتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالعام 1974م كجبهة معارضة لسياسات القيادة الفلسطينية فيما يتعلق برؤيتها لتسوية النزاع مع إسرائيل، ونهج ياسر عرفات في هذا الشأن كزعيم للمنظمة. واستمرت الجبهة في اعلان معارضتها لهذا النهج حتى العام 1981م. وأما التحدي الثاني فكان الانشقاق الذي شهدته حركة فتح بعد خروج القوات المسلحة الفلسطينية من بيروت عام 1982م، على إثر الغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وهو الأخطر في تاريخ فتح ومنظمة التحرير، حيث وفرت القيادة السورية الدعم والغطاء الكامل للمنشقين، حيث أسس المنشقون تنظيمًا معارضًا لقيادة ياسر عرفات أطلقوا عليه تنظيم (فتح الانتفاضة). وفي العام 1985م، تشكلت جبهة أخرى، بقيادة الجبهة الشعبية أيضًا، أطلق عليها جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني، وضمت عددًا آخر من فصائل م.ت.ف. وأعلنت هذه الجبهة عن احتجاجها على التقارب الأردني الفلسطيني وقتها، والتنسيق المشترك بين ياسر عرفات والملك حسين للبحث عن وسيلة لتسوية القضية الفلسطينية. وبعد قيام اللجنة التنفيذية للمنظمة بالغاء الاتفاق المذكور في 19/4/1987م، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون أول 1987م، انفرط عقد جبهة الانقاذ وشاركت فصائلها في دورة المجلس الوطني التي عقدت بالجزائر عام 1988م. وأما التحدي الرابع الذي واجهته م.ت.ف، فقد تمثل في تكوين ما سمي بالفصائل الفلسطينية العشرة بالعام 1993م، عقب التوقيع على اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل في نفس العام. وأعلنت هذه الفصائل عن رفضها للاتفاقية المذكورة، و دعت في بيان سياسي صدر عنها في 9/10/1993م من دمشق إلى إسقاط ما أسمته اتفاق عرفات - رابين لأنه في نظرها " يتناقض مع إرادة شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية"²⁶². وبعد سنوات قليلة غيرت بعض هذه الفصائل من مواقفها، وخاصة حركة حماس، والجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين اللتان انخرطتا في هيئات السلطة (الوطنية) الفلسطينية، وفي انتخابات مجلسها التشريعي بالعام 2006م التي أفرزها اتفاق أوسلو بالواقع، رغم تمسك هذه الأطراف بموقفها المعلن والرافض لهذا الاتفاق جملة وتفصيلاً.

²⁶² وثيقة، "بيان سياسي صادر عن الفصائل العشرة"، مجلة السياسة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص212.

3.6.2 ثانيا: المدار الاقليمي والدولي

شهد هذا المدار ضغوطا عربية واسرائيلية ودولية على منظمة التحرير، من أبرزها الحرب الإسرائيلية / الفلسطينية عام 1982م، التي شهدت "أكبر وأوسع معارك إسرائيل" لتصفية المنظمة عسكرياً وسياسياً وإخراجها من معادلة الصراع في المنطقة²⁶³. وفي نفس السياق يقول عبد الرحيم ملوح، ان اسرائيل حاولت من خلال هذه الحرب أيضاً، تسهيل فرض مشروعها للإدارة الذاتية في الأرض المحتلة. لقد سبق هذه المحاولة محاولات أخرى تمت لإيجاد زعامات محلية بديلة لمنظمة التحرير، منها "تلك التي تمثلت في مسعى الإدارة المدنية الاسرائيلية بغزة في تشجيع المجمع "الإسلامي" (الأخوان المسلمون) في الأعمام 1977 و1978"²⁶⁴ بحسب الكاتب جميل هلال. ولم تتجح هذه الفكرة، فقد حافظ الاخوان المسلمون بالأراضي المحتلة على رتبة عملهم في تلك الفترة، من حيث استقطاب المزيد من الأعضاء والأمناء لهم، وعدم الغرق في الصراع الدائر بين المنظمة واسرائيل بشكل مباشر. ولكنهم من دون شك استثمروا الإيحاءات والتسهيلات الاسرائيلية في انشاء المزيد من المؤسسات والجمعيات والنواد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في اطار الخطوات الرامية الى تمتين البنية التحتية للجماعة.

بالجانب المقابل، أثارت التكتيكات الاسرائيلية في هذا المضمار مخاوف م.ت.ف، من إمكانية وجود منافسين لها في قيادة الشعب الفلسطيني، خصوصا وأن الكتلة الاسلامية التي هي الذراع الطلابي لحركة الاخوان المسلمين في فلسطين، بدأت في اوائل الثمانينات من القرن الماضي، بإحراز نوع من التقدم الملحوظ في الانتخابات الطلابية بالجامعات الفلسطينية، كجامعتي الأزهر في غزة، والنجاح في نابلس، ومعهد البوليتكنيك في الخليل. وفي تلك الفترة (نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات)، حاولت اسرائيل خلق بدائل أخرى لمنظمة التحرير، منها إنشاء "روابط القرى"، ومحاولة ترويج سياسات التقاسم الوظيفي في الضفة الغربية مع دول

²⁶³ ملوح، عبد الرحيم. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

²⁶⁴ هلال، جميل : تكوين النخبة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره. ص46

عربية مجاورة. اضافة الى حملة من الاغتيالات لأعداد من القادة البارزين في م.ت.ف، وممثليها السياسيين في العواصم الأوروبية على وجه الخصوص.

راهننت اسرائيل عند تأسيسها لروابط القرى في عام 1981، على إثارة الخلافات والشقاق داخل الصف الفلسطيني، كما راهنت في تصفيتها لقيادات فلسطينية سياسية وعسكرية الضغط على م.ت.ف لتقديم تنازلات سياسية، أو تغيير سياستها تجاه اسرائيل. لقد كانت الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه الأثناء ساحة سباق ومنازلة لتأطير الجماهير والرأي العام الفلسطيني واستمالته إن لم يكن تجنيده. ولم يقتصر هذا السباق المحموم على التنافس بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني لوحدها، وإنما تعداه ليشمل خصوما آخرين، حيث تصارعت ثلاث قوى للتأثير على عملية تشكيل، أو التأثير على، النخب السياسية في الضفة والقطاع، هي منظمة التحرير، والنظام الأردني، وسلطات الاحتلال²⁶⁵. غير أن المنظمة سبق وحسمت المعركة لصالحها بوضوح لا لبس فيه، عندما فازت قوائمها بالانتخابات البلدية المحلية عام 1976م. ومن الجدير بالذكر أن السيطرة على الرأي العام المحلي لم تتم بشكل دموي من جانب المنظمة، وإنما بوسائل ديمقراطية وتنظيمية رغم عنف الاحتلال ودمويته ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وإغراءات ودعم الأردن للنخب التقليدية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما دفع الملك حسين آنذاك إلى الإعلان عن فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988م، وذلك بعد أن أيقن العاهل الأردني أن الشعب الفلسطيني بكل فصائله وقواه السياسية لا تؤيد الخيار الأردني، وأن الجيل الفلسطيني الجديد الذي نشأ تحت الاحتلال الاسرائيلي، مع منظمة التحرير التي يراها رمزا لنضاله من أجل الحرية والاستقلال، وكان واضحا أن جميع الشعارات التي رفعت في المسيرات والمظاهرات في الانتفاضة الأولى 1987م، تقول نعم لمنظمة التحرير، ولا لاسرائيل. لقد بادر الأعداء والخصوم السياسيون لفتح ومنظمة التحرير إجمالا، للعمل على التقليل من أهمية الاعتراف بـ م.ت.ف وتهميشه، إن لم يكن الإنتقاص من قدرتهما على الحركة والاحتفاظ بالقرار السياسي المستقل. تعددت وسائل الضغط على القيادة الفلسطينية فكان الحصار المالي والاقتصادي، والحصار السياسي والأمني.

²⁶⁵ هلال، جميل : تكوين النخبة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص44

كانت تهدف تلك الضغوط إلى إيجاد بدائل سياسية موازية لها من جهة، والتشكيك بوحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني من جهة ثانية، لإحداث إنشقاقات داخلها، أو دعم قوى سياسية للإنقلاب عليها، كما حدث في الدعم السوري للمنشقين عام 1983م، وفي دعم العراق وليبيا لجماعة أبو نضال وجبهة الرفض عام 1974م، إضافة لقيام الأردن بتشجيع روابط القرى عام 1981م، عبر دعم رموزها من الوجهاء والمخاتير والتواصل معهم، واستقبالهم في عمان. وفي هذا السياق، وصف الملك حسين الموقف الاردني ازاء روابط القرى بأنه "ترجمة لحرص الأردن الأكيد على وحدة أهلنا في الضفة الغربية المحتلة، ودعم صمودهم ونبذ كل ثغرة من خلاف أو تمييز بينهم، فهم جميعا في ظل الاحتلال سواء في الوطنية والحمية والاباء"²⁶⁶، وذلك في خطاب له في نيسان عام 1982م بافتتاح المجلس الوطني الاستشاري الثالث في عمان. لقد واجهت المنظمة باستمرار "التحدي الأكبر المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي، وباتهامها بالإرهاب"²⁶⁷. وهي التهمة التي جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية ركيزة لحصار المنظمة سياسيا، ورفع "الفيتو" في وجه أي قرار دولي في مجلس الأمن يناصر القضية الفلسطينية، أو يدين ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة. كما قامت واشنطن بإجراء اتصالات سياسية مع شخصيات فلسطينية تقليدية غير موالية للمنظمة، بهدف تشجيعها على اجراء الحوار مع قيادات إسرائيلية، دون الرجوع الى م.ت.ف أو الحصول على موافقتها المسبقة.

ومن الواضح أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ومنذ قيام منظمة التحرير عام 1964م، تجاهلت الاعتراف بها وبحقوق الشعب الفلسطيني. وطرحت عدة مشاريع للتسوية تؤكد على ذلك، من أبرزها مشروع وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز عام 1969م، الذي لم يأت على أي ذكر للمنظمة. إضافة الى مشروع كامب ديفيد 1978م أو سياسة الخطوة خطوة في الشرق الأوسط، التي أدارها هنري كيسنجر **Henry Kissinger** وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس جيمي كارتر **Carter Jimmy**، والتي تحدثت عن حكم ذاتي

²⁶⁶ "خطاب الملك حسين في افتتاح المجلس الوطني الاستشاري الثالث، 1982/4/27"،

(ت.أ) 16-6-2007م. http://www.parliament.gov.jo/ummah/speeches_a/sp82.htm

²⁶⁷ ملوح، عبد الرحيم.(انترنت)، مصدر سبق ذكره.

للفلسطينيين بالصفة والقطاع فقط. ثم مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان **Ronald Reagan** عام 1982م، الذي دعا الى قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية، ولم يتطرق للمنظمة من قريب أو بعيد. بل إن مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر **Carter** زبغنيو بريجنسكي **Zbigniew Brzezinski** قال: (باي باي منظمة التحرير)، بعد إجبار إسرائيل للمنظمة على إخراج قواتها من بيروت عام 1982م في إشارة منه إلى هزيمة المنظمة وشطبها سياسيا من معادلة المنطقة. شمل الضغط الأمريكي أيضا، تعبئة الرأي العام الغربي ضد المنظمة ومناصرة إسرائيل وإفراق أموال طائلة لهذه الغاية، ومحاولة إقناع دول إقليمية بإدارة الظهر لها، مقابل الحصول على مساعدات من واشنطن. رغم ذلك، لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها، بل على العكس منه، حافظت م.ت.ف على شرعيتها، ولم تتراجع "مكانة المنظمة"²⁶⁸ في أوساط الشعب الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة، كما يقول د. موسى البديري. وانما ازدادوا تمسكا بها، ودافعوا عنها في معركتها ضد الادارة الأمريكية.

7.3 مستقبل الشرعية الفلسطينية

سيظل مستقبل هذه الشرعية مطروحا للجدل إلى أن تنتفي مبررات وجودها بشكلها الحالي، أي ستنتهي هذه الإشكالية عند قيام الدولة الفلسطينية التي ستحصل على شرعيتها من وجودها على أرضها أولا، ومن قبول شعبها ثانيا، ومن الاعتراف الدولي بها ثالثا، ومن مقومات استمرارها رابعا. فشرعية المنظمة الثورية، أو الدستورية، أو التاريخية، هي شرعية مؤقتة ومرهونة بإنجاز الحد الأدنى من برنامجها السياسي وما تضمنه من أهداف وطنية. رغم ما اعترى هذا البرنامج من مستجدات وتغيرات تراوحت بين الدعوة إلى تحرير فلسطين التاريخية بالكفاح المسلح، ثم التحول الى مرحلة النضال باستعمال كل الأساليب المتاحة، ثم القبول بقيام الدولة المستقلة عبر النضال السياسي والعمل مع قوى السلام الإسرائيلية، إلى أن وصلت للعمل على تحقيق هدف المنظمة بالاستقلال عبر المفاوضات المباشرة والثنائية مع إسرائيل. نبع الجدل بالوقت الراهن من عدة أسباب، منها تنامي قوة التيار الإسلامي ممثلا

²⁶⁸ البديري، موسى وآخرون : المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، 1990م، ص56

بحركة حماس في الساحة الفلسطينية، واكتسابه المزيد من الشعبية الجماهيرية، ومطالبته القوية بإعادة بناء المنظمة وإصلاحها، مما أثار ذلك تساؤلات جدية حول وحدانية تمثيل م.ت.ف لكل الشعب الفلسطيني. إضافة الى تراجع دور ومكانة م.ت.ف منذ تأسيس السلطة (الوطنية) الفلسطينية عام 1994م، لصالح الأخيرة، وخاصة بعد أن انتقلت معظم مؤسسات وكوادر م.ت.ف إلى مؤسسات السلطة. هذا الضعف والتراجع الذي ألمّ بالمنظمة لصالح السلطة، حدا بنائب الأمين العام للجبهة الشعبية عبد الرحيم ملوح الى القول أن "لا دور فاعلاً للمنظمة في الحياة السياسية الفلسطينية، وبالتالي لا فرق كبيراً بين وجودها وعدمه"²⁶⁹. وهي جزء من الحالة التي أصابت حركة فتح بعد اتفاقيات أوسلو، حيث هجر معظم كوادرها مواقعهم في الحركة والتحقوا بالسلطة (الوطنية) الفلسطينية، وتم الدمج عملياً بين فتح كتتظيم، والسلطة كنواة للنظام السياسي الفلسطيني. وانعكس هذا الدمج بحالة من الاربك والترهل وعدم التوازن اعترت مؤسسات فتح وكوادرها، نتيجة لطبيعة المرحلة الانتقالية، وطبيعة التجربة الجديدة التي -كما يبدو- لم يتم الاعداد والاستعداد لها بالطريقة المناسبة. وبذلك انتقلت "عدوى انهيار فتح إلى منظمة التحرير"²⁷⁰ كما تقول سوسن البرغوثي. وهناك من يعتقد أن شرعية المنظمة تعرضت للسلب بعدما "سلبت تلك الصلاحيات وحولت إلى مؤسسات سلطة الحكم الذاتي وبدأت السلطة في رفع مستوى تمثيلها في الدول العربية إلى سفارات وسفراء وسلك دبلوماسي"²⁷¹، بحسب الكاتب سميح خلف. وهذا أمر طبيعي الحدوث، بقدر ما كان نتيجة محتملة للمفاوضات قبل مباشرتها، أو تحصيل حاصل لها كما تتبأ بعض الباحثين ومنهم الباحثة آن موسلي، التي رجحت مع مجموعة من الكتاب "أن تندمج منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسسات السلطة الفلسطينية المستقلة في المناطق وفي الخارج"²⁷²، وذلك قبيل الاعلان عن اتفاقيات أوسلو عام 1993م.

²⁶⁹ ملوح، عبد الرحيم. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

²⁷⁰ البرغوثي، سوسن. "عن أي منظمة تحرير يتحدثون؟" مجلة المحرر، العدد 241، السنة الخامسة عشرة. (ت.أ).

<http://www.al-moharer.net/moh241/sawsan241.htm>

2006/6/12م

²⁷¹ خلف، سميح. (2002م). "هل انتقلت منظمة التحرير من التمثيل إلى التجميد". موقع مأساتنا والحل، عودة ودعوة.

<http://www.awda-dawa.com/pages.php?ID=3603>

2006/6/12م

²⁷² ايش، آن موسلي وآخرين : الانتقال الى الحكم الذاتي الفلسطيني، ترجمة نهلة الخطيب، ط1، بيروت : مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، 1993م. ص70

ومن جانبه توقع ابراهيم أبو لغد أن تتطور مؤسسات السلطة (الوطنية) الفلسطينية على حساب م.ت.ف. ف"ظهور جسم تمثيلي جديد في الضفة والقطاع يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية على الأرض الفلسطينية قد يعني نشوء ازدواجية تمثيلية وقيام منافسة بين أجهزة سياسية مختلفة"²⁷³. لقد مهدت المفاوضات واجتياح إسرائيل لمناطق السلطة الفلسطينية، وخرقها المتكرر لاتفاقيات أوسلو، لانتهاء عملية السلام برمتها، فأصبح البحث ملحا عن إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير، لأن تفكيكها لصالح السلطة، لم يكن أمرا مجديا. فالمنظمة بمجلسها الوطني تمثل كل أبناء الشعب الفلسطيني بشرعيتها التاريخية والسياسية كما أسلفنا، بينما السلطة تمثل بمجلسها التشريعي جزءا صغيرا من هذا الشعب ينحصر بالمواطنين بالضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. من هنا جاءت المطالبة من داخل حركة فتح، للقيام بإجراء فصل واضح بين المنظمة وبين السلطة على الأقل من حيث البرامج والمهام، عقب وفاة الرئيس ياسر عرفات عام 2004م. وتكررت هذه الدعوات في أعقاب فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عام 2006م، حيث لم يعد التداخل بين المنظمة وفتح والسلطة أمرا مفيدا. في ذات الوقت، طالب العديد من الشخصيات والفصائل بتفعيل دور المنظمة وإصلاح حالها المتردي، وعدم التفريط بالمنجزات التي تحققت عبرها والتي كان آخرها السلطة الفلسطينية ذاتها. فقد تم استغلال م.ت.ف. وتحويل دورها بعد اتفاق أوسلو إلى مجرد وسيلة كما يشير عبد الرحيم ملوح، "رغم كونها ما زالت الممثل الشرعي والوحيد في جميع المحافل والهيئات والمؤسسات العربية والدولية والإقليمية"²⁷⁴.

تعتقد سوسن البرغوثي أن حل هذه الإشكالية سيتم بعد أن تتخلص م.ت.ف. من تبعيتها للسلطة أولا، وأن يعاد تأهيلها مرة أخرى لتمثيل الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني ومطالبه ثانيا، حتى تتمكن من استرجاع مصداقيتها المفقودة في الدفاع عن القضية الفلسطينية. لقد أصبح لهذا القول ما يبرره، خصوصا بعدما أعاق الاحتلال، وطبيعة الاتفاقيات المجحفة والموقعة مع إسرائيل، السلطة (الوطنية) الفلسطينية من تقديم خدماتها لمواطنيها بالطريقة المثلى، في وطن

²⁷³ أبو لغد، إبراهيم وآخرون : تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات"، مرجع سبق ذكره، ص 346.

²⁷⁴ ملوح، عبد الرحيم. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

دمرت اسرائيل بناء التحتية تدميرا شبه تام. زاد ذلك من أعباء م.ت.ف. ورهن شرعيتها السياسية بقدرة السلطة محليا على الصمود والانجاز، حيث باتت المنظمة تواجه "مهمات البناء الاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى مهمات مواجهة الاحتلال الإسرائيلي"²⁷⁵. وفي هذا المضمار صار من الصعب استمرار الاعتقاد بأن الشرعية الثورية والتاريخية أساس يمكن الاعتماد عليه في مرحلة أوسلو. فقد تراجعت الشرعية الثورية خطوات كبيرة الى الخلف بسبب سوء الادارة والفساد في السلطة (الوطنية) الفلسطينية، وتنافس الأجهزة الأمنية. كما أخفقت حركة فتح في بناء مؤسسات الكيان السياسي على أسس دستورية سليمة، وأدى تفرداها في السلطة الى غياب المسائلة القانونية، والشفافية والمحاسبة، مما تسبب في وقوع الكثير من الأخطاء. اضافة الى أن السرعة في تطبيق الإتفاقيات الإستثنائية في أوسلو، ونقل الصلاحيات من إسرائيل الى منظمة التحرير، دفعت القيادة الفلسطينية الى التعجيل في بناء مؤسسات ذات صبغة ميدانية، بحيث تباشر عملها فوراً في تقديم الخدمات للمواطنين لتعبئة الفراغ الإداري الذي ستخلفه إدارة الاحتلال خلفها بعد انسحابها من مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية عامي 1994-1995م. وبما أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية العليا للسلطة الجديدة، فكان لا بد من ان تتحمل مسؤولية هذا الوضع الهش الذي انعكس سلبا على شرعيتها الثورية.

لقد ورثت السلطة الفلسطينية منظومة مؤسساتية فيها من التباين والتناقض الكثير، تمثلت في الإدارة العامة التي خلقتها إسرائيل بالعقود الماضية من الإحتلال، أو ما يطلق عليه (الإدارة المدنية الإسرائيلية). ومن جهة ثانية، هناك ما يسمى مجازا بنظام الإدارة العامة الذي ساد في منظمة التحرير الفلسطينية منذ ستينات القرن الماضي. وكلا النظامين لم يخضعا للمساءلة والرقابة الجدية من الجمهور الذي يتلقى خدماتهما، بل على العكس من ذلك، شكل كليهما مرجعية سلطوية للمواطن الفلسطيني، أكثر منها نظاما للخدمة العامة. خاصة وأن الشرعية "الثورية" كانت حاضرة على الدوام، عند تشكيل نظام الإدارة العامة باعتبارها مصدرا للشرعية السياسية. وموضوعيا، ولد النظام الفلسطيني (الجديد) أسيرا من الناحية السياسية لمواد وبنود إتفاق أوسلو، ولبرامج م.ت.ف، وحركة فتح كحزب السلطة، وللسياسات القريبة والبعيدة للدول

²⁷⁵ ملوح، عبد الرحيم. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

المعنية بالتسوية في المنطقة، وتحديدًا ما سمي بالدول المانحة. وجاء أيضا تكريسا لواقع تقليدي متخلف، يخضع لرزمة قانونية سادت بالضفة الغربية وقطاع غزة، في العهد الإسرائيلي، المصرية، الأردنية، البريطانية، والتركية، يضاف إليها اللوائح القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوصيات الدول المانحة... الخ. عدا عن الخلل في المعايير التي استخدمت في التوظيف العشوائي والترقيات بفعل قلة الخبرة والتجربة في مجال الإدارة العامة في م.ت.ف، التي غلب على مؤسساتها طابع العمل السياسي أكثر منه الإداري. يرصد عزيز الكايد في هذا السياق، "مؤشرات مذهلة على وجود مظاهر الفساد الإداري في مختلف وزارات السلطة (الوطنية) الفلسطينية ومؤسساتها وأجهزتها، وشمل ذلك غياب الهيكل التنظيمي وغياب المؤسسة، ووجود التضخم الوظيفي، إضافة إلى إهدار المال العام وتداخل الصلاحيات"²⁷⁶، وذلك بحسب التقرير الذي أعدّه عام 1999م. بهذه الطريقة عكست فتح تجربتها الإدارية الضعيفة، على تركيبة الهياكل الإدارية في السلطة، وحملت إليها كل سلبيات العمل الإداري السابق.

وسط هذا الوضع المركب، تنافست عدة مراكز قوى داخل السلطة على الإدارة الفلسطينية، في مسعى منها للسيطرة على الوضع السياسي الجديد، وإستثماره أحيانا لتحقيق مآرب شخصية وذاتية، وحكم البلد وليس العمل على بنائها، استنادا إلى مفاهيم خاطئة تقوم على ممارسة الحكم انطلاقا من الشرعية الثورية لـم.ت.ف. يلخص الكاتب هاني المصري ذلك بالقول أن "سوء النموذج الذي قدمته السلطة أضاف سببا جديدا لإضعاف شرعية القيادة في ظل ياسر عرفات، وما بعد ياسر عرفات"²⁷⁷. ولكن لا يمكن تجاهل مساهمة الاحتلال الإسرائيلي أيضا بإضعاف هذه الشرعية، عن طريق إضعافه للسلطة الفلسطينية، سواء من خلال محاصرتها أو عبر تسويفه في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف. ومواصلة الضغط عليها ومطالبتها بقمع المعارضة الفلسطينية. كل هذا أدى إلى تراجع مكانة المنظمة وشرعيتها التي تقوم على الشرعية

²⁷⁶ الكايد، عزيز : حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله : الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. 1999م. ص2

²⁷⁷ المصري، هاني. (2005/1/4م). "العمل في المرحلة الراهنة.. بعد رحيل عرفات"، موقع اسلام أون لاين. (ت.أ) 1- 2007-8م. <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/01/article03.shtml>

الثورية، وتم استبدال هذه الشرعية بشرعية دستورية تتحكم بها اسرائيل، وتهدف الى الانتقاص من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. قادت هذه التطورات بدورها الى تنامي قوة التيار الاسلامي ممثلا بحركة حماس، الذي استغل هذه الأخطاء والمتغيرات، وأخذ يطالب بدور بارز في اعادة صياغة م.ت.ف. على أسس جديدة، تضمن لحماس التأثير الجدي على عملية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، وتمنع في نفس الوقت استمرار هيمنة حركة فتح على المنظمة، والتفرد بالقرار كما كان يحصل لعقود طويلة. وتعزز موقف حماس أكثر فأكثر بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2005م، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية. وهذا دليل على أن قيادة منظمة التحرير ساهمت في اضعاف شرعية م.ت.ف. بيدها بطريقة لم تخطر على البال، وتجاوزت بها حدود الأخطار العربية والدولية التي كانت متوقعة في هذا المضمار. مما أثر على مكانتها المرموقة سابقا في أوساط الشعب الفلسطيني، وفي الساحتين الاقليمية والدولية.

ومن الواضح أن التنازلات السياسية التي قدمتها، وتفرد القيادة الرسمية بالقرار، وعدم التزامها بمتطلبات الحكم وفق الشرعية الدستورية عند ممارستها للسلطة، من حيث سيادة القانون، والمحاسبة والشفافية، أدى في النهاية الى انحدار الشرعية الثورية الى أدنى مستوياتها. وهو ما دفع خالد الحروب الباحث في جامعة كامبردج البريطانية الى الحديث عن وجود شرعية فلسطينية متآكلة، في اشارة منه الى الشرعية الثورية والتاريخية للمنظمة، و"صعود شرعيات جديدة من الداخل"²⁷⁸ ممثلة بحركة حماس، مما يتطلب بحسب رأيه تكوين شرعية جديدة تأخذ بالاعتبار التطورات والإخفاقات على المسار الفلسطيني بالسنوات العشر الماضية²⁷⁹. يقول الباحث ماجد عزام أن الحديث عن إعادة بناء منظمة التحرير يختزل "كل الآمال والطموحات الوطنية في العودة والاستقلال والحرية وتقرير المصير"²⁸⁰. وفي تقديرنا، أن مستقبل منظمة

²⁷⁸ للمزيد انظر: فهمي، شيرين. (2004/8/21م). "الحل في شرعية جديدة"، موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 11-8-2007
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/08/article11.shtml>

²⁷⁹ المرجع السابق.

²⁸⁰ عزام، ماجد. (2007/5/26م). "منظمة التحرير رهينة التوازنات الفلسطينية والإقليمية"، موقع صحيفة الاستقلال.
http://www.alestqlal.com/news/view.php?id=2029&sec_id1=5 (ت.أ) 11-8-2007م

التحرير وشرعيتها مرهون أولاً وآخراً، بعاملين أساسيين: الأول، يتمثل في قدرتها على الصمود مرة أخرى في وجه التحديات الجديدة - القديمة المفروضة عليها، والتمسك بالثوابت الوطنية. والابقاء عليها كإطار جبهوي لقيادة الشعب الفلسطيني. ويمكن الاستفادة هنا من اتفاق الفصائل في هذه المرحلة على أهمية إعادة بناء المنظمة وتفعيلها. والأهم أن هذه الفصائل لم تحاول لا فرادى ولا كجماعات التنصل من المنظمة أو سحب الاعتراف بشرعيتها بسبب ضعفها الحالي، أو نتيجة تراجع دورها كمركز لصالح الفرع المتمثل بالسلطة (الوطنية) الفلسطينية. بل على العكس من ذلك، تتلخص رؤيا حركة المقاومة الإسلامية حماس مثلاً في موضوع مستقبل هذه الشرعية بالتأكيد على "أهمية إعادة بناء منظمة التحرير ككل (وهو ما طالبت به فصائل أخرى مثل الجبهة الشعبية)، بحيث يكون دخول حماس في المنظمة مشاركة حقيقية في القرار وليس مجرد ديكور"²⁸¹. وحماس منذ انطلاقتها بالعام 1987م، لم تكن جزءاً من تشكيلات أو فصائل م.ت.ف أصلاً. يشير نايف حواتمة هنا أنه لتعزيز الصمود يجب القيام "بعملية إصلاح شاملة تعيد بناء مؤسسات م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية على أسس ديمقراطية جبهوية ائتلافية، ينتقي منها الفساد والهيمنة والاستفراد"²⁸².

العامل الثاني، مرتبط بمدى تطور هذه السلطة إلى دولة مستقلة كاملة السيادة، وانسحاب إسرائيل الشامل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومقبولاً على الجماهير الفلسطينية. وفي هذه الحالة يمكن أن تتحول م.ت.ف إلى مؤسسة رمزية تضاف إلى المؤسسات التي تخدم الشعب الفلسطيني، كما حدث مع الوكالة اليهودية مثلاً التي تحولت كذلك بعد قيام دولة إسرائيل، رغم عدم وجود أرضية مشتركة للمقارنة بينهما. وفي هذا السياق يمكن النظر إلى الإصرار على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، بما يتطلبه ذلك من ضرورة العمل على "إعادة بناء مؤسساتها وأطرها على أسس انتخابية ديمقراطية، تقوم

²⁸¹ عرفه، محمد جمال. (2003/12/11م). "الحوار الفلسطيني.. العقدة في "الفصائل"! موقع اسلام أون لاين. 17(ت.أ) <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/12/article06.shtml> 2006/7/11م.

²⁸² علي، عبد الرحيم. (2004/9/28م). "الديمقراطية: الإصلاح الشامل لتحسين الانتفاضة"، مقابلة منشورة في موقع اسلام أون لاين. (ت.أ) 11-8-2007م

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/09/article20b.shtml>

على التمثيل النسبي الكامل²⁸³، بأنها خطوات في الاتجاه الصحيح، ترمي الى تكريس شرعيتها السياسية، وأيضا التصدي لـ"الاستهداف الإسرائيلي المنهجي للقضاء على المنظمة ككيان سياسي وحامل للمشروع الوطني والبرنامج الوطني للتححرر الفلسطيني"²⁸⁴. وهو استهداف لم يتغير، كما يرى نايف حواتمة، بالرغم من التوقيع على اتفاقيات أوسلو. بلغة ثانية، فان وجود المنظمة مرتبط باستمرار الصراع الفلسطيني/ الاسرائيلي لسنتين أخرى قادمة. في كلا الحالتين، فإن مستقبل م.ت.ف مشروط بتحقق عدة نقاط نذكر منها:

(1) إصلاح المنظمة، انسجاما مع ما تم الاتفاق عليه في اعلان القاهرة بتاريخ 2005/3/17م، حيث تم الاتفاق بالاجماع بين اثني عشر فصيلا فلسطينيا من بينها حركة حماس على تفعيل مؤسسات م.ت.ف. وهي مجموع التنظيمات التي شاركت مباشرة في جلسات الحوار الوطني في القاهرة. وقد أشار الاعلان الى موافقة المجتمعين على "تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"²⁸⁵. وهذا يعني اعادة احترام مؤسساتها وقراراتها وميثاقها، حسبما تم الاتفاق عليه. وفي حال تنفيذه، سيتم تعزيز مكانتها على المستوى الداخلي شعبيا وفصائليا. يقول فراس ياغي في هذا السياق، إن "تجديد شرعية منظمة التحرير الفلسطينية يتطلب إصلاحها وإصلاح مؤسساتها ولجنتها التنفيذية بالأساس، شئنا أم أبينا"²⁸⁶. وهنا لا بد من العودة الى وثيقة الوفاق الوطني التي صدرت في حزيران 2006م، بما تضمنته

²⁸³ حواتمة، نايف. (2006 /7/26م). "وثيقة الوفاق الوطني..إعادة الاعتبار للبرنامج الموحد والعمل الوطني المشترك"، مجلة الحوار المتمدن. العدد 1623. (ت.أ) 2006/8/17

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=70995>

²⁸⁴المصدر السابق..

²⁸⁵ "النص الحرفي لـ"اعلان القاهرة" بشأن اجتماع الفصائل الفلسطينية". (2005/3/18م). نص منشور في موقع جريدة الرأي. (ت.أ) 1-7-2006م.

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.arrace.com%2Fmodules.php%3Fname%3DNews%26file%3Darticle%26sid%3D2636>

²⁸⁶ ياغي، فراس. (2007/7/12م). "الشرعية الفلسطينية كل لا يتجزأ"، شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ) 1-8-2007م.

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=41333&NrIssue=1&NrSection=2>

من مرتكزات كاعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني عبر انتخابات شاملة في الداخل والخارج، وفقا لمبدأ التمثيل النسبي. فالغاية من كل ذلك، اعادة اعتبار م.ت.ف المرجعية الفعلية للشعب الفلسطيني ومؤسساته السياسية بما في ذلك السلطة الفلسطينية.

(2) فصل قيادة م.ت.ف عن قيادة السلطة الوطنية، للحيلولة دون حدوث ازدواجية في الصلاحيات والقرارات أيضا.

(3) انصياع السلطة (الوطنية) الفلسطينية بهيئاتها ومؤسساتها كافة للقانون الأساسي ولأسس الديمقراطية، وعدم القبول بوجود مليشيات داخل السلطة نفسها، أو في داخل الفصيل الواحد، لأن من شأن هذه المليشيات أن تهدد الفصيل والسلطة والمنظمة معا، على الأقل من ناحية احتمالية ارتباط بعضها بجهات خارجية، أو نتيجة لتعارض برامجها مع البرنامج الوطني العام.

4. الفصل الرابع

تطور موقف المنظمة من مشاريع التسوية والتداعيات السياسية للانتفاضة الأولى

4. 1 مدخل

لم تتوقف الجهود الحثيثة المبذولة من الجانب الفلسطيني، والعربي، والدولي، للتوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية منذ نشأتها عام 1917م. وتتنوع طرق الدفع باتجاه هذه التسوية من الاتصالات الدبلوماسية، إلى استخدام القوة والعنف والأعمال العسكرية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لإجبار الطرف العربي الضعيف عسكرياً - في هذه المعادلة غير المتوازنة - للاعتراف بشرعية وجود الدولة العبرية. وبعد أن أخفقت الضغوط العسكرية المباشرة في تحقيق أهدافها، تم اللجوء إلى استعمال استراتيجية الترغيب والترهيب السياسي عبر محاولات دبلوماسية غير عنيفة، تقوم إما على الإغراءات بمستقبل أفضل، أو بالحصار الاقتصادي والسياسي. وأحياناً تم الجمع بين الأسلوبين معاً، القوة بيد والسياسة والحوار باليد الأخرى.

الثورة الفلسطينية من جانبها، ومنظمة التحرير على وجه الخصوص، ردت على تلك السياسات، وما أفرزته من مشروعات للتسوية (1968م - 1982م)، بتصعيد العنف المسلح والنضال الجماهيري تارة، واللجوء إلى التكتيك والمناورة السياسية تارة أخرى. وذلك بحسب مقتضيات الظروف التي تمت فيها محاولة تسويق هذا المشروع أو ذاك. وفي بعض الأوقات، ظهر في مواجهة هذه السياسات الدولية ما يُطلق عليه بسياسة (اللعم) الفلسطينية التي تتسم بالغموض وعدم الوضوح. بمعنى طرح مواقف من قيادة المنظمة يُستشف منها أنها لا تقبل ولا ترفض هذه المبادرة أو تلك، بقدر ما أنها قد تقبل أو قد ترفض، والمسألة هي مسألة وقت. وقد أخذت هذه الدبلوماسية بالتبلور بعد خطاب عرفات في الأمم المتحدة عام 1974م، ودخول م.ت.ف إلى الساحة الدولية بقوة، ومحاولة دفع قيادة منظمة التحرير في بعض الأوقات إلى التعاطي مع مشاريع وأفكار التسوية السياسية التي توالت على المنطقة من أطراف اقليمية

ودولية عدة، والتي كان مجرد الدعوة لإدخال تعديلات عليها من قبل قيادة المنظمة، كافيًا لإثارة حفيظة وشكوك المعارضة الفلسطينية. لذلك فإن ممارسة هذه السياسة ظلت مهمة عسيرة في واقع الأمر، لأن معظم المشاريع السياسية كانت ذات خلفية أمريكية، غربية، أو إسرائيلية، وبالتالي من غير المتوقع أن تكون في صالح القضية الفلسطينية، كمشروع روجرز **Rogers** 1969م، ومشروع إيجال آلون **Yegal Allone** وزير خارجية إسرائيل الأسبق عام 1967م، والمؤتمر الدولي للسلام 1973م، وكامب ديفيد 1979م، ومشروع ريغان **Reagan** 1982م، والكونفدرالية، ومشروع التقاسم الوظيفي، ومؤتمر مدريد 1991م،... الخ. وأما العرب في مرحلة الخمسينات والستينات، كان لديهم شعارات قومية، ولم يكن عندهم ما يمكن تسميته بمشاريع أو مشروع متوازن لحل القضية الفلسطينية، يمكن اعتباره مقترحًا عربيًا. وظلوا على هذا الحال حتى مشروع فهد عام 1981م، ثم مشروع قمة فاس 1982م، الذي تلاه إطلاق المبادرة العربية للسلام في قمة بيروت عام 2002م. وخلال الفترة التي سبقت ذلك، اضطروا إلى الإتياء على المشروع الوطني الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير، والذي تعرّض خلال مسيرتها للتبديل والتغيير أو التحديث كما سنرى.

معظم تلك المشاريع -بوجه العموم- حظيت بمعارضة أو رفض فصائل المنظمة، لأنها في تقديرها العام تقود إلى "سلام غير مكتمل"²⁸⁷، أو "مصالحة ليست تاريخية، بل محكومة بموازن القوى وليس بموازن المصالح"²⁸⁸، وبالتالي فإنها لا تفضي إلى إنجاز الحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني. مع العلم أن أي تسوية سياسية لأي صراع دولي أو داخلي هي "محصلة دقيقة لميزان القوى بين أطراف الصراع"²⁸⁹. سمة الرفض الفلسطيني لهذه المشاريع لم تدم طويلًا. فقد تطور الموقف الفلسطيني من العام 1965- العام 1993م من التطرف إلى الاعتدال، ثم إلى المساومة، فالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وهو تطور لافت للنظر تابعه

²⁸⁷ الأسطل، كمال: "طبيعة الصراع العربي الصهيوني ومنهجيته"، مجلة السياسة الفلسطينية / العدد 25، نابلس:

منشورات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 2000م. ص 23

²⁸⁸ المرجع السابق، ص 23.

²⁸⁹ التميمي، وليد سليم. "مفهوم التسوية السياسية"، مجلة العلوم الاجتماعية. مج 9 العدد 1. (ت.أ) 2007/5/12م

<http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss/arabic/showarticle.asp?id=896>

الغرب منذ البداية، وعمل على توصيفه من زاوية تدرجه في قبول وجود إسرائيل، والاعتراف بهذا الوجود بالمنطقة. لكن ذلك التطور على أهميته، لم يُثمر عن حل عادل للقضية الفلسطينية، رغم أن سقف الموقف الفلسطيني الرسمي لم يعد يتجاوز المطالبة بانسحاب إسرائيل حتى حدود الرابع من حزيران عام 1967م، أي تحصيل ما مساحته 22% من مساحة فلسطين زمن الانتداب البريطاني، مع تسوية منصفة لقضية اللاجئين، تمثيا مع القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفشلت أيضا عملية السلام التي انطلقت من مدريد بالعام 1991م في إنهاء هذه القضية أو تسويتها. كما لم يحالف الحظ عشرات القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية في تحقيق ذات الغاية، رغم التوصل لهدنة بين طرفي النزاع العربي / الإسرائيلي أحيانا، وفصل القوات المتحاربة أحيانا أخرى. ونتيجة لهذا الفشل، أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من أعمال المؤتمرات الإقليمية والدولية، وانتقلت بعد ذلك إلى جدول الأعمال الإقليمي والدولي، حتى باتت قضية 'فلسطين تختصر كل القرن الذي مضى'²⁹⁰، بجميع أحداثه التي دارت في هذه المنطقة. وبذلك، فإن ترحيل الموضوع الفلسطيني بهذه الطريقة، وضع م.ت.ف أمام جولة جديدة من الكفاح والتفاوض، في زمن تتحكم بالعالم فيه دولة عظمى وحيدة، هي الولايات المتحدة، ولا تفرق في سياساتها بين أعمال المقاومة المشروعة للاحتلال، وأعمال الإرهاب.

في الماضي القريب، حيث كانت الحرب الباردة (1945م-1990م) تدور رحاها بين واشنطن وموسكو، كان هامش المناورة أمام المنظمة واسعاً نوعاً ما. وكذلك الحال بالنسبة للمعارضة الفلسطينية. وحينما كان الرئيس ياسر عرفات يستعد لأعطاء إشارات قد تعني استعداده للتعاطي مع مبادرة سياسية معينة، تنهال عليه الاتهامات بالتفريط من الفصائل الأخرى، التي تعتبره يمثل (القيادة الرسمية)، للتقليل من أهمية ما يقول. وحيث أن تلك الفصائل تعتبر نفسها في خانة اليسار ومع القوى التي تعادي الإمبريالية، فإنها كانت تخشى على الدوام حدوث تقارب بين المنظمة وواشنطن على حساب الثوابت الوطنية. وعلى العكس من ذلك، كانت قيادة المنظمة ترى أن معركتها مع الغرب وواشنطن هي معركة مصالح وليست معركة مبادئ. أي

²⁹⁰ فضل الله، محمد حسين : المدّسّ والمقدّس، ط1، منشورات رياض الريس للكتاب والنشر 2001م، ص125

كلما اقتربت أوروبا وأميركا من الحقوق الفلسطينية، كلما سارعت المنظمة إلى التعامل معها. لذلك سعت المنظمة مبكرا للحوار وإجراء اتصالات مع الإدارات الاميركية المتعاقبة عبر وسطاء كالرئيس الراحل أنور السادات، أثناء التحضير لمؤتمر جنيف في كانون أول 1973م، حسب أقوال الرئيس ياسر عرفات في لقاء مفتوح مع كوادر من الأرض المحتلة بالعام 1991م في قصر الضيافة الملكي بعمان. وكان للكاتب شرف المشاركة فيه. كانت الغاية ضمان مشاركة المنظمة في أي مؤتمر دولي للسلام. وعن هذه المشاركة يقول جورج حبش الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن القيادة الرسمية للمنظمة، "بدأت تظهر ميولا واضحة للتساوق مع المشاريع الأمريكية لتسوية الصراع في المنطقة، بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد"²⁹¹ عام 1979م. وقبل تلك الاتفاقيات وبعدها، لم تر جميع تلك المشاريع الاقليمية والدولية المعروضة للتسوية النور لأسباب مختلفة، مضافا اليها عشرات الخطط والبرامج والأفكار التي تم الجدل حولها إبان أربعة عقود خلت من الصراع، لا مجال هنا للبحث فيها جميعا. فعدد التسويات المطروحة من مصادر مختلفة لمشكلة مستقبل مدينة القدس لوحدها - على سبيل المثال - أكثر من أن تحصى.

لذلك سنحصر حديثنا عن أبرز المشروعات التي طرحت وشكلت مفصلا في تاريخ القضية الوطنية، وتلك التي ظهرت في أوضاع سياسية مهدت إما لترحها أو تم استثمارها عن طريق عرض أفكار للتسوية، في زمن شهد "تفاعلا متبادلا بين قدرة الدول الكبرى على إفشال التسويات الإقليمية وقدرة الدول الصغرى على تهديد تسوية الوفاق الدولي"²⁹². كما لا بد من البحث في طبيعة المشروع الإسرائيلي التوسعي الاستيطاني الذي ظل خصما عنيدا ومضادا للمشروع الوطني الفلسطيني الذي نص عليه الميثاق الوطني للمنظمة عام 1968م، والذي استعملته المنظمة قاعدة للقياس ومن ثم لرفض أو قبول المبادرات السياسية المختلفة، حتى مطلع السبعينات من القرن العشرين. هذا المشروع الذي تغير وانبثق عنه البرنامج المرحلي عام

²⁹¹ حبش، جورج وآخرون : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية، ط1، دمشق : مركز دراسات الغد

العربي، 2003م، ص25

²⁹² التميمي، وليد سليم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

1974م، ظل بمثابة الأرضية التي استمدت المنظمة منها وجودها، مواقفها، ومبادراتها، بما في ذلك رغبتها باستثمار التداخيات السياسية للانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987م.

في النهاية، سواء اتفقنا أو اختلفنا مع ما احتوته مشاريع التسوية من أفكار، فإن "الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية نشأت كقويض لحل الخلافات بالوسائل العسكرية (الحرب)، واستخدام القوة والتي كان ينظر إليها كوسيلة مشروعة"²⁹³. وتظل المفاوضات إحدى البدائل القائمة عمليا للتخلص من حالات التوتر والصراع بشكل عام، وهي كذلك في فلسطين، رغم أن المشروع الإسرائيلي هو مشروع كولونيالي، لا يمكن أن يخضع إلا لمعادلة توازن القوى، بعدما اتضح أن تصريحات قادة اسرائيل حول الاستعداد لإطلاق عملية سلام مع العرب تدخل ضمن "البرنامج الأمني الصهيوني"²⁹⁴، ولا تفتقر عنه، حسبما يشير الكاتب زبير قدوري.

ولئن كان العرب والفلسطينيون يبحثون عن سلام دائم يؤدي إلى معالجة أو حل القضية الفلسطينية، ومن ثم التوصل إلى حالة استقرار شامل بالمنطقة، فإن إسرائيل تريد سلاما بخسا يزيد قوة إلى قوتها، ويساعدها على أداء دور جديد بالشرق الأوسط يخدم مصلحة الولايات المتحدة ومصالح الغرب عموما. ومن ذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي روّج له شمعون بيرس وزير خارجية إسرائيل السابق، وأحد أقطاب حزب "العمل" الاسرائيلي. بينما يريد حزب "الليكود" مثلا، فرض منطق السلام مقابل السلام، وليس السلام مقابل الأرض. وهو شعار لا يختلف كثيرا عما أعلنته غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة عام 1971م، بقولها أن "الحدود الآمنة لإسرائيل لا يمكن ان تكون وفقا ل ضمانات دولية، ويجب أن تحدد وفقا لاحتياجات إسرائيل الأمنية ومن خلال المفاوضات"²⁹⁵. وهي بهذا المعنى حدودا مفتوحة. فالدولة العبرية تعتمد على قوتها العسكرية مضافا إليها الدعم الأمريكي غير المحدود، الذي أتاح لها محاولة

²⁹³ الشاعر، صالح بيحي: تسوية النزاعات الدولية سلميا، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006م، ص27

²⁹⁴ قدوري، زبير: سلطان. السلام في المشروع الصهيوني، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2001م. ص38

²⁹⁵ عريقات، صائب: السلام على السلام، القدس: منشورات البيادر، 1987م، ص21.

فرض برنامجها للتسوية، وذلك عن طريق دفع الفلسطينيين نحو "تقديم المزيد من التنازلات من جانب واحد دون مقابل، بحيث تشكل في مجملها قاعدة لتنازلات جديدة أثناء المفاوضات"²⁹⁶.

يقوم جوهر المشروع الاسرائيلي على مصادرة الأراضي وتهويدها، والسيطرة على مصادر الثروات الطبيعية كالمياه وغيرها²⁹⁷، إضافة إلى العمل على القضاء على الشخصية الوطنية الفلسطينية كرمز للوجود الفلسطيني. وهو ما يؤكد رئيس الأركان الإسرائيلي السابق إسرائيل شاحاك في كتابه أسرار مكشوفة بقوله: أن الشعب الفلسطيني هو الضحية الأولى للتوسع الإسرائيلي²⁹⁸. وحينما فشلت إسرائيل في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وفشلت أيضا في طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، أمسى لدى حكوماتها استعداد لـ "منح الفلسطينيين سلطة محدودة للغاية"، بحسب شاحاك أيضا.

4. 2 مفهوم التسوية

هناك أكثر من تعريف لمصطلح التسوية السلمية، منها مثلا اعتبارها محاولة لـ "فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحلٍ يوقعون عليه، ويلتزمون بتنفيذه، بناء على اتفاقية محددة"²⁹⁹. وهي "تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية"³⁰⁰. وبذلك ليس من الضروري أن تتضمن التسوية حلا وسطا أو حلا عادلا أو دائما حتى، ولكنها فرصة لبلوغ حل ما بين الأطراف المتنازعة. ومن الممكن أن تستمر نتيجة التسوية

²⁹⁶ الصمادي، حمزة : الغورباتشوفية والمجلس الوطني على مفترق طرق، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول،

العدد 6، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، أيلول 1991م، ص5

²⁹⁷ أبو سنه، سليمان : "حدود فلسطين مدخل إلى الاستعمار"، مجلة عالم الفكر / المجلد 32، العدد 4، الكويت : 2004م.

ص 47

²⁹⁸ شاحاك، إسرائيل: أسرار مكشوفة، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م. ص 255

²⁹⁹ "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، تقرير منشور في موقع منتديات المحترفين العرب (آب 2004م).

(ت.أ) 2007/5/11م <http://www.arabprof.com/vb/showthread.php?t=5252>

³⁰⁰ "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، (13/7/2006م). تقرير منشور في موقع الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين القيادة العامة. (ت.أ) 2006/8/1م. <http://www.palestinesons.com/sub.php?id=1276>

زمنًا طويلاً أو قصيراً بحسب قوة تأثير الظروف التي هيأت لها، ومستوى التزام الأطراف المعنية بها، ودرجة الاستقرار الذي حققته في منطقتها. وبهذه الطريقة فالتسوية وسيلة قد "تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تغيّر موازين القوى"³⁰¹. وهي بهذا المعنى قد لا تقود إلى تحقيق سلام فعلي، لأن "السلام يفترض الاستقرار، أما التسوية فتتم عن إنهاء حالة الحرب"³⁰² بين الطرفين بغض النظر عن درجة استقرار العلاقات بينهما. من هنا، يمكن النظر للمفاوضات العربية/الإسرائيلية التي تلت انعقاد مؤتمر مدريد 1991م، واتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993م، كشكل من أشكال التسوية السياسية. وفي تعريف آخر، يقول الباحث صالح الشاعر أن التسوية عبارة عن "توفيق بين المصالح المتضاربة"³⁰³. وتعتبر فيما يخص الصراع العربي الصهيوني اتفاقاً بين "ظالم ومظلوم"، في وضع محدد، "يقبل فيها الظالم تشريع الظلم، لأنه عاجز عن المواجهة، ويقبل الاستسلام مؤقتاً أو بصورة نهائية، أو لأنه يقيض الخوف من القوة بالتخلي عن الحقوق، بقبول الهزيمة أو طلباً لهدنة"³⁰⁴. وربما يكون ذلك توصيف لما آلت إليه الأحوال بعد اتفاقية أوسلو. وفي رأي الكاتب أن التسوية يمكن أيضاً أن تكون مدخلاً "لانتزاع الحقوق، وربما لتصحيح اعوجاج ما أفسده التاريخ والمصالح"³⁰⁵، وبالوقت نفسه، يمكن استخدامها لـ "فض النزاعات وإعادة تأسيس الواقع وفق مبدأ معين"³⁰⁶.

عربياً، أخذ خيار التسوية طريقه بالتراكم شيئاً فشيئاً، بشكل تساق مع سياسة الخطوة - خطوة، التي بناها وعمل عليها هنري كيسنجر **Henry Kissinger** وزير خارجية أميركا الأسبق. تمكنت الولايات المتحدة بموجبها من إبرام صفقة التسوية بين مصر وإسرائيل، والتي

³⁰¹ مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁰² الحص، سليم. (2002/3/21م). "السلام والتطبيع: أي مفارقة"، جريدة السفير. (ت.أ) 2007/5/21م

<http://www.arabtimes.com/ara%20horah/doc2.html>

³⁰³ الشاعر، صالح بيجي : مرجع سبق ذكره، ص28

³⁰⁴ "الصراع العربي الصهيوني.. التسوية المستحيلة تحرير فلسطين امر راهن"، (2007/2/28م). جريدة قاسيون.

(ت.أ) 2007/5/11 <http://kassioun.org/index.php?d=43&id=773>

³⁰⁵ الصمادي، حمزة : استراتيجية دفاع نشط ودبلوماسية هجوم احتياطي، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول،

العدد 8، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، تشرين ثان 1991م، ص2

³⁰⁶ المرجع السابق، ص2

تمثلت فيما سمي بمعاهدة كامب ديفيد 1979م، وأدت إلى "تكريس مبدأ المفاوضات الثنائية والاتفاقيات المنفردة"³⁰⁷. منذئذ انحسر خيار الحرب والمواجهة والمقاومة عربياً ضد إسرائيل بالتدرج، وتلا ذلك انقشاع لخيار السلام مع الدولة العبرية مقابل الأرض، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وأخذت أغلبية الدول العربية بالتصرف "على أساس أن التسوية السياسية المحتملة، يجب أن تنطلق من البحث عن حلول وسط للأوضاع التي تترتبت على حرب حزيران عام 1967م، وجملة الحقائق، حقائق الأمر الواقع التي خلقتها إسرائيل خلال العقود الأربعة الماضية"³⁰⁸. وكتمهيد لهذه التسوية أطلق العاهل الأردني الراحل الملك حسين في آذار من العام 1972م، مشروعه المسمى بالمملكة العربية المتحدة. وهو المشروع الذي أثار حفيظة منظمة التحرير واعتبرته محاولة أردنية لإعادة فرض الوصاية مرة أخرى على الشعب الفلسطيني. وقد وصفه أحمد صخر بسيسو أحد قادة فتح بأنه كان محاولة "لتكريس ضم الضفة الغربية إلى الأردن"³⁰⁹. ويبدو أن طرح البرنامج المرحلي من قبل المنظمة بعد ذلك بوقت قصير، استهدف قطع الطريق على التوجه الأردني حينذاك، عبر الاعلان عن نية م.ت.ف إقامة سلطة وطنية على أي قطعة أرض تتسحب منها إسرائيل. لذلك، لجأت المنظمة أيضاً في شهر آب من العام 1973م لبناء الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة من عدد كبير من الشخصيات الوطنية وأعضاء الفصائل الفلسطينية، بغرض زيادة تأثيرها في الداخل الفلسطيني، ومحاصرة القوى المناوئة لها. وأرادت كذلك تنظيم أوضاع الداخل في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن إطار جبهوي موال لها ولبرنامجها، حيث "اتبعت نظاماً يعتمد على التأييد الشعبي"³¹⁰ لسياساتها هناك. يذكر أن الأردن والمنظمة وقعا ما سمي باتفاق عمان عام 1985م، وجاء فيه أن الطرفين اتفقا على "السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة بما فيها القدس"³¹¹ وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وعبر مفاوضات في مؤتمر دولي

³⁰⁷ عريقات، صائب : مرجع سبق ذكره، ص70

³⁰⁸ حبش، جورج وآخرون : مصدر سبق ذكره، ص6

³⁰⁹ بسيسو، أحمد صخر. (2007/9/6م). "عرض لكتاب منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية".

<http://www.palintefada.com/vb/showthread.php?t=4100>

(ت.أ) 2007/5/11م

³¹⁰ المصدر السابق.

³¹¹ عريقات، صائب : مرجع سبق ذكره، ص100

وبوفد مشترك مع الأردن. وقبيل هذا الاتفاق عمان طرح الأمير فهد ولي العهد السعودي السابق عام 1981م مشروعاً لتسوية القضية الفلسطينية من ثمانية نقاط حمل اسمه. وفيما أعلنت قيادة المنظمة عن وجود نقاط ايجابية بالمشروع، رفضته قوى المعارضة الفلسطينية، واعتبرته طريقاً للتنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. الرئيس ياسر عرفات من ناحيته دعم المبادرة، حيث نقل عنه جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني قوله: "استعدوا للضربة، ولقد أديتم بضغطكم هذا الى موقف سيؤدى الى رفع الغطاء العربي عنا"³¹². وفي العام 2002م، بادر العاهل السعودي الملك عبد الله وأعلن عن مبادرة للتسوية مع إسرائيل، تبنتها قمة بيروت العربية التي عقدت في العام المذكور، حيث تحولت مبادرته إلى مبادر عربية للسلام، حظيت بدعم كامل من القيادة الفلسطينية ورفضتها إسرائيل.

أما فلسطينياً، فقد تغلب خيار التسوية على خيار المقاومة في النهاية، خاصة بعد أن "فقدت قيادة م.ت.ف برحيلها عن لبنان القاعدة الأمانة التي كانت توفر لها حرية الحركة، وتضمن استقلالية قرارها، الأمر الذي جعلها، أكثر من السابق بكثير، تتعرض لضغوطات المحاور العربية المختلفة"³¹³، مما دفعها ذلك، إلى القبول بمنهج التسوية، أو تبني المزيد من الواقعية السياسية للتخفيف من المصاعب والضغوطات المتنوعة. وكانت إسرائيل هي المستفيد الوحيد من هذا التقهقر والتراجع في طبيعة الصراع الدائر بينها وبين العرب والفلسطينيين. ورغم أن الحرب الفلسطينية/الإسرائيلية عام 1982م أظهرت بوضوح أن "الطرف الفلسطيني عملياً هو الطرف المركزي في أية تسوية مقبلة مع الدولة العبرية"³¹⁴، إلا أن الطرفان الأمريكي والإسرائيلي تمكنا من التحايل على ذلك، بالانقاص من مستوى مشاركة المنظمة في مؤتمر

³¹² "غزو لبنان 1982"، تقرير منشور في موقع الموسوعة الحرة. (2006/8/25م). (ت.أ) 15-8-2007م. <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B2%D9%88%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86>

³¹³ أبو زهرة، عيسى. (أيلول 2003م). "تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993"، مجلة رؤية، العدد 23. (ت.أ) 2007/5/1 <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html>

³¹⁴ الصمادي، حمزة: "سنوات الحسم الاستراتيجي الفلسطيني"، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول، العدد 12، القدس: منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، آذار 1992م، ص4

مدريد 1991م، واشترط مشاركتها بوفد فلسطيني من داخل الأراضي المحتلة في البداية، وتحت مظلة أردنية بما سمي في حينه بالوفد المشترك.

4. 3 المشروع الوطني الفلسطيني: منطلقاته وأهدافه

المشروع الوطني هو الرد العملي على المشروع الإسرائيلي. بريطانيا كانت قد زرعت المشروع الصهيوني كما هو معروف منذ وعد بلفور عام 1917م، بينما خلقت ظروف الاحتلال الصهيوني لفلسطين المشروع الفلسطيني. تلك الظروف التي أدت أيضا إلى هدم الكيانية الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني من أرض الآباء والأجداد. والمشروع الوطني هو ذاته المشروع الذي حملته فصائل العمل الفدائي إلى منظمة التحرير عندما سيطرت عليها بالعام 1968م. حيث تتلخص منطلقاته وأهدافه، وأولويته بفكرة المقاومة والتحرير. أي أن المشروع الوطني هو مشروع المنظمة الذي جرى تحويله إلى البرنامج المرحلي عام 1974م، ثم تم اعتماده كبرنامج سياسي للمنظمة بالعام 1979م، على أمل النجاح في إقامة الدولة المستقلة، أو اكتشاف آفاق ممكنة وممرات سالكة تواكب المتغيرات والتطورات التي شهدتها المنطقة والعالم وقتها.

ينطلق المشروع الوطني الفلسطيني بالأساس من مسألتين: الأولى استعادة فلسطين من أيدي الحركة الصهيونية. والثانية عودة اللاجئين إلى بيوتهم. وبحيث يترتب على هذه العودة هدم الكيان الإسرائيلي الذي قام على أنقاض الكيان الفلسطيني. وهذه المسائل كانت في صلب الميثاق الوطني للمنظمة. وبالإجمال، عقب هزيمة العام 1967م، "اتسمت الاستراتيجية التي اتبعتها منظمة التحرير آنذاك بأنها عسكرية تماما يتم تنفيذها من خلال الفدائيين، وتعتمد على نظام حرب العصابات"³¹⁵، كما تم اعتمادها وتسويقها للجماهير الفلسطينية والعربية على أنها "الوسيلة الوحيدة لتحقيق التحرر الكامل للفلسطينيين"³¹⁶، فهي حرب الشعب طويلة الأمد أسلوبا. لقد تم التعويل على هذا المشروع بوسائله وأساليبه وأهدافه كخيار وحيد للشعب الفلسطيني، بعدما شكّل

³¹⁵ رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³¹⁶ المرجع السابق.

انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام 1965، واشتداد عودها سريعاً، قوة سياسية كبيرة لم.ت.ف.³¹⁷. ومن هذه الناحية، غطت معركة الكرامة التي خاضها المقاتلون الفلسطينيون وقوات من الجيش الأردني ضد جحافل الجيش الإسرائيلي في اذار من العام 1968م على هزيمة عام 1967م، إلى درجة جعلت من الاعتقاد بقابلية تحقيق المشروع الوطني أمراً ممكناً، وغير بعيد المنال إن لم يكن في متناول اليد.

عزز هذا الاعتقاد تصاعد عمليات قوى المقاومة وحركة فتح تحديداً في غور الأردن، ودعم الجماهير لها. فقد حظي العمل الفدائي بنصرة النظام الناصري في مصر، وإلى الحد الذي دفع الملك حسين ملك الأردن وسط ذاك الزخم الشعبي للمبادرة بالتصريح قائلاً "كلنا فدائيون". لكن، رغم هذا الالتفاف الرسمي العربي والجماهيري حول مشروع المقاومة إلا أنها راهنت في هذه المرحلة كما يبدو "على قواها الذاتية وعلى الحركات الوطنية والتحريرية العربية والعالمية"³¹⁸، فنسجت معها علاقات متينة وحاولت الاستفادة من تجاربها في حرب الشعب، ومن تكتيكاتها في القتال، كتجربة ماوتسي تونغ في الصين الشعبية، والفيتكونغ في فيتنام الشمالية، وجبهة التحرير الوطني الجزائري. وظل "العمل العسكري مقارنة بالوسائل السياسية هو الذي يشكل جانب الاهتمام الأكبر لمنظمة التحرير منذ إنشائها"³¹⁹، حيث كانت السياسة السائدة هي كل شيء أو لا شيء. وصار الهدف المعلن رسمياً لمنظمة التحرير إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين التاريخية. وبدا ذلك واضحاً في مداولات أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1971م ومن توصيات حركة فتح في تلك الفترة، التي سعت في البداية لجعل المشروع الوطني بمثابة الهدف والاستراتيجية العليا لمنظمة التحرير، خاصة وأن فصائل المقاومة وافقت عليه وجعلته هادياً ونبراساً لكفاحها. شجعت هذه البيئة، قيادة المنظمة والثورة الفلسطينية عموماً على تبني مجموعة من السياسات العامة، تمثلت في "سياسة تسليح الجماهير وتنظيمها واستنهاضها، سياسة الكفاح المسلح الشعبي ضد العدو الصهيوني، سياسة رفض المهادنة

³¹⁷ أيوب، ضياء. "السياسة الأميركية تجاه قضية اللاجئين (1948-1967)"، (ت.أ.) 2006/5/13م

<http://www.group194.net/print.php?page=ShowDetails&Id=22&table=studies>

³¹⁸ بلقزيز، عبد الإله. (2006/7/29م). "المرحلة والتسوية وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني"، شبكة التجديد العربي.

<http://arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=15779>

(ت.أ.) 2007/5/11م

³¹⁹ رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

والحلول الاستسلامية، ورفض الابتعاد عن خط النار³²⁰. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل سارعت فصائل المنظمة لإعلاء صوت البندقية فوق صوت العقل³²¹. وقد وصف هذه المرحلة الكاتب الفلسطيني فيصل الحوراني، بقوله "طرب الدعاة والمحللون لأصواتهم، وانتعش الرفض، وانتعشت كل أشكال التطرف"³²²، وذلك في معرض التقييم وأخذ العبر.

4.3.1 الانتقال من المشروع الوطني المقاوم إلى البرنامج السياسي للمنظمة

اصطدم المشروع الوطني المقاوم مع بداية السبعينات بعواقب لا يستهان بها، وتعرض لأزمات أصابته في الصميم. وكان أخطرها حرب أيلول عام 1970، وخروج قوات المقاومة من الأردن. ومباشرة إسرائيل لعمليات الاستيطان في الضفة الغربية والقدس وغزة. فكان من المنطقي، التفكير في آلية لإستعادة الحقوق المسلوقة، ضمن المعطيات القائمة، خاصة وان قاعدة الصراع بين الشعوب لا تخضع دائما لمقاييس وأوزان العدل والعدالة، وإنما لميزان القوة، أو المصلحة، أو لكليهما. وإذا كان المشروع الوطني محطة للإجماع كمصلحة عليا ليس عليها منازع، ويتصف بالثبات، فإن البرنامج يمكن أن يكون محكوما بظروف معينه، وبزمن محدد أيضا، ولا يحظى بالاجماع.

من هنا، عندما بدأت المنظمة تعمل وفق البرنامج بدل العمل وفق المشروع، دبت الخلافات بين فصائلها، سواء أكان المقصود بذلك، البرنامج المرحلي 1974م الذي نص على اقامة سلطة وطنية، أو البرنامج السياسي 1979م، الذي نص على اقامة دولة مستقلة. فقد ظل البرنامج يثيران الجدل والأخذ والرد في الساحة الفلسطينية ولمدة طويلة، رغم كون البرنامج المرحلي شكل إطارا سياسيا جرى التوافق حوله جبهويا بالمجلس الوطني، وداخل هيئات المنظمة. ومنذ ذلك الحين، أدى هذا البرنامج الى تبني فكرة "المرحلة في العمل الوطني

³²⁰ شفيق، منير : الرد على مغالطات العظم، دراسات فكرية، (ب.ت) و (ب.م)، 1973م. ص13

³²¹ حوراني، فيصل-(تشرين أول 2000). "الأرض المحتلة الانتفاضة والتسوية السياسية"، مجلة رؤية. العدد الثالث.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/rova/3/page2.html>

(ت.أ) 2007/5/1م

³²² المرجع السابق.

الفلسطيني³²³، التي لم تكن اختراعا فتحاويا بحثا، وانما كانت بمبادرة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

الجدل بهذا الخصوص أمر مفهوم، لأن الاتفاق على المشروع الوطني الذي يعبر عن وجود الشعب بذاته، قد لا يعني الاتفاق تلقائيا على البرنامج الذي قد ينجم عنه، أو يُفضي إليه، باعتباره برنامجا للعمل. مع العلم أن مصطلح الثورة الفلسطينية ارتبط بفكرة المشروع الوطني بالأصل. وما سميت بظاهرة الثورة التي انتشرت مع منتصف الستينات كانت تعبيراً عن ذلك، رغم أنها تشير إلى حركة فتح بالمقام الأول، ولمجموعة من المنظمات الفلسطينية الأخرى. وحتى لو " كان دور فتح أكبر، إيجابيا وسلبا، فهذا لا يعني أن الظاهرة ذات جانب واحد هي فتح، وانتفى دور المنظمات الأخرى سلبي وإيجابيا"³²⁴. ف.م.ت.ف مثلت الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده بحسب أدبيات فتح. وشكلت بذلك مظلة العمل الوطني لكل الفصائل والمنظمات والفعاليات والهيئات الجماهيرية على الإطلاق.

ما نود قوله، أن المشروع هو الثابت من حيث المبدأ، والبرنامج هو المتغير بحسب مقتضيات العمل، والمصلحة والظروف الذاتية، والموضوعية للثورة. لذلك يرى المفكر الفلسطيني منير شفيق أن "ثمة فرق شاسع بين البرنامج والمشروع"³²⁵. فحيثما يبدو المشروع الوطني متجسدا في فكرة التحرير، فإن البرنامج قد يتلخص في إنشاء سلطة وطنية أو دولة مستقلة مثلا. ولكن هناك تكامل بين المشروع والبرنامج، رغم التغير الذي لحق بالمشروع الوطني من حيث الأسس والوسائل والأهداف منذ العام 1974م. مع أن المفروض أن يعبر المشروع الوطني عن هدف الشعب الفلسطيني في كل زمان ومكان. وأما البرنامج يبقى مجرد رؤية سياسية متغيرة تبعا للظروف الذاتية للمقاومة، والظروف الموضوعية التي تعمل في ظلها أو وسطها. وبغض النظر عن الحثثيات التي يتضمنها المشروع الوطني، من الممكن القول ان برامج جميع الفصائل السياسية الفلسطينية، تبحث بطريقة ما عن حل للقضية الفلسطينية حتى لو

³²³ بلقزيز، عبد الإله. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³²⁴ شفيق، منير. الرد على مغالطات العظم مرجع سبق ذكره، ص18

³²⁵ المرجع السابق. ص65

كانت الوسائل المستخدمة في بعض المراحل وسائل عنيفة. وبما أن الحركة الوطنية الفلسطينية جزء من مكونات البيئة السياسية بالمنطقة والعالم، وأحد عناصر التفاعل معها، فقد تساقق مع تنوع هذه البرامج مسميات، انسجمت مع الأفكار والبرامج والأيدولوجيا السائدة من حيث التقسيم إلى يمين ويسار للدول وبرامج الأحزاب والقوى السياسية في العالم.

بناءً عليه، صُنِّفت حركة فتح مثلاً في خانة اليمين الفلسطيني، وهي التي قادت منظمة التحرير، مع أنها حركة وطنية حملت بداخلها تيارات يسارية انشقت عنها في فترات مختلفة من تاريخها، أو أعربت عن مواقف متحفظة على مواقف التيار المركزي فيها. بينما مثلت الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين اليسار الفلسطيني الذي قاد المعارضة في الساحة الفلسطينية خلال عقود طويلة. ومن هنا جاءت فكرة "الانتظام في وحدة وطنية تقوم على أساس برنامج حد أدنى، وتقاوم بحزم تضارب الشعارات في نضال جبهة الوحدة الوطنية"³²⁶.

من هذا الواقع، يمكن تحديد القاعدة النظرية لقراءة خلفيات ما عانته الثورة الفلسطينية منذ مراحلها الأولى، من "تعدد سياسي وفكري كان امتداداً للتيارات المتباينة على الساحة العربية"³²⁷. ومن الطبيعي النظر لتلك الانقسامات كمحصلة لتنوع الآراء والاجتهادات والبرامج التي تطرحها كل جهة لدحر الاحتلال أو لإقامة الدولة. ومن الملاحظ أن جميع هذه الفصائل، تتمسك جميعاً بمشروع التحرير وعودة اللاجئين كغاية. فاللاجئون هم "نواة لكل مقاومة تولدت ضد الاحتلال"³²⁸. وأما العودة فهي "انكسار للمشروع الصهيوني"³²⁹، كما يقول جورج حبش الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

بدأت تظهر البدايات الأولى لتشكيل معارضة جدية في صفوف منظمة التحرير في العام 1974م، الذي شهد الإعلان عن تشكيل جبهة الرفض، أو "جبهة القوى الفلسطينية الراضة

³²⁶ شفيق، منير. الرد على مغالطات العظم، مرجع سبق ذكره، ص76

³²⁷ المداح، محمد علي: "مأزق الموقف الفلسطيني"، مجلة السياسة الدولية / العدد 102، 1990م. ص 46

³²⁸ البرعي، رولا خضر. (تشرين أول 2003م). "الإطار النظري لمشاريع التوطين"، مجلة رؤية. العدد 24. (ت.أ)

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/24/page5.html> 2007/5/11م.

³²⁹ حبش، جورج وآخرون: مصدر سبق ذكره، ص13

للحلول الاستسلامية"، وذلك على خلفية تبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة لبرنامج النقاط العشر، أو ما عُرف بالبرنامج المرحلي. و"برزت نقاط الخلاف بين فصائل المنظمة حول الموقف المبدئي من التسوية السياسية، ومسألة السلطة على الأراضي التي قد تتسحب منها إسرائيل، ومسألة الاشتراك أو عدمه في مؤتمر جنيف"³³⁰ 1973م.

انقسمت المنظمة طرفياً من وقتها بين قوى مؤيدة للتسوية وقوى مناوئة لها. وفيما "جمدت فصائل الجبهة [كالمصاعقة، وجبهة التحرير العربية، والقيادة العامة..الخ] مشاركتها في نشاط منظمة التحرير الفلسطينية، تزعمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الجبهة التي تلقت دعماً من العراق وليبيا، وانتخب أحمد اليماني (أبو ماهر) كأمين سر لها"³³¹. تمحورت نقطة الخلاف هنا حول حقيقة "تخلي منظمة التحرير الفلسطينية بشكل نهائي عن أهدافها السابقة بشأن إقامة دولة ديمقراطية على كل الأراضي الفلسطينية"³³² كما يقول الكاتب حسام محمد. انطلاقاً من ذلك، أعلنت المعارضة الفلسطينية عن رفضها لما اعتبرته تنازلاً عن المشروع الوطني، وقررت مواصلة الكفاح المسلح كطريق وحيد للعمل ضد إسرائيل. وتعاملت معه "كطريق حتمي وحيد لانتزاع الحقوق المغتصبة"³³³، بحسب الباحث علاء أبو عامر. بينما أرادت فتح بعد فقدانها للساحة الأردنية تحديد أهداف واقعية للمنظمة يمكن بلوغها، ورفضها على إسرائيل التي تحظى بدعم قوي من أوروبا وأمريكا. وفي العام 1973 أي بعد حرب تشرين الأول "تحول هذا الموقف إلى سياسة البندقية المسيّسة صانعة الانتصارات"، كما كان يحلو للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات زعيم المنظمة ورئيس حركة فتح أن يسميها. بمعنى توظيف المقاومة المسلحة لتحقيق هدف سياسي مرحلي. في تلك الحقبة، بحث كل طرف عن حلفاء وأنصار لموقفه في الوطن العربي. وفيما "تحالفت فتح مع الدول العربية المعتدلة، فإن المعارضة انضمت إلى التحالف

³³⁰ الخواجا، عزمي. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³³¹ "جبهة الرفض" تقرير منشور في الموسوعة الحرة. (ت.أ) 2007/5/11م.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%81%D8%B6

³³² رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³³³ أبو عامر، علاء. (2004/10/9م). "هل ستغير منظمة التحرير الفلسطينية من إستراتيجيتها بعد تصريحات

فايسغلاس". مجلة العصر. (ت.أ) 2007/5/13م

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5744>

الآخر الأكثر تشدداً³³⁴. وبدا واضحاً أن لبعض الدول العربية تأثيراً قوياً على فصائل المنظمة. فقد "أدى التقارب العراقي السوري وإتفاقية كامب ديفيد إلى المصالحة مع ياسر عرفات، ومشاركة الجبهة [الشعبية] في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر الذي أقيم في دمشق في ديسمبر 1979"³³⁵. تم تعديل برنامج النقاط العشرة بتلك الدورة، إلى ما بات يعرف بعد ذلك بالبرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما يشير الباحث علاء أبو عامر. وفي تقدير الكاتب حسام محمد أنه جرى التنازل عن فكرة السلطة الوطنية لصالح فكرة الدولة الوطنية وفق ما نص عليه البرنامج المذكور. وهو أمر قد يستشف منه استعداد المنظمة لقبول فكرة وجود دولتين في فلسطين. وهي مسألة باتت متوقعة منذ ذلك التاريخ، وثبتت صدقيتها مع الأيام. فمنظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك التاريخ جعلت شغلها الشاغل تأمين إقامة دولة مستقلة تتمتع بالسيادة على أية قطعة أرض من فلسطين، حتى لو كان المقصود بذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما مساحته حوالي 22% من مساحة فلسطين التاريخية. هذا التصور جاء على قاعدة أنه "حل وسط للصراع"³³⁶، وربما لأغراض قد تكون تكتيكية.

في كلا الحالتين، سيقودنا ذلك للحديث عن الواقعية السياسية في الساحة الفلسطينية بوضوح أكبر. ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور السياسي والفكري الذي طرأ على رؤيا "حركات تحرر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من حركة فتح وصولاً إلى الجبهة الشعبية [الديمقراطية] بقناعات تامة بما يسمى الحل المرحلي والتعاطي مع الآخر"³³⁷، قد أثار دهشة الكثيرين. ليس فقط لأنه لا ينسجم مع الشعارات التي تم رفعها في الستينات والسبعينات، وإنما للكيفية التي تم فيها هذا التحول. صحيح أن الظروف المحيطة بالثورة لم تكن ظروفًا مثالية بحيث تبني سياستها كيفما تشاء، وحيثما تشاء، وإنما كانت جزءاً من وضع عربي

³³⁴ رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³³⁵ جبهة الرفض، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³³⁶ أبو عامر، علاء. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³³⁷ صلاحت، مهدي. (2007/5/11م). "القناعة المطلقة بالخيانة ودفاع الضحية عن الجلال". جريدة (الزمان) الدولية.

العدد 2693. (ت.أ) 2007/5/11م

<http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2007%5C05%5C05-11%5C778.htm&storytitle>

ضعيف سياسيا وعسكريا. ولكن، ذلك لا يقلل من أهمية تفسير هذا الانقلاب في برنامج المنظمة وفكرها السياسي، وليس بالضرورة تبريره. في هذا السياق، يمكن أن نتفهم اضطراب حركات التحرير أحيانا، للولوج في دائرة البحث عن تسويات وحلول سياسية في كفاحها من أجل الحرية والاستقلال، على اعتبار أن ذلك تطور يجري في سياقه التاريخي، وفي الإطار الزمني ونتيجة لأوضاع طارئة ومناخات اختمر ونضج في ظلها حل سياسي معين. وعلى سبيل المثال، فإن التغيير الذي أصاب الفكر السياسي الفلسطيني، تدرج بعد الحرب الأهلية بالأردن في أيلول عام 1970م، وأخذ يكبر ككرة الثلج، واحتاج هذا الأمر لكي يأخذ صيغته النهائية لعقدين من الزمن، عندما انطلق قطار التسوية في مدريد 1991م. مع ذلك، لم يحصل هذا الاتجاه الواقعي في الساحة الفلسطينية على تأييد جميع فصائل العمل الوطني والإسلامي، رغم أنه ممثّل في الأساس بحركة فتح التي تشكل العمود الفقري لـم.ت.ف.

لقد تكررت تجربة المعارضة في جبهة الرفض، عقب رحيل قوات م.ت.ف. عن بيروت، حيث بادرت مجموعة من الفصائل الفلسطينية ثانية عام 1983م، لتشكيل ما سمي في حينه بجبهة "الإنقاذ الوطني الفلسطيني" المعارضة لسياسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وبالأحرى لتوجهات قيادة حركة فتح داخل منظمة التحرير. تزعمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جبهة الإنقاذ، التي ضمت إلى عضويتها فصائل مقربة لسوريا من بينها حركة فتح الانتفاضة، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، القيادة العامة، الصاعقة، جبهة النضال وغيرهم. وأرادت القوى المشاركة بالجبهة أن تكون "بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية لقيادة القضية والشعب الفلسطيني"³³⁸، إلا أن الاعتراف الدولي بشرعية م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات حال دون ذلك، بحسب وجهة نظر الباحث جمال حشمة. وتمكنت قيادة م.ت.ف. من خلال امتلاكها للشرعية التاريخية وللمال من تجاوز المعارضة وتثبيت أقدامها في تونس كمقر جديد للقيادة.

³³⁸ حشمة، جمال. (2006/3/29م). "استخراج جثة منظمة التحرير الفلسطينية من ضريحه". موقع الركن الأخضر.

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=1561

(ت.أ) 2007/5/1م.

رجعت هذه الفصائل إلى صفوف المنظمة ومؤسساتها عقب اندلاع الانتفاضة الأولى 1987م، وشاركت في دورة المجلس الوطني التوحيدية رقم 19 بالجزائر عام 1988م. لتعود مرة ثالثة وتعارض سياسات قيادة المنظمة بعد التوقيع على اتفاقيات اوسلو عام 1993م، وتُعيد تشكيل نفسها في دمشق وفق ما أُطلق عليه بتجمع الفصائل العشرة المعارض للتسوية مع إسرائيل، والذي ضم إضافة إلى تلك الفصائل حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وأراد أغلب أعضاء هذا التجمع إسقاط اتفاق اوسلو، وخلق بديل للمنظمة، ليجد نفسه مع بداية الألفية الثانية متورطاً في ما أفرزته اتفاقات اوسلو من نظام ومؤسسات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شاركت معظم تلك القوى في الانتخابات التشريعية وانخرطت في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، التي جاءت ثمرة لتلك الاتفاقيات. وبذلك يمكن القول بفشل تجربة المعارضة الفلسطينية وما سمي بقوى الرفض في تحقيق أهدافها الرامية لإسقاط اتفاقيات اوسلو، أو في خلق بديل لبرنامج تيار التسوية، رغم ما بذلته من جهود حثيثة ومتكررة بهذا الاتجاه.

لم يكن هذا الواقع بالمستجد على قيادة منظمة التحرير، سواء معارضتها، حصارها، تجاهلها، أو التقليل من شأنها ودورها. فقد تمرست بالالتفاف على هكذا سياسات مورست ضدها، بالصمود في وجه أصحابها، أو باستعمال تكتيكات سياسية تجاوز بعضها الثوابت الوطنية، كاعتراف ياسر عرفات أثناء حصاره في بيروت عام 1982م، بجميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها قراري مجلس الأمن 242 و338. صحيح أن ممارسة المناورة والتكتيك هي أمور تقع في صلب العمل السياسي والعسكري معاً. وكثيراً ما يُعوّل على التكتيك للخلاص من أزمة أو لتحقيق انتصار، وأحياناً لتقليل الخسائر الناجمة عن الصراع الدائر إلى أدنى حدودها المحتملة أو الممكنة والمتوقعة، غير أن الإغراق فيه على حساب الاستراتيجية بما تمثله من أهداف عليا، يُفقد قوته ويُضعف المشروع الذي يحاول التكتيك خدمته. ورغم شرعية المناورة وأهميتها، إلا أن من المفارقات المثيرة أن "يشهد شعب انحسار فعلي لأولوياته الاستراتيجية، في ظل ازدياد درجة التحول ناحية تغليب التكتيك الاندفاعي تارة والتراجعي تارة أخرى، على مبادئه، شعاراته، وأهدافه، وبدون تحديد سقف لهذا التراجع الدفاعي... وبدون

بلورة بدائل إستراتيجية ذات مغزى³³⁹. هذا ما حدث بالضبط مع المنظمة، وقيادتها التاريخية حصريا التي لجأت لممارسة التكتيك السياسي بشكل مكثف في الساحة العربية والعالم، وفي ردها على التحركات السياسية الرامية إلى تسوية القضية الفلسطينية، وعند إدارة علاقاتها مع جميع الأطراف. لكن هذا التكتيك الذي ارتبط بمعالم الضعف التي بدت عليها لم يزددها قوة - في تقدير الباحث - إلى قوتها، بقدر ما أوجب عليها التزامات سياسية صارت عبئا عليها، ولم تستطع التخلص منها لاحقا، وبحيث تحول برنامجها المتدرج نحو المزيد من الواقعية بديلا فعليا لمشروعها الوطني. رغم تقدير البعض أن تطور مواقف المنظمة، كان أمرا ايجابيا أفاد القضية الوطنية، أكثر مما ألحق الضرر بها. ويعزو التغيرات في المواقف الفلسطينية نتيجة لنجاح المنظمة على الساحة الدولية³⁴⁰. وهي التغيرات التي شقت طريقها إلى مقررات المجلس الوطني الثالث عشر التي صدرت بالعام 1977م حينما "تبني فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، ووافق على مشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف"³⁴¹. كانت الأجواء مهيباً لهذه التغيرات قبل تلك المقررات بسنوات. فبعد هزيمة عام 1967م "انهك الفلسطينيون في إعادة تقييم الرؤى والأفكار والبرامج القديمة المتعلقة بتحرير فلسطين، وشرعوا يبحثون عن أشكال جديدة" للمقاومة³⁴². ومن هذه الأشكال التفكير بالحلول السياسية، وحساب النتائج المترتبة على استمرار الخلل بموازين القوى بين الفلسطينيين والعرب من جهة وإسرائيل من جهة ثانية.

لقد شكلت حرب 1973م بنتائجها مرحلة جديدة من مراحل البحث عن تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي، مع أنها لم تحدث توازنا جديا في الرؤية الاستراتيجية لمعادلة هذا النزاع، كما لم تجعل من الانتصار العسكري وسيلة لدفع المقاومة إلى الأمام، بل على العكس من ذلك اعتبرها الرئيس المصري السابق أنور السادات (آخر الحروب مع إسرائيل)، التي وجدت الفرصة سانحة لتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، وللانقضاء على منظمة التحرير وغزو لبنان عام 1982م. بهذه الصورة تأكد الخلل في موازين القوى، وترسخ أكثر

³³⁹ حمزة الصمادي، "استراتيجية دفاع نشط ودبلوماسية هجوم احتياطي"، مرجع سبق ذكره، ص 1

³⁴⁰ عريقات، صائب: مرجع سبق ذكره، ص 46

³⁴¹ المرجع السابق، ص 46

³⁴² بسيسو، أحمد صخر. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

فأكثر، في حين شهدت الساحة الفلسطينية جملة من المتغيرات على إثر حرب 1982م، وكان من أخطرها هي تلك المتعلقة بضرورة "اعتماد الشعب الفلسطيني على ذاته"³⁴³. ليس بمعنى استقلالية قراره الذي ضحى من أجل تثبيته، وإنما مواجهة مصيره منفردا. فخلال ثلاثة شهور من الحصار العسكري الإسرائيلي لقوات الثورة الفلسطينية في بيروت لم تحرك الدول العربية ساكنا لنصرة الفلسطينيين. بذلك، تعرض المشروع الوطني لضربة قوية، وصار البرنامج السياسي للمنظمة والبرنامج المرحلي هو الممكن والمحتمل الحديث فيه، وابتعد حلم التحرير والحل كثيرا من خلال الكفاح المسلح، حتى ساد اعتقاد أن الاعتراف العربي بالمنظمة في قمة الرباط عام 1974م لم يكن سوى مُدخل لتحضير ممثلي الفلسطينيين لأية عملية سلام مستقبلية في المنطقة، حيث يرى الكاتب أحمد ثابت أن هدفه كان بالأساس "تشجيع التوجهات المعتدلة داخل المنظمة لتسهيل ضمها إلى عملية التسوية السلمية"³⁴⁴ مع إسرائيل.

قيادة م.ت.ف بالمقابل، سرّعت من عملية "تحرير نفسها من سياسات الفلسطينيين التقليديين والنخب العربية في فترة الستينيات"³⁴⁵، أي من نظرية (كل شيء أو لا شيء)، وبدأت تتقدم نحو إجراء تغييرات جوهرية في إستراتيجيتها، اقتضتها ضرورات الحال في حينه، رغم خشية قيادتها "أن يؤدي هذا التغيير في مفاهيمها الثورية إلى حالة من عدم الاستقرار داخل صفوفها"³⁴⁶، والاصطدام مع طموحات ومطالب فلسطينيي الشتات. كشف هذا التوجه عن زيادة نمو الاتجاه المعتدل داخل قيادة المنظمة، التي أدركت مدى أهمية الوسائل السياسية في التوصل لتسوية صراعها الدائر مع إسرائيل، خصوصا بعدما تقلص هامش المناورة المتاح أمام م.ت.ف، في ظل تعاطي الأنظمة العربية مع الحل الأمريكي، والتغاضي السوفياتي عن مطالب الشعب الفلسطيني. إضافة لما أفرزته هزيمة الجيوش العربية بالعام 1967م من معطيات سياسية غير معهودة في مقدمتها "عدم واقعية التصورات حول إمكانية حسم مسألة الوجود (الإسرائيلي) على

³⁴³ حرب، اسامة الغزالي : "حول مستقبل المقاومة الفلسطينية"، مجلة السياسة الدولية / العدد 70، 1982م، ص 134

³⁴⁴ ثابت، احمد : مرجع سبق ذكره، ص 83

³⁴⁵ رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁴⁶ المرجع السابق.

قاعدة شعار الثأر³⁴⁷ كما يقول الباحث عيسى أبو زهرة. فالكفاح المسلح لم يعد الحل الوحيد الممكن للقضية الفلسطينية من الناحية العملية، نتيجة لهذه التحولات. واستمر هذا التصور الجديد بالتبلور شيئاً فشيئاً.

4. 3. 2. محاور البرنامج السياسي للمنظمة

برنامج الحد الأدنى كان يعتبر برنامج الدولة، حيث أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة بال الضفة والقطاع، صارت أقصى ما تطالب به قيادة م.ت.ف خلال الأعوام السابقة³⁴⁸. ارتبط تحقيق هذه الفكرة بقوة فصائل المنظمة وبقدرتها على العمل وعلى هزيمة إسرائيل، وبمدى الدعم العربي العسكري لها، وبالقبول والإسناد الدولي لمعركتها. كما أنها تتعلق بطبيعة التسويات السياسية المطروحة والممكنة، وبقوة تمسك قادة المنظمة بالبرنامج السياسي، و صمود الشعب وقواه الحيّة في الدفاع عن حقوقه المشروعة. وأيضاً باستعداد إسرائيل لإعادة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م، مقابل سلام دائم. وسواء أكان الحل بالنصر العسكري، أو بالحل السياسي والدبلوماسي والتفاوض، فإن آفاق البرنامج الوطني لا تتعدى إمكانية قيام مثل تلك الدولة، وبناء الكيان السياسي وحل مقبول وطنياً لقضية اللاجئين. ومن حيث الواقع العملي، فإن مستقبل البرنامج الوطني تحدد بالعام 1994م بعد اتفاقات أوسلو بين المنظمة وإسرائيل، حينما تم الإعلان عن قيام السلطة (الوطنية) الفلسطينية في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة. واتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على ترك مواضيع الحدود، والقدس، واللاجئين، والمياه، والمستوطنات، الى المرحلة النهائية من المفاوضات للبت فيها.

4. 3. 1. أولاً: التسوية والمفاوضات والحوار

تعتبر المقاومة والتحرير من أعمدة المشروع الوطني، بينما التسوية والمفاوضات السياسية، والحوار الثنائي، من إمكانات إنجاز البرنامج السياسي، بحسب مبادرة السلام

³⁴⁷ أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁴⁸ تقرير، توازن النقائص مفهوم للتسوية"، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول، العدد 6، القدس: منشورات

مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، أيلول 1991م، ص 11

الفلسطينية عام 1988م، ورسائل الاعتراف المتبادل بين رابين وعرفات 1993م، واتفاقيات المرحلة الانتقالية في أوسلو في نفس العام. ومنذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، برز في منظمة التحرير أكثر من تيار سياسي. منها ما كان يدعو بطرق مختلفة لتجريب الحل السياسي، مع الاستعداد لدفع ثمن ذلك. وحجته أن الخيار العسكري العربي ليس قائما، والمنظمة تجتاحها الهزائم الميدانية في لبنان والأردن، بدل أن تحقق انتصارات في فلسطين. وإسرائيل تقوم بفرض أمر واقع على الأرض يصعب إزالته مستقبلا. وهذا التيار الذي ظهر مبكرا كان ضعيفا ولكنه ينمو مع الوقت. في هذا السياق، يعتقد الكاتب والباحث توفيق أبو بكر عضو المجلس الوطني الفلسطيني أنه تبلور في السبعينات نظرية تنادي بتطوير الفكر السياسي الفلسطيني، وبرز عدد من المعتدلين في فتح في تلك الفترة كعصام السرطاوي، ومحمود عباس أبو مازن وغيرهم. وهؤلاء ظهروا عمليا بعدما "بدأت قناعات جديدة تغزو عقل جزء رئيسي من القيادة الفلسطينية عشية الخروج من الأردن بعد أيلول 1970"³⁴⁹. وقد يتهم البعض الطروحات التي يمكن وصفها بالاعتدال بأنها أرادت - كما يظهر - "القضاء المترج على فكرة التحرير الكامل العميق الجذور في التربية والتنقيف الفلسطيني باعتبارها فكرة مستحيلة التحقيق"³⁵⁰. إلا أن الباحث يرى في أفكار تيار الاعتدال أفكارا وطنية، سعت لتخليص المقاومة والقضية الفلسطينية من أزمتها المتتالية، بالبحث عن حل ممكن التوصل إليه، بدلا من حل شامل لا مكان له في مسار معادلة الصراع. أي حل يقوم على الحل الممكن بدلا من الحل الكامل. وهو طرح يستجيب لأمكانيات الطرف الفلسطيني والعربي، أكثر مما يتعامل مع طموحاته وأحلامه. وبهذا المعنى، فالعمل السياسي "إما أن يستجيب لمتطلبات التسارع الدولي، أو يشكل كوابح لها، وبالتالي ليس مستغربا أن تنفصم عراه في بعض الأحيان، عن أساليب العمل المعتادة، والروتينية بشرط الحفاظ على الحدود الدنيا للمطالب الوطنية"³⁵¹. لقد كانت فتح تاريخيا معقل المعتدلين الفلسطينيين سياسيا، الذين التحقوا بالعمل الوطني، من قادة أو مفكرين أو سياسيين، وأبدوا استعدادهم للبحث في حلول وتسويات سياسية للقضية الفلسطينية مع إسرائيل، حتى لو كانت نتيجة ذلك، تقديم تنازلات

³⁴⁹ أبو بكر، توفيق : مسيرة التسوية السياسية 1973-1994، مرجع سبق ذكره، ص38.

³⁵⁰ المرجع السابق، ص36.

³⁵¹ الصمادي، حمزة : "استراتيجية دفاع نشط ودبلوماسية هجوم احتياطي"، مرجع سبق ذكره، ص4

مؤلمة للفلسطينيين مقابل الوصول إلى دولة مستقلة. سبب الاعتدال وسره في تقديرنا، نابع من استقراء موضوعي للظروف السياسية التي اجتازتها القضية الفلسطينية، وطبيعة المتغيرات الجارية في العالم، ونمط التحالفات المحيطة بالمنظمة. عدا عن تزايد قوة إسرائيل وبطشها، وفي النهاية التعاطي بواقعية مع الواقع المائل للعيان في هذا الاقليم. كان في الحركة مجال لذاك النمط من التفكير، وكان لديها القدرة على استيعاب تلك الأطروحات غير المألوفة تماما، ومستعدة للتعامل معها على مستوى القيادة جديا فيما لو أتاحت لها الظروف لذلك. كما حصل في مدريد بالعام 1991 مثلا ومن ثم في أوسلو، حيث "تنامى شعور داخل المنظمة بأهمية استخدام الوسائل السياسية لتحقيق أهدافها، مع عدم إغفال الخيار العسكري"³⁵² نهائيا وكأنه لم يكن.

استمر التيار الآخر على قناعته، بأن الكفاح المسلح هو اللغة التي تفهمها إسرائيل، وبواسطته يمكن إجبارها على تحقيق انسحابات إن لم يكن إعادة الحقوق لأصحابها. وهنا تمت المراهنة على الحق التاريخي وعلى استعداد الشعب الفلسطيني للمقاومة، وعلى مواقف بعض الدول العربية كسوريا والعراق وعلى مقدرات الأمة العربية وعلى استعداد شعوبها للتضحية من أجل فلسطين. تم الرهان على دعم المعسكر الاشتراكي الذي انهار وتفتت في العام 1991م، وتأيد ومناصرة حركات التحرير في العالم، وترزعت هذا التيار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ نشوئه. إلا أن المهم في برنامجي التسوية والمقاومة أنهما يدوران حول فكرة "انتقال الكيان الفلسطيني من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الطبيعية"³⁵³، أي بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني. ولأن التيار الأول يمثل الأغلبية وهو الذي ساد في الساحة الفلسطينية، سنبحث في مساره، وارتداد هذا المسار رسميا على مشاريع التسوية المطروحة.

4. 3. 2. ثانيا: البرنامج المرحلي والثوابت الوطنية

بغض النظر عن طبيعة الوسائل المتبعة في المقاومة، أكانت نضالا سياسيا أم كفاحا مسلحا، حربا شعبية، أم تظاهرات واعتصامات، بالنتيجة لا مناص من السير وفق أهداف

³⁵² رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁵³ الأسطل، كمال : مرجع سبق ذكره، ص 18

محددة، والانصواء تحت مشروع معين. فقد اعتمدت فصائل المقاومة منذ انطلاقتها في أوائل الستينات، وحتى بداية سيطرتها على المنظمة، الكفاح المسلح وسيلة وأسلوباً لإنجاز مشروع التحرير الوطني وإقامة الدولة الديمقراطية على كل فلسطين التاريخية في تناقض تناحري مع المشروع الصهيوني. ثم تحولت في بداية السبعينات عن تلك الدولة إلى القبول بإقامة سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين، شريطة أن لا يكون مقابل ذلك الاعتراف بإسرائيل وبقراري مجلس الامن 242 و 338. وفي نهاية السبعينات عادت لتتفق فيما بينها على برنامج إقامة الدولة المستقلة شريطة أن تكون عاصمتها القدس الشريف، مع ضمان حق تقرير المصير للفلسطينيين، وحق العودة للاجئين. وسواء أكانت هذه التحولات من باب التكتيك أو الاستراتيجية، فإنها عكست نفسها على العمل الفدائي من جهة، وعلى نتائج المفاوضات مع إسرائيل لاحقاً من جهة ثانية، وربما على مسار الحركة الوطنية الفلسطينية بمجموعها من جهة ثالثة.

وبعد توقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979م، تحول موضوع الدولة المستقلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وممتلكاتهم، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إلى ثوابت بالعمل السياسي الفلسطيني. وهذه الثوابت الوطنية هي عبارة عن "مطالب وتمنيات وطنية تخص مستقبل الشعب الفلسطيني، أكثر من كونها لاءات فلسطينية ضد إسرائيل. رغم كون الاعتراف بإسرائيل أهم تحد تواجهه المنظمة"³⁵⁴، بحسب الكاتب أحمد ثابت. وإذا كانت تلك الثوابت قد جاءت ثمرة لتحولات وطنية، فلم يكن البرنامج المرهلي وليد الصدفة كذلك. فالكسة التي أصابت الثورة الفلسطينية على أثر الحرب الأهلية في الأردن بالعام 1970م، وأدت إلى خروجها من الأردن، بعد النجاحات العسكرية التي سجلتها في ميدان القتال ضد إسرائيل في نهاية الستينات من القرن الماضي، أعادت للأذهان طبيعة المعركة التي تخوضها الثورة، والأوضاع والمعادلات المحيطة بها والتي لا يمكن إغفالها. فبدأ توجه يقوم على تأجيل النظر بالمشروع الوطني وتقديم البرنامج السياسي عليه، وعلى اعتبار أن البرنامج

³⁵⁴ ثابت، احمد : المتغيرات الجديدة ومراجعة الذات في العمل الفلسطيني، مجلة السياسة الدولية / العدد 67، القاهرة :

منشورات الأهرام، 1981م، ص 85

أحد أركان ومقومات المشروع نفسه، وأنه يتمشى أكثر مع مقدرات وإمكانات وفرص نجاح الثورة في تحقيق أهدافها. وفي ظل وضع غاية في التعقيد، دار خلاف وجدل بين الفصائل بخصوص مضمون البند الثاني من النقاط العشر على وجه التحديد الذي نص على أن تنازل منظمة التحرير بـ"كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"³⁵⁵. واعتبرت فصائل اليسار وشخصيات فلسطينية أخرى هذا الطرح، مؤشراً على الاستعداد للتنازل والتفريط بجزء من فلسطين التي تخضع عملياً بكاملها للاحتلال الإسرائيلي.

على الرغم من ذلك أحرز أصحاب فكرة البرنامج المرحلي 1974م، تقدماً ملحوظاً في منتصف السبعينات. وأعلن المجلس الوطني الذي تسيطر عليه حركة فتح عن موافقته على التوجه إلى قوى السلام بالمجتمع الإسرائيلي، وأقر فتح حوار معها في دورته الثالثة عشرة التي عقدها بالقاهرة في آذار 1977م، إلا أن الحكومة الإسرائيلية المكونة من ائتلاف حزبي لليكود والعمل معاً، حظرت اتصال الإسرائيليين بالمنظمة بين أعوام 1984-1988. وفي تلك الأثناء روج أصحاب الفكرة للبرنامج في جميع المحافل الدولية، ونشط أبو مازن ومجموعة المعتدلين لإجراء اتصالات واسعة مع قوى إسرائيلية اعتماداً على مرجعية التطور الكبير في الفكر السياسي الفلسطيني³⁵⁶، أي ما عرف بالبرنامج المرحلي. وهو ما أصبح سياسة رسمية للمنظمة فيما بعد، رغم العلم المسبق أن "نتائج أية تسوية ستكون مائلة لصالح الرؤية الإسرائيلية المدعومة والمتبناة من واشنطن وباقي حلفائها في العالم. وذلك انطلاقاً من أن ميزان القوى بالمعنى الشامل، وليس معيار العدالة، هو ما يحدد نتائج أية مفاوضات لتسوية الصراع"³⁵⁷. لقد تحول البرنامج السياسي للمنظمة الذي أقره المجلس الوطني بدورته الرابعة عشرة في دمشق عام 1979م، كبوصلة للعمل السياسي الفلسطيني، وأيضاً للعمل العسكري في آن واحد، وذلك

³⁵⁵ "قرارات المجلس الوطني: الدورة الثانية عشرة القاهرة 6-9/1/1974). (1999). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ). 2006/6/19م
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester12.html>

³⁵⁶ أبو بكر، توفيق: مرجع سبق ذكره، ص 41

³⁵⁷ جرادات، علي. (2007/1/29م). "دماؤنا وقضيتنا"، شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ) 2007/5/11م
<http://amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=39096&NrIssue=1&NrSection=2>

بما تضمنه من أهداف في مقدمتها إقامة الدولة المستقلة بعاصمتها القدس الشريف، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحق عودة اللاجئين. وتحولت هذه الأهداف إلى ثوابت وطنية - كما أسلفنا - لا يجوز لفلسطيني التنازل عنها، أو العبث فيها، وتم اعتبار البرنامج المرحلي بأنه برنامج الحد الأدنى. وأصبح مقياس قبول أو رفض أي مشروع إقليمي أو دولي لتسوية القضية الفلسطينية، مدى اتفاهه، قربه أو بعده، من جوهر الثوابت المذكورة. وأمسى الخلاف والجدل وحتى الاتهامات المتبادلة بين فصائل المنظمة يدور في فحواه، حول استعداد هذا الفصيل أو ذاك للتمسك أو التنازل عن بند من بنود هذه الثوابت، بطبيعة الحال، بما فيها حق تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. إن بعض المناورات أو التكتيكات التي اتبعتها القيادة التاريخية للمنظمة أثناء اجتماعها مع وسطاء دوليين أو أثناء حصار بيروت مثلا، أو قبيل ذهاب الرئيس الراحل ياسر عرفات لإلقاء خطابه الشهير في الجمعية العامة بنيويورك 1974م، أشارت حفيظة فصائل اليسار الفلسطيني، كما خلقت ردود فعل داخل حركة فتح نفسها. وخصوصا كلما سعت قيادة المنظمة "عبر اتصالاتها ولقاءاتها السرية والعلنية على المستويين الإقليمي والدولي، لضمان موقع لها في قطار التسوية ومشاريعها، الأمر الذي عمق الانقسام في صفوف الشعب والثورة والمنظمة"³⁵⁸ في بعض المراحل. وفي كثير من الأحيان، كانت أهداف بعض مشروعات التسوية، تتجاوز جانب المناورة السياسية من قبل الأطراف التي طرحتها، والتي أرادت إثارة الفوضى والبلبلة والانشقاقات في الساحة الفلسطينية، أو صرف أنظار الفلسطينيين عن التمسك بوحدهم في مواجهة إسرائيل وبعض القوى الرجعية التي اتفقت مصالحها مع مصالح وأهداف الولايات المتحدة في أحسن الأحوال.

4. 3. 2. ثالثا: الواقعية السياسية أسبابها ونتائجها

الواقعية السياسية تعني البحث عن حلول سياسية أو تسويات بالاعتماد على قوة الحق، والعلاقات الدولية وتوازن المصالح، كبدايل وخيارات للتوازن مع القوة المادية التي يمتلكها الخصم، وكذلك التدرج في الأهداف وإعلان النوايا بما يتناسب طرديا مع ما تم انتزاعه من

³⁵⁸ حبش، جورج وآخرون : مصدر سبق ذكره، ص 25

حقوق من العدو. وأما المفاوضات في هذا الاطار، فهي "من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدولية"³⁵⁹، وهدفها "تسوية خلافات أو نزاع قائم"³⁶⁰، حيث تتم وجها لوجه لتحقيق المصلحة الوطنية. وعادة ما تستند إلى قوة الحجة ومراعاة كل طرف لمصالح الطرف الآخر، عبر بلورة أرضية مشتركة للتفاهم. وأحيانا تشتمل على ضغوط وتهديدات أو إجراءات من جانب المتفاوضين. وليس معنى الواقعية السياسية أيضا، التسليم بالأمر الواقع حرفيا أو الاستسلام له، كالضعيف المستكين الذي لا حول له ولا قوة، لأن الاستسلام بهذه الكيفية يأخذ بالقطع طابع الخنوع، وفقدان القدرة على الفعل، وفي ذلك شكل من أشكال الهزيمة. إن اللجوء للواقعية السياسية أو المفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية، لا يعد خروجاً عن المألوف من حيث المبدأ. فطروحات الواقعيين الفلسطينيين انطوت على حلول أو عدم ممانعة الإنخراط في تسويات سياسية للقضية الفلسطينية أكثر قبولا على الأطراف المعنية بالصراع في منطقة الشرق الأوسط، ومنهم اسرائيل. والأهم من ذلك أنها قابلة للتحقق بحسب ميزان القوى القائم بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي. ولأن هذا الميزان مختل من الأصل بفعل الهيمنة الغربية في العالم، وسيطرة وسيادة الولايات المتحدة وقبلها الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي على الوطن العربي، فإن أي حركة تحرر عربية لا بد وأن تصطدم بهذه القوى التي أنشأت إسرائيل وزرعتها في فلسطين، حيث قلب العالم العربي والشرق الأوسط، ومنحتها من مصادر القوة ما مكنها من مواصلة التفوق على الجيوش العربية مجتمعة. فالإيمان بالماضي العربي التليد وبالحضارة العربية الإسلامية، وبقدرات الشعوب على مقارعة جلاديهما، وإمكانية الثورات أن تنتصر على دول كبرى مستعمرة، مسائل لا بد من حضورها عند قراءة واقع الصراع ومعطياته بما في ذلك مشروعية الحق الفلسطيني والعربي في فلسطين وفي الدفاع عنها واللجوء للمقاومة لدحر العدوان.

التزام المنظمة المعلن حتى اوائل السبعينات بالمقاومة المسلحة والتحرير، لم يشكل عقبة عند القيادة في سبيل قبولها بـ"طرح حلول وسطية مرحلية (مثل طرح إقامة سلطة وطنية

³⁵⁹ الشاعر، صالح بيجي : مرجع سبق ذكره، ص 27

³⁶⁰ المرجع السابق، ص 28

1974) "361. يقول د. سامي مسلم في كتابه "دروس وعبر من سيرة ياسر عرفات"، أن فتح وازنت بين "ثنائيات العمل الثوري والعمل السياسي الواقعي: بين العمل الفدائي والعمل السياسي، بين الحق التاريخي والواقعية السياسية، بين قضية اللاجئين وقضية الشعب"³⁶². أما هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لفتح، فقد أشار في محاضرة له في لندن قبل بضع سنوات أن "فتح اعتمدت التسوية خيارا استراتيجيا منذ سنة 1968. وهذا يفسر ما شهدته المنظمة من تحولات جذرية منذ آلت مقاليدها لفتح يومذاك"³⁶³. ومن هذا الباب نتفهم الواقعية السياسية التي قادها تيار مركزي في منظمة التحرير، هذه الواقعية التي استقطبت يوما ما اهتمام الرأي العام الدولي. ولكن الأمر الذي لا يمكن قبوله أن تتحول هذه الواقعية إلى مبرر للعجز والاستسلام وتقديم تنازلات مجانية، أو تؤدي إلى التفريط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، مقابل لا شيء. وخير دليل على ذلك، التحول عن هدف التحرير الكامل، إلى إقامة سلطة وطنية، ثم القبول بدولة في حدود الرابع من حزيران 1967م، إضافة إلى ما نص عليه اتفاق المرحلة الانتقالية في أوسلو عام 1993م، وما تضمنه من تنازلات، سنتحدث عنها في فصول لاحقة.

وإذا كانت هزيمة عام 1967م، ونكسة أيلول عام 1970م، شكلتا أرضية مناسبة ليزوغ فجر البرنامج المرحلي وتغيير أولويات منظمة التحرير، فإن خروج مصر من الصف العربي بتوقيعها لكامب ديفيد، والغزو الإسرائيلي للبنان، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى شكلت معا عوامل وأسباب ذاتية لظهور هذه الواقعية وترسخها في الساحة الفلسطينية، جنبا إلى جنب مع أسباب موضوعية ليس أقلها انهيار الاتحاد السوفيتي، أو ما واكب حرب الخليج الثانية من تطورات، كما سنرى. وأهم تلك التطورات هي التحالف مع الولايات المتحدة لتدمير العراق،

³⁶¹ أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁶² مسلم، سامي. "دروس وعبر من سيرة ياسر عرفات"، موقع الرئيس الراحل ياسر عرفات مفجر الثورة الفلسطينية.

<http://www.fateh.plo.ps/yaser/6.html>

(ت.أ) 2006/6/25م.

³⁶³ فرسخ، عوني. (2006/6/21). "كيف يكون تطوير منظمة التحرير منتجا؟" موقع المسيرة. (ت.أ) 2006/6/30م

http://64.233.183.104/search?q=cache:AFV8lm9eRR8J:almacira.com/index.php%3FItemid%3D67%26id%3D2098%26option%3Dcom_content%26task%3Dview+%D9%83%D9%8A%D9%81+%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86+%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7&hl=en&ct=clnk&cd=1

وهرولة بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل. وإذا "كان التطبيع محتملاً بحسب منطق السلام في مفهومه الدولي، فإن تطبيع العلاقات سيكون ملزماً للدول العربية عند التوقيع على تسوية مع إسرائيل"³⁶⁴.

والسؤال الذي يطرح نفسه بالسياق، هل هذا التطبيع مباح في ظل تسويات جزئية أم عقب تحقيق التسوية الشاملة بين العرب وإسرائيل. يشير وليد التميمي في معرض تناوله لمفهوم التسوية السياسية الى وجوب فصل القيم السياسية المطلقة عن حقائق الواقع النسبية³⁶⁵، أي تجنب التطرف اللفظي ودلالاته السياسية، ورفع الشعارات المثيرة لعواطف الجماهير، بينما الواقع مغاير لهذا تماماً. ومن الحكمة بدل ذلك، احتساب إمكانات العدو والقدرة الذاتية للثورة وإمكانيات تطويرها من جهة، وفحص مدى قابلية هذا الواقع للتغيير بوسائل محددة، من ناحية ثانية. ان القاعدة الفلسفية التي انطلقت منها الواقعية الفلسطينية، ترى في اعتقادي أن الزمن لا يعمل لصالح القضية الفلسطينية، والدليل على ذلك حجم التراجع في المواقف الفلسطينية من الصراع مع اسرائيل منذ العام 1967م، والهزائم التي منيت بها الثورة الفلسطينية بداية من العام 1970م، وما اكبها من تقلص الاسناد العربي للمقاومة، واتجاه الدول العربية للتسوية مع اسرائيل، مقابل ازدياد قوة اسرائيل كما ونوعاً، وقيامها باحداث تغييرات ديمغرافية خطيرة على صعيد الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعليه فان المنظمة لا تستطيع مواصلة السباحة ضد التيار السائد في المنطقة والعالم، والذي تقوده الولايات المتحدة، والذي يضغط بقوة لتسليم العرب والفلسطينيين بشرعية الوجود الاسرائيلي في المنطقة. وهذه مسألة تتعلق بمعطيات سياسية ملموسة لا يمكن تجاهلها، وليس بعدالة الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. ومن المؤكد ان المعارضة الفلسطينية لا يمكن ان تتفق مع هذه الرؤيا البتة. فالثورة هي ثورة على الواقع القائم، وسعي دؤوب لتغييره، ولا يجوز الإغراق في الواقعية والمناورة على حساب التمسك بالحقوق التاريخية. على أية حال، هناك

³⁶⁴ الحص، سليم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁶⁵ التميمي، وليد سليم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

أسباب كثيرة مباشرة وعديدة، أدت بالقيادة السياسية لـم.ت.ف. الى التخلي عن العنف الثوري والكفاح المسلح، والاتجاه نحو الاعتراف بالأمر الواقع، الذي يعني حتما الاعتراف بإسرائيل، نذكر منها:

(1) السبب الأول يتعلق بواقع الثورة وجماهيرها، ومدى تفاعل مشروعها الوطني وبرنامجه السياسي مع الأوضاع والمستجدات الطارئة. والواقعية بهذه الصورة وفي الظرف الفلسطيني كانت تستدعي البحث عن وسائل سياسية لحل القضية الفلسطينية. رغم الاعتقاد السائد أن "ميل منظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية كان في واقعه إقرارا بفشل ليس فقط منهج المقاومة وإنما كذلك فكرة المصير العربي المشترك"³⁶⁶. وهي فكرة قد تكون طفت على سطح الفكر السياسي الفلسطيني، وفي كواليس العمل العربي بعد الحرب الفلسطينية/الإسرائيلية عام 1982م والنتائج التي ترتبت عليها، عندما وجدت المنظمة نفسها وحيدة بالمعركة مع إسرائيل، التي اجتاحت بيروت، كما قلنا. ان خروج م.ت.ف من لبنان أبعدها عن خط النار وعن جماهيرها. فبرحيلها القسري إلى آلاف الأميال بعيدا عن فلسطين، حُرمت "من اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع إسرائيل، وحولت اتجاهها نحو الدبلوماسية، كما قامت بالتركيز على الأراضي المحتلة بدلاً من الحديث عن كل فلسطين"³⁶⁷. ولم تعد المقاومة المسلحة هي المهمة المركزية في هذه المرحلة، إضافة إلى أن الانتفاضة 1987م عززت وجود هذا المتغير الجديد في الصراع مع إسرائيل كما سنرى. وموضوعيا " لم يعد الكفاح المسلح لا في الفكر ولا في الممارسة هو الأسلوب الوحيد الجذاب، بل أدخلت الانتفاضة وسائل متيسرة أكثر من وسائل الكفاح المسلح دون أن تكون أقلّ فعالية منه وبرهنت على أن هذه الوسائل جذابة هي الأخرى"³⁶⁸.

احتفاظ المنظمة بوحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني ومواصلة النطق باسمه احتلت قمة جدول أعمالها، بعدما فشل الجيش الإسرائيلي في مهمته من غزو بيروت الرامية لشطبها

³⁶⁶ موسى، حلمي. (2006/6/5). "منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (ت.أ) 2007/5/11م <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=4904>

³⁶⁷ رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁶⁸ حوراني، فيصل. "الأرض المحتلة الانتفاضة والتسوية السياسية"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

بالقضاء المبرم عليها سياسيا وعسكريا والبحث عن بدائل لها.. حيث استطاعت الإبقاء على توازنها نسبيا وعلى تمثيلها للشعب الفلسطيني وتلاشت حال الضياع التي كانت تنتظرها. لقد أدت حرب لبنان الى اهتمام م.ت.ف. بنقل مركز الصراع مع اسرائيل إلى حيث مكانه الطبيعي في الأرض المحتلة، وذلك من خلال تكثيف المنظمة لدورها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وتفعيله. فازداد نشاط فصائل المنظمة المناوئ للاحلال بشكل ملحوظ في الجامعات والمؤسسات والاتحادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني. وبدأت هذه الفصائل تهتم أكثر بعقد المهرجانات الجماهيرية، والمسيرات، والمظاهرات، والاعتصامات، والاضرابات، المنذدة بالاحتلال وممارساته التعسفية، والمؤيدة لمنظمة التحرير. برز عدد من الشخصيات الوطنية المقربة من المنظمة في هذه الأثناء كفيصل الحسيني، وسري نسيبة، وفايز ابو رحمة، وزكريا الآغا، وحيدر عبد الشافي، وحنا سنيورة، ورياض المالكي، ومصطفى النتشة، وبسام الشكعة، وسميحة خليل وغيرهم. وتم التوسع في تشكيل الأطر الشعبية والشبابية والنسوية، والنقابية، كتشكيل لجان المرأة للعمل الاجتماعي، ولجان الشبيبة للعمل الاجتماعي، ولجان العمل التطوعي، اضافة الى انشاء العديد من الهيئات التي اطلق عليها المؤسسات الوطنية كمجلس التعليم العالي الذي يتابع شئون التعليم في الجامعات، ومجلس الاسكان، ورابطة الصحفيين الخ.. ومولت منظمة التحرير العديد من وسائل الاعلام الفلسطينية كالصحف والمجلات التي كانت تصدر بالقدس، مثل جريدتي "الفجر" و"الشعب" المقدسيتان اللتان مولتهما حركة فتح، بالاضافة الى تمويلها لمجلتي "العودة" و"البيادر السياسي". فيما مولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جريدة "الميثاق" ومجلة "الشراع". واستغلت المنظمة بعض الثغرات القانونية في القوانين الاسرائيلية السارية بالقدس لفتح مقرات للهيئات النقابية والمهنية الفلسطينية كرابطة الصحفيين العرب، ونقابة الأطباء والمحامين والصيدلة، الخ.. واستغلتها أيضا لأثناء مؤسسات اعلامية قوية لها، كـ"جمعية الدراسات العربية" التي أسسها فيصل الحسيني، و"المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية" الذي أدارته الصحفية ريموندا الطويل، ووكالة "أنباء الأراضي المقدسة للاعلام"، التي أسسها د. سري نسيبة وأكرم هنية وحمزة الصمادي، اضافة الى مركز القدس للدراسات الاستراتيجية "مقدس". لقد تحولت المدينة المقدسة الى مركز للنشاط السياسي

والاعلامي والنقابي لـم.ت.ف وفصائلها الوطنية، ومنبرا للشخصيات المقربة منها والموالية لها، وذلك تحت سمع وبصر الاحتلال الاسرائيلي، الذي لم يتردد في تكرار اغلاق بعض هذه المؤسسات واعتقال القائمين عليها.

تطورت الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، باتجاه المواجهة المباشرة مع الاحتلال، بفعل التعبئة والتحريض الذي قامت به م.ت.ف، ومعاناة الجماهير المستمرة من قمع قوات الاحتلال واجراءاتها التعسفية، حيث اندلعت الانتفاضة الأولى عام 1987م بين الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية، وبين الجيش الإسرائيلي، وأصبحت "هي المنعطف لما قبلها وما بعدها"³⁶⁹، رغم أنها لم تكن كحركة جماهيرية موجبة قادرة تماما على دحر الاحتلال، ولكنها استطاعت استنزافه إلى درجة دفع قيادات إسرائيل بالتفكير في الرحيل عن غزة أو البحث عن حل سياسي، بعدما فرضت الانتفاضة على الدولة العبرية "خيارا فلسطينيا يوميا"³⁷⁰. وهو ما أثار تساؤلات حول أفضلية الواقعية أو المقاومة؟. وكادت الانتفاضة الشعبية أن تصل إلى درجة العصيان المدني الشامل، والى فك الارتباط الكامل مع الدوائر (المدنية) للاحتلال، حينما رفعت قيادتها شعار "الاستقلال الزاحف" بالتدريج، ورسخت التكافل الاجتماعي والالتفاف الشعبي حول القيادة التاريخية للمنظمة. كما أثارت الرأي العام الدولي وزادت من تفهمه ودعمه للقضية الفلسطينية، ووضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في مأزق جدي بعدما عجزت القوات الإسرائيلية في القضاء عليها بالقوة، رغم الإمكانيات المفتوحة لجيش الاحتلال وإقدام وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين على استخدام سياسة تكسير العظام ضد المتظاهرين الفلسطينيين. وعدا عن أن الانتفاضة جعلت من الأرض المحتلة محورا للصراع اليومي مع الاحتلال، فإنها طرحت بقوة مسألة التفاوض مع م.ت.ف، وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ودفعت بالأردن أيضا إلى فك الارتباط القانوني والمالي والإداري مع الضفة الغربية في تموز من العام 1988م. وحسم هذا الانفصال "مسألة المد والجزر" في العلاقة

³⁶⁹ "آفاق مشروع المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية"، (2007/2/23م). حلقة نقاش. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (ت.أ) 2007/5/1م <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=29494>

³⁷⁰ عبد الهادي، مهدي : الانفصال الأردني: أسبابه وآثاره، القدس : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية،

الفلسطينية الأردنية، برأي الباحث مهدي عبد الهادي. وجاء القرار الأردني تسليماً ليس فقط بعبيثة التنافس والمزاحمة مع (م. ت. ف.)، بل أيضاً استحالة هزيمتها³⁷¹ سياسياً ووسط جمهورها الفلسطيني. ومن دون شك فقد عززت خطوة الملك حسين دور المنظمة في الأراضي المحتلة، وأصبحت إسرائيل مضطرة للاعتراف بهذا الدور بالحد الأدنى. وأسهمت الانتفاضة في دعم مكانة المنظمة عربياً ودولياً، خصوصاً بعدما تسلّحت م.ت.ف بمبادرة السلام التي طرحتها عام 1988م، والتي أهلتها للدخول بقوة أكبر في أية محادثات سياسية لحل أزمة الشرق الأوسط بالوسائل السلمية أي بالمفاوضات..

في هذه الأثناء، ظهر لاعب جديد قديم في الساحة الفلسطينية تمثل في حركة المقاومة الإسلامية حماس التي تعتبر امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين. وبدأت قياداتها في البروز إلى السطح كمنافس لقيادات المنظمة بفصائلها المختلفة. وقدمت نفسها على أنها مشروع إسلامي فلسطيني لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي. وبينما كانت منظمة التحرير تُعدّ العُدّة سياسياً لتجسيد واقعتها السياسية ولاتخاذ خطوات دراماتيكية تتناسب وقدرة الانتفاضة على الفعل ولسقفها السياسي الممكن، أو نيتها في استثمارها سياسياً، رفعت حركة حماس شعارات سياسية أعادت للأذهان فكرة المشروع الوطني، وشعارات المنظمة وفصائل المقاومة عموماً في الستينات وأوائل السبعينات. وهي فصائل المنظمة التي بعد مخاض طويل وعسير دخلت بفكرها السياسي في حالة من إعادة البناء والتأطير لبرنامجها السياسي بما يتساقق والمتغيرات الذاتية والإقليمية والدولية التي شهدتها ساحة الصراع مع الاحتلال.

كما برزت إلى الوجود إشكالية العلاقة بين الخارج والداخل. فرغم مولاة قيادات الانتفاضة للمنظمة فقد زاد ثقل الداخل وحجمه في القرار الوطني الفلسطيني، ربما إلى درجة أثارت مخاوف بعض القيادات الفلسطينية في الخارج، لأنها اعتادت على التعامل مع الداخل كملحق وذيل لها لا حول له ولا قوة في العمل السياسي وبالقرار الرسمي. يقول فيصل حوراني في هذا الصدد أن "الأرض المحتلة لعبت دوراً متميزاً في بلورة الاتجاه إلى القبول بالتسوية

³⁷¹ عبد الهادي، مهدي. مرجع سبق ذكره. ص19

السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي³⁷² وهي ملاحظة دقيقة وتنطبق على قوة هذا الدور الذي قامت به القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة 1987م (قاوم). مع أن الحوراني يشير في ما قاله الى تشكيل الجبهة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة بالعام 1974م، حيث "لعب ناشطو الأرض المحتلة مساندو التوجه إلى التسوية دوراً يعتد به في الدفع نحو التسوية ودعم المبادرين إليها في الشتات"³⁷³. وحتى لو سبق وحدث ذلك، فقد تم عبر التواصل الثنائي والتشاور الداخلي بين قيادة المنظمة وبعض كوادر الفصائل الوطنية بالضفة الغربية أو غزة، تمشياً مع متطلبات العمل السري في ظل الاحتلال، ولم يكن توجهها ذو وقع اعلامي وزخم سياسي جدي. بينما كان الأمر أكثر وضوحاً بعد العام 1987م في اعتقادنا، حيث بادرت قيادة الانتفاضة أكثر من مرة لطرح أفكار وبرامج ومبادرات على قيادة المنظمة في تونس تشجعها على استثمار الانتفاضة سياسياً، وعلى التعامل مع إمكانيات الشعب في النضال بطريقة واقعية. لأن قدرات الانتفاضة الموضوعية لا يمكنها تحرير فلسطين، ولكنها قادرة على العصيان المدني واستنزاف الاحتلال، ومطالبة العالم بمنح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير. ومن المعروف أن من بادر لحث قيادة المنظمة لطرح مبادرة سياسية للسلام عام 1988م وإعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة أو إعلان "وثيقة الاستقلال" في حينه هي قيادة الانتفاضة في القدس ورام الله، التي أصدرت البيان رقم 28، وأسمته ببيان (الاستقلال)، وتقدمت باقتراح مكتوب بهذا الخصوص إلى قيادة المنظمة في تونس عبر أكرم هنية مستشار الرئيس ياسر عرفات لشئون الأرض المحتلة، التي استجابت بدون تردد لمطالب الانتفاضة، وسارعت لعقد المجلس الوطني في دورته رقم (19) لتشريع ما أرادته الانتفاضة وطنياً، وفي النتيجة فقد كانت خطوة موفقة للغاية حظيت باعتراف أكثر من مئة دولة بالعالم. وقد ساهم الباحث مساهمة فعّالة في بلورة اقتراح وصياغة مشروع الوثيقة المشار إليها بالقدس مع د.سري نسيبة وفيصل الحسيني وآخرين، قبل أن يتولى الشاعر محمود درويش باعداد الصياغة النهائية لها، على الرغم من ادعاء المعارضة أن المبادرة الفلسطينية للسلام 1988م جاءت بناء على طلب أمريكي!! وهذا غير صحيح البتة، فقد كانت

³⁷² حوراني، فيصل. "الأرض المحتلة الانتفاضة والتسوية السياسية"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁷³ المرجع السابق.

مبادرة فلسطينية خالصة تماما، أملت لها ظروف الانتفاضة وتطوراتها الميدانية، وحظيت باهتمام شديد من قبل قيادة م.ت.ف. وفصائلها، بغض النظر عن الطريقة التي سارت بها الأمور بعد ذلك، من حيث استجابة الرئيس عرفات للشروط الأمريكية الثلاث، لبدء الحوار الرسمي بين المنظمة والإدارة الأمريكية، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الخامس.

(2) السبب الثاني لهذه الواقعة السياسية هو سبب موضوعي يتعلق بتردي الوضع العربي وضعفه وترهله، وما نجم عنه من تشجيع العديد من الدول العربية وخاصة مصر لتيار الاعتدال في المنظمة ومد يد العون له. وبذلت هذه الدول جهودا مضنية لإقناع هذا التيار أن السبيل لاستعادة الحقوق الوطنية ليس بالضرورة بالعمل العسكري. وهو الخيار الذي أسقطته الغالبية الساحقة من تلك الدول من حسابها عقب حرب العام 1973م، وبدأت في البحث عن وسائل دبلوماسية لتسوية القضية الفلسطينية، إلى أن أصبح الخيار الرسمي العربي كاملا يدور حول مبدأ الأرض مقابل السلام، والتفاوض مع إسرائيل، وكسب ود حليفها الاستراتيجية الولايات المتحدة الاميركية. المشكلة، أن تراجع الاستراتيجية العربية، وانتقالها من خيار الحرب والقتال والتحرير إلى خيار المفاوضات والسلام، لم يقابله نفس المستوى من الجاهزية في المجتمع الإسرائيلي، ولا عند القيادات الإسرائيلية التي على العكس من ذلك، اغتتمت الفرصة التاريخية لفرض شروطها على العرب والفلسطينيين والبحث عن السلام مقابل السلام، والدعوة إلى التطبيع خاصة بينها وبين دول الخليج العربي وشمال أفريقيا. ويستغرب سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق ذلك بالقول إن تطبيع العلاقات يعني تطبيع العلاقات. ثم يبادر الى طرح سؤال يعتبر طرحه بدهيا حينما يقول: كيف تكون العلاقات بين العرب وإسرائيل، بين المعتدى عليه والمعتدي، طبيعية؟ صحيح أنها مسألة بحاجة الى تفكير. لكن وجه الاستغراب ليس بالضرورة هنا، بقدر ما أنه يتعلق بمساعي تل أبيب للمحافظة على تفوقها العسكري، واللجوء إلى خيارات الحرب كلما وجدت الفرصة متاحة أمامها لفعل ذلك، كما حدث في غزوها للبنان أكثر من مرة، وفي قصفها لمقر قيادة المنظمة في تونس 1985م، وفي اعتداء طائراتها على المفاعل النووي العراقي 1981م، وفي قمعها العنيف والوحشي للانتفاضات الفلسطينية المتعددة. عدا عن مواصلتها التزود بالسلح المتطور من واشنطن، وتطوير قدراتها الهجومية من

منظومات صواريخ وغيرها. وإذا كان من الطبيعي أن يُؤدَّ هذا الصلف والتطرف الإسرائيلي المزيد من أعمال الكفاح والمقاومة، ويؤدي إلى المزيد من الصمود والتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وبالحق التاريخي، فإن ما حدث هو على خلاف ذلك تماما. فبدل مواجهة التصعيد بالتصعيد على قاعدة التعامل بالمثل، أو أن العنف يُولد العنف، تنامي تيار الواقعية وترسخ واتسعت قاعدته، وتدننت قوة المعارضة وخبث شعاراتها بالتدرج إلى أن فقدت بريقها نهائيا. وربما يعود ذلك الى الواقع الذي فرضته إسرائيل والولايات المتحدة على الأرض، والذي أكد على صعوبة هزيمة الدولة العبرية بالمواجهة العسكرية التقليدية، مما عزز خيار التسوية، أو بالأحرى الاستعداد لقبول وجود إسرائيل على جزء من أرض فلسطين والتسليم بشرعية هذا الكيان الغاصب للتراب الفلسطيني. لقد أدى خروج العراق من معادلة المواجهة مع إسرائيل إلى تعميق الاختلال في ميزان القوى بالمنطقة. وذلك عقب تدمير قواته على أثر اجتياحه للكويت في الثاني من آب عام 1990م، واخراجها منها في حرب تحرير الكويت في السابع عشر من كانون ثان عام 1991م، من طرف القوات الاميركية والجيوش المتحالفة معها. وكما أفضى الى تداعيات أخرى، من بينها انهيار الجبهة العربية المناوئة لإسرائيل، وحصار م.ت.ف ماليا وعزلها سياسيا من قبل دول الخليج العربي، التي "أوقفت مختلف أنواع الدعم المادي"³⁷⁴ والسياسي عن المنظمة بسبب موافقها من الاجتياح العراقي للكويت وكيفية حل الأزمة بين الجانبين. تراجع بذلك، موقع القضية الفلسطينية في الأجندة الدولية، في وقت كانت تستعد فيه المنظمة لاستثمار الانتفاضة سياسيا. بينما استغلت الولايات المتحدة هذه المتغيرات لإسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين بدعوى القضاء على أسلحة الدمار الشامل لديه. وجميعها متغيرات تصب مباشرة في مصلحة إسرائيل التي جعلت من نفسها الشريك الأول في الحرب على (الإرهاب) إلى أن أصبح النضال الوطني الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية تواجه مشكلة في شرعية حربيها وكفاحها ضد إسرائيل.

(3) ومما زاد الطين بلة، الانهيار المفاجيء للاتحاد السوفييتي في 1991/12/21م، والمعسكر الاشتراكي عموما، وهو الدولة العظمى التي كانت تقف في طريق مخططات الولايات

³⁷⁴ أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

المتحدة بالعالم وفي المنطقة، عدا عن كونه حليفا للقضية الفلسطينية، ومصدر الهام وقوة لفصائل اليسار الفلسطيني. إن غياب الدور السوفياتي عن المنطقة أو تلاشيه "بصورة لم تتوقعها الحكومات العربية وغالبية الفصائل الفلسطينية ألحق أضرارا بموقفها السياسي من الصراع"³⁷⁵ لأنها ببساطة فقدت حليفا دوليا، وخصما للولايات المتحدة الداعم الرئيس لإسرائيل، وبفقدانه تعزز الموقف الإسرائيلي أكثر فأكثر. وظهر مناخ سياسي في الشرق الأوسط، يميل الى تسريع التسوية السياسية. لذلك، يقول الصحفي سمير عطا الله³⁷⁶ أن عرفات أدرك أن عليه التعامل مع امريكا بعد انهيار الدور السوفياتي بالمنطقة. فلقد أفسح ذاك الانهيار الطريق أمام العولمة لتتعد إلى العالم كله، وصارت احتمالات زوال الحدود بين الدول احتمالات ممكنة وقوية، بينما يبحث الفلسطيني عن طريقة لإقامة دولته على أرضه. إن اللجوء إلى تبني نهج الواقعية لم يكن بالضرورة خيارا موضوعيا صافيا، وكأنه اختيار مريح بين بدائل سياسية، وانما هناك خيارات يتم السير في ركابها بفعل الضغوط المحيطة، وأحيانا نتيجة لحسابات خاطئة. ويمكن ملامسة ذلك من تدرج المنظمة في نيل الشرعية الدولية مثلا، حيث تعرضت إلى مآزق وضغوط ومحطات تم فيها إجبارها لنيل هذه الشرعية على "التعهد بالعيش مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأنها تنبذ العنف الفردي والجماعي ولن تلجأ إليهما"³⁷⁷.

4) إن تتابع المتغيرات السياسية بعد الخروج الفلسطيني من الأردن، ثم خروج مصر من الصف العربي ثم الخروج الفلسطيني من لبنان، خلق واقعية خجولة بادية الأمر تارة، ومرتدة تارة أخرى. والسر في ذلك يكمن برغبة القيادة المحافظة على وحدة الصف الفلسطيني وإظهار التمسك بالمشروع الوطني مهما ساءت الظروف، وفي نفس الوقت الاستمرار بالتواجد في اللعبة الدولية. لذلك تم اختراع دبلوماسية (العم) الفلسطينية بغية الحفاظ على الذات ما دامت المشاريع المطروحة غير مؤهلة بعد للاستجابة للحقوق الوطنية، وجميعها مجرد محاولات

³⁷⁵ "من هي حركة المقاومة الإسلامية حماس"، (2006/7/29م). تقرير منشور في منتديات ماجدة. (ت.أ) 2007/5/1م. <http://majdah.maktoob.com/vb/showthread.php?t=24851> amir_sara1068@hotmail.com

³⁷⁶ للمزيد انظر: عطا الله، سمير. "ياسر عرفات والنفق (1) ابن بطوطة النضال". (2002/7/11م). صحيفة الشرق الأوسط. العدد 8626. (ت.أ) 2007/5/5م

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=112501&issue=8626>

³⁷⁷ موسى، حلمي. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

للحصول على تنازلات من المنظمة وقيادتها، سواء بغرض تركيعها، أو فض الجماهير والفصائل من حولها، أو تحويلها إلى سيرة أخرى من سير حكومة عموم فلسطين. ويجوز النظر إلى سياسة اللّعم الفلسطينية على أنها إحدى السياسات الدفاعية التي لجأت إليها القيادة التاريخية للمنظمة بعدما ضاقت بها السبل، وتوالت عليها الخطوب والحصار وتضييق الخناق، إضافة إلى تراكم العروض والمحاولات والإغراءات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر. وكان الرئيس السوري حافظ الأسد من أكثر المنتقدين والمعارضين لسياسات الرئيس ياسر عرفات وتكتيكاته السياسية، كما يقول سمير عطا الله³⁷⁸. وتمكنت المنظمة من خلال تلك السياسة من فرض وجودها "ضمن القوى السياسية في الشرق الأوسط التي لا يمكن تجاهلها. كما أنها نجحت في توطيد علاقاتها مع الدول العربية خاصة بعد مؤتمر الرباط"³⁷⁹. وهذا وضع على كاهلها مسؤوليات التفاعل مع البيئة الدولية بدون انقطاع. لأن تغييبها أو إهمالها عن الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية بالمنطقة لا يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد له في كل أماكن تواجده. كما أن انخراطها القوي في أي مشروع للتسوية مهما كان الثمن الذي ستدفعه لقاء ذلك، من شأنه إلحاق الضرر بمستقبل القضية الوطنية برمتها وبناتج الحلول المتوقعة لها. ويتضح لنا مما تقدم، أن منظمة التحرير في مسيرتها كانت تتأرجح بين وجهتين أو تيارين: تيار المقاومة من ناحية وكيفية مواصلتها وتصعيدها، وتيار التسوية بتبني المزيد من الواقعية السياسية، وكيفية الحفاظ على الثوابت الوطنية أو ما سمي ببرنامج الحد الأدنى. وترتب على هذا الوضع المعقد والمركب إنشطارا فكريا وسياسيا داخليا في الكثير من الأوقات. فكل تيار يحاول جاهدا جرّ البقية إلى حيث يعتقد انه شط الأمان، البرنامج الأصوب، والطريق القويم. وفي المنطقة قوى إقليمية ودولية تشد أزر أحد التيارين، بحسب مصالحها وتمنياتها.

الدوائر الغربية تعتقد أنه منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة بالعام 1965م، وحتى إعلان مبادرة السلام الفلسطينية عام 1988م، لم يتقدم الفلسطينيون إلى العالم والرأي العام الدولي بمشروع أو رؤية متكاملة للتسوية. وحتى البرنامج المرحلي والبرنامج السياسي للمنظمة

³⁷⁸ عطا الله، سمير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁷⁹ رمضان، أمل حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

لاحقا، كانا ضمن مشروع المقاومة ضد الاحتلال. ولئن تضمننا التعاطي مع حقائق جديدة للصراع، فإنهما لم يُقدّما للعالم على أنهما عرض فلسطيني للسلام مع إسرائيل مثلا. أو مشروع لحل القضية الفلسطينية، رغم ما حملاه من إشارات الواقعية السياسية والاستعدادا للقبول بحلول وتساويات لم يكن ممكنا حتى مجرد التفكير بها من ذي قبل. فقد ظلا كأنهما برنامجا للقضاء على الكيان الإسرائيلي بالتدريج، وإقامة الكيان الفلسطيني على أنقاضه. وهذا الكلام ليس دقيقا، فمنظمة التحرير تعد العدة للتسوية مع اسرائيل رسميا منذ العام 1974م،، فيما الدولة العبرية ترفض منحها فرصة لابرام صفقة سلام مقبولة على الفلسطينيين، رغم أن المؤشرات على هذا الاعداد سبقت ذلك بسنوات بحسب هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

(5) إن تراكم هذه الواقعية - كما أسلفنا- والرغبة في الاستفادة من زخم ودافعية الانتفاضة الفلسطينية الأولى سياسيا أعطى لقيادة الداخل والخارج "حافزا قويا لطرح المبادرات السلمية لتسوية القضية الفلسطينية"³⁸⁰. ومنها طرح مبادرة فلسطينية للسلام ولأول مرة في تاريخ الصراع مع اسرائيل. وكما كان متوقعا، لاقت المبادرة التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي عقدها بالجزائر في 14/11/1988م ترحيبا دوليا منقطع النظير، وصارت المنظمة "تمثل حكومة المنفى الفلسطينية لدولة في طور النشأة توفرت لها أركان الدولة وهي الشعب والأرض"³⁸¹. وارتفع مستوى التفاوض في أوساط حركة فتح و.م.ت.ف الرسمية، لدرجة الايمان أنه لم يعد "يفصل فلسطين عن وضع الدولة سوى الاحتلال"³⁸². لقد تضمن الإعلان عن وثيقة الاستقلال توضيح حدود دولة فلسطين المحتلة "حسب قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947"³⁸³، كما أشار د. مهدي عبد الهادي، وذلك استنادا لما ورد في وثيقة اعلان استقلال دولة فلسطين التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر

³⁸⁰ عز الرجال، عمر : القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير، السياسة الدولية / العدد 90، 1990م، ص 173

³⁸¹ الأشعل، عبد الله. (2006/6/5م). "تحو دبلوماسية دولية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية". حلقة نقاش. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (ت.أ) 2007/5/12م <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=4904>

³⁸² الأشعل، عبد الله.(انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁸³ عبد الهادي، مهدي : مرجع سبق ذكره، ص21

عام 1988م، والتي جاء فيها "مع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني بتشريده وبحرماته من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة 181 عام 1947، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشريعة الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني"³⁸⁴. أي في حين قامت إسرائيل كدولة بموجب القرار المذكور، فإن الدولة الفلسطينية لم تقم لها قائمة بعد.

الملفت للنظر، أن إعلان الاستقلال الفلسطيني تضمن "الرغبة والاستعداد للدخول في مفاوضات لإنهاء الاحتلال وتأليف حكومة وطنية انتقالية"³⁸⁵، وذلك عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام بحضور منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وكافة الأطراف المعنية بالإضافة إلى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبمشاركة جميع الدول العربية. وكان من نتائج هذه الخطوة، فتح الحوار الرسمي بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد استجابة المنظمة لشروط واشنطن للاعتراف بها، وفي مقدمتها الاعتراف بالقرارين الشهيرين 242، و338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، ونبذ العنف والإرهاب.

في خاتمة المطاف، قادت تلك الواقعية لمشاركة الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ضمن الوفد المشترك مع الأردن. وشكل ذلك مدخلا الى المفاوضات السرية المباشرة في أوسلو بدون وسطاء بين مندوبي المنظمة وحكومة إسرائيل، ومن ثم إلى الاعتراف المتبادل بين الجانبين، واستمرار التفاوض بينهما للتوصل إلى حل نهائي. صحيح أن هذه المفاوضات تعثرت في أكثر من مرة، غير أن تلك الواقعية أفرزت حقائق جديدة على الأرض في مقدمتها قيام السلطة (الوطنية) الفلسطينية في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تلاها من دفع إسرائيل للانسحاب عام 2005م من قطاع غزة من طرف واحد. معادلة التفاوض بين الفلسطينيين وإسرائيل تخضع لميزان القوى السائد، وما ضعف الطرف الفلسطيني فيها، إلا

³⁸⁴ للمزيد انظر: "وثائق وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني". (19/6/2006م). مركز الحارس للدراسات والاعلام. (ت.أ.)

2007-9-16م.

<http://www.alhars.org/site/modules/news/article.php?storyid=121>

³⁸⁵ عبد الهادي، مهدي : مرجع سبق ذكره، ص 21

نتيجة لذلك الخلل. ف"السلام يستدعي بناء القدرة التفاوضية، وحشد كل الإمكانيات المتاحة، والتمتع بالنفس الطويل، والصبر لتحقيق الغايات المرجوة"³⁸⁶. وهي مسائل لا بد من السعي لتوفيرها على الصعيد الفلسطيني، قبل وأثناء المفاوضات.

4.4 الموقف الفلسطيني من مشاريع التسوية بعد العام 1967م

خدمت مشاريع التسوية الإقليمية والدولية المشروع الإسرائيلي بشكل أو بآخر، رغم تنوعها وتعدد مشاربها واهتماماتها. أما بالنسبة للمشروع الفلسطيني فقد جاء انقلابا عليه ورفضاً له. ومنذ العام 1967م "لا تزال اللجان والبعثات والمشاريع الدبلوماسية تتوالى على المنطقة منذ ذلك الحين"³⁸⁷، كما يقول سليمان أبوستة، وذلك بهدف إقناع العرب والفلسطينيين، أو إجبارهم على القبول بإسرائيل وبالواقع المستجد. وبحسب أمنون شاحاك رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق فإن "الأميركيون هم الذين أطلقوا جميع مبادرات السلام في الشرق الأوسط"³⁸⁸، حيث بذلت الولايات المتحدة كل ما بوسعها، و"شنت إسرائيل الحرب ضد الفلسطينيين لإرغامهم على القبول بتسويات لا تحقق الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية، لكنهما فشلنا في ذلك"³⁸⁹ كما يقول الكاتب طلال عوكل. وفي جميع الأوقات، كانت الغاية الأمريكية الإسرائيلية من تلك المشاريع حصار "القومية" والوطنية الفلسطينية التي تعبر عنها وتجسدها م.ت.ف، ان لم يكن ممكنا شطبها من الوجود. لذلك من الصحيح القول، أن الكفاح الوطني الفلسطيني لم يكن دائما هو "العامل الحاسم في التحرك الإقليمي والدولي من أجل معالجة المشكلة الفلسطينية"³⁹⁰، وإنما كان الدافع في معظم الأحيان هو تحقيق المصالح الغربية ومصالح إسرائيل بشكل محدد، على الرغم من إلحاح دول عربية أحيانا على الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل بغية الانسحاب من

³⁸⁶ الصمادي، حمزة : "استراتيجية دفاع نشط ودبلوماسية هجوم احتياطي"، مرجع سبق ذكره، ص2

³⁸⁷ أبو ستة، سليمان: مرجع سبق ذكره، ص45.

³⁸⁸ شاحاك، إسرائيل: مصدر سبق ذكره. ص 101

³⁸⁹ عوكل، طلال. (6/12/2003م) "البعث الدولي للاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية"، ورقة عمل قدمت لمؤتمر آليات

الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 2007/5/1م

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/prisoners14-5.html>

³⁹⁰ عكاشة، سعيد : الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية / العدد 149، القاهرة : مؤسسة

الأهرام، 2002م. ص98

الأراضي العربية المحتلة وتسوية القضية الفلسطينية، كالسعودية ومصر مثلاً، أو كما حصل قبيل حرب الخليج الثانية عام 1991م. فأتساءل التحضير الأميركي لتلك الحرب، "طلب العرب من أمريكا أن تتحرك لحل المشكلة الفلسطينية، على طريقة حل المشكلة الكويتية"³⁹¹ كما يقول أحد قادة حزب الله اللبناني، فجاء مؤتمر مدريد 1991م ثمرة للنظام الدولي الجديد أحادي القطبية. يُلخّص الشيخ محمد حسين فضل الله المرشد الروحي لحزب الله اللبناني في كتابه "المدنّس والمقدّس" نتيجة مشاريع التسوية الدولية للقضية الفلسطينية، مؤكداً أنها قرّمت وأضاعت القضية الفلسطينية ولقّصتها شيئاً فشيئاً، من قضية كبرى وحقوق تاريخية للشعب الفلسطيني إلى نزاع حدودي، حيث "غابت فلسطين وأصبحت الأرض المحتلة، وغابت الأرض المحتلة وبدأت أمريكا تتحدث عن الأرض المتنازع عليها"³⁹². وهي قراءة منطقية، لأن هذه المشاريع لم تحرر الشعب الفلسطيني من نير الاحتلال الإسرائيلي. بل على العكس من ذلك، ظل أصحابها يطالبون الفلسطينيين بتقديم المزيد من التنازلات السياسية لإسرائيل.

لقد كان لمنظمة التحرير في الستينات وأوائل السبعينات مواقف صريحة من تلك المشاريع، وكان لديها الاستعداد لدفع ثمن رفضها أو معارضتها لها. أما سبب رفضها التعامل معها فيعود لأنها تنتكر للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ولا تتحدث عن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً من جميع جوانبها. وثانياً لأنها لا تعترف بـ م.ت.ف كـ ممثل شرعي للفلسطينيين. وثالثاً لأنها سعت على الدوام لمنح الشرعية المجانية للوجود الإسرائيلي في فلسطين، دون الإعلان عن حق العودة للاجئين، أو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو القبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة. وكان واضحاً أن قدرة المنظمة على الرفض تتلاءم مع قدرتها على الصمود والمقاومة، والبحث عن بدائل. وبالواقع فقد ظل الفعل السياسي الفلسطيني المقاوم من منتصف الستينات وحتى مطلع السبعينات يتمترس في نطاق دائرة التحرير الكامل لفلسطين من النهر إلى البحر، ورفض المشاريع السياسية التي اعتبرها تتحدث عن أنصاف حلول لا تزوي ظماً الشعب الفلسطيني للحرية والاستقلال. حينها كانت الثورة في عنفوانها،

³⁹¹ فضل الله، محمد حسين : مرجع سبق ذكره، ص108

³⁹² المرجع السابق، ص145

وفصائل المقاومة في أوج حماسها. في السياق ذاته، يعتقد الباحث عيسى أبو زهرة أن هزيمة حزيران 1967 بنتائجها الكارثية لم تحدث في البداية "أي تغير في موقف الرفض لكل أنصاف الحلول ولمختلف أشكال التسويات"³⁹³. وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تصريحات الناطق الرسمي باسم حركة فتح ياسر عرفات بعد معركة الكرامة عام 1968م الذي قال: "نحن لا نعترف بالتسويات السلمية.. نحن لا نعرف أن للتسويات السلمية إلا معنى واحدا: إنها الاستسلام"³⁹⁴.

تغير هذا الموقف المبدئي بعد الاعلان عن البرنامج المرحلي عام 1974م كما اسلفنا، وحلّ مع بداية تسعينات القرن الماضي "شعار التفاوض والتسوية والدولة الفلسطينية - ولو على جزء صغير من فلسطين منزوع السلاح فاقد لمقومات السيادة الحقيقية- محل شعار التحرير والعودة المرفوض بإطلاق إسرائيليا وأميركيا رغم القرارات الدولية التي أقرته"³⁹⁵ كما يشير الكاتب راشد الغنوشي. وبهذا الصدد قال جورج حبش الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد انعقاد مؤتمر مدريد 1991م والتوقيع على اتفاقات اوسلو 1993، "انتابني شعور عميق بالقلق، إزاء الجهود المبذولة أميركيا وإسرائيليا، لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحققهم في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم"³⁹⁶. وهو قلق مشروع لا يغادر أذهان اللاجئين الفلسطينيين الذين تخوفوا من نجاح هذه المشاريع في تصفية قضيتهم..

أما مشاريع التسوية والقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية فهي أكثر من أن تُحصى. ومن أبرزها مشروع وزير الخارجية الأميركية الأسبق وليام روجرز الذي طرحه في حزيران 1970م، أي عشية الهزيمة العربية في حرب العام 1967م. قبل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ومعظم الدول العربية التعاطي مع المشروع، بينما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية بشدة. ومن أهم مبادئه الدعوة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، والتأكيد

³⁹³ أبو زهرة، عيسى : (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

³⁹⁴ المرجع السابق.

³⁹⁵ الغنوشي، راشد.(2006/5/17م). "في ذكرى النكبة: القضية الفلسطينية بالميزان". موقع المعرفة. (ت.أ) /2007/5م.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D4338515-130F-4EB2-80FE-DA0A41E4B654.htm>

³⁹⁶ حبش، جورج وآخرون : مصدر سبق ذكره، ص5

على أن إقامة سلام العادل في الشرق الأوسط، يقتضي وجوباً تحقيق المطالب المشروعة للجانبين، أي العرب وإسرائيل. وفي ذلك إشارة قوية إلى ضرورة اعتراف العرب بشرعية قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين. وهو أمر لم يكن ممكناً في تلك الفترة، حتى ولو مجرد التفكير فيه فلسطينياً.

وتعتقد أوساط في م.ت.ف أن معارك أيلول الأسود بالأردن عام 1970م، كانت ثمناً لهذا الرفض الفلسطيني. يقول المفكر الفلسطيني منير شفيق الذي كان حينذاك في صفوف حركة فتح: كان "بمقدور الثورة والجماهير ضمن أوضاعهما المعطاة أن ينتصرا في المعركة ضد مشروع روجرز متمثلاً في معركة الصدام مع القوى المضادة للثورة في الأردن"³⁹⁷. ولكن النتيجة جاءت مغايرة تماماً لهذا الرأي، فالثورة خرجت مكرهة إلى لبنان، ومشروع روجرز لم ير النور. فقد "رفضته إسرائيل" في البداية، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة"³⁹⁸ عليه في 6 آب 1970م. وفي العام 1977م، رفضت المنظمة المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين في كامب ديفيد، وعلنت رفضها لمعاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية، خصوصاً شقها الفلسطيني. عبأت م.ت.ف جماهير الأرض المحتلة لمقاومة كل ما تمخض عن المعاهدة من سياسات، بما في ذلك رفض التعامل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية وروابط القرى التي نشأت عن تلك الاتفاقيات. وجاء في أعقاب ذلك الغزو الإسرائيلي للبنان ومهاجمة قواعد المنظمة في الأراضي اللبنانية بما سمي بعملية الليطاني عام 1978م. وفي العام 1982، عقب الحصار الإسرائيلي لقوات منظمة التحرير في بيروت، طرح الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان مبادرته لتسوية القضية الفلسطينية، ورأى فيها ياسر عرفات نقاطاً إيجابية يمكن التفاوض حولها ولكنها غير كافية ولا تصلح لحل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها. يقول ياسر قدورة "في شباط 1983 وفي اجتماع المجلس المركزي كان هاني الحسن مع مشروع ريغان، وكان بداية الطريق للتفاوض مع الإسرائيليين فوقف أبو عمار إلى

³⁹⁷ شفيق، منير : الرد على مغالطات العظم. مرجع سبق ذكره. ص83

³⁹⁸ الشاعر، يحيى. (2006/12/24م). "مشروع روجرز 25 يونيو 1970:"، موقع محاورات المصريين. (ت.أ.)

<http://www.egyptiantalks.org/invb/lofiversion/index.php?t25491.html> .2007/9/10م.

جانبه"³⁹⁹. فعرفات - كما يقول كاتب آخر - "آمن بوعود مشروع ريغان، دون أن يخلو الأمر من سذاجة يمينية"⁴⁰⁰ في رأيه. وذلك على عكس فصائل المعارضة الفلسطينية التي أعلنت رفضها القاطع للتعامل مع المشروع، واعتبرته مؤامرة على الشعب الفلسطيني. وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، ورغم تباين مواقف الدول الأوروبية من القضية الفلسطينية، إلا أن هناك قواسم مشتركة حددتها بيانات صادرة عن الاتحاد وأشهرها بيان البندقية لعام 1980، الذي اعترف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وإعلان برلين لعام 1999 وتضمن الدعوة لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل"⁴⁰¹. التقدم السياسي بمواقف بعض دول أوروبا الغربية إزاء فلسطين، وطموحات الشعب الفلسطيني، لم يواكبه حراك بنفس القدر أو الوتيرة في سياسة الولايات المتحدة، التي وجدت في موقف المنظمة المؤيد لغزو العراق للكويت مدخلا لعزلها، وهي الحقيقة التي أدركتها منظمة التحرير بعد حرب الخليج الثانية، حيث اكتشفت أن "مساحة وجودها في العالم العربي تضيق يوما بعد يوم"⁴⁰².

من المعلوم أن وقت العزلة كان عصيبا على القيادة الفلسطينية. فمن ناحية هي بحاجة للدعم العربي بجميع أشكاله. ومن ناحية ثانية هناك تحضير أمريكي جدي للتسوية في المنطقة. ونوايا واشنطن المعلنة تتحدث عن رفض دعوة منظمة التحرير للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي كانت تُعد العدة لعقده في مدريد 1991م. كانت شروطها أن التمثيل الفلسطيني بالمؤتمر يتم عبر مشاركة وفد فلسطيني يضم شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس، وضمن وفد مشترك مع الأردن وتحت المظلة الأردنية. الاتحاد السوفيتي الذي كان متفهما لمواقف وسياسات منظمة التحرير لم يكن حينها قويا بما فيه الكفاية ليفرض المشاركة

³⁹⁹ قدورة، ياسر. (آب 2007م). "هاني الحسن: سقط دايتون وبقيت فتح"، تقرير منشور في شبكة فلسطين المسلمة.

(ت.أ) 2007/9/10م. <http://www.fm-m.com/2007/Aug2007/story6.htm>

⁴⁰⁰ الأممية الرابعة. (2004/4/5). "تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية"، الحوار المتمدن. العدد 795. (ت.أ)

2006/7/7م <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=16654>

⁴⁰¹ حلاسه، عبد الحكيم. (ابريل - يونيو 2006م). "الدور الأوروبي في عملية التسوية بعد الانسحاب الاسرائيلي احادي الجانب(فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية". مجلة مركز التخطيط الفلسطيني. العدد 22.

(ت.أ) 2007/5/11م http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm

⁴⁰² عريقات، صائب : مرجع سبق ذكره، ص74

الفلسطينية كما يراها ويحبذها الفلسطينيون أنفسهم على أجندة المؤتمر. رغم أن موسكو هي الراعي الثاني للتسوية إلى جانب واشنطن. لذلك انفردت الولايات المتحدة "ليس فقط بضبط عملية التسوية وإدارتها، بل كذلك بتحديد الإطار الشرعي لها، خاصة مع تغييب مرجعيات الشرعية الدولية التقليدية واستبعاد الأطراف الدولية الأخرى"⁴⁰³. وبينما أعلنت الأطراف العربية عن نيتها المشاركة في مؤتمر السلام بدون استثناء، ساد جدل قوي بين فصائل المنظمة حول مبدأ المشاركة الفلسطينية في ظل الظروف السائدة، حتى أن بعض فصائل اليسار الفلسطيني تجاوزت سقف الاتصالات التي دارت مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص، لتطالب بفرض شروط على مشاركة المنظمة للمؤتمر، منها أن تشارك منظمة التحرير بوفد مستقل، يضم مندوبين من الشتات والقدس، وعلى قاعدة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الخ... استمر هذا الجدل بين قيادات فصائل المنظمة في تونس والجزائر طويلاً. في هذه الأثناء كان وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر يُجري محادثات ولقاءات بالقنصلية الأميركية بالقدس مع وفد من الشخصيات الفلسطينية من الأراضي المحتلة بقيادة فيصل الحسيني، وبذلك فإن "الضغط الأمريكي على المنظمة كان كبيراً وهائلاً"⁴⁰⁴، وهي التي عزلت بعد حرب الخليج سياسياً وفقدت الدعم المالي، إضافة إلى ما قيل عن المخاوف التي بدأت تعترتها من بروز حركة حماس كمنافس قوي في الأراضي المحتلة⁴⁰⁵.

وبذلك وجدت المنظمة نفسها أمام خيارات صعبة، فإما التكيف مع شروط مدريد، أو مواجهة خطر العزلة وتجاوز شرعيتها. أي القبول بمشاركة وفد فلسطيني يضم شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن يشمل في عضويته مندوبين من القدس أو الشتات أو أعضاء رسميين في المنظمة. وعلى أن لا يحظى باستقلالية بل على العكس من ذلك ينضوي تحت مظلة الوفد المشترك مع الأردن. وهو ثمن المشاركة الفلسطينية بالمؤتمر الذي قبلته القيادة

⁴⁰³ عوني، مالك : "خطاب بوش حول الشرق الأوسط ... سبيل التسوية أم أزمة جديدة"، مجلة السياسة الدولية / العدد

149، القاهرة : مؤسسة الأهرام، 2002م، ص122

⁴⁰⁴ حمد، غازي : قرن من الصراع، السلام المعدم، والتعايش المستحيل"، مجلة السياسة الفلسطينية / العدد 25، نابلس

: منشورات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 2000م. ص62.

⁴⁰⁵ المرجع السابق، ص61.

الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات بعد أخذ ورد مطولاً، ورغم أنه في جوهره شرط إسرائيلي. فإسرائيل هي التي رغبت منذ البداية في استبعاد المنظمة من لعبة التسوية إلى أن عادت وتفاوضت معها سرا في أوسلو ثم علنا بعد الاعتراف المتبادل بين الجانبين في أكثر من مكان. وبذلك، تجاوزت القيادة الفلسطينية الرسمية رفض إسرائيل التفاوض معها، ومحاولة تل أبيب قصر اللقاءات مع وفدها في واشنطن على مفاوضات فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. وتأمّلت م.ت.ف أن تسفر المفاوضات المباشرة مع إسرائيل عن "تحويل المشروع الوطني الفلسطيني إلى واقع على الأرض الفلسطينية من خلال الحصول على دولة فلسطينية تجسد الحلم التاريخي للفلسطينيين"⁴⁰⁶. وهو حلم ما برح بعيد المنال، لأنه أصبح مربوطاً بنجاح المرحلة الانتقالية في خلق الظروف وتهيأة الشروط المناسبة لإقامة هذه الدولة. فقد تحولت اتفاقيات الحكم الذاتي الانتقالي بحسب اتفاقات أوسلو إلى "أهم وأدق المراحل في مسيرة العلاقات لفلسطينية-الإسرائيلية المستقبلية، إذ هي بمثابة الميزان الحراري الذي سيعكس تقدم أو تأخر المفاوضات النهائية لإقرار السلام"⁴⁰⁷.

إن بيئة المفاوضات المتعثرة على مختلف المسارات وعدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة مع المنظمة، وفشل أوسلو موضوعياً، وتجاهل واشنطن لتتصل الدولة العبرية من كل ما وقعت عليه، يشير إلى أن "التسوية لم تحقق الأهداف التي رسمت من أجلها"⁴⁰⁸ بعد، رغم أن الموقف الرسمي للمنظمة سياسياً تطور من الرفض المطلق لوجود الكيان الإسرائيلي والإصرار على تحرير كامل التراب الفلسطيني وعودة اللاجئين، إلى الاعتراف المتبادل مع إسرائيل وبحقها في الوجود، دون أن تقوم الدولة الفلسطينية أو يعود اللاجئين إلى بيوتهم التي شردوا منها. وبقيت السلطة الوطنية الفلسطينية التي أفرزتها اتفاقات أوسلو تعمل بنفس ضعيف للغاية في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما القدس فهي على حالها منذ العام 1967م، بانتظار حل لم يولد بعد، لجعلها عاصمة لفلسطين. وأما انتفاضة العام 1987م، فلم تتجز

⁴⁰⁶ الزين، سمير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁰⁷ تقرير، فلسطين وإسرائيل: ملامح للعلاقات المستقبلية بين الجانبين"، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول، العدد

8، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، تشرين ثان 1991م، ص10

⁴⁰⁸ حلقة نقاش، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

"الاستقلال الزاحف"، الذي انتقل إلى أجندة الانتفاضة الجديدة التي اندلعت عام 2000م، تحت مسمى "انتفاضة الأقصى"، وبانتظار تجدد جولات المفاوضات النهائية.

عموما، اشتملت مشاريع التسوية على رزمة من المشروعات الإقليمية، ومثلها من المشروعات الدولية، اضافة الى المشروع الاسرائيلي⁴⁰⁹.

⁴⁰⁹ لمطالعة المزيد حول هذه المشروعات انظر: 1/ قدوري، زبير: سلطان. السلام في المشروع الصهيوني، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2001م. 2/ قواطين، سالم احمد: دولة فلسطين الوضع القانوني، ط1، عمان، الأردن: دار الجليل لنشر الدراسات والابحاث الفلسطينية، 1997م. 3/ مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره. 4/ "آفاق مشروعى المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره. 5/ أبو بكر، توفيق: مسيرة التسوية السياسية 1973-1994، مرجع سبق ذكره.

الفصل الخامس

5. المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل

5.1 مدخل الى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية

لن نخوض بهذا الفصل في غمار تفاصيل المفاوضات الفلسطينية/الإسرائيلية، وإنما سيتم تناول التطورات التي أصابت موقف منظمة التحرير على المستوى السياسي وتداعياتها، والتي نقلتها من خانة الرفض الكامل لأية مشروع للتسوية ينتقص من حيث المبدأ من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما طالعنا سابقاً، إلى خانة الاعتراف بإسرائيل، والقبول باتفاقية انتقالية للحكم الذاتي للفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993م. فقد قادت الكثير من التغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة في نهاية القرن العشرين إلى التفاوض المباشر مع إسرائيل، فسقطت شعارات وطنية وقومية، وتراجعت برامج سياسية، وانحسرت تحالفات اقليمية ودولية. ووجد الفلسطينيون أنفسهم وجها لوجه أمام حقيقة جديدة من حقائق الصراع القاسي مع الدولة العبرية، بعدما صار مجرد التفكير بالقضاء عليها حلما بعيد المنال، إن لم يكن ضرباً من الخيال.

وجاءت الدعوة الأمريكية لعقد مؤتمر السلام بمديرد في 30-31/10/1991م، لكي تضع منظمة التحرير على مفترق طرق، فإما أن يصعد الفلسطينيون إلى قطار التسوية الذي سينطلق بهم وبدونهم وفيه كل العرب، أو الانتظار طويلاً على قارعة الطريق بانتظار المجهول، رغم عدم الاطمئنان المسبق أن الانخراط في هذه التسوية سيلبي الحدود الدنيا من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. فكما أن جدول أعمال المفاوضات مفتوح، كذلك الحال، فإن النتائج المتوقعة من التسوية لم تكن واضحة تماماً، مع أن مؤتمر السلام المذكور انعقد انطلاقاً من قاعدة الأرض مقابل السلام، وتحقيق الصلح بين العرب وإسرائيل انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية بهذا الصدد. إن عدم الوضوح وعدم الثقة بنزاهة الوسيط الأمريكي، خلقت مخاوف وشكوك وتحفظات سياسية حتى عند بعض أصدقاء أمريكا من العرب، وعند قوى سياسية فلسطينية، وهي مخاوف مشروعة بالتجربة. وفي هذا السياق صرح أحمد أبو الخير

المساعد السابق لوزير الخارجية المصري قائلًا: ان الولايات المتحدة شريك لاسرائيل، وبالتالي كيف نعتمد عليها بالضغط على اسرائيل!. وفي نفس السياق يقول أحمد جبريل زعيم القيادة العامة لا نراهن على السلام الامريكى. أما المؤرخ الفلسطيني رشيد الخالدي فلدیه ما يدلل على وجود انحياز أمريكي ملحوظ لصالح إسرائيل ابتداء من الرئيس الأمريكي وودرو ولسون **Woodrow Wilson** وتأييده لوعده بلفور ومروراً بترومان **Truman** وتأييده لقرار التقسيم وانهاءً بجورج بوش **George W. Bush**⁴¹⁰. لذلك، طالبت فصائل المعارضة الفلسطينية قيادة منظمة التحرير بالتريث والبعث عن الهرولة، والتسرع في الموافقة على دعوة واشنطن لمشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد للسلام، وفق مواصفات ومقاييس روجت لها الإدارة الأمريكية في حينه.

أثار استعداد المنظمة بالموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد انتقادات من داخل المنظمة نفسها، فالأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة إتهم اليمين في م.ت.ف. بالتعجل في "التوظيف السياسي السريع للإنتفاضة"، وأنه خذل الانتفاضة ثم غدر بها وفق "معادلة أوصلو مقابل وقف الإنتفاضة"⁴¹¹. بينما وجد آخرون فيما حصل أن "منظمة التحرير تسعى لأخذ زمام الموقف بالصفة وغزة عبر التكيف مع إسرائيل"⁴¹². وحذر أعضاء بارزون في تلك القوى من تبعات رضوخ القيادة الفلسطينية (الرسمية) للإرادة الإسرائيلية/الأمريكية، وتقديم تنازلات سياسية دون مقابل، خاصة إذا كانت تلك التنازلات المحتملة، لا تؤدي إلى إلزام إسرائيل بانسحاب كامل من الأراضي التي احتلتها قواتها المسلحة عام 1967م، مما يحول دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، ودون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم. وهذا ما أكد عليه نايف حواتمة بقوله "إن المحذور الذي حاولنا تجنبه سرعان ما وقع بعد أيام معدودات من صدور هذه القرارات [قرارات المجلس الوطني في

⁴¹⁰ داود، سهير ابو عقصه. (2006/9/23م). "المؤرخ رشيد خالدي: لم أكن أتوقع تفهقر النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط بهذه السرعة"، موقع المجموعة 194. (ت.أ) 1-8-2007م.

<http://www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=751&table=ptoday>

⁴¹¹ حواتمة، نايف : السلام الآخر المتوازن، ط1، سورية : الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م. ص181

⁴¹² عبد السمیع، عمرو السلام، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 1998م. ص232

دورته التاسعة عشرة عام 1988م]، فلقد كسرها فريق تونس، وتراجع عنها تحت ضغط صفقة شروط الإدارة الأمريكية "لتأهيل منظمة التحرير الفلسطينية" دون علم مؤسساتها ومن وراء ظهرها"⁴¹³. وانتقد بيان لحركة حماس حول ذلك ما وصفه بإصرار قيادة عرفات على تجاهل "الانتقادات والتحذيرات من الشرك الصهيوني المنسوب للشعب الفلسطيني" والاستمرار بالتفاوض، واعتبر البيان أن تجربة السنوات الثلاثة الماضية من المفاوضات أثبتت صحة "تحذيرات الرافضين لأوسلو ونهج الاستسلام والتنازل عن الحقوق بحجة معطيات الواقع والخلل في موازين القوى"⁴¹⁴. رغم ذلك، فإن مسألة قيام الدولة الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي المشار إليه، وحل مشكلة اللاجئين، أصبحت مبادئ استقرت عليها الواقعية السياسية الفلسطينية، بعدما بلغت بشق الأنفس وعقب مخاض عسير ومسيرة طويلة. وصارت هذه الثلاثية تلبي طموحات المعتدلين من الفلسطينيين الذين يقبلون بالحل القائم على أساس دولتين متجاورتين هما إسرائيل وفلسطين، ضمن حدود أراضي فلسطين التاريخية التي كانت قائمة زمن الانتداب البريطاني، على أن تقوم الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلتها الدولة العبرية بعد الرابع من حزيران 1967م.

ولئن تجاوزنا قضية الإعداد للمؤتمر المذكور، سنجد أن تجربة المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل في مدريد وأوسلو، كانت تجربة فريدة من نوعها. لأنها لم تنحصر في قدرة جانبي التفاوض على الاقتناع بمشروعية المطالب المتبادلة، أو بموازنة المصالح الثنائية التي قد تتمخض عن المفاوضات وحسب، وإنما ظلت تلك المفاوضات أسيرة للظروف السياسية العربية والدولية والفلسطينية التي أحاطت بها من جهة، ولظلال القدرة العسكرية الإسرائيلية وعدم رغبة حكومة إسحاق شامير وقتها بالتوصل إلى حل مع الشعب الفلسطيني ومع منظمة التحرير على

⁴¹³ حواتمة، نايف. (2003/10/18م). "عشر سنوات على أوسلو تغييب أسس الحل المتوازن، والمرجعيات أسقطت رحلة الأوهام". مجلة الحوار المتمدن. العدد 625. (ت.أ) 15-10-2007

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=10879>

⁴¹⁴ "بيان في الذكرى الثالثة لتوقيع اتفاق الشوم سلطة أوسلو تواصل العبث بمصير الشعب الفلسطيني". بيان منشور في موقع المركز الفلسطيني للإعلام صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ (16/9/1996م). (ت.أ) 1-10-2007

<http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/documents/3rdan.htm>

وجه الخصوص من جهة ثانية. فالتسوية والمماثلة - كما ثبت لاحقاً- والبحث في أدق التفاصيل كانت وسائل استعملها الإسرائيليون، إما لعدم التوصل إلى اتفاق أو لابتزاز الجانب الفلسطيني ودفعه لتقديم المزيد من التنازلات، أو القبول بما تعرضه الحكومة الإسرائيلية، وتأجيل القضايا المهمة للفلسطينيين للبحث فيها لاحقاً.

إن الأهداف الإسرائيلية التي لم تكن ظاهرة للعيان، بانث على الملام أكثر في السنوات العشر الماضية. ولم يكن أولها تصريحات إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل السابق، الذي كشف النقاب عقب انطلاقة مفاوضات مدريد 1991م، أنه خطط أن يفاوض منظمة التحرير الفلسطينية لعشر سنوات مقبلة، دون إحراز أي تقدم يذكر. لكن، كما كان للظروف الموضوعية دورها في رسم مسار المفاوضات، كذلك فإن العامل الذاتي الفلسطيني أسهم بشكل واضح فيما آلت إليه من نتائج، وخصوصاً ما تمخض عن قناة أوسلو السرية من اتفاقات وتفاهات.

مسار المفاوضات منذ بداياتها، بما في ذلك عملية الإعداد جدياً لإطلاقها، بينت القدرات العملية التي يتمتع بها كل طرف، وإمكانياته في فرض شروطه. فقد تمكنت الأطراف المشاركة بالجولات الاستطلاعية المذكورة من استجلاء المبادئ العامة للتسوية، والمواقف التي يتمترس عندها كل فريق. وهو ما يمكن تسميته بتحديد معالم الساحة التفاوضية في ظل ميزان قوى راجح تماماً لمصلحة إسرائيل. وفي هذا الإطار تم تأهيل قيادة الداخل الفلسطيني بالصفة الغربية وغزة، ومن ثم قيادة فتح في منظمة التحرير للقبول بتسوية مفتوحة لقضايا محددة يدور حولها الصراع أصلاً، خاصة قضية الأرض المحتلة. ورغم استجابة منظمة التحرير لشروط وقف الانتفاضة (العنف) كما يسميه الإسرائيليون، وقبولها بفكرة الوفد الأردني الفلسطيني المشترك، كبديل للوفد العربي المشترك، بما يعنيه ذلك التفاوض المنفرد والمباشر مع إسرائيل، فإنها ظلت تسعى عبر دبلوماسية الكواليس، والإعلان عن رغبتها بعقد تسوية مع الدولة العبرية، للولوج في لعبة التفاوض بشكل مباشر، على أمل أن تتمكن من انتزاع ما عجزت عن انتزاعه بالبندقية، إلى أن نجحت في عقد صفقة أوسلو سرا مع مندوبي الحكومة الإسرائيلية، وهي الصفقة التي فاجأت العرب والعالم.

وبما أنه كان محذورا على الوفد الفلسطيني الذي كان يفاوض في مدريد وواشنطن أن يضم أي ممثل رسمي عن المنظمة، تم ابتكار قناة أوسلو السرية بين م ت ف وحكومة اسرائيل. وكانت م ت ف تهدف من وراء هذه القناة الى اعتراف اسرائيل بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، اضافة الى أن الجهة التي تفاوض باسم الشعب الفلسطيني هي الجهة التي ستوقع على أي اتفاق يتم التوصل إليه مع إسرائيل، ومن ثم فهي الجهة التي ستحكم المناطق التي ستسحب منها. فمن منظور قيادة المنظمة كانت قضية من يفاوض إسرائيل نيابة عن الشعب الفلسطيني قضية حساسة جدا لمنظمة التحرير، لا يمكن غض الطرف عنها. لذلك اعتبرت المنظمة تنازلاتها في أوسلو على أنها أمور إجرائية تستدعيها المفاوضات، وأن التقديرات السياسية للاتفاق الانتقالي تختلف عن مثيلاتها للحل النهائي. ويستشف من هذا الموقف، أن التركيز الفلسطيني انصب في ذلك الوقت على احتساب المكاسب المرحلية التي يتم انتزاعها كفرصة تاريخية لبناء كيان فلسطيني على الأرض الفلسطينية بشرعية دولية، وإقليمية لأول مرة منذ عقود، وتأجيل القضايا الأساسية للمرحلة النهائية من التسوية. انطلقت قيادة المنظمة في هذا التصور من فرضية مفادها أن الإسرائيلي بيده كل شيء ماديا على الأرض، والفلسطيني فاقد عمليا لكل شيء، وبالتالي فإن كل ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطيني هو إنجاز بحد ذاته. وفي ذلك تحديث للواقعية السياسية بتحويلها إلى واقعية تفاوضية تقوم على المساومة، ولا تتصل بالمبادئ التي قام عليها جوهر الصراع. الخطورة تجلّت هنا في استياء الناس من بعض الاتفاقات والتفاهات بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية لأنها أثرت سلبا على حياتهم اليومية في الضفة الغربية والقطاع، عندما تم تقسيم الأراضي المحتلة إلى مناطق أ، ب، ج، وانعكس ذلك على حياة المواطنين ككل في هذه المناطق. ومن الواضح أن التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني بالمرحلة الانتقالية، شكلت قاعدة للتفاوض من أجل اتمام صفقة التسوية في المرحلة النهائية. فيما لم يقابل الجاهزية الفلسطينية للتسوية النهائية جاهزية إسرائيلية بنفس الدرجة والمستوى والأولويات. بمعنى أن السلام خيار استراتيجي فلسطيني ولا يبدو كذلك بالنسبة للإسرائيليين بعد. وأضعف دليل على ذلك تصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي اسحاق

رابين(رئيس الوزراء آنذاك)، الذي قال قبيل اغتياله "لا تواريخ مقدسة في الاتفاقات مع الفلسطينيين"⁴¹⁵، وهو عراب التسوية في الجانب الاسرائيلي.

المذكرات الشخصية لمحمود عباس (أبو مازن)، وأحمد قريع (أبو علاء) مهندسي اتفاقية أوسلو، لم تقدم حلولاً للقضايا الشائكة مع الاسرائيليين، ولا حول الظروف والكيفية التي تمت فيها المفاوضات. فيما اعتبر التيار الفلسطيني المدافع عن اتفاقات أوسلو أن مجرد قبول إسرائيل للتفاوض في المرحلة النهائية على مواضيع كالقدس واللاجئين هو إنجاز وطني للشعب الفلسطيني، وذلك في إشارة إلى حجم التعنت الإسرائيلي ودرجة الصعوبة التي كانت قائمة في وجه الوفد الفلسطيني حينذاك. وأن ذلك كان أفضل ما يمكن "تحصيله في ظل اختلال موازين القوى، والعجز العربي والإسلامي الحالي"⁴¹⁶. ويضيف أنصار هذا الاتجاه بأن "إسرائيل" اعترفت في هذه الاتفاقية رسمياً بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية والمشروعة، كما اعترفت لأول مرة بـ م.ت.ف ممثلة لهذا الشعب، واعترفت أيضاً بالوحدة الإقليمية للضفة والقطاع"⁴¹⁷. يقول حسن عصفور أحد مهندسي الاتفاقية عن ذلك أن اتفاق أوسلو اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس "أرض فلسطينية للمرة الأولى منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948م"⁴¹⁸. وبالتالي، مهما تهربت إسرائيل وماطلت في تطبيق الاتفاقيات الموقعة، فإن هذا المسار "سيؤدي في النهاية إلى قيام الدولة الفلسطينية"⁴¹⁹. أما التيار المعارض للتسوية فقلل من حجم هذه الانجازات ووصفها بأنها سيئة مقابل التنازلات الكبرى التي قدمها تيار أوسلو. في النهاية تبلور في الساحة الفلسطينية تياران، الأول مؤيد للتسوية ولاتفاقات أوسلو، ممثلاً بالقيادة الرسمية لمنظمة التحرير

⁴¹⁵ نوفل، ممدوح. (26/7/1995م). "القضايا العالقة غير قادرة على تعطيل الاحتفال بالاتفاق". (ت.أ) 2-10-2007م.

موقع ممدوح نوفل. <http://www.mnofal.ps/articles/?nb=374&lg=ar>

⁴¹⁶ صالح، محسن محمد : "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001"، ط1، كتاب منشور في موقع

المركز الفلسطيني للاعلام. تاريخ الاطلاع: 1-7-2006م

<http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/index.htm>

⁴¹⁷ المرجع السابق.

⁴¹⁸ عصفور، حسن. (13/9/2004م). "في ذكرى أوسلو..أصبح ما لدينا هو حطام السلام والفرص الضائعة!". جريدة

الشرق الأوسط. العدد 9421. (ت.أ) 1-9-2007م.

<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9421&article=255027>

⁴¹⁹ صالح، محسن محمد. "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

وحركة فتح، وحزب فدا، وحزب الشعب الفلسطيني. وعلى هامش هذا التيار تقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي لا تعارض التفاوض مع إسرائيل من ناحية المبدأ، وإنما تعترض على آليات اتخاذ القرار المتبعة في م.ت.ف، وطبيعة الاتفاقات الموقعة مع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. التيار الآخر، معارض للتسوية ولاتفاقات أوسلو وتقوده حركة حماس، ومعها عدد من الفصائل الفلسطينية كحركة الجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وغيرهم. وهذا التيار هو عبارة عن مزيج من الفصائل الوطنية والدينية التي ترفض التسليم أو الاعتراف بهذه الاتفاقيات اما لانها تحتوي على تنازلات غير مبررة عن حقوق الشعب الفلسطيني، واما لعدم استنادها لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. توزعت بقية المواقف في المنطقة على اسناد رؤية أحد هذين التيارين.

من هذه الخلفية، هناك من وجّه انتقادات لاذعة إلى كل التجربة التفاوضية الفلسطينية، بدأ بالمفاوضين، مروراً بالمفاوضات، وانتهاء بالاتفاقات الموقعة. ونظر أصحاب هذا التوجه لهذه التجربة بكل حيثياتها كمدخل لفساد السلطة والتنسيق الأمني مع إسرائيل، الكاتب المصري محمد حسنين هيكل وصف اتفاقيات أوسلو بأنها "مجرد أوهام لن تأتي بسلام ولن تقدم للشعب الفلسطيني حقوقه التي ناضل من أجلها لعقود"، وذلك حسبما جاء في كتابه (أوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها)، الذي تناول فيه المراحل التي عبرتها المفاوضات على لسان رموزها من الفلسطينيين وبعض العرب. ويذكر الكاتب فيصل أبو خضرا نقلا عن هيكل، الذي نقل بدوره عن الرئيس السوري حافظ الأسد قوله لياسر عرفات: "إنكم باتفاقكم مع إسرائيل في أوسلو خنتم شمولية الحل العربي"⁴²⁰، ويؤكد أبو خضرا أن الاتفاق أثار دهشة الملك حسين بحسب رواية هيكل أيضا. بطبيعة الحال، يمكن أن نجد آراء أخرى عالجت بشكل وصفي تجربة المفاوضات ولم تدخل في عمق تفاصيلها، بل اكتفت بالنظر إلى المبادئ التي استندت إليها، فبررتها تارة بأنها ظروف ضاغطة على الشعب الفلسطيني وقيادته التاريخية دفعت بهما إلي نفق أوسلو،

⁴²⁰ أبو خضرا، فيصل. (2003/10/24م). "الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي الجديد: لعله أفضل مفاتيح السلام الصعب".

(ت.أ). جريدة الشرق الأوسط. العدد 9096. 18-8-2007م.

وأخرى اعتبرت أن الاتفاقيات الموقعة ناتجة من تفرد حركة فتح بقيادة العملية التفاوضية، واستعدادها المبدئي لتقديم تنازلات مؤلمة، إضافة لسوء تقديرها للقدرات التفاوضية التي يمتلكها الإسرائيليون، والتي تتسجم مع قوتهم العسكرية. وفي أحسن الأحوال، فقد اخطأ الفتحاويون في "اجتهادهم" كما يقول الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس في مقابلة أجريت معه في العام 1998م. وأكد فيها على موقفه من الاتفاقيات مع إسرائيل فقال: "أنا أرفض أوصلو من حيث المبدأ... ولانني ضد أوصلو فالمفروض بي أن أرفض كل ما نتج عنها"⁴²¹. وأضاف معلقاً على أداء رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بالقول "إذا هو انتقل من خندق العداء لإسرائيل الى خندق الدفاع الإسرائيلي واصبح حارساً لأمن إسرائيل فهذا كلام مرفوض"⁴²².

اتفاقية أوصلو في مجملها اتساقاً مع هذا الرأي، نتجت عن تنازلات، وقادت الى أوهام، ولم تسفر عن قيام دولة مستقلة، أو دحر الاحتلال. ومن ذلك، قول رشيد الخالدي الذي برر معارضته لهذه الاتفاقيات بأن "مسار أوصلو والسلطة لا يمكن أن يؤديا إلى التحرير وإنهاء الاحتلال"⁴²³. وبينما طالب بعض هؤلاء الكتاب بإعادة النظر في اتفاقات أوصلو، ومنهم الكاتب عبد الجبار عدوان مثلاً، الذي توصل الى أن اتفاق أوصلو "لم ينجز أي إيجابيات فعلية أو معنوية أو حقوقية، بل عمق الفساد والبيروقراطية وعم الوضع السياسي وخرّب الأمن ولم يبين لمقاومة مسلحة فعالة، أو يخطط لهجوم سلمي شعبي"⁴²⁴، دعا آخرون إلى إلغائها والقفز عنها لأنها لا تخدم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما جاء في بيان حركة حماس مثلاً الصادر في 1996/1/24م، الذي جدد رفض الحركة لاتفاقيات أوصلو وكل إفرازاتها، وأكد على تمسك حماس بـ"برنامج مقاومة الاحتلال حتى دحره عن أرضنا مهما كلف ذلك من ثمن ومهما غلت

⁴²¹ للمزيد انظر: ابو عرفة، عيد الرحمن. (2006/3/1م). "لقاء خاص مع الشيخ احمد ياسين حول موضوع المعارضة في 1998/8/19م". موقع الملتقى الفكري العربي. (ت.أ) 15-8-2007م.

<http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=57>

⁴²² المرجع السابق.

⁴²³ داود، سهير ابو عقصه. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴²⁴ عدوان، عبد الجبار. (2002/1/31م). "عرفات.. رمز للفلسطينيين أم عثرة أمامهم؟". جريدة الشرق الوسط. العدد 8465. (ت.أ) 15-8-2007م.

<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=85671&issue=8465>

التضحيات⁴²⁵، ودعا البيان الجماهير الفلسطينية لاسقاط الاتفاق. وبعيدا عن موقف حماس من البدهي القول أن اتفاقيات المرحلة الانتقالية لم تحقق للشعب الفلسطيني بعد الحد الأدنى من حقوقه الوطنية المشروعة، ولكنها بالمقابل لم تفض أيضا إلى حل لعقدة الأمن عند الإسرائيليين وبالتالي فقد تفجرت جولة جديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالعام الفين، وسبقها جولة أخرى من المواجهات الدامية في أيلول 1996، وهي ما أطلق عليها بانتفاضة "النفق"، الذي حفره الاسرائيليون تحت المسجد الأقصى، ثم مواجهات مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم، وهو جبل مجاور للقدس، في آذار ونيسان 1997م. إن التطورات التي شهدتها العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية بعد ذلك العام تطرح العديد من التساؤلات حول جوهر تجربة م.ت.ف. في التفاوض مع إسرائيل. بما في ذلك الكيفية التي سيدخل الفلسطينيون عبرها لمفاوضات التسوية النهائية وسط النكوص الإسرائيلي الفعلي حتى عن اتفاقات أوسلو؟؟. وأية جاهزية تفاوضية يجب توفرها للتعاطي مع هذا الواقع؟؟. وهل كانت أوسلو ثمرة لضعف المفاوضات الفلسطيني مهنيا، أم بفعل ضعف قوته السياسية، والكفاحية؟؟. وهل كان في نهاية الأمر تكريسا لضعف ذاتي، أم تعبيرا عن ضعف موضوعي. وما هو حجم التنازلات التي قدمها المفاوضات الفلسطيني، وهل ستؤثر على الشكل الذي يمكن أن تؤول إليه المفاوضات النهائية؟؟. في سياق هذه التساؤلات وإبان هذه السنوات من التسوية بلغت التجربة الفلسطينية ذروتها بعدما أخذ اتفاق أوسلو يلفظ أنفاسه الأخيرة بفعل الهجوم الإسرائيلي الميداني والعسكري والسياسي على أراضي السلطة الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000م. وهو ما يؤشر إلى فشل تجربة أوسلو في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، ومن ثم انهيار المرحلة الانتقالية، وتصل الحكومة الإسرائيلية فعليا من كل ما نصت عليه الاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتضاعف الاستيطان، وقيامها بخطوات أحادية الجانب لم تقف عند حدود الانسحاب الشكلي من قطاع غزة (2005م)، وإنما شملت أيضا بناء الجدار العنصري (2002م) بمبادرة من أرئيل شارون رئيس حكومة إسرائيل السابق.

⁴²⁵ "بيان هام صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس بشأن نتائج انتخابات الحكم الذاتي". (1996/1/24م). منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (ت.أ) 1-10-2007م.

<http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/documents/elections.htm>

5.2 استيعاب المتغيرات السياسية قبل التفاوض وبعده

إن عدم تقدير الأمور بدقة مسبقا في كيفية التعاطي مع الخصم الإسرائيلي، وإسقاط أي مصدر من مصادر القوة المؤثرة على الموقف التفاوضي الفلسطيني من الحسيان، يقود بالضرورة إلى إضعاف الأداء الفلسطيني، ومن ثم خلق الأرضية المناسبة للانهياب والفشل، ليس فقط بفعل السياسات الإسرائيلية، وإنما أيضا لطبيعة الاتفاقات الموقعة بين الجانبين.. ومن غير المتوقع أن يتوقف هذا المسلسل عند هذا الحد، ما دامت إسرائيل ترفض الانسحاب الشامل من الأراضي المحتلة، وما دامت القدرات التفاوضية الفلسطينية غير مستكملة وواهنة. كما أن عدم التوافق على الغايات النهائية للمفاوضات سيؤدي الى استنزاف الضعيف، ودفعه قسرا إلى التسليم برغبات القوي ومصالحه، وتصوراته للقضايا العالقة بين الطرفين. ولقد ساهمت أوضاع المنظمة التي سبقت المفاوضات، والتي تبين أنها أقرب إلى الفوضى منها إلى الضبط والربط والتنظيم، بقدر ما في إدارة المفاوضات بالشكل المترهل الذي تمت به. يقول خالد الحسن (أبو السعيد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في هذا السياق أن غياب المؤسسات وغياب الملفات المعدة سلفا لمواجهة الخصم، أفقدت المفاوضات الفلسطينية قدرته على التخطيط وعلى المناورة، وعلى معرفة ما يريد⁴²⁶. وهذا الخلل كان بفعل دور الرئيس عرفات التاريخي بالقيادة، الذي عزز دور الفردية في إتخاذ القرار.

إن سلسلة التراجعات والنكسات التي شهدتها العمل الكفاحي الفلسطيني والتي كان آخرها تشتت قوات منظمة التحرير الفلسطينية الى دول عربية بعيدة عن خط المواجهة، وخلافات فصائل المنظمة الداخلية، وتدني قدرتها على الفعل السياسي الإقليمي، زاد من درجة جاهزيتها لتسوية سياسية مع إسرائيل ضمن حدود العام 1967م. وهو ما برز في إعلان الاستقلال الفلسطيني، وفيما سمي في حينه بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م في دورته التاسعة عشرة التي عقدها حينذاك بالجزائر. من جانبه لعب الحصار المالي العربي والخليجي على م.ت.ف دورا في اقبال المنظمة على الحلول السياسية. وبعدها

⁴²⁶ الحسن، خالد وسعيد الحسن : حول اتفاق غزة - أريحا أولا، دار الشروق، عمان، 1995م. ص376

أغلقت كل الساحات العربية في وجه المنظمة، أصبحت ساحة الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس هي ساحة المواجهة والفعل الميداني بفعل الانتفاضة الشعبية الأولى. تلك الانتفاضة التي وضعت النزاع الفلسطيني / الإسرائيلي في سياقه الطبيعي، صراع بين شعب يناضل من داخل أرضه المحتلة لحر الاحتلال الغاصب عنها. إن الظروف الذاتية المعقدة، التي لا تنفصم عراها عن الظروف الدولية المحيطة عمليا، أضعفت المنظمة وقدمتها وكأنها تلهث خلف التسوية كما يبدو، كمخرج للحصار المباشر وغير المباشر المضروب حولها، خاصة في ظل الحديث عن إمكانية طرح بدائل سياسية فلسطينية لها بين الفينة والأخرى، من هذه الجهة أو تلك. ومن ذلك قيام إسرائيل بتخويف م.ت.ف من حركة حماس للضغط على عرفات من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة معها.

5.3 الاستعداد للتفاوض

ملامح الترويج لسياسة التسوية الحالية في مدريد وأسلو، ظهرت بوضوح على المستوى الفلسطيني في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة، وبداية الحديث عن نظام عالمي جديد أحادي القطبية، حيث مرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بأوضاع سياسية متعددة، بدأت في مرحلة جس النبض بين الطرفين، ثم التفاوض ضمن وفد أردني/فلسطيني مشترك في كل من مدريد وواشنطن، ومنه إلى القنوات السرية والمفاوضات الثنائية المباشرة في أوسلو بالنرويج، وأخيرا إعلان المبادئ والاعتراف المتبادل بين الجانبين، ومنه إلى ما أطلق عليه بمفاوضات الردهة، فالتفاوض على ما تم الاتفاق عليه. الأمر الذي استدعى في حينه التدخل المصري الأميركي في تفاصيل جولات المفاوضات بين الجانبين وممارسة ضغوط عملية عليهما بشكل أو بآخر، بغض النظر عن حجمها. فالمسار العام للمفاوضات قد ترسمه موازين القوى، أما الاداء التفاوضي سيحكمه الأمل والطموح وعدم استسلام المفاوض كليا أو جزئيا للظروف الموضوعية والذاتية التي حكمت بداية المفاوضات. فسياسة منظمة التحرير ومقررات المجالس الوطنية المتعاقبة تركز إجمالا على الأهداف الوطنية والمصالح العليا للشعب، وليس على ضغوط النظام الدولي، أو الإقليمي، رغم قدرة النظامين أحيانا على إجبار أمة ما على تبني سياسات لا تريد

السير في ركابها من حيث المبدأ. وعلى العموم هناك صعوبات جمّة في عملية الفصل بين التفاوض بحد ذاته، وبين الظروف السياسية العامة التي سبقت المفاوضات أو تلك التي واكبتها. وليس من قبيل المبالغة القول أن الحاجة للتفاوض بالطريقة التي تمت هي وليد لتلك الظروف، وتعبير عن مصالح اللاعبين في المنطقة.

أبو علي مصطفى الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يقر بدور العاملين الموضوعي والذاتي، إلا أنه يعتبر أن العامل الذاتي هو الأهم. أما حينما يأخذ التفاوض شكله الرسمي فلا بد من من تبني الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف الوطنية، بحيث تصبح مهارات المفاوضات ضرورية، وخاصة من ناحية قدرة المفاوضات في التعبير عن مصالح بلاده، وعدم التفريط بحقوق شعبه. ومن المؤكد أن قيمة تلك المهارات تزداد كلما اكتسبت مفاوضات التسوية بعدا قانونيا ودبلوماسيا، وابتعدت عن التسليم أو القبول بالأمر الواقع، والرضوخ لإملاءات القوة وما يترتب على اختلالها من صفقات تكون غير عادلة على الأغلب. فالتنازلات غير المتبادلة، أي تلك التي تكون من طرف واحد، تفضي عادة إلى مزيد من التنازلات، وتفتح شهية الخصم لخلخلة الثوابت وعدم التوقف عند حدود المطالبة بالتجرد من الشعارات المعادية فقط. والمقصود بالتنازلات إجمالا هو كل ما يتضمن التراجع عن المبادئ أو الشعارات السياسية التي حظيت بإجماع وطني فلسطيني بين أطر وفصائل منظمة التحرير خلال مسيرتها الكفاحية، سواء أكان هذا التراجع لفظيا، معنويا، أو ماديا وميدانيا. بناء عليه، إذا وجد أنصار فريق أوسلو تبريرا موضوعيا لتقديم المفاوضات الفلسطينية في أوسلو لجزء من هذه التنازلات، فإن المعارضة الفلسطينية وجدت بها تفريطا مجانيا بدون مقابل قدّم للإسرائيليين ستعكس اثاره في المفاوضات النهائية. وهذا يدفعنا الى التساؤل عن مفهوم التفاوض والاتفاقيات الموقعة مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاق أوسلو، التي ما زالت تثير جدلا واسعا وما تزال في أوساط الفلسطينيين والعرب، لما تضمنته من تنازلات مفرطة أحيانا عن الحق الفلسطيني التاريخي، دون أي نتيجة عملية تذكر.

يشير تعريف التفاوض على أنه نشاط "يتضمن مشاركة طرفين أو أكثر (أفراد، مجموعات، وفود)، في إطار السعي لإيجاد حل مرضي غير عنيف لقضية تهم الطرفين"⁴²⁷، وهو عملية تقوم على الأخذ والعطاء. وبحسب الموسوعة العراقية فإن التفاوض هو "عملية اتصال بين شخصين أو أكثر يدرسون فيها البدائل للتوصل لحلول مقبولة لديهم"⁴²⁸. وبهذه الطريقة يتضمن التفاوض على تقديم تنازلات متبادلة من كلا طرفيه، لأن المفاوضات "حوار بين طرفين حول قضية معينة و يعمل كل طرف على الحصول على تنازلات من الطرف الآخر"⁴²⁹. ويرى كاتب ثان، أن التفاوض عبارة عن "مباحثات تتم بين طرفين أو أكثر، ينظر كل منهما للآخر على انه متحكم في مصادر إشباعه، ويهدفان إلى الاتفاق بغية تغيير الوضع الحالي"⁴³⁰. فالاصل هو وجود تباين في الأهداف والمصالح بين الطرفين المتفاوضين، بحيث يجري اللجوء الى المفاوضات كوسيلة سلمية لحل القضايا موضع الخلاف. ويقوم التفاوض عادة على عرض كل طرف لمطالبه، وعلى تبادل الأفكار والمقترحات ووجهات النظر بين المتفاوضين، بخصوص الحلول الممكنة للقضايا مدار البحث، من أجل التوصل الى صياغات مقبولة على طرفي المفاوضات. وفي معظم الأحيان "يتم اللجوء إلى كافة أساليب الإقناع المتاحة لكل طرف لإجبار الطرف الآخر على القبول بما يقدمه من حلول أو اقتراحات، تنتهي باتفاق"⁴³¹ بينهما. ويشير مصطلح التفاوض من حيث المبدأ إلى "موقف يتبارى فيه تعبيرياً طرفان أو أكثر من خلال مجموعة من العمليات لا تخضع لشروط محددة سلفاً حول موضوع من الموضوعات المشتركة"⁴³². وهو أمر بحاجة إلى حنكة، ودراية، ودهاء، وخبرة أيضاً، ومعرفة مسبقة وإلمام

⁴²⁷ الراقدي، عبد الله. (ب.ت)، " مفاهيم مرتبطة بالتفاوض"، تقرير منشور في موقع عبد الله الراقدي. (ت.أ).
<http://www.geocities.com/ragdiabdellah/def.html> 2007/9/1م.

⁴²⁸ "مفهوم التفاوض". تقرير منشور في موقع منتدى الموسوعة العراقية في 2006/6/25م. (ت.أ) 2007/9/1م.
<http://www.kaadesign.com/vb/showthread.php?t=153>

⁴²⁹ حسين، صلاح. (2003م). " مفهوم التفاوض". (ت.أ) 2007/9/1م.
<http://www.ramallahcci.org/pages/dev/tafaod.html>

⁴³⁰ المرجع السابق.

⁴³¹ "كامب ديفيد -2.. بين الفشل واستمرار التفاوض". تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام.
2000/8/12م). (ت.أ) 2007-6-1م

http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/12_8_00.htm

⁴³² "التفاوض والقدرات التفاوضية"، تقرير منشور في موقع مركز التميز للمنظمات غير الحكومية"، العدد 35، 12 نيسان 2003م. (ت.أ) 2007-6-1م.
www.ngoce.org/content/pt2235.doc

بالقضايا موضوع البحث من كافة جوانبها. هذا ينسحب أيضا على الاتفاقات الموقعة حتى لا تحمل في ثناياها مفهوما مختلفا عن معناها الأصلي. فإسقاط أَل التعريف من كلمة "انسحاب" إسرائيل إلى حدود 4 حزيران 1967م حسب النص الانجليزي لقرار مجلس الأمن الدولي 242 مثلا، فسرتّها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على أنها انسحاب من جزء من الأراضي العربية المحتلة عام 67م وليس من جميع الأراضي. وذلك على عكس التفسير العربي لمضمون ذات القرار الذي يؤكد بموجب الصيغة الفرنسية منه على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م وعلى عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. على أية حال، قد لا يكون هذا هو العنصر الحاسم عند التفاوض لأن "أي اتفاق بين عدوين هو نتاج لموازن قوى لحظة التوصل له"⁴³³، وقد لا تشكل المفاهيم المزدوجة لنصوص القرارات والاتفاقات العامل الحاسم في المفاوضات التي هي في نهاية المطاف انعكاس لموازن القوى بين المتفاوضين، وان كان التمسك بالحقوق التاريخية والوطنية والشرعية الدولية التي يستند إليها المفاوض الفلسطيني، تخفف من وطأة الخلل القائم بالموازن بين الجانبين. وهذا أمر ربما كان صحيحا على الصعيد النظري، إلا أنه غاب عمليا عن المفاوضات الفلسطينية / الإسرائيلية، حيث كانت الشروط الإسرائيلية المطلوب استيفاؤها من الجانب الفلسطيني حاضرة في كل حال، وهي اشتراطات لا تنتهي. إضافة الى غموض نصوص اتفاقات أوسلو التي جسدت الخلل بموازن القوى. هناك مشكلة أخرى أثرت على النتيجة الباهتة للمفاوضات السياسية، وتكمن هذه المشكلة في رغبة القيادة الفلسطينية المتسارعة بايجاد حلول مؤقتة للقضية الفلسطينية قبل التوصل الى حلول نهائية للقضايا الأساسية العالقة، ودون أن يكون هناك أفق واضح لإمكانية وطريقة حلها مستقبلا.

5.4 مراحل التفاوض

من المعروف أن المفاوضات الفلسطينية/الإسرائيلية مرّت بعدة محطات رئيسة منذ انطلاقة الاتصالات التمهيديّة عبر الوسيط الأميركي في لقاءات القدس، إلى المفاوضات المباشرة في مدريد وواشنطن مع وفد فلسطيني أردني مشترك، ثم إلى مفاوضات أوسلو السرية مع وفد

⁴³³ نوفل، ممدوح. "تواقص أوسلو كثيرة والاعتراف بالأخطاء فضيلة/ الحلقة 2". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

فلسطيني مستقل من منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح على وجه التحديد، وما تلاه من جولات في القاهرة وواشنطن وطابا وشرم الشيخ وكامب ديفيد وواي ريفر، وصولاً إلى انهيار المفاوضات بالعام 2000م، وتفجر الأوضاع بين الجانبين وتجدد دوامة العنف حيث اندلعت انتفاضة الأقصى، واجتاحت القوات الإسرائيلية مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن اختصار هذه المراحل إلى أربعة محطات رئيسية:

5.4.1 الاتصالات التمهيدية ومرحلة مدريد

وهي مرحلة الاتصالات التي سبقت مفاوضات مدريد بشهور قليلة، حيث جرت لقاءات مباشرة وعلنية بين وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز **George Schultz**، ومن ثم خليفته جيمس بيكر **James Baker**، ووفود من الشخصيات الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة. تمت تلك الاجتماعات في عدة مناسبات بالفتنصلية الأميركية بالقدس، ووُصفت تلك المحادثات بأنها محاولات لجس نبض الجانب الفلسطيني من التسوية المطروحة، خاصة وأن تلك الشخصيات كانت تقوم بتنسيق هذه اللقاءات مسبقاً مع قيادة م.ت.ف. في تونس، وتعتبر عن وجهة نظرها السياسية من كل ما يُعرض على الشعب الفلسطيني من أفكار تخص مستقبل قضيته الوطنية. ثم تطورت هذه اللقاءات في وقت لاحق وأصبحت بمثابة قناة لتبادل الرسائل غير المباشرة بين الولايات المتحدة والقيادة الفلسطينية، تحت سمع وبصر الحكومة الإسرائيلية التي لم تعلن معارضتها لها.

إسرائيل كانت أعلنت أكثر من مرة عن استعدادها للتفاوض مع مندوبين من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها في نفس الوقت كانت ترفض إجراء أي اتصال مباشر مع قيادة المنظمة في تونس، الأمر الذي كان محل انتقادات في الصحافة الإسرائيلية. ففي جريدة (عل همشمار)، كتب الصحفي الإسرائيلي يسرائيل هرنيل بتاريخ 1992/12/9م مقالا بعنوان "مع بدء العام السادس للانتفاضة ضرورة القفز عن التسوية المرحلية والبت في الحل النهائي"، قال فيه: "لا يبدي إسحق رابين استعداداً لقبول هذا الوضع [الحديث مع منظمة التحرير]، وبنظره فإن عرفات عقبة أمام السلام. ويحاول رابين وبكافة السبل إقناعنا بأن نميز بين منظمة التحرير في

تونس، ومنظمة التحرير في المناطق، لكن ما العمل عندما لا يقوم رجال منظمة التحرير في المناطق بأي خطوة وبدون استشارة المنظمة في تونس⁴³⁴. ثم يضيف: "على الرغم من الاقتراحات المتكررة التي يعرضها ياسر عرفات لعقد لقاء معه فإن رابين يرفض اعتباره طرفاً في المفاوضات"⁴³⁵. وفي ذات الاتجاه، كتب أيضاً الصحفي الاسرائيلي ألكس فيشمان في جريدة (حدشوت) الاسرائيلية بتاريخ 1992/12/14م مقالا تحت عنوان "ليس بالهرب بل بالمحادثات" قال فيه: "الغزة والضفة رب بيت. هو منظمة التحرير، ومن أجل الإسراع بحل لغم غزة، لا توجد طريقة سوى إجراء محادثات مع رب البيت"⁴³⁶، أي إجراء اتصالات مباشرة ورسمية مع م.ت.ف.

بغض النظر عن تفاصيل الموقف الاسرائيلي من المفاوضات المباشرة مع المنظمة، بادر الأميركيون لفتح قنوات اتصال مع فيصل الحسيني - كشخصية مقربة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية-، وذلك لإقناعه بتأليف وفد فلسطيني ينضم لوفد مشترك مع الأردن، ليشارك في مؤتمر مدريد للسلام 1991م، وهي الفكرة التي تم بحثها مع الرئيس ياسر عرفات الذي قبلها في نهاية الأمر. لذلك يمكن النظر إلى تلك الاتصالات التمهيديّة على أنها كانت كإطار تفاوضي غير مباشر بين المنظمة وإسرائيل عبر الوسيط الأميركي، الذي كان يروّج الشروط الإسرائيلية للفلسطينيين، عدا عن محاولة اللعب على وتر الداخل والخارج الفلسطيني، على أمل ابتزاز قيادة المنظمة، وخلق صراعات بين التيارات والقوى السياسية الفلسطينية، وذلك من خلال التعامل مع شخصيات فلسطينية من الأراضي المحتلة، ورفض التعامل مع القيادة في تونس. وأيضاً عدم التباحث مع وفد يمثل الحركة الوطنية في الضفة وغزة، وإنما مع وفد يمثل تيارات فيها. رغم ذلك، رأى الجانب الفلسطيني في تلك المحادثات فرصة ومنفذاً لعرض رؤيا المنظمة للتسوية،

⁴³⁴ نورشتاين، يوسي. (1992/12/9م). "الحجارة والكلابشيكوف (190)". تعليقات الصحف الاسرائيلية. جريدة القدس العربي، العدد 1114، 1992/12/10م. ص 10. جريدة حدشوت الاسرائيلية، 1992/12/9م. (ت.أ) 20-8-2007م. <http://www.vahdet.com.tr/filistin/dokuman/kitap/kitap10/08.html>

⁴³⁵ نورشتاين، يوسي. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴³⁶ فيشمان، الكس. (1992/12/14م). "ليس بالهرب بل بالمحادثات (202)". تعليقات الصحف الاسرائيلية. جريدة الشعب المقدسية، 1992/12/15م. جريدة حدشوت الاسرائيلية، 1992/12/14م. (ت.أ) 20-8-2007م. <http://www.vahdet.com.tr/filistin/dokuman/kitap/kitap10/08.html>

ومحاولة إقناع الوسيط الأميركي بعدالة الحقوق والمطالب الوطنية، فيما كان الهم الإسرائيلي الأميركي منصبًا على تجريد الفلسطينيين من ورقة الانتفاضة عبر المطالبة المستمرة بوقف ما يسمى بـ"العنف الفلسطيني"، وهو ما تحقق لهم بعد إعلان أوسلو. وكانت الولايات المتحدة الأميركية وافقت بالعام 1989م على فتح قناة رسمية للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر سفيرها في تونس روبرت بيليترو **Robert Bellitro**، وذلك بعد إعلان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أن الميثاق الفلسطيني لاغ، وأن المنظمة تعترف بقراري مجلس الأمن 242 و338. لقد أرادت واشنطن من هذه الخطوة الحصول على اعتراف المنظمة بإسرائيل، وهي خطوة سياسية أحادية الجانب لم يقابلها خطوات مماثلة من الخصم الإسرائيلي!!.

لقد وجد الأميركيون والإسرائيليون في التنازلات الفلسطينية مؤشرا على ضعف الجانب الفلسطيني. مثلا جيمس بيكر **James Baker** وزير خارجية أميركا الأسبق وعرّاب مدريد، استغرب في مذكراته مطالبة الشخصيات الفلسطينية له في أحد اللقاءات، الحصول على رسالة تطمينات بخصوص مستقبل القدس، حيث يقول "ومن دون توقع أعادوا فتح موضوع القدس طالبين الحصول على تنازل مستحيل"⁴³⁷. وهو ما دفعه إلى الانسحاب لبعض الوقت من الجلسة تعبيرا عن الاحتجاج والرفض، ثم عاد على مضض ليقول ليفصل الحسيني بحضور الشخصيات الفلسطينية بالوفد أن (السوق أُغلق)، بمعنى أنه لم يبق هناك وقت للمساومة، فإما أن تلتحقوا بمدريد أو يفوتكم القطار. ويضيف بيكر في مذكراته قائلا "شعرت بخشيتهم من ضياع الفرصة... وأعتقد أنهم فهموا في النهاية أنه لو انقضت هذه الفرصة فربما ظلوا في النية إلى الأبد"⁴³⁸.

وبسبب حرص الجانب الفلسطيني على استمرار المفاوضات وعدم تحمل مسئولية انهيارها، لم يجرؤ على التعبير عن طموحات الشعب الفلسطيني الشرعية في المحافل الدولية، وظل خطابه السياسي ضعيفا، ومهادنا، لا يتجاوز مستوى الحد الأدنى الذي سمحت فيه السياسة

⁴³⁷ بيكر، جيمس : مذكرات جيمس بيكر، ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1999م. ص738

⁴³⁸ المصدر السابق، ص779

الأمريكية. وهذا ما اتضح من خطاب (أبو مازن) في العقبة بالأردن أمام الرئيس الأمريكي جورج بوش **George Bush** عام 2003م، في الوقت الذي كان يتحدث فيه الجانب الاسرائيلي عن الحق التاريخي والديني لليهود في فلسطين، دون وجل أو تردد⁴³⁹.

إن هذه المعطيات على أرض الواقع، تتنافى مع طموحات وآمال أنصار المفاوضات مع اسرائيل الذين صوروا المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام 1991م إنجازاً، لأنها مكنت الشعب الفلسطيني من توسيع وترسيخ جبهة أصدقائه، ومن كسب العديد من القوى المحايدة، وتحديد بعض القوى التي كانت معادية أو شبه معادية له، وتجريد عدوه من بعض أسلحته، ومواقفه وحشره في زاوية ضيقة⁴⁴⁰. لقد أدركت القيادة الفلسطينية متأخراً حقيقة أنها لا تملك الكثير من الأوراق الضاغطة حتى تفرض رؤيتها في المفاوضات التي تخضع بشكل شبه كلي للإرادة الامريكية.

5. 4. 2 المفاوضات السرية ومرحلة أوسلو

انخرطت م.ت.ف في المرحلة الثانية من المفاوضات بكل ثقلها، وذلك عندما فتحت قناة سرية للتفاوض المباشر مع الحكومة الإسرائيلية بالنرويج، وهي المفاوضات التي أثمرت عمّا سمي فيما بعد باتفاق إعلان المبادئ في أوسلو. أثناء التفاوض الماراتوني الذي كان يتم في واشنطن بين الوفد الأردني الفلسطيني المشترك والوفد الإسرائيلي بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وجد الرئيس ياسر عرفات الفرصة مؤاتية للتفاوض السري المباشر بين المنظمة وحكومة إسرائيل، بعيداً عن قناة المفاوضات الرسمية في واشنطن، ودون علم الوفود العربية المشاركة في المفاوضات، بل وحتى دون علم أعضاء بارزين في القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لـم.ت.ف، أمثال رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير عضو اللجنة المركزية لحركة فتح فاروق القدومي (أبو اللطف)، وجورج حبش، ونايف حواتمة وغيرهم. ورغم أن قيادة المنظمة في تونس كانت مرجعية الوفد الفلسطيني الذي يتحرك في واشنطن بقيادة حيدر

⁴³⁹ قاعود، مصطفى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁴⁰ نوفل، ممدوح : الانقلاب، رام الله : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996م. ص255

عبد الشافي وفيصل الحسيني، ورغم المواقف التفاوضية الصلبة التي بدرت من أعضاء الوفد، فإن ما كان يُفلق الرئيس عرفات - كما يبدو - هو عدم الاعتراف بدور المنظمة في قيادة الشعب الفلسطيني، وابتعاد بعض الأشقاء العرب الذين أخذوا يديرون الظهر للدور الرسمي الفلسطيني شيئاً فشيئاً. كما كان يهدف من وراء ذلك، التأكيد على وحدانية المنظمة باتخاذ القرار السياسي بعيداً عن الوصاية العربية، حتى ولو كان ذلك على حساب وحدة الصف الفلسطيني. لذلك سارع ابو عمار للالتفاف على وفد مدريد الذي اختلف مع القيادة على توجيهاتها بخصوص بعض القضايا التي كانت قيد التفاوض، وقام الرئيس عرفات عبر وفد من تونس برئاسة محمود عباس (أبو مازن)، بإجراء مفاوضات سرية مع ممثلين للحكومة الاسرائيلية في أوسلو بالنرويج. وبحسب الكاتب المصري محمد حسنين هيكل، وصف أبو عمار وفد مدريد "بأنه يضم أطفالاً صغاراً يتظاهرون بأنهم زعماء كبار"⁴⁴¹. وفي رأي أبو عمار - كما يقول هيكل - أن فيصل الحسيني الذي كان رئيساً للوفد المذكور، (لعبة) تتسلى بها الدبلوماسية الأميركية لشق الداخل الفلسطيني عن الخارج الفلسطيني!. أدت هذه الخطوة الى اتهام المعارضة الفلسطينية للوفد المفاوض بالتقصير في الاستعداد اللازم والجاهزية المناسبة للمفاوضات، مقارنة مع ما حشده الإسرائيليون من خبراء مدعومين بخرائط ووثائق وإحصاءات لا تقل عن 17 مسودة مسبقة لما سيوقع عليه الجانب الفلسطيني⁴⁴²، بينما اقتصر الوفد الفلسطيني المفاوض بأوسلو على ثلاثة أعضاء في منظمة التحرير، لا أحد منهم يعرف الإنكليزية، أو يملك خلفية في أصول الدبلوماسية والتفاوض الدولي⁴⁴³. كما نظر المعارضون للاتفاق على أنه اتفاق غير ناضج تم على عجل، وتضمن تنازلات فلسطينية في قضايا أساسية، وصياغاته فضفاضة وغير قابلة للتنفيذ على الأرض. فاعلان المبادئ الذي أثار كل هذا الجدل جاء كثمرة لأربعة عشر جولة مفاوضات سرية بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي بالعاصمة النرويجية، انتزعت خلالها الكثير من المكاسب للفلسطينيين، من منظور التيار الفلسطيني المؤيد للاتفاقات، والتي في مقدمتها

⁴⁴¹ هيكل، محمد حسنين. المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص 300

⁴⁴² سعيد، ادوارد. (2003/6/15م). "أحدث خطة سلام: خريطة طريق الى ماذا والى أين؟". موقع مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (ت.أ) 25-6-2007م.

<http://www.badil.org/Arabic-Web/e-library/said.htm>

⁴⁴³ المرجع السابق.

تحقيق انسحابات إسرائيلية من الأراضي المحتلة لأول مرة منذ عقود، وإقامة سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية، وعودة معظم قوات وكوادر منظمة التحرير إلى أرض الوطن، والاتفاق على الشروع بالتفاوض على التسوية النهائية بعد ثلاث سنوات من بداية الفترة الانتقالية وإقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، حول القضايا الأساسية كالقدس والمستوطنات والحدود ومستقبل اللاجئين.. الخ.

التهاون الفلسطيني الظاهر في مفاوضات المرحلة الانتقالية، لا يعني بالقطع استمرار الأمور على نفس المنوال في مفاوضات التسوية النهائية. فاتفاقات أوسلو حولت المسار السياسي للمنظمة الى مسار بدون نهايات محددة أو معالم واضحة، كما جعلت تاريخنا في نظر البعض و"كأنه سجل مفتوح للاحباط واليأس والخيانة..!"⁴⁴⁴، إضافة الى انها انطوت على "مفاجأة للجميع باستثناء القلة المعدودة التي تولت إبرامه"⁴⁴⁵. لذلك، نادرا ما تجد من يدافع عن هذه الاتفاقيات، عدا موقعيها، في حين أن تبريرها يتم عبر وصفها بحالة هبوط اضطراري من أعلى الشجرة تساوفا مع معادلات دولية، وموازين قوى تفرض نفسها على جميع اللاعبين في المنطقة، ويمكن أن تنهياً الظروف التي تجعل منها فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي ظلت تنكر وجود الشعب الفلسطيني، وسعت الحركة الصهيونية إلى دثره من الوجود بشتى وسائل العنف المتاحة، اضطرت للتسليم بوجوده في أوسلو والاعتراف بحقه في تقرير المصير بالنتيجة. إن هذه المبررات ضعيفة وغير مستساغة بالنسبة للمعارضين الذين ان لم يرفضوها جملة وتفصيلا تحفظوا على مضامينها، ومنهم الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة الذي اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة أراض "متنازع عليها بموجب اتفاق أوسلو ولا توجد أي إشارة واحدة توصي بوقف الاستيطان"⁴⁴⁶. وهي ملاحظة بمكانها، فالاستيطان يتناقض مع عملية بناء الكيان الفلسطيني. في السياق ذاته، هناك من يتساءل من قادة المعارضة الفلسطينية حول الكيفية التي تمت بها صياغة

⁴⁴⁴ أبو هاشم، عادل. (5/5/2001م). خطيئة أوسلو ليتها لم تزن ولم تتصدق..!! جريدة الجزيرة. العدد 10446، (ت.أ)

<http://www.suhuf.net.sa/2001jaz/may/5/wt2.htm>

2007-6-7م

⁴⁴⁵ الحسن، خالد وسعيد الحسن : مصدر سبق ذكره. ص5

⁴⁴⁶ حواتمة، نايف : السلام الآخر المتوازن، مصدر سبق ذكره، ص108

هذا الواقع، ومنها رأي عبد العزيز الرنتيسي أحد قادة حركة المقاومة الإسلامية حماس الذي قال: "لقد قبل المفاوضون باسم منظمة التحرير الفلسطينية إقامة سلطة في ظل استمرار الاحتلال، فهل كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تدرك عندها أن هذه السلطة لن تكون إلا إنجازا احتلاليا، ولن تكون إنجازا وطنيا فلسطينيا"⁴⁴⁷.

في جميع الأحوال، نجم عن التسوية الانتقالية بناء السلطة (الوطنية) الفلسطينية التي وجد بها قسم من الفلسطينيين امتدادا نضاليا وكفاحيا لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م الذي أقر كفاح المنظمة وفصائلها لإقامة مثل هذه السلطة على أي أرض فلسطينية ينسحب عنها الإسرائيليون. فـ"اتفاقية أوسلو، وما تبعها من اتفاقات لو تم تطبيقها، لأصبحت السيادة الفلسطينية اليوم على نحو (90%) من أراضي الضفة الغربية المحتلة، أما الباقي فكان من المقرر وفقا للاتفاقات البدء بالتفاوض حوله"⁴⁴⁸ في أواسط العام 1996م. القسم الآخر من الفلسطينيين، نظر إليها كمشروع إسرائيلي عرضته حكومة حزب (العمل) الصهيوني على قيادة المنظمة مقابل التزامات فلسطينية ستؤدي إلى تحجيم الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني ومحاصرتها بحكم ذاتي رفضه الفلسطينيون أيام مفاوضات كامب ديفيد بين مصر السادات وإسرائيل مناحيم بيغن. في هذا المضمار، أتاح الاتفاق للإسرائيليين التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية وفي أدق التفاصيل، وفسح المجال أمام الدولة العبرية أن "تحتفظ بمستوطناتها، وتعيد نشر قواتها، وتسيطر على الأرض والماء والأمن والسياسة الخارجية في مناطق سلطة "الحكم الذاتي" الفلسطيني"⁴⁴⁹. وفي قراءة لنايف حواتمة لنتائج اتفاقات أوسلو يقول انه "تم حشر مؤسسات م.ت.ف. بين فكي كماشة، التغييب وإلغاء المهمات والإحاق بمؤسسة الحكم الذاتي"⁴⁵⁰. في الواقع نسجت الاتفاقات مستوى من الاتصالات والتنسيق أسهم

⁴⁴⁷ الرنتيسي، د. عبد العزيز. (2003/9/9م). "هل السلطة في ظل الاحتلال إنجاز وطني أم إنجاز للاحتلال؟". جريدة

السييل. العدد 507. (ت.أ) 7-6-2007م

<http://www.assabeel.info/inside/sections.asp?dept=81&version=507>

⁴⁴⁸ وثيقة، اتفاقات أوسلو، ط1، عمان: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998م. ص7

⁴⁴⁹ سلسلة وثائق، اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص23

⁴⁵⁰ حواتمة، نايف: السلام الآخر المتوازن، مصدر سبق ذكره، ص142

بالنتيجة في خلق حالة من التداخل المثير بين أطرافها، حيث أمست منظمة التحرير وإسرائيل تتعاونان وتتسقان جهودهما "على صعيدي الأمن الداخلي والتنمية بالنسبة الى الأراضي المحتلة"⁴⁵¹. وعملياً، تجاوز التنسيق الأمني الذي تم العمل به بموجب اتفاقات اوسلو حدود الاتفاق نفسه أحياناً، حيث بلغ مراحل متقدمة وأصبحت المصلحة الأمنية لإسرائيل من الأولويات التي لا بد من مراعاتها من قبل السلطة الفلسطينية، فلم تقتصر مهام أجهزة الأمن الفلسطينية على توفير الأمن للمواطنين وحماية أمن السلطة ومؤسساتها فقط، وإنما حماية الأمن الإسرائيلي أيضاً، وهو ما أثار حفيظة قوى المعارضة واستياء قطاعات من الجمهور الفلسطيني. لكن، يظل هذا الجانب جزءاً لا يتجزأ من عملية الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل. ولا وجه للمقارنة، من ناحية الثمن السياسي الذي سيدفعه كل طرف، حيث لم يسبق أن سعت حركة تحرر وطني للاعتراف بها من قبل العدو، وإنما كان مسعى حركات التحرر بالعالم اعتراف العدو بمطالبها الوطنية. ومن الأمثلة على الخلل وعدم التكافؤ في عملية الاعتراف المذكورة، قيام الحكومة الإسرائيلية بالاعتراف بـم.ت.ف، وليس بالدولة الفلسطينية. وحينما أبدى الرئيس عرفات استعداداه لألغاء بنود من الميثاق الوطني تتحدث عن الكفاح المسلح كوسيلة للتحرير والقضاء على إسرائيل، لم تقم إسرائيل في المقابل بإلغاء بعض مقررات الكنيست الإسرائيلي التي تنكر وجود الشعب الفلسطيني، وترفض الاعتراف بحقه في تقرير المصير وإقامة دولته على أرض وطنه. وإذا كانت إسرائيل بحاجة ماسة سياسياً لتسليم منظمة التحرير بوجودها من أصحاب الأرض الشرعيين، فإن المنظمة كانت تترنح في ظل هواجس نزع الشرعية عنها وإيجاد بديل أو بدائل لها تحت غطاء عربي أو دولي، مما ساهم وشجع في موافقة م.ت.ف على الشروط الإسرائيلية، بينما اقتصر اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كمثل للشعب الفلسطيني. ورغم هذا الاعتراف المتبادل فإن الخوف على مستقبل المنظمة راود أكثر من جهة فلسطينية، حيث كان متوقفاً أن سيناريو "قيام السلطة الفلسطينية يعني بداية نهاية المنظمة، وأن السلطة الوطنية تمثل بديلها الشرعي القادر على القيام بكل مهامها وواجباتها"⁴⁵².

⁴⁵¹ الحسن، خالد وسعيد الحسن : مصدر سبق ذكره، ص486

⁴⁵² نوفل، ممدوح. نواقص "أوسلو" كثيرة والاعتراف بالأخطاء فضيلة، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

5. 4. 3 خارطة الطريق وملاحم التسوية النهائية

مجموع تلك المكاسب لم يمنع اتفاق أوسلو من الانهيار أمام أعين معارضيه ومؤيديه على حد سواء، حيث فشل في بلورة الأرضية الصلبة والملائمة للتقدم نحو مفاوضات التسوية النهائية. وانهياره التدريجي وعدم قدرته على الصمود أمام تحديات الواقع والمعطيات والمتغيرات السياسية التي تمخضت عنه، أدى بشكل أو بآخر الى فشل جميع الجولات التفاوضية التي جاءت على أثره، مما يشير إلى غياب أي جاهزية إسرائيلية للتسوية مع منظمة التحرير والشعب الفلسطيني. إن انعدام وجود تقدما حقيقيا بعملية السلام بعد اتفاقات أوسلو التي لم تشهد مفاوضات حقيقية بعد ذلك التاريخ، وحتى قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000م، عزز من مواقع ومصداقية المعارضة الفلسطينية التي اتهمت الجانب الفلسطيني المفاوض بدخول المفاوضات دون استعداد أو جدية مما أدى الى انتهائها برضوخ الرئيس عرفات وفريقه المفاوض للجانب الاسرائيلي⁴⁵³.

إن الرئيس عرفات تمسك في المفاوضات بالسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، وبحل عادل لمشكلة اللاجئين وفق الشرعية الدولية، وبانسحاب اسرائيل لما قبل حدود الرابع من حزيران 1967م.. يستدل على ذلك من مذكرات المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط دينيس روس **Dennis Ross** في كتابه "السلام المفقود"، التي أشار فيها الى أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون **Bill Clinton** اقترح بالاجتماع الأخير، الذي سبق الاعلان عن فشل مفاوضات كامب ديفيد 2، "سيادة الفلسطينيين على الحرم الشريف، وسيادة الاسرائيليين على حائط المبكى وبقية «المنطقة المقدسة لليهود»"⁴⁵⁴. وهو ما رفضه الجانب الفلسطيني، الذي أصر على المطالبة بـ"سيادة مع ترتيبات" في المدينة القديمة، بما فيها الحرم الشريف (سيادة

⁴⁵³ حافظ، علي. (2002/7/6م). "من عبد الوهاب المسيري الى ادوارد سعيد طريق واحد إلى الخلود". جريدة النور.

(ت.أ) 1-7-2007 م. <http://www.an-nour.com/old/123/in-pages/06+07/02.htm>

⁴⁵⁴ للمزيد انظر: صالح، محمد علي. (2004/9/17م). "ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك

سنة 2000؟". جريدة الشرق الأوسط. العدد 9425. (ت.أ) 1-10-2007م.

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=9425&article=255813>

فلسطينية مع وضع اعتبار لاسرائيل في الجوانب الادارية)⁴⁵⁵ فقط. ولم يقبل الفلسطينيون والرئيس عرفات "أي نوع من أنواع السيادة (الاسرائيلية) على الحرم الشريف، مهما كانت خفيفة او على السطح"⁴⁵⁶. كما لم يقبلوا عرض دينس روس **Dennis Ross** بـ"سيادة دينية" وبقية السيادة للاسرائيليين، رغم كل ما يشاع عن موافقة عرفات على منح السيادة للاسرائيليين على حائط البراق والحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس. وفي نفس الوقت، وبحسب مذكرات روس **Ross**، رفض (أبو عمار) الطلب الاسرائيلي الأمريكي عبر الرئيس كلينتون **Clinton** بتأجيل بحث موضوع القدس، والتفاوض بشأن الأمور الأخرى. وينقل روس **Ross** عن وزير الخارجية الاسرائيلي شلومو بن عامي الذي شارك بالاجتماع المذكور قوله للحضور "وافقنا على أن يدير الفلسطينيون الحرم الشريف (الذي تحته المعبد اليهودي)، على شرط ان تكون لنا سيادة خفيفة عليه وعلى السطح"⁴⁵⁷.. ويؤكد محمود عباس (أبو مازن) أن ما طرح من جانب باراك وكلينتون **Clinton** في مفاوضات كامب ديفيد "ما كان من الممكن القبول به لا في حينه ولا الآن، ولا في المستقبل"⁴⁵⁸.

وكان جورج تينيت **George Tenet** مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) قد نقل بكتابه في "قلب العاصفة" خلاصة جدل دار بينه وبين شلومو ياناي رئيس التخطيط العسكري في الجيش الإسرائيلي آنذاك، والذي أكد له أن الرئيس عرفات "لن يبرم الصفقة أبداً. ولن يوقع على اتفاق في يوم من الأيام ولن يعرض وضعه للخطر لأنه يريد أن يمضي بشعبه إلى الأرض الموعودة."⁴⁵⁹ ومن الواضح أن مسألة السيادة على المسجد

⁴⁵⁵ صالح، محمد علي. (انترنت). "ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وباراك سنة 2000؟"، مرجع سبق ذكره.

⁴⁵⁶ المرجع السابق.

⁴⁵⁷ المرجع السابق.

⁴⁵⁸ شفيق، منير : "تقويم تجربتي المفاوضات والانتفاضة"، 1-10-2007م.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/372F00B6-0C5E-47EF-AF31-48A3F147F94F.htm>

⁴⁵⁹ حسين، كامل يوسف. (14/5/2007م). "عرض كتاب: في قلب العاصفة". تأليف جورج تينيت. ط1، بيروت: دار

الكتاب العربي، 2007م. تقرير مركز الزيتونة للدراسات. (ت.أ) 1/10/2007م.

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=138&a=37235>

الأقصى، وأكناف الحرم القدسي الشريف عموماً، كانت نقطة الخلاف الحاسمة التي أدت إلى فشل المفاوضات في كامب ديفيد (2).

وفيما يتعلق بموضوع المستوطنات الإسرائيلية، أكد عرفات أن "الاستيطان هو احتلال عسكري تقنّع بقناع مدني"⁴⁶⁰. وتشير بعض التقارير إلى أن الرئيس عرفات لم يكن متعنّياً بخصوص ملف اللاجئين كما كان الحال في موضوع القدس. وفي هذا المضمار، كشف المفاوضات الإسرائيلي جلعاد شير النقاب عن حدوث "تقدم كبير"⁴⁶¹ بقمة كامب ديفيد، في مسألة اللاجئين الفلسطينيين. حقا لقد جرى البحث في "تجزئة مسألة اللاجئين وبحلول تتراوح بين عودة - نظرية - لأعداد وفئات معينة للاجئين إلى داخل الدولة الإسرائيلية في إطار جمع الشمل وليس في إطار اعتراف إسرائيل بحق اللاجئين في العودة وبين استيعاب الدولة الفلسطينية لأعداد أخرى"⁴⁶²، على أن يتم تنفيذ ذلك بناء على برنامج يستغرق مدة تتراوح ما بين 10-20 سنة. إن عدم التمسك كما يجب بمسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين في محادثات كامب ديفيد أسوة بقضية القدس، دفعت أحد قادة المعارضة الفلسطينية رمزي رباح عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لإتهام القيادة الفلسطينية بإجراء نقاشات مع الجانب الإسرائيلي تجاوزت نص القرار 194 الذي يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين"⁴⁶³. وبحسب رباح، تم التباحث حول "توطينهم في أماكن إقامتهم الحالية"⁴⁶⁴. ونوّهت بعض المصادر إلى أن الرقم الذي تم تداوله من اللاجئين المقصودين بالعودة إلى داخل الخط الأخضر يتراوح بين 100-120 ألف لاجئ فلسطيني. هذا الموقف التفاوضي، لم يمنع عرفات من الموافقة بدون شروط مسبقة على خطة خارطة الطريق التي عرضها الأميركيون على الفلسطينيين والإسرائيليين بالعام 2003م،

⁴⁶⁰ عبد الهادي، مها. (2000/7/30م). "عريقات: لم نعقد صفقة في "كامب ديفيد-2". موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 2007/10/1.

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-jul-30/alhadath3.asp>

⁴⁶¹ المرجع السابق.

⁴⁶² المرجع السابق.

⁴⁶³ رباح، رمزي. (كانون أول 2000م). "اللاجئون في قلب الحركة الجماهيرية"، مجلة رؤية. العدد 4. (ت.أ) 1-10-

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/4/page10.html>

2007م.

⁴⁶⁴ المرجع السابق.

والتي رحبت بها السلطة الفلسطينية⁴⁶⁵ حينذاك. وتم التعامل معها فلسطينيا على المستوى الرسمي بوصفها وسيلة لإعادة الجانبين إلى مسار المفاوضات، بدلا من دوامة العنف غير المتكافئ التي انفتحت على مصراعيها. وعلى المستوى الفصائلي، رفضتها المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لأن "بنودها الأمنية ستعمل على تقويض الانتفاضة وتجريد الشعب الفلسطيني من سلاح المقاومة"⁴⁶⁶ في تقديرهم. وعقب رحيل عرفات وتسلم (أبو مازن) وتوليئه لرئاسة السلطة الوطنية والمنظمة، أكد في أكثر من مناسبة رفضه للحلول المؤقتة التي جاءت بها خارطة الطريق، بما فيها الاقتراح الأمريكي بإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، رغم ترحيبه بخارطة الطريق والتزامه بتنفيذها. ويستشف من تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) بهذا الصدد، وجود تطور ما في الموقف الأمريكي من مسألة الدولة الفلسطينية يتناغم مع موقف (أبو مازن)، حيث أكدت بتصريحات لمحطة (CNN) التلفزيونية التزام بلادها بإقامة دولة فلسطينية "قابلة للحياة وتنفيذ اتفاقية خارطة الطريق"⁴⁶⁷، مع الإشارة إلى أن خارطة الطريق لم تعالج القضايا الأساسية للتسوية. من جانب آخر، تعامل الإسرائيليون مع هذه الخطة، التي تحفظوا عليها من حيث المبدأ، كمحاولة للتخلص من انتفاضة الأقصى، ولم ينظروا إليها كمجرد رغبة أمريكية لفض الاشتباك بين الطرفين. وجاء تحفظهم على لسان سليفيا شالوم وزير خارجية إسرائيل الذي أشار أمام حشد من الصحفيين في لندن، أن لدى حكومته " (14) مساهمة تهدف إلى

⁴⁶⁵ "خارطة الطريق بداية متعثرة ونهاية محتومة"، تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للإعلام. (2003/5/24م).

(ت.أ) 1-8-2007م.

http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2003/24_5_03.htm

⁴⁶⁶ خارطة الطريق بداية متعثرة ونهاية محتومة، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁶⁷ "عباس يرفض دولة بحدود مؤقتة.. ورايس تتعهد بالتسوية نهائية". تقرير من موقع CNN بالعربية في

2007/2/13م. (ت.أ) 1-10-2007م.

<http://arabic.newspeg.com/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3%20%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A8%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%20%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9%20%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B3%20%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF%20%D8%A8%D9%80%22%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%22-2748548.news>

تعديل خارطة الطريق وإلا فإن مصيرها سوف يكون الفشل مثل "كثير من المبادرات"⁴⁶⁸. ونقلت صحيفة "يديعوت احرنوت" الاسرائيلية عن وزير الدفاع الاسرائيلي شأؤول موفاز في حينه، تحفظه كذلك، على خارطة الطريق التي تتضمن في رأيه "مشاكل أمنية بالنسبة لإسرائيل، مطالباً بإدخال تغييرات عليها"⁴⁶⁹. ولم تشر الصحيفة إلى التغييرات التي طالب موفاز بإدخالها. ويرى د.سري نسبية ان خارطة الطريق تتضمن الزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ مجموعة إجراءات، إدارية وأمنية⁴⁷⁰، مقابل تنفيذ الجانب الإسرائيلي مجموعة إجراءات أو استحقاقات، كما يحلو للبعض تسميتها، تشمل "إزالة المنشآت الاستيطانية غير المشروعة إسرائيلياً والتي أقيمت في الآونة الأخيرة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي اجتاحتها"⁴⁷¹ بالعام 2000م. اما الاشتراطات ذات الطبيعة الأمنية التي تضمنتها خارطة الطريق فجاءت أقرب إلى المفردات والمصطلحات الإسرائيلية منها الى الطموحات الفلسطينية.

كان المفروض أن يبدأ الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من المراحل الثلاث التي تشملها خارطة الطريق في الفترة الواقعة من (تشرين الأول 2002م حتى أيار 2003م). أما المرحلة الثانية فتنتقل من حزيران 2003م وتنتهي في كانون الأول 2003م. وتمتد المرحلة الثالثة على مدى العامين 2004-2005م. في المرحلة الأولى تلتزم السلطة (الوطنية) الفلسطينية بتعيين حكومة فلسطينية جديدة، وإنشاء منصب رئيس وزراء "بصلاحيات" (empowered)، ثم يعين المجلس التشريعي لجنة مكلفة بصياغة مسودة دستور فلسطيني للدولة الفلسطينية، ويراجع المجلس ويعدل قانون الانتخابات. وتنشئ السلطة الفلسطينية لجنة انتخابات مستقلة. بعد ذلك تقوم القيادة الفلسطينية باصدار بيان لا يقبل التأويل بحيث "يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن، ويدعو لوقف فوري للانتفاضة المسلحة، وكافة أشكال العنف ضد الإسرائيليين في كل

⁴⁶⁸ خارطة الطريق بداية متعثرة ونهاية محتومة"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁶⁹ "موفاز: مشاكل أمنية في خطة الطريق"، تقرير منشور في موقع اسلام اون لاين. (10/11/2002م).
<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002-11/10/article35.shtml> (ت.أ) 2007/8/15

⁴⁷⁰ نسبية، سري. (1/6/2003م). "سيناريوهات وحلول القضية الفلسطينية في ظل التحولات الدولية والاقليمية". محاضرة في معهد ابو لغد للدراسات الدولية. موقع د.سري نسبية ويب. (ت.أ) 1-9-2007م

http://sari.alquds.edu/Palestinian_problem.htm

⁴⁷¹ المرجع السابق.

مكان، وتتوقف كافة المؤسسات الفلسطينية عن التحريض ضد إسرائيل⁴⁷². مقابل التزام إسرائيل بالحل القائم على رؤية الدولتين، بما في ذلك قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة. وبحسب الخطة يتم دمج أجهزة الأمن الفلسطينية ضمن 3 أجهزة، تخضع لسلطة وصلاحيات وزير الداخلية، على أن يعاد بناؤها وتدريبها، فيما يلتزم الطرفان بالعودة للتنسيق الأمني، كما تم الاتفاق عليه في خطة جورج تينيت **George Tenet** رئيس ألب (CIA)، على أن يشمل ذلك لقاءات على مستوى عالٍ برعاية مسؤولين أمنيين أمريكيين⁴⁷³.

وتلتزم إسرائيل بالمرحلة الأولى لوحدها، بتقديم تسهيلات لسفر المسؤولين الفلسطينيين سواء لاجتماعات المجلس التشريعي، أو للتدريبات الأمنية التي تتم بإشراف دولي، ولأعمال أخرى للسلطة الفلسطينية دون قيود. وعلى الجانب الآخر تلتزم إسرائيل أيضا بتحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين وبما يشمل رفع القيود المفروضة على الحركة بين المناطق الفلسطينية، انسجاما مع توصيات تقرير لجنة ميتشل **Mitchell Committee** عام 2001م، على أن يشمل ذلك توقف الحكومة الإسرائيلية عن ممارسة الأعمال التي تقوض الثقة مع الفلسطينيين، ومنها "الهجمات على المناطق المدنية، وهدم البيوت ومصادرة الممتلكات والإبعاد كشكل من أشكال العقاب"⁴⁷⁴. كما وتضيف هذه التوصيات بوجوب نقل الحكومة الاسرائيلية جميع الأموال المحتجزة إلى وزارة المالية الفلسطينية ضمن جدول زمني محدد. وتتعهد الدول المانحة باعادة تقديم مساعدتها، وترعى اللجنة الرباعية والولايات المتحدة اعادة بناء وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، على أن تتعهد الدول العربية بتقديم دعمها المالي عبر وزارة المالية الفلسطينية مباشرة. وفي السياق ذاته، تشترط الخطة على الحكومة الاسرائيلية تفكيك البؤر الاستيطانية التي تم بناؤها بالعام 2001-2002م، ولا يمس ذلك "وضع المستوطنات القائمة قبل آذار 2001"⁴⁷⁵، كما يقول الدكتور ابراهيم علوش. ويشير الكاتب عبد الله عواد الى أن المقصود من ذلك،

⁴⁷² "النص الحرفي لمشروع خارطة الطريق الأمريكية"، (انترنت). مصدر سبق ذكره

⁴⁷³ المصدر السابق.

⁴⁷⁴ المصدر السابق.

⁴⁷⁵ للمزيد انظر: علوش، ابراهيم. (د.ت). "العقبة الكأداء أمام "خارطة الطريق" الأمريكية. موقع الصوت العربي

الحر..(ت.أ) 2-8-2007م. <http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/KhartatuLTariq.htm>

"(الإبقاء) على الاستيطان بعيداً عن التفاوض"،... باستثناء ما يسمى (البؤر الاستيطانية) غير القانونية⁴⁷⁶. يستمر التعاون الأمني في المرحلة الثانية، وتستكمل السلطة الوطنية جمع الأسلحة غير المشروعة، ونزع أسلحة الجماعات المسلحة، استناداً للمرحلة الأولى من الاتفاق الأمني. وتقوم اللجنة الرباعية بالتحضير لعقد مؤتمر دولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني من جهة، ولإطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية بهدف إنشاء دولة ذات حدود مؤقتة، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة سابقاً لتعزيز التواصل الجغرافي بين الضفة وغزة، على أن يتم في النهاية إنجاز تفاهم انتقالي وإنشاء الدولة ذات الحدود المؤقتة في نهاية عام 2003. يتزامن مع ذلك قيام إسرائيل بالمزيد من الخطوات في مجال المستوطنات، وهي غير محددة بحسب الخارطة.

وفي المرحلة الثالثة يستمر التنسيق الأمني، وتقوم الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بينما تعقد اللجنة الرباعية مؤتمراً دولياً ثانياً في بداية عام 2004، "إقرار الاتفاق على الدولة ذات الحدود المؤقتة، ولإطلاق مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين نحو حل نهائي ووضع دائم عام 2005، وبما يشمل الحدود، والقدس، واللاجئين والمستوطنات، ولدعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وسورية"⁴⁷⁷.

إن القارئ المتأمل بخارطة الطريق يلاحظ أن المفاوضات تفنقر إلى مرجعية دولية، ذلك لأن سياسة الإدارة الأمريكية تقوم على مبدأ التفاوض المفتوح غير الملزم، أو المتقيد بمرجعيات دولية، أو بحدود زمنية محددة، وذلك خدمة للطرف الإسرائيلي الذي يرفض وجود مرجعيات دولية. فالولايات المتحدة بمحاولاتها التفرد برعاية العملية التفاوضية، تعمل ما في وسعها لتهميش دور الشرعية الدولية التي يتمترس خلفها المفاوض الفلسطيني والعربي عموماً، فيما يعمل المفاوض الإسرائيلي على التملص منها لأنها ليست في صالح أهدافه وتطلعاته نهائياً. من هذا الباب يحذر د. مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية من تنافس

⁴⁷⁶ للمزيد انظر: "وثائق، النص الحرفي المعدل لخارطة الطريق وثيقة رقم 70". النص منشور في موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2002/11/14م). (ت.أ) 1-8-2007م.

<http://alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5586>

⁴⁷⁷ "وثائق، النص الحرفي المعدل لخارطة الطريق"، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

حركتي فتح وحماس، "على الحلول الجزئية والانتقالية بحيث يتحول الخلاف من خلاف مبدئي على معالم الحل الشامل مقابل الحلول الجزئية، الى خلاف اداري ومصلي وفصائلي على من يكون طرفا في صفقة جزئية وانتقالية"⁴⁷⁸. فالدولة ذات الحدود المؤقتة التي أشارت اليها الخطة، تعرضت لدورها في قمع المقاومة ضد اسرائيل، ولكنها لم تذكر شيئا عن مستوى السيادة التي تتمتع بها على الجغرافيا والأرض، أكثر منه على السكان فقط. لهذا السبب يعتقد المفكر سري نسبية أنه "من غير الواقعي التعويل على موقف دولي، تترأسه الولايات المتحدة، (فرض صيغة حل على اسرائيل)"⁴⁷⁹.

وفي رسالة الضمانات التي بعثها الرئيس الأمريكي جورج بوش **George Bush** الابن الى رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق أرئيل شارون بتاريخ 2004/4/14م، تعهدت الولايات المتحدة لاسرائيل بموجبها بضمان أمن اسرائيل كدولة يهودية، وبعدم انسحاب قواتها الكامل الى حدود العام 1967م. كما أن "التسوية النهائية لن تتضمن انسحابا إسرائيليا إلى خطوط الهدنة للعام 1949، وستأخذ بالحسبان الوضع القائم على الأرض، والتغييرات الديمغرافية والاحتياجات الأمنية لإسرائيل"⁴⁸⁰. من هذه الحقائق الجديدة كما ورد في الرسالة المذكورة "وجود مراكز سكانية كبيرة قائمة أصلاً"⁴⁸¹، في إشارة الى التجمعات السكانية اليهودية المنتشرة في الضفة الغربية. وبحسب نص الرسالة فإن اللاجئين الفلسطينيين سيعودون إلى داخل حدود الدولة الفلسطينية، مما يعني منعهم من العودة الى أراضيهم وديارهم في المناطق المحتلة عام 1948. بهذه الرسالة تكون الولايات المتحدة أفرغت خارطة الطريق من فحواها، وشجعت اسرائيل على المضي قدما في مواصلة سياساتها التعسفية، وعلى توسيع الاستيطان داخل الضفة الغربية.

⁴⁷⁸ للمزيد انظر: البرغوثي، مصطفى. (2007/1/6م). "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين: دولة بحدود مؤقتة تعني تصفية

القضية والحقوق الفلسطينية". موقع المبادرة الوطنية الفلسطينية. (ت.أ) 2007/8/20م.

<http://www.almubadara.org/new/edetails.php?id=2239>

⁴⁷⁹ نسبية، سري. "سيناويهاات وحلول القضية الفلسطينية في ظل التحولات الدولية والإقليمية". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁸⁰ عرفة، محمد جمال. "وعد بوشفور.. تحد للقادة العرب". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁸¹ "تبادل رسائل بين رئيس الوزراء شارون والرئيس بوش". (2004/4/14). موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية.

(ت.أ) 2007-9-1م. [http://www.altawasul.net/NR/exeres/78CBA740-DB68-4589-ACC1-](http://www.altawasul.net/NR/exeres/78CBA740-DB68-4589-ACC1-7A3D079FADEC.htm)

[7A3D079FADEC.htm](http://www.altawasul.net/NR/exeres/78CBA740-DB68-4589-ACC1-7A3D079FADEC.htm)

ويتناقض ذلك مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي لا تعترف بالاستيطان وتعتبره غير شرعي، وتدعو الى عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم التي شردوا منها. قيمة هذه الضمانات بالنسبة لإسرائيل دفعت بالسفير الإسرائيلي في واشنطن داني أيلون الى اعتبارها موازية في أهميتها لوعده بلفور⁴⁸². لقد أثارت هذه الرسالة ردود فعل غاضبة لدى السلطة الفلسطينية التي اعتبرتها في بيان لها أنها ستنتهي جميع الاتفاقات الموقعة⁴⁸³، ومن أنها تتناقض مع مضمون خارطة الطريق، وتشجع اسرائيل على الاستيطان في الأراضي المحتلة⁴⁸⁴.

إن مثل هذه السياسية الأمريكية المنحازة بالكامل لإسرائيل، شجعت تل أبيب على الابتعاد عن مرجعية مدريد للسلام، وعن القرارات الدولية ذات الصلة بالصراع العربي الاسرائيلي وطرح ما نسبته 48% فقط من مساحة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما يعادل 20% من مساحة فلسطين التاريخية على الجانب الفلسطيني⁴⁸⁵. وفي ضوء هذه السياسة الاسرائيلية المدعومة بالكامل أمريكيا، من غير المتوقع تحقيق السلام الشامل والكامل بالمنطقة على أساس القرارات والاتفاقات المبرمة مع الجانب الاسرائيلي، الأمر الذي جعل الصحفي المصري محمد حسنين هيكل يصف الحديث عن العملية السلمية بحديث الأوهام.

5.4.4 المفاوضات متعددة الأطراف

انبتق عن مؤتمر السلام الدولي في مدريد عام 1991م، وكما هو معلوم، مساران للمفاوضات. المسار الأول شكّل محورا للمفاوضات الثنائية بين اسرائيل من جهة، وكل من فلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان من جهة أخرى. والمسار الثاني هو ما أطلق عليه في حينه المسار متعدد الأطراف، الذي شاركت فيه غالبية الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية،

⁴⁸² أرناؤوط، عبد الرؤوف. (2006/11/2م). "السفير الإسرائيلي في واشنطن: رسالة بوش لشارون أهم من وعده بلفور". صحيفة الوطن. العدد 2225. السنة السابعة. (ت.أ) 1-9-2007م.

<http://www.alwatan.com.sa/daily/2006-11-02/politics/politics04.html>

⁴⁸³ عرفة، محمد جمال. "وعده بوشفور.. تحد للقادة العرب". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁸⁴ الخطيب، غسان. (2004/4/26م). "أين هي رؤية الرئيس بوش؟". موقع ثروة. الاصدار 14. (ت.أ) 1-9-2007م.

http://arabic.tharwaproject.com/node/27#%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D9%87%D9

⁴⁸⁵ هيكل، محمد حسنين. (2002/7/14م). "العرب اعجز من أن يكون لهم تأثير على أميركا". موقع بريد العرب. (ت.أ)

<http://www.arabmail.de/Heikel14.7.02.html>

2007-7-11م

وروسيا الفدرالية، واليابان، والمجتمع الدولي. ورفضت سوريا ولبنان المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، لأنهما اعتبرتتا ذلك تطبيعا مجانيا مع اسرائيل، واشترطنا لمشاركتها فيها حصول تقدم فعلي على المسارات الثنائية⁴⁸⁶. وفي اطار ذلك تم تقسيم المفاوضات المتعددة الأطراف الى مجموعات عمل متخصصة تبحث مواضيعا محددة، كمجموعة عمل اللاجئين مثلا التي ترأسها كندا، والتي بدأت أعمالها رسميا في موسكو عام 1992م. اضافة الى لجنة التوجيه للمفاوضات المتعددة الأطراف برئاسة الولايات المتحدة وروسيا (**the Steering Committee**)، وعدة لجان أو مجموعات عمل أخرى متخصصة بمصادر المياه والتنمية الاقتصادية، ومراقبة التسلح والأمن الإقليمي، والبيئة. وقد "خاضت م.ت.ف مفاوضات عسيرة مباشرة وغير مباشرة مع الراعي الامريكي والدول المستضيفة للجان العمل على أمل تحسين شروط واسس المشاركة الفلسطينية. وبالمحصلة ثبتت المشاركة في كل اللجان ما عدا لجنة التسليح"⁴⁸⁷.

اتخذت المشاركة الفلسطينية عند تشكيل هذه اللجان شكلين، الأول تمثل في مشاركة وفد عن م. ت. ف. مباشرة في عضوية لجنتي اللاجئين والتنمية الاقتصادية. والثاني مشاركة غير مباشرة في لجنتي المياه والبيئة ولجنة التوجيه عبر وفد من داخل الأرض المحتلة الذي كان امتدادا لوفد السلام الفلسطيني لمؤتمر مدريد عموما، وتحت مظلة الوفد الأردني الفلسطيني المشترك. أخفقت المفاوضات متعددة الأطراف التي جرت في موسكو ولشبونة وغيرهما من العواصم العالمية، في تحقيق تقدم يذكر في مختلف الملفات المطروحة للنقاش، وربما من الأصح القول أن هذه المفاوضات بدأت متعثرة أصلا. فقد قاطعت اسرائيل أيضا، اجتماعات لجنتي التنمية الاقتصادية واللاجئين بالعام 1992م، احتجاجا على مشاركة وفد عن م.ت.ف. فيهما.

⁴⁸⁶ الراعي، عبد الله محمد. (2006/12/21م). "الوسيط غير النزيه". صحيفة 26 سبتمبر. العدد 1301. ص 17. (ت.أ.) <http://www.26sep.net/newsweekprint.php?lng=arabic&sid=30233> .م. 2007-9-15

⁴⁸⁷ نوفل، ممدوح. (1992/5/16م). "حول المشاركة الفلسطينية في المفاوضات متعددة الأطراف". موقع ممدوح نوفل. (ت.أ.) 2-10-2007م. <http://www.mnofal.ps/printable/?nb=462>

واعتبرت اسرائيل قبولها المشاركة في لجنة اللاجئين تحديدا بمثابة "قبول لمناقشة حق العودة الذي ترفضه اسرائيل من حيث المبدأ"⁴⁸⁸.

5.5 أهداف المفاوضات

الأهداف الفلسطينية المعلنة طوال مسيرة المفاوضات مع إسرائيل، عبّرت عن نفسها في المطالبة بتحقيق مبادئ عامة، منها الرغبة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية في الضفة الغربية وقطاع غزة كهدف نهائي، مع دعوات (خجولة) بعودة اللاجئين أو قسم منهم تارة، وتعويضهم تارة أخرى بموجب القرار الدولي 194. وسر وصفها بأنها دعوات خجولة لأن الجهات الفلسطينية التي أعلنت عنها ظلت حريصة على البعد عن التشدد في طرح موضوعات تثير حساسية الإسرائيليين، خشية انهيار المفاوضات. هذا هو الفهم الفلسطيني لطبيعة المفاوضات، الذي يتنافى مع المبدأ الذي انطلقت من أجله والداعي لتسوية القضية الفلسطينية التي شكلت سببا لاستمرار الصراع منذ نشأته.

لقد سعت منظمة التحرير عبر اتفاقياتها المرحلية مع إسرائيل الى ايجاد موطئ قدم في وطنها، تقيم عليه سلطة وطنية قابلة للحياة والنماء والتطور إلى دولة مستقلة. وربما راهن الرئيس ياسر عرفات على أن تتمدد السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتتمو، رغما عن إرادة الاحتلال وعبر فرض أمر واقع جديد. من ذلك مثلا قيام عرفات بمضاعفة أعداد قوات الأمن الفلسطينية، وعدد الأجهزة الأمنية، وذلك خلافا لما اتفق عليه بين م.ت.ف واسرائيل في اتفاق القاهرة (4 أيار 1994م)، والذي "حدد نظام السلطة الأمني في شرطة قوية قوامها 9 آلاف عنصر توافق عليهم سلطة الاحتلال"⁴⁸⁹، اضافة الى قيام كوادر من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بتدريب السلاح الى قطاع غزة، ومن الأمثلة على ذلك سفينة السلاح كارين إيه

⁴⁸⁸ عبد الناصر، وليد. (الأهرام 1998/12/11م). "وماذا عن حق عود اللاجئين الفلسطينيين". موقع الهيئة العامة للاستعلامات. بوابتك الى مصر. (ت.أ) 15-9-2007م.

<http://www.sis.gov.eg/VR/pyramid/online/ahtml/o111298a.htm>

⁴⁸⁹ داوود، احمد. (2006/10/22). "خريطة الأجهزة الأمنية وتوزيعها"، تقرير منشور في شبكة فلسطين للحوار. (ت.أ)

<http://www.paldf.net/forum/archive/index.php/t-88252.html>

2007/10/1م.

karen A التي ضبطتها البحرية الاسرائيلية عام 2002م، عندما كانت متجهة الى ميناء غزة، واتهمت فؤاد الشوبكي المسئول المالي في السلطة وفي م.ت.ف بشراء صفقة السلاح التي كانت تحملها السفينة لحساب الرئيس عرفات. ومن ذلك ايضا موافقة السلطة الوطنية على حفر عدد كبير من آبار الشرب والري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء أبراج سكنية بدون الحصول على موافقة مسبقة من الاسرائيليين، عدا عن انشاء مؤسسات ووزارات فلسطينية تعزز من وجود السلطة على أرضها، وتتجاوز سقف الاتفاقات الموقعة بهذا الخصوص.

إسرائيل من جانبها أرادت من الاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف تكريس احتلالها، وحماية الاستيطان وتعزيزه، وإنهاء وتفكيك بنى المنظمة، وشطب القضية الفلسطينية وخاصة حق العودة. والمفارقة أن الفساد الذي انتشر في أوساط السلطة (الوطنية) الفلسطينية ساهم في ذلك، وازدادت نقمة الجمهور الذي عاقب بعض قيادات السلطة في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في 2006/1/25م، وأدت إلى فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي. وذلك على عكس ما اعتقده بعض المؤيدين لأوسلو الذين قالوا أن إعلان المبادئ يمهد لدولة فلسطينية⁴⁹⁰ دون تحديد معالم تلك الدولة، وأن الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل يخلق ظروفًا وإجراءات "لا يمكن التراجع عنها أو التفهق عما أنجزته إلا بالتوجه نحو دولة فلسطين"⁴⁹¹. ربما اعتقدت منظمة التحرير أن التسوية الانتقالية، تشكل لها معبرا لا بد من ولوجه لبناء السلطة الفلسطينية، وتحقيق الهدف الأكبر في إقامة الدولة ضمن حدود الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، رغم أن إعلان المبادئ في أوسلو بيّن أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية كان إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي⁴⁹². وهذه السلطة تستمر لفترة -وفق نفس الاتفاقيات- لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة بتاريخ 4 أيار 1994 م، على أن تؤدي إلى حل نهائي على أساس قرار مجلس الأمن 242 و338.

⁴⁹⁰ عبد السميع، عمرو: مرجع سبق ذكره، ص285

⁴⁹¹ المرجع السابق، ص285

⁴⁹² سلسلة وثائق فلسطينية، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 1995م، مركز

القدس للأعلام والاتصال، القدس، 1995م. ص5

إسرائيل من ناحيتها، لم تكن تتجه للتسليم بقيام هذه الدولة الفلسطينية المستقلة وفق التصور الفلسطيني، وإنما كان لديها المخططات التي تؤهلها للتوسع السياسي، والاقتصادي، الإقليمي، الذي يتجاوز حتى الموضوع الفلسطيني. وورد في أكثر من مناسبة أو مؤتمر دولي، أن إسرائيل في عهد حزب العمل، كانت تسعى لبناء شرق أوسط جديد، يكون لها فيه حصة الأسد، إن لم تتمكن من الهيمنة عليه، عبر عرضها بتقديم خبراتها للمشروع، على أن توفر دول الخليج الأموال اللازمة، فيما يقدم بقية العرب السوق الاستهلاكية وقوة العمل التي يحتاجها المشروع!⁴⁹³. وعليه، تريد إسرائيل من خلال المفاوضات الهيمنة على المنطقة، وليس بالضرورة التوصل لحل سياسي مع الفلسطينيين. فالسلام المسلح الذي نادى به إيهود باراك، كان مؤشرا على اصرار إسرائيل في الاحتفاظ بتفوقها الاستراتيجي على الدول العربية حتى بعد تحقيق التسوية⁴⁹⁴. وألوياتها الراهنة تتركز في زيادة نطاق دائرة التطبيع مع العالم العربي، بما يؤهلها لقيادة المنطقة والسيطرة عليها في النهاية.

لقد استطاع الإسرائيليون قيادة دفة المفاوضات على طريقتهم الخاصة، ولم يتمكن المفاوض الفلسطيني من امتلاك زمام المبادرة والتأثير عليها، أو التحكم في مسارها نسبيا في أية مرحلة من مراحلها. فدولة إسرائيل التي تملك القوة العسكرية وآلة إعلامية ضخمة مكنتها من تصوير الاعتراضات الفلسطينية على العروض الاسرائيلية، وكأن منظمة التحرير تعرقل عملية السلام. اتضح هذا الأمر أكثر فأكثر في جولات المباحثات التي تلت قيام السلطة الفلسطينية، وحصريا عند التباحث حول ملاحق أوسلو بالقاهرة وباريس وطابا وغيرها.. الخ. واشتدت وتيرة هذه الحالة كلما قاربت المدة المحدد للفترة الانتقالية على النفاذ. من الواضح أن الغاية كانت تجريد الجانب الفلسطيني من أية عناصر تساعد في دخول مفاوضات الحل النهائي بقوة أكبر⁴⁹⁵. ولم تتجح كثيرا محاولات القيادة الفلسطينية لطمأنة الحكومات الاسرائيلية حول نواياها وأهدافها الاستراتيجية من التسوية، ولا في عرضها للشراكة من أجل بناء سلام الشجعان، التي

⁴⁹³ حافظ، صلاح الدين : تهافت السلام، ط1، القاهرة : دار الشروق، 1998م. ص231

⁴⁹⁴ صالح، محسن محمد. "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁴⁹⁵ وقائع مؤتمر القدس، مستقبل العملية السلمية في ظل المتغيرات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص45

تستند الى معادلة قيام دولة فلسطينية بحدود الأراضي المحتلة في الرابع من حزيران 1967م إلى جانب دولة إسرائيل. بهذه الطريقة عرضت قيادة م.ت.ف الثوابت الفلسطينية إلى الخطر، وساد اعتقاد بأنها لم تعد تتمسك ببعضها، مما أثر على مستوى وشرعية مقاومة الاحتلال، وفتح لإسرائيل فرصة التأثير على القرار الوطني المستقل بشكل لافت، بعدما صارت مصالحها وسياساتها ومطالبها حاضرة على الدوام عند اتخاذ السلطة والمنظمة لأية قرارات تتعلق بترتيب الأوضاع الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر الذي دفع الأديب الفلسطيني المرموق إدوارد سعيد إلى وصف الاتفاقات التي أبرمت مع الجانب الإسرائيلي بأنها محصلة الاستسلام العربي، "غير الضروري وغير الحتمي"⁴⁹⁶. فقد قبلت الدولة العبرية بإطلاق عملية التسوية مع الفلسطينيين كخطوة تكتيكية لخدمة أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وليس لحل المشكلة الفلسطينية وإقامة سلام قائم على العدل كما يريد العرب والفلسطينيون. ويجب أن لا يغيب عن البال أن المفاوضات كانت حالة من حالات الصراع، وليس كما أرادت منظمة التحرير والدول العربية طريقة لنزع فتيله وإنهاؤه.

5.6 نتائج المفاوضات

لم تبتعد نتائج المفاوضات كثيرا عن أهداف إسرائيل وأمريكا. فالمادة الأولى من اتفاقية أوسلو دعت إلى "إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية...لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات"⁴⁹⁷. على أن تكون إحدى واجباتها الرئيسية التنسيق الأمني مع إسرائيل وإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة والقطاع. بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين لا بد من التعرض لبعض المحطات التي عبرها الموقف الفلسطيني، لأنها من القضايا الجوهرية التي دار حولها النزاع العربي والفلسطيني مع إسرائيل. واللاجئون هنا هم مجموعات من المواطنين الفلسطينيين الذين نزحوا عن بيوتهم وممتلكاتهم بالقوة عام 1948م، حيث أقدمت العصابات الصهيونية المسلحة على طردهم من وطنهم تحت وطأة المجازر التي تم ارتكبتها بحقهم، إضافة إلى احتلال

⁴⁹⁶ سعيد، إدوارد : "غزة أريحا" سلام أميركي، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1995م. ص15

⁴⁹⁷ سعيد، محيي الدين. (2003/6/17م). "خريطة الطريق هل تلحق بأوسلو"؟! مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

(ت.أ) 2007/7/2م http://www.cihrs.org/IbnRoshd_details_ar.aspx?ibn_id=9&pr_year=2003

وتدمير مئات القرى التي كانوا يسكنونها. ومنذ ذلك الحين لم يتمكنوا من العودة الى الأماكن التي هجروا منها، بسبب رفض اسرائيل السماح لهم بذلك، مما اضطرهم الى التشتت والاقامة في الدول المجاورة في مخيمات خصصت لهذه الغاية. لقد ظهر خلال سنوات الصراع المذكور مفهومين متناقضين لحل هذه المشكلة. الأول عربي/ فلسطيني، ينطلق في تصوراتهِ من "مبادئ القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة"⁴⁹⁸ رقم 242، و338، و194 على التوالي.

الثاني مفهوم اسرائيلي/أمريكي يدعو الى معالجة المشكلة من خلال "اتفاق الطرفين، واعتماد التأهيل، والتوطين بدلاً من حق العودة"⁴⁹⁹. فالقرار رقم 194م الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعام 1948م، أكد على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، حيث طالب البند رقم 11 منه بـ"وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر،... وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة"⁵⁰⁰. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تمسكت في بداياتها بمضمون القرار 194 نصاً وروحاً، وظلت تطالب بالتوصل الى حل عادل لقضية اللاجئين. ثم تغير هذا الموقف قليلاً، بعد موافقة المجلس الوطني الفلسطيني بالاجماع في عام 1988م، دخول م.ت.ف. بمفاوضات سلام على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 و338، وعلى أن تعقد في إطار مؤتمر دولي. وبذلك فإن القرار 242 حل محل القرار 194 كأرضية للمفاوضات حول حق العودة، رغم أن القرار 242 أشار في البند (ب) منه إلى ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة

⁴⁹⁸ عز الدين، فايز. (2006م). "عرض كتاب اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع، وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق"، منشورات مركز الغد العربي، 2003م. التقرير منشور في مجلة الفكر السياسي، العدد 24. السنة الثامنة. (ت.أ) 1-9-2007م

<http://www.awu-dam.org/politic/24/fkr24-013.htm>

⁴⁹⁹ المرجع السابق.

⁵⁰⁰ انظر: "قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول 1948". (ت.أ) 15-8-2007م.

<http://www.badil.org/Arabic-Web/Documents/Durable-Solutions/GA/GA-Res-194.htm>

اللاجئين. ولكنه كما هو ملاحظ، لم يتحدث عن تسوية سياسية، كما لم يحدد القرار هوية من هو اللاجئ، ومن غير الواضح معنى التسوية العادلة هنا، وعلى أي أساس ستنتم هل انطلقاً من القرار 194 أم بناء على غيره. أيضاً، استخدم القرار 242 كلمة «تسوية» ولم يستخدم كلمة «حل»، والتسوية تستلزم رضى الطرفين، بينما الحل قد يرضي طرفاً على حساب الآخر، وقد يرضي الطرفين معاً⁵⁰¹. وتطور الموقف العربي والفلسطيني من قضية اللاجئين وذلك عندما دعت مبادرة السلام العربية التي صدرت عن قمة بيروت في العام 2000م، الى التوصل لـ"حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194"⁵⁰². وفي رأي الكاتب جواد البشيتي أن الدول العربية منحت بهذه الجزئية الحق لإسرائيل في "الموافقة، أو الاعتراض، على أي حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين"⁵⁰³. وبالتالي، "فإنما أن تُحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين "حلاً عادلاً ترضى عنه إسرائيل" وإما أن تبقى بلا حل"⁵⁰⁴!. ويخلص البشيتي الى نتيجة تفيد باحتمالية وصول "الجهد الإبداعي" لحل تلك المشكلة إلى "الموازنة بين الحقين": "حق إسرائيل في أن تظل دولة يهودية إلى الأبد"، و"حق اللاجئين الفلسطينيين في أن يظلوا مستمسكين بحقهم في العودة"⁵⁰⁵.

فكرة الحلول الإبداعية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، التي لا تغضب إسرائيل يتم تداولها في أوساط فلسطينية، وإسرائيلية ودولية. وقد نقلت صحيفة "معاريف" الاسرائيلية عن الرئيس الفلسطيني أبو مازن في رسالة سرية بعثها الى الحكومة الاسرائيلية عبر فيها عن استعدادها لقبول "حل إبداعي لمشكلة اللاجئين] وانه لا أحد يتوقع التحقيق الكامل لحق العودة"⁵⁰⁶، الا أن بعض

⁵⁰¹ قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول 1948، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁵⁰² "النص الحرفي لمبادرة السلام العربية". وثيقة منشورة في موقع الشبكة الاسلامية. (2002/4/14م). (ت.أ) 1-9-2007

<http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=13893>

⁵⁰³ البشيتي، جواد. (2007/7/30م). "لا تلوموا هاولز!". صحيفة العرب اليوم. (ت.أ) 1-9-2007م.

http://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=2033

⁵⁰⁴ المرجع السابق.

⁵⁰⁵ البشيتي، جواد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁰⁶ "مصادر صهيونية: أبو مازن يؤكد في رسالة سرية لـ(إسرائيل) أن لا أحد يتوقع التنفيذ الكامل لحق عودة

اللاجئين!!" تقرير منشور في موقع جريدة عرب نيوز. 2005/7/22م. (ت.أ) 1/9/2007م.

<http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/22-07-2005/p.htm>

المسؤولين الفلسطينيين حسب تقرير بثته قناة الجزيرة الفضائية أنهم يعارضون "إقامة أي مشاريع تفرض أو تشجع اللاجئين الفلسطينيين على البقاء في أماكن تواجدهم الحالية، ويرون أن مثل هذه المشاريع تتعارض مع مطالبهم بحق العودة"⁵⁰⁷، بينما نجد أن إسرائيل ترى أن حل مشكلة اللاجئين يجب أن يتم من خلال توطينهم في أماكن سكنهم، ومن خلال تحسين مستواهم المعيشي اقتصادياً، مع تلميحها بقبول عودة فردية محدودة للغاية لأسباب إنسانية⁵⁰⁸ وليس لأسباب سياسية.

5.7 إنهاء اتفاقات أوسلو

في ظل غموض نصوص اتفاقات أوسلو وإجحافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي ظل عدم حلها للقضايا الأساسية التي تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى المماثلة والتسوية الإسرائيليين، وعدم تنفيذ بنود الاتفاق، كان متوقعا انهيار الاتفاقية من أساسها. إلا أن الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني الرسمي يعتقدان بأن العمليات الاستشهادية التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية، وخاصة حركة المقاومة الإسلامية حماس بالعمق الإسرائيلي، أسهمت في عدم تنفيذ إسرائيل لاتفاقاتها المعقودة مع م.ت.ف، أو الالتفاف عليها. فقد قامت حماس بسلسلة هجمات وعمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية، انتقاماً لشهداء مجزرة الخليل 1994، ثم نفذت الحركة سلسلة أخرى من أعمال تفجير حافلات ركاب في قلب المدن الإسرائيلية، بالمرحلة التي تلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى، أي في شباط واذار 1996م⁵⁰⁹. أدى هذا التصعيد الحمساوي الملحوظ في عمليات المقاومة إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية أمام إسرائيل، ووضع التزاماتها وتعهداتها لحكومة إسرائيل على المحك العملي، خصوصا وأن توقيت العمليات الاستشهادية تزامن في كثير من الأحيان مع اللقاءات

⁵⁰⁷ "اللاجئون الفلسطينيون في مفاوضات الوضع النهائي". تقرير منشور في موقع المعرفة. (2006/5/17م). (ت.أ) <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/523E7CFF-1650-4C94-A659-6F9D774D0AD1.htm>. 2007-9-1م.

⁵⁰⁸ المرجع السابق.

⁵⁰⁹ "مقتطفات من كتاب لفكر والممارسة السياسية عند "حماس". تأليف خالد الحروب. (تموز 2006). تقرير منشور في موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (ت.أ) 2007-8-25م.

<http://www.pflp.ps/books/1180335067.doc>

والتفاهات والاتفاقات بين السلطة الفلسطينية واسرائيل⁵¹⁰. وتعتقد حماس من جهتها، أن تلك العمليات تم استخدامها كذريعة من قبل اسرائيل للتهرب من الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع م.ت.ف. مؤكدة اصرارها على مواصلة المقاومة المسلحة في ظل تواصل الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

استغلت اسرائيل هذه العمليات واستثمرتها لصالحها من خلال مضاعفة ضغوطها على الرئيس ياسر عرفات حتى يقوم من جانبه بقمع حركات المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس وفصائل المعارضة الأخرى. وفعلا بدأت السلطة في شن حملات اعتقال واسعة في صفوف "أنصار ونشطاء حركة حماس" وفصائل المقاومة الأخرى عقب كل عملية ضد الاحتلال⁵¹¹. رغم ذلك، يبدو أن الحكومات الإسرائيلية أعادت حساباتها بكل ما يتعلق بحاضر ومستقبل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية. وفي ضوء اشتداد وتيرة انتفاضة الأقصى وتضاعف عدد العمليات الاستشهادية بالعمق الاسرائيلي، لجأت اسرائيل الى بناء جدار الفصل العنصري⁵¹² على أراضي الضفة الغربية 2002م، ثم الانسحاب من غزة من طرف واحد 2005م. وبلغ

⁵¹⁰ ربيع، طلعت. (2007/7/22م). "استراتيجية مقاومة: البديل الإسلامي و الصراع ضد أوسلو". موقع وكالة الاخبار الاسلامية (ن.ب.أ.). (ت.أ.) 2007-8-25م.

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=108286&TypeID=8&TabInde>

⁵¹¹ "بعد خمسة أعوام على توقيعه هل فشل اتفاق أوسلو أم ظهرت حقيقته". تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (1998/9/17م). (ت.أ.) 2007-8-5م.

http://www.palestine-info.net/arabic/analysis/1998/17_9_98.htm

⁵¹² أنشأت الحكومة الاسرائيلية ما يسمى بجدار الفصل العنصري على أراضي الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967م والتي هي موضوع للتفاوض. وقد شرعت حكومة أرئيل شارون بتنفيذ الفصل منذ منتصف العام 2002م، عقب فشل عملية (السور الواقي) في القضاء على البني التحتية للمقاومة، وبعد تمكن الأخيرة من ضرب أهداف في العمق الإسرائيلي ردا على تلك العملية. تمتد المرحتان الأولى والثانية من بناء الجدار على طول 405 كم، وبارتفاع 7-8 أمتار، من مجموع طوله الكلي المقدر بين 680 - 700 كم. وقد بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المصادرة والأراضي المجرفة خدمة لهذا الجدار حوالي 187 ألف دونم معظمها في محافظات جنين وقلقيلية والقدس، كما دمرت إسرائيل لأجله عددا من المباني والمنشآت. بحيث اعتبره بنحاس فالنتشتاين أحد قادة المستوطنين في الضفة الغربية كـ "جدار معسكر أوشفيتز" وهو أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون لليهود في بولندا أوائل الأربعينيات. للمزيد انظر: غنايم، محمد السيد. (2006/5/17م). "جدار الفصل الإسرائيلي". تقرير منشور في موقع المعرفة نقلا عن الجزيرة الفضائية. (ت.أ.) 2007-8-25م.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm>

التصعيد الاسرائيلي ذروته من خلال اعادة احتلال مناطق السلطة الوطنية، ورفض اليمين الإسرائيلي المتشدد الذي وصل الى سدة الحكم في اسرائيل تقديم استحقاقات الحل النهائي⁵¹³. فعلى سبيل المثال، جمّد بنيامين نتنياهو رئيس وزراء اسرائيل الأسبق وزعيم حزب الليكود اليميني، عملية تطبيق اتفاق الخليل بعد توقيع عليه أواخر عام 1996م ثم توقيعه على بروتوكول تنفيذه اوائل عام 1997م، وهو الاتفاق الذي نص على "انسحاب الاسرائيليين من بعض المناطق في الخليل وتحديد بعض النقاط المشتركة بين الجانبين"⁵¹⁴. وفي العام 1998م وقع نتياهو مع عرفات على اتفاق واي بلنتيشن الذي نص على أن "تعيد اسرائيل بعد 12 أسبوعاً 13% من أراضي الضفة الغربية وتبقى 3% محميات طبيعية، مشروط ذلك بالتزامات أمنية فلسطينية"⁵¹⁵. ولم يمض سوى وقت قصير، حتى أعلن نتياهو ثانية عن وقف عملية الانسحاب من الاراضي الفلسطينية التي كان من المقرر تنفيذها بموجب الاتفاق المذكور⁵¹⁶، وذلك تحت ذريعة أن عرفات يسعى للاعلان عن استقلال الدولة الفلسطينية. هذه التطورات أخذت مجراها في الوقت الذي صارت فيه السلطة الوطنية في مواجهة حاسمة أو تكاد مع قوى المعارضة الفلسطينية، من باب مسؤوليتها عن السيطرة على الأوضاع في المناطق التي انسحبت منها إسرائيل.

لم تشفع التنازلات الفلسطينية السابقة في اتفاقات أوسلو وما تلاها، ولم تساعد في دفع اسرائيل الى الوفاء بتعهداتها، والالتزام بما وقعت عليه مع م.ت.ف. بل على العكس من ذلك، استغلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حالة الضعف والترهل الفلسطينية، في محاولة منها لرسم الملامح النهائية للتسوية. فقد لجأت إسرائيل بقيادة رئيس وزراءها اريئيل شارون إلى تنفيذ خطوات على الأرض بمفردها، بدعوى عدم وجود شريك فلسطيني تارة، وبحجة التصدي للمقاومة الفلسطينية تارة أخرى. وفي هذا الاطار ضاعفت اسرائيل من نشاطاتها

⁵¹³ "بعد خمسة أعوام على توقيعها هل فشل اتفاق أوسلو أم ظهرت حقيقته". (انترنت). مرجع سبق ذكره.

⁵¹⁴ "آسيا : فلسطين". الموسوعة العربية. تقرير منشور في العربية نت. (ت.أ) 1-8-2007م.

<http://encyclopedia.aarabiah.net/Palestine>

⁵¹⁵ المرجع السابق.

⁵¹⁶ المرجع السابق.

الاستيطانية⁵¹⁷، ومن ضغوطاتها على السلطة الفلسطينية حيث اشترطت عليها "تفكيك البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية للعودة إلى مسار المفاوضات"⁵¹⁸. في ظل هذه السياسة الاسرائيلية كان محكوما على اتفاق أوسلو بالفشل الذريع في تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وفي حصول الفلسطينيين على حقوقهم. كما فشل الاتفاق أيضا في نزع فتيل الصراع العنيف الذي تجدد بين الجانبين، وتعطلت على أثر ذلك عملية التفاوض على بقية المسارات العربية. ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن الحكومة الاسرائيلية بقيادة شارون قامت في عام 2001م بتدمير مبنى المقاطعة الفلسطينية في رام الله، وهو مقر قيادة الرئيس عرفات، الذي حوصر من قبل الجيش الاسرائيلي فيما تبقى منه حتى وفاته مسموما في 2004/11/11م، على الرغم من قيامه

⁵¹⁷ بعد مرور خمس سنوات على التوقيع على اتفاقية أوسلو، كشفت منظمة حقوقية دولية النقاب عن قيام اسرائيل بإقامة مركز استيطاني جديد أطلق عليه اسم «مدورغي هاوكبانه» بالقرب من كريات أربع لاستيعاب حوالي ألف مستوطن جديد. والمستوطنة المذكورة هي من أكبر المستوطنات الاسرائيلية المقامة في منطقة الخليل جنوب الضفة الغربية. وتم اضافة وحدات سكنية جديدة، حيث أشارت المنظمة في تقريرها الى أن عدد الوحدات الاستيطانية عام 1998م بلغ ألف وحدة سكنية، وتسعى إسرائيل لبناء 5242 شقة جديدة. وصادرت الدولة العبرية 6000 دونم من أراضي قرى محافظة الخليل لفتح ما يسمى بشارع 60 هناك. واتهمت حركة السلام الان المناهضة للاستيطان في تشرين الاول 2006 المستوطنين باستغلال الحرب على لبنان في صيف ذلك العام لتوسيع 31 مستوطنة عشوائية في الضفة الغربية. وأكد المحامي ابراهيم شعبان أن الاستيطان الاسرائيلي متواصل، حيث "أعلنت السلطات الإسرائيلية عن خطط لبناء أكثر من عشرين ألف وحدة سكنية في القدس الشرقية. على صعيد آخر، عزلت القوات الاسرائيلية منطقة الأغوار الفلسطينية الشمالية والوسطى الفلسطيني عن باقي مناطق الضفة الغربية منذ العام 2001م، حيث أغلقت أجزاء واسعة منها في ظل الحديث عن مواصلتها بناء مستوطنات جديدة وتوسعة مستوطنات أخرى في غور الأردن، بما في ذلك عزمها على "بناء جدار فصل عنصري شرقي في منطقة الأغوار على طول الحدود الفلسطينية الأردنية يصل طوله إلى نحو 900 كيلومتر، ما يعني ضم 10% الى 25% من مساحة الضفة الغربية. للمزيد انظر وقارن: (1) الشامي، عبد الغني. "منظمة حقوقية دولية ترصد خمس سنوات على اتفاق أوسلو: تطبيق مشوه وحقوق فلسطينية ضائعة". تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (ت.أ) 15-8-2007م. <http://www.palestine-info.info/arabic/hoqoq/munathama.htm> (2) مسؤولون صهاينة: المستوطنات العشوائية في الضفة الغربية تواصل اتساعها". تقرير منشور في موقع نداء القدس. (ت.أ) 1-10-2007م.

<http://www.gudsway.com/more.php?type=PrintNews&id=142129> (3) شعبان، ابراهيم.

(2007/5/14م). "استيطان اسرائيلي متواصل". شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ)

2007-10-1

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=40475&NrIssue=1&NrSection=2>

(4) محمود، خالد وليد. (2007/1/9م). "الاستيطان في غور الأردن.. وهاجس الفصل العنصري". موقع اسلامنا. (ت.أ)

<http://www.islamouna.info/dnn/Default.aspx?tabid=89&Id=28> 2007-10-1

⁵¹⁸ الحروب، خالد. (2003/8/29م). "مطلب تفكيك المقاومة الفلسطينية مثالا". (ت.أ) 2-9-2007م.

<http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/29-08-2003/a3.htm>

بالتوقيع على اتفاقات السلام مع اسرائيل منذ العام 1993م. وأكدت الانتفاضة من جهة، والاجتياحات الاسرائيلية من جهة أخرى، أن اتفاق اوسلو لم يعد قائما سوى من الناحية النظرية فقط. ومن الجهة الأولى، كانت انتفاضة الأقصى، تعبيرا عن الاحتجاج الفلسطيني الشعبي والفصائي على عجز المفاوضات، والاتفاقات، الموقعة في جلب السلام وتحقيق الاستقرار، وفي اندلاعها رفض للتسليم بالممارسات الإسرائيلية التي ترمي الى تكريس الأمر الواقع، أو تلك التي تقوم على التسوية والمماطلة في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين المنظمة واسرائيل بالشكل المطلوب. من الجهة الأخرى، برهنت الطريقة التي تمت بها الاجتياحات العسكرية الديموية الإسرائيلية على النوايا المبيتة لحكومة تل أبيب، من حيث رغبتها في تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية، ومحاصرة الشعب الفلسطيني لدفعه الى الرضوخ لإرادتها، وبرنامجهما للتسوية. ومن ذلك ما سعى إليه شارون كرئيس لوزراء اسرائيل، في محاولته تغييب وجود شريك فلسطيني مؤهل ولديه القدرة للتفاوض مع إسرائيل⁵¹⁹، ثم سمح لنفسه بتحديد مواصفات المفاوضات الفلسطينية الذي يمكن التفاوض معه!. يقول حسن عصفور أن أفعال شارون جاءت تراكما لممارسات اليمين الاسرائيلي المتطرف الذي اغتال عملية السلام حينما اغتال اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق عام 1995م، ومنذ صعود نتتياهو للسلطة بدأ التراجع السياسي الكبير في اسرائيل، وبحيث أنه بعد " إحدى عشر سنة، وبدلاً من استكمال «البناء من أجل السلام»، أصبح ما لدينا هو حطام للسلام...»⁵²⁰.

لقد بددت هذه المتغيرات في النهاية، إمكانية عقد معاهدة سلام بين الطرفين. وصارت الاتفاقات السابقة لها في مهب الريح. كما أن عودة الجانبين الى طاولة المفاوضات، تحولت الى مسألة بحاجة الى جهود مضنية، ولإجراءات جدية لبناء الثقة بينهما. والأهم اعلان اسرائيل عن استعداد حقيقي للانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس. وبغير ذلك، ستبقى المفاوضات متعثرة، ولن تؤدي الى احلال السلام المنشود. وترتب على هذه السياسة الاسرائيلية القمعية والعدوانية، ضد الشعب الفلسطيني، وعدم انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الفلسطينية المحتلة، انهيار مصداقية المنظمة والسلطة الفلسطينية التي راهنت على الاتفاقات والتفاهات مع اسرائيل. وأدى ذلك الى خسارة حركة فتح أمام حركة حماس في الانتخابات

⁵¹⁹ سويد، نعيم وآخرون. (2004/5/17م). "تدوة "النهار" حول وعد بوش لشارون وخطر التوطين".

<http://www.beirutletter.com/highlight/high67.html>

(ت.أ) 2007-6-25م

⁵²⁰ عصفور، حسن. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

التشريعية 2006م. ورغم رفض حركة حماس المستمر الاعتراف بمبدأ قيام دولتين على أرض فلسطين المحتلة، إلا أن "رؤيتها الاستراتيجية لمواجهة إسرائيل اتسمت دوماً ببعض الغموض التكتيكي المقصود، الذي يمكن ان يترجم في موقف واقعي عملي بحسب موازين الصراع القائمة"⁵²¹. وفي رأي الكاتب، أن قبول حماس المشاركة بالسلطة، ما هو إلا تعبير عن استعدادها للمشاركة في التسوية إن عاجلاً أو آجلاً. ولكن، ربما على أسس مختلفة نوعاً ما، عما كان عليه الحال بالنسبة لحركة فتح، التي قادت النضال الوطني الفلسطيني طوال أربعين عاماً خلت. وهي التي اعتبرت الانتخابات التشريعية الأولى "محطة من محطات أوسلو"، وهي "أحدى الخطوات التطبيقية" للاتفاق، لأنها جرت "تحت حراب المحتل الصهيوني، وبتغيب ثلثي الشعب الفلسطيني وتحت سقف اتفاق أوسلو المشؤوم"، حسبما جاء في بيانات حركة حماس عام 1996م⁵²².

ورغم أن لأسباب المعلنة لمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وفي السلطة الفلسطينية لاحقاً، هي أسباب تتعلق برغبة حماس في حماية نفسها من (بطش) السلطة، إضافة إلى وضع حد للفساد الذي ضرب المؤسسات الفلسطينية عن طريق اصلاحها، وتغيير واقعها السلبي، ومن ثم تجسيد هدف الحركة الرامي إلى منع التسوية و(الاستسلام)، القائم بحسب بياناتها في المفاوضات مع إسرائيل، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن ولوجها إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية تم عبر بوابة الديمقراطية التي شرعتها اتفاقية الحكم الذاتي بين م.ت.ف وإسرائيل. واستناداً إلى تصريحات قيادة حماس، نلاحظ إصرار الحركة على اعتراف إسرائيل بحدود الدولة الفلسطينية المستقلة قبل الدخول معها في مفاوضات مباشرة. يقول خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في هذا الشأن، "حين تعترف إسرائيل بالحق الفلسطيني حينئذ لكل حادث حديث"⁵²³. وتابع قائلاً: "على القائل أن يعترف أولاً بالضحية"⁵²⁴. وبناء على ذلك، من المتوقع أن "تطلب حماس الاعتراف بفلسطين، وليس بحماس، مقابل

⁵²¹ السيد، ولد أباه. (2006/2/4م). "حماس بين الأيديولوجيا والسياسة". جريدة الشرق الأوسط. العدد 10591، (ت.أ) 2007-6-12م.

<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=346631&issue=993>

⁵²² للمزيد انظر، وثائق حماس، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁵²³ "قيادة حماس لا تستبعد الاعتراف" مقابل "الحقوق والانسحاب". تقرير منشور في موقع اليوم الإلكتروني.

<http://www.alvaum.com/issue/page.php?IN=11926&P=2> (ت.أ) 2007-8-1م

⁵²⁴ المرجع السابق.

“اعتراف” من نوع ما بإسرائيل⁵²⁵. وفي ذلك مقاربة لما قاله إسماعيل هنية أحد قادة حماس البارزين في قطاع غزة في تصريحات للتلفزيون الروسي بتاريخ 2007/7/4م، حينما أعلن أن "هدنة طويلة مع إسرائيل أمر ممكن، في حال انسحاب الدولة العبرية من الأراضي المحتلة منذ 1967 ومن القدس الشرقية"⁵²⁶. وعلى الصعيد الرسمي، ما برحت حماس تعلن رفضها التسليم بشروط اللجنة الرباعية الدولية وبتنقيات أوسلو، ولا تقبل الاعتراف بها كواقع، ولا كمرجعية، ولا حتى كمرحلة انتقالية. ومهما بلغت قدرة حماس على الوقوف في وجه الضغوطات الدولية التي تحاول دفعها الى مواصلة مسيرة التسوية وفق الأسس التي قامت عليها، من المرجح أن تجبر على الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، ولو من نوع آخر غير الذي قاده م.ت.ف. مع الحكومات الاسرائيلية.

5.8 استخلاص العبر

قد يتساءل البعض أنه ما دام الانهيار والفشل هو مصير اتفاق أوسلو، وما دام الخداع الإسرائيلي هو سيد الموقف، لماذا إذن نلوم المفاوض الفلسطيني. فسواء أكان هناك الاتفاق منصفاً أو هزلياً وغير ذلك، فإن الطرف القوي المتمثل في إسرائيل قادر متى شاء على تمزيقه. من الحكمة قبل الإجابة على هذا السؤال استخلاص العبر من مسار العملية التفاوضية برمتها، ومن النتائج التي تمخضت عنها، ومن مدى فاعلية التكتيكات التي تم إتباعها، وأوراق الضغط التي تم توظيفها أو استعمالها، والأولويات والثوابت التي شكلت مرجعية سياسية للمفاوضين، آخذين بعين الاعتبار وجود أكثر من منهاج ومن رأي فلسطيني في تقييم المفاوضات والنتائج التي تمخضت عنها⁵²⁷، رغم التقييم الجماعي بأن الاتفاقيات المعقودة مع الدولة العبرية، انتهكتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بشكل فاضح، وقضمتها بنداً بنداً. وهو إجماع على فشل الاتفاقات في تحقيق النتائج المرجوة من المفاوضات. فمن الناحية الموضوعية، وبعد انتفاضة

⁵²⁵ الأسمر، حلمي. (2006/1/30م). "خارج النص شرعيات حماس وإسرائيل!". موقع شبكة الصحافة غير المنحازة. <http://www.voltairenet.org/article134685.html> (ت.أ) 7-7-2007م.

⁵²⁶ " إسماعيل هنية: هدنة طويلة مع إسرائيل ممكنة إذا انسحبت من الأراضي المحتلة". (ت.أ). تقرير منشور في موقع الجبهة الاسلامية للمقاومة العراقية. (2007/8/5م). (ت.أ) 10-9-2007م

<http://www.jaami.info/news-145.html>

⁵²⁷ نوفل، ممدوح : الانقلاب، مصدر سبق ذكره، ص 251

الأقصى 2000م، لم يعد لهذه الإتفاقيات وجود على الأرض من الناحية العملية. وأما المشكلة الناجمة عن بروز وتراكم الانطباع القائل بأن "المفاوض الفلسطيني يخشى على المفاوضات أكثر من خشيته على حقوقه وطموحاته"⁵²⁸، وكأن التفاوض صار غاية بحد ذاته عند القيادة الفلسطينية، وليس وسيلة لانتزاع الحقوق، هي اشكالية مبالغ فيها ولا يمكن مشاطرتها، لأنها نتجت عن رأي غير موضوعي، وتوصيف غير منطقي، للموقف الفلسطيني الذي مازال حريصا على أن تأتي المفاوضات بثمرة وانجازات سياسية ملموسة للشعب الفلسطيني قدر الامكان. بينما ظل الموقف الاسرائيلي يتلاعب بالاتفاقات الموقعة، تارة لاتهامه للفلسطينيين بخرقها، وأخرى بحجة غياب الشريك الفلسطيني القادر على صنع السلام مع اسرائيل. ويهدف خلق قيادة مستعدة لتقديم التنازلات التي تريدها الدولة العبرية من الفلسطينيين. وهذا مؤشر على العقلية اليهودية التي حكمت مسار التفاوض مع م.ت.ف. مما حدى بحسن عصفور الذي كان من المدافعين الأقوياء عن "إبداعات" اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات، من حيث خدمته لمصالح الشعب الفلسطيني (العليا) الى الاعتراف بفشله علنا، حينما أكد أن "اسرائيل لم تعد شريكا على الرغم من وجود الإتصالات السياسية سواء مع الطرف الفلسطيني أو مع غيره. أي أن ظاهرة التفاوض لم تعد قائمة ولا قيمة لها سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون"⁵²⁹.

بطبيعة الأمر، كان اتفاق أوسلو من فعل قيادة المنظمة في تونس ومبادرة الرئيس عرفات. ولم ينضم الى وفدها في النرويج أي من الفلسطينيين المواطنين من الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين كانوا أكثر التصاقا بالثوابت الفلسطينية، وأشد دافعا عنها كما برز في مفاوضات مدريد وواشنطن حيث تشكل الوفد من هذا الحيز الجغرافي. ويرى ممدوح نوفل أن هذه التطورات ومسار خمس سنوات من المفاوضات جاءت "لتؤكد باللموس أن أهل الأرض المحتلة كانوا الأدرى بالاحتلال وسياساته، وأن تقييمهم كان الأكثر واقعية والأكثر دقة، وأن الآخرين من معارضين ومؤيدين من فصائل وقوى وشخصيات وطنية وإسلامية شطحوا بعيدا

⁵²⁸ قاعود، مصطفى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵²⁹ وقائع مؤتمر القدس، مستقبل العملية السلمية في ظل المتغيرات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 51.

في تقديراتهم، ووضعوا آمانياتهم ورغباتهم محل التقييم الموضوعي⁵³⁰، وبالتالي جاء السقف السياسي للاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل "منخفضا أكثر من السقف السياسي الرسمي العربي للتسوية، بل ومنخفضا عن السقف السياسي المصري (الساداتي) في كامب ديفيد الأولى إذ تم ترحيل المسائل الأساسية الى مفاوضات المرحلة النهائية -اي الموافقة، من حيث المبدأ على كونها مسائل قابلة للتفاوض (وهذا ما لم يوافق عليه السادات)"⁵³¹.

إن عدم توازن هذه الاتفاقات من حيث استجابتها للحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعدم جدية إسرائيل وأميركا في التعاطي معها، وتطويرها من حالتها الانتقالية الى التسوية النهائية الدائمة وفق مقتضيات العدل الممكن، زاد من صعوبات تطبيقها على الأرض، وخلق انطباعات تميل للجزم أن ما قدمته إسرائيل في أوسلو هو أقصى ما يعرضه الإسرائيليون على الفلسطينيين في المرحلة الراهنة. وكان واضحا منذ البداية أن تطبيق مشروع الحكم الذاتي دون التزام اسرائيلي مسبق بالانسحاب حتى حدود 4 حزيران 1967م، والاعتراف بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، سيؤدي الى تكريس الاحتلال وتمزيق وحدة الشعب الفلسطيني بين داخل أرض الوطن وخارجها⁵³². يضاف إلى ذلك، أن الطرفين الإسرائيلي والأمريكي لم يكونا جادين في "إنجاح تجربة الحكم الذاتي في غزة وأريحا ولم ينظرا لاحتياجاتهما بجدية خصوصا فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية"⁵³³. ويبدو أن "الجانب الفلسطيني تصرف بحسن نية، ورضي بوعود شفوية غير ملزمة التي قدمها الطرف الآخر حول وقف وتجميد الإستيطان، ولاحقا تكرر الأمر في مواضيع، فتح الممر الآمن بين غزة والضفة، وتشغيل المطار، واستكمال بناء الميناء"⁵³⁴... الخ. ومن الواضح أن أجواء السرية التي أحاطت بالمفاوضات، والتسرع في التصرف، وعدم تقدير نوايا الخصم، الذي يظهر انه ليس في عجلة من أمره، وقلّة الخبرة

⁵³⁰ نوفل، ممدوح. "نواقص أوسلو" كثيرة والاعتراف بالأخطاء فضيلة، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁵³¹ عبد الرحيم كنانة، "رسالة الى القيادة الفلسطينية"، 25-6-2007م.

http://www.amin.org/views/abulrahim_kataneh/2002/jul20.html

⁵³² سعيد، إدوارد : "غزة أريحا" سلام أميركي، مرجع سبق ذكره، ص.34

⁵³³ سليمان، داود : مرجع سبق ذكره، ص.12

⁵³⁴ ممدوح نوفل، "نواقص أوسلو" كثيرة والاعتراف بالأخطاء فضيلة، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

التفاوضية بالأصل، قادت إلى ارتكاب هذه الأخطاء، التي يدفع ثمنها من دون شك الشعب الفلسطيني. أما إسرائيل فتري في المفاوضات تنازلات بدون مقابل، مما "يتطلب استراتيجية جديدة للتفاوض تنطلق من رؤية مستقبلية. تضع على طاولة المفاوضات معادلة قوتنا المستقبلية، وضعف إسرائيل المستقبلي، بكل العوامل المادية والمعنوية في مقابل القوة المادية الراهنة لإسرائيل والضعف المادي الراهن لواقعنا"⁵³⁵. يقول ادورد سعيد في هذا المضمرة: "قد لا يكون خطأ منظمة التحرير الفلسطينية الأكبر أنها وقعت إعلانا متسرعاً ولا معقولاً للمبادئ مع إسرائيل، بل إن خطأها الأساسي هو أنها لم تعبى، قبل مباحثات أوسلو وما بعدها، الطاقات الهائلة للشعب الفلسطيني"⁵³⁶، حيث تم تغييب أي دور فاعل للمؤسسة الفلسطينية في مسائل مصيرية، تتطلب مشاورات داخلية لتمتين أواصر الوحدة الوطنية وتصليب عود المفاوضات الفلسطينية بالدعم الذي يتلقاه.

هذا ما حصل عندما تم إعلاء منطوق السرية في تبني مسار التفاوض في أوسلو بالنرويج، ثم "اتخاذ قرار الموافقة على نتائجه بعيداً عن المؤسسات التشريعية الفلسطينية وبشكل يتجاوز أي تفويض سواء من المجلس الوطني الفلسطيني أو المركزي الفلسطيني"⁵³⁷. وكانت النتيجة -كما يقول أحد الخبراء السياسيين جواد الحمد- أنه تم التوقيع على اتفاق "أقل من مستوى السقف الذي كان يصر عليه الفلسطينيون في مفاوضات واشنطن وحتى أقل من المستوى الذي يعتقد بان الإسرائيلييين كانوا على استعداد لتقديمه"⁵³⁸. ويضيف ادوارد سعيد على ذلك قائلاً أن الجانب الفلسطيني "ذهب للتفاوض على اتفاقية ملزمة دولياً، دون أن يأخذ معه مستشارين قانونيين أكفاء"⁵³⁹، فيما كان يواجه تعنتاً سياسياً وصلفاً من الإسرائيلييين وطواقم منظمة وعروضا وصفقات لا تمت لعملية السلام بصله، بقدر ما ترمي إلى تأجيل بحث كل القضايا

⁵³⁵ "بين الحق التاريخي والشرعية الدولية صراع المئة عام... إلى أين؟". تقرير منشور في موقع فتح نت. (ب.ت).

(ت.أ)، 1-6-2007م . <http://www.fateh.net/editor/99/17.htm>

⁵³⁶ إدوارد سعيد: "غزة أريحا" سلام أميركي مرجع سبق ذكره، ص 71

⁵³⁷ الحسن، خالد وسعيد الحسن. مصدر سبق ذكره، ص 421

⁵³⁸ الحمد، جواد : مرجع سبق ذكره، ص 44

⁵³⁹ إدوارد سعيد: "غزة أريحا" سلام أميركي، مرجع سبق ذكره، ص 22

المصرية إلى المستقبل!!، وتجاوز الحاضر المتمثل بالانتفاضة الشعبية الاولى باتفاقية حكم ذاتي محدود. وعليه فـ"ان اتفاق أوسلو (1) واتفاق أوسلو (2) تركا القدس ... الأرض... اللاجئين... النازحين... الحدود... المياه... الأمن.. الممرات... وخط الحدود مع الأردن ومصر بيد الاحتلال"⁵⁴⁰. وعليه، لا اعتراض هنا على وصف تكتيكك الخصم أنه كان بارعا، فرغم حاجته القوية إلى إبرام تسوية لموضوع الانتفاضة، إلا أنه لم يكن مثلها للوصول إلى اتفاق وبأي ثمن، وحافظ على توازنه في كل المراحل التفاوضية، بينما لم يخف المفاوض الفلسطيني رغبته القوية باحراز إتفاق مع الاسرائيليين مهما كان الثمن. وهو جموح أبعد المفاوضين الفلسطينيين عن الثوابت الوطنية، فيما حافظ المفاوضون الاسرائيليون على مبادئ الإجماع الصهيوني الإسرائيلي⁵⁴¹. والنتيجة المباشرة لهذا الوضع استمرار الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين فضلا عن تهويد القدس⁵⁴²، التي بدون تحريرها وعودتها عاصمة للدولة الفلسطينية لا يمكن لاتفاقية سلام أن تتجح بتاتا، بفعل عمق المدينة المقدسة الروحي عند الفلسطينيين والعرب والمسلمين. وتشير بعض المصادر الى أن مجرد موافقة إسرائيل على بحث موضوع حق العودة للاجئين في المرحلة النهائية، أسهم في غض الطرف من الجانب الفلسطيني عن الإصرار على حسمها بشكل ما، وبالتالي ترك حقوقهم في مهب ريح أسيرة لمخاطر التوطين واعادة التهجير⁵⁴³. والظاهر أن كل بند لم يرغب الإسرائيليون في بحثه تم تأجيله، بموافقة فلسطينية اكتفت بإدراجه على جدول الأعمال في المستقبل، بدون أية ضمانات لالزام اسرائيل بتنفيذه. من الأمثلة على ذلك قضية الأسرى، التي كانت من أفدح الأخطاء التي ارتكبها في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة⁵⁴⁴، عندما جعل مفاتيح حلها بيد الجانب الإسرائيلي لوحده.

⁵⁴⁰ حواتمة، نايف : السلام الآخر المتوازن، مصدر سبق ذكره، ص109

⁵⁴¹ الأزعر، محمد خالد.(2003/12/6م). "المحاور الفلسطيني فقد الثوابت بحجة "التعرف" على العدو". موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 25-6-2007م <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/12/article03.shtml>

⁵⁴² حواتمة، نايف : السلام الآخر المتوازن، مصدر سبق ذكره، ص109

⁵⁴³ المصدر السابق، ص110

⁵⁴⁴ صافي، خالد محمد. (2005/2/8م). هل يمكن أن يتحول الموقعون إلى مفاوضين حقيقيين؟. شبكة الانترنت للاعلام

العربي. (ت.أ) 7-6-2007م

<http://amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=19321&NrIsue=1&NrSection=2#b>

من كل ما تقدم يمكن الاستنتاج أن الجاهزية التفاوضية الفلسطينية بوضعها الراهن، هي جاهزية تقوم على ضعف الإمكانيات، والتسليم بالواقع في ظل العجز عن مواصلة السعي لتغييره، وهذا ما يفسر سبب اعلان السلطة المستمر عن مواصلة المفاوضات رغم ثبات الموقف الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي، التي لم تقترب في مضمونها الأساسي من الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني⁵⁴⁵. ويبدو أن سياسة السلطة وبالتالي منظمة التحرير في هذا الاطار، مرتبطة بمفهومها للخلل في موازين القوى الذي يعكس نفسه على ما يمكن تحصيله بالمفاوضات، خاصة وان هناك التزامات فلسطينية بعدم استخدام وسائل عسكرية أو شعبية لممارسة الضغط على إسرائيل، واعتبار الاتفاقات والمفاوضات بشكلها الراهن وسيلة وخيارا لتحصيل الحقوق الوطنية. لقد تؤكد للقيادة الفلسطينية أن المساومة على الانتفاضة والمقاومة بالطريقة التي تمت بها الأمور لم تكن خطوة في مكانها الصحيح. فقد استغلها الطرف الإسرائيلي بالإصرار على تجاهل الحق الفلسطيني والاستخفاف بالمطالب الوطنية في الدولة المستقلة، مما شجع حركة حماس على التمسك بـ"المقاومة كخيار قائم إلى جانب خيار التفاوض"⁵⁴⁶. الا ان هذه الثنائية محل تساؤل وصعوبة التحقيق، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر في نيويورك التي أدت الى دمج الإدارة الأمريكية لجميع أعمال المقاومة بالإرهاب، وكأنهما صنوان لا يختلفان في شيء عن بعضهما.

إن تجاوز أخطاء الماضي مسألة في غاية الأهمية، وعدم النظر إليه باستمرار كمؤشر على الضعف، وقلة الحيلة، وإنما كحافز للاستفادة منه في المستقبل، وعند أية تجربة تفاوضية قادمة أمر لا بد منه. مع الجزم أنه لم يعد بمقدور الشعب الفلسطيني خوض غمار تجارب فاشلة مماثلة لتجربة اوسلو، أو تقديم تنازلات مجانية أخرى لإسرائيل. فبعد هذه التجربة التفاوضية المريرة مع الإسرائيليين، "من الصعوبة بمكان أن يضع قائد فلسطيني توقيعه على تنازل تاريخي

⁵⁴⁵ "مفاوضات الحل النهائي مشروع اوسلو جديدة حول القدس واللاجئين"، تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني

للاعلام. (2000/5/11م). (ت.أ). 24-6-2007م

http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/11_5_00.htm

⁵⁴⁶ صافي، خالد محمد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

للقبول بدولة متناثرة على 10% من مساحة فلسطين التاريخية⁵⁴⁷، لأنها ستكون دويلة غير قابلة للحياة والتطور، إلى جانب أن مشكلة القدس وقضية اللاجئين التي ستظل تحفز ملايين الفلسطينيين لرفض أية حلول لا تستجيب لعودتهم لوطنهم وأرضهم⁵⁴⁸.

الأهم من هذه التفاصيل، عدم وجود مؤشرات على أن الإرادة الفلسطينية للتسوية وإحلال السلام بالمنطقة مماثل لها إرادة إسرائيلية على الجانب الإسرائيلي. فالحكومات الإسرائيلية لديها مشكلة تتمثل في سكان الضفة والقطاع من الفلسطينيين وتسعى للتخلص منها بما يخدم مخططاتها ومصالحها في المنطقة العربية، ولا تبحث عن قضايا تتعلق بسلام عادل أو سلام الحد الأدنى، وهذا يثير مخاوف لدى الباحث من أن يزداد التشدد الإسرائيلي مستقبلاً وبحيث تؤثر التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني بالمرحلة الانتقالية على نتيجة التسوية بالمرحلة النهائية. وهذا يتطلب من الجانب الفلسطيني التمسك حول الثوابت الوطنية وعدم التنازل عنها مهما كان الثمن الذي سيدفعه، خاصة وأن هذه الثوابت في سقفها المتفق عليه بالمرحلة الحالية تكتيكياً أو استراتيجياً، لا يتجاوز حدود إقامة دولة مستقلة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، أي استرجاع ما مساحته 22% من مساحة فلسطين التاريخية!.

ولا يمكن خوض غمار هذه المعركة الصعبة والمصيرية بدون الاستعداد الحقيقي لها على صعيد الشعب والقيادة أولاً، وبدون الاعتماد على الإسناد العربي والإسلامي ثانياً، وبدون تفعيل دائرة الدعم الدولية ثالثاً. فالاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأرض الفلسطينية يمتلك قدرات يعجز الشعب الفلسطيني منفرداً عن التصدي لها، وهي ستعكس نفسها على مفاوضات المرحلة النهائية الحاسمة والتاريخية والمصيرية بالنسبة للشعب الفلسطيني، وفي آخر المطاف يظل كما يستنتج المفكر والأديب الفلسطيني إدورد سعيد "الشرط الرئيسي لاجتياز هذا المنعطف بنجاح هو تعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة سياسية واقعية تدرك عناصر القوة في الموقف الفلسطيني وتسعى لاستنهاضها"⁵⁴⁹. وفي مقدمة هذه العناصر تمسك المفاوض الفلسطيني

⁵⁴⁷ سعيد، محيي الدين. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁴⁸ "كامب ديفيد -2.. بين الفشل واستمرار التفاوض". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁴⁹ سعيد، إدوارد : "غزة أريحا" سلام أميركي، مرجع سبق ذكره. ص35

بـ"التبادلية بين الأرض وبين السلام بشكل حازم في أقصى الحدود"⁵⁵⁰. وبالتالي فإن معيار ومقياس قبولنا من عدمه هو مقياس حقنا، وبالتالي مطلبنا، وليس هو ما تقبل به إسرائيل⁵⁵¹، كما يؤكد على ذلك الدكتور سري نسبية.

الفصل السادس

6. منطلقات وأبعاد التحولات في الفكر السياسي الفلسطيني

6.1 مفهوم التغيير السياسي

عادة ما يتم التغيير بالانتقال من نظام قائم موجود، الى نظام آخر منشود لأنه أكثر ايجابية، أو اكثر واقعية. فالأمر يتعلق بـ"جهد ونشاط طويل المدى يستهدف تحسين قدرة المنظمة على حل مشكلاتها وتجديد ذاتها"⁵⁵².

⁵⁵⁰ "بين الحق التاريخي والشرعية الدولية صراع المئة عام..الى أين". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁵¹ نسبية، سري. "فلسطين بين مفهوم تحرير الارض وتحرير الشعب"، مقال منشور في جريدة القدس، 1986/7/20م. موقع سري نسبية ويب. (ت.أ) 1-9-2007م <http://sari.alquds.edu/palestine.htm>

⁵⁵² المحسن، بوعد. (آب 2007م). "مفهوم التغيير التنظيمي". ملتقى التخطيط والتطوير التربوي. (ت.أ) 2007/9/17م

<http://www.ta9weer.com/vb/archive/index.php/t-930.html>

التغيير السياسي يعني "تعديل جذري في البنى والهيكل القائمة في المجتمع، وهو غالباً ما يعني انتقالاً شاملاً وليس جزئياً... من وضع الى وضع آخر مختلف تماماً، يشبه ظاهرياً الثورات ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية، وفق عمليتي هدم وبناء مترابطتين"⁵⁵³، ويقوم التغيير على "إزالة البنى والآليات القديمة وإحلال بنى وآليات جديدة على أنقاضها"⁵⁵⁴. لذلك فان فيه قدراً من التجريب. لهذا السبب نجد من يؤيده ويناصره، ومن يعارضه ويقاومه في ذات الوقت. ويعتمد ذلك على الأهداف المتوخاة منه، والمنهجية المتبعة لتحقيقه، وأيضاً الأطراف القائمة عليه، والوسائل المستعملة للوصول اليه. وهناك أشكال للتغيير، منه الانقلابي، والثوري، أو السلمي الديمقراطي، ومنه الاجتماعي، السياسي الاقتصادي الخ. ويمكن أن يتم التغيير "إما خارج نطاق الشرعية بفرض الامر الواقع او عبر القنوات... الشرعية"⁵⁵⁵. وفي جميع الأحوال، فانه تعبير عن "جهد مخطط يشمل المنظمة بأكملها ويدار من القمة بغية زيادة فعالية التنظيم وتقويته"⁵⁵⁶. ورغم أنه عملية اصلاح كبرى كما يقول أحد الكتاب، فقد "استعمل جسراً ووسيلة لتمرير أفكار معينة ورؤى محددة، وتحيزات فكرية وعملية معروفة، بل استعمل لفرض هذه الأفكار والتحيزات بشكل خفي أو جلي"⁵⁵⁷. وبحق يعتقد هذا الكاتب أن التغيير يزداد حضوراً "كلما أمت بالأمة ملمة، أو نزلت بها نازلة"⁵⁵⁸. فالقيادة اليابانية مثلاً نجحت بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية 1945م، في تغيير الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة في بلادها، وتمكنت من تغيير مستقبل شعبها، بينما انهار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية في أعقاب التغييرات التي أقدم عليها الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف في نهاية ثمانينات القرن الماضي. أما تجربة م.ت.ف في التغيير، فتبين لنا أن لهذا التحول حدوداً يُحظر على الحركة السياسية تجاوزها، خشية النتائج المدمرة التي قد تترتب على

⁵⁵³ البني، أكرم. (د.ت) "في مفاهيم التغيير والإصلاح والتحديث". صحيفة الأضواء. (ت.أ) 15-9-2007م

<http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=969>

⁵⁵⁴ المرجع السابق.

⁵⁵⁵ ابو غربية، عثمان. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁵⁵⁶ المحسن، بو عبد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁵⁷ الغامدي، سعيد بن ناصر. (د.ت) "التغيير مطلب أم مذهب". مجلة البيان. (ت.أ) 17-9-2007م

<http://albayan-magazine.com/files/taghieer/01.htm>

⁵⁵⁸ المرجع السابق.

ذلك⁵⁵⁹. وهذا على عكس الانغلاق والجمود، فالمطلوب اتخاذ كافة الاحتياطات التي تمنع الانزلاق بالتغيير الى ما لاتحمد عقباه. ولكن لا بد من مراعاة حقيقة أن التغيير فيه من عدم اليقين الكثير، وإحدى ثمراته المؤكدة وجود كاسبون وخاسرون منه⁵⁶⁰.

ولهذا فإن عملية التغيير هي محصلة الوعي السياسي بالمعادلات القائمة والمتغيرات الطارئة وبامكانات القوة الذاتية، وتبديد للأوهام والأحلام التي لا تجد لها طريقا في الواقع. وفي الحالة الفلسطينية، فإن التغيير السياسي للمفاهيم والأفكار التي كانت دراجة في م.ت.ف، حتى مطلع السبعينات، جاء من باب تجديد الخطاب السياسي الفلسطيني ليتناسب مع المرحلة الجديدة، التي استوجبت تكيف المنظمة مع المتغيرات والضغوط الدولية والإقليمية، وتخطي الظروف الحرجة والمأزومة بعد ايلول 1970، وبعد هزيمة 1967م. وفي جزئية التحول هذه كان لا بد من إحلال شكل نضالي مكان شكل آخر، وإعادة تأهيل م.ت.ف والشعب الفلسطيني لهضم واستيعاب مرحلة جديدة من العمل الوطني، وتحفيز الآخرين على الاعتراف بأهلية م.ت.ف بقيادة شعبها نحو الحرية، والاعتراف أيضا بالحقوق الوطنية لهذا الشعب، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره. فقد تمكنت فتح من المواءمة بين استيعابها للمتغيرات السياسية من حولها، والتعبير عن ذلك في برامج مرحلية، وحافظت في نفس الوقت على التمسك بالثوابت الفلسطينية، من الناحية الدعائية على الأقل⁵⁶¹.

ويمكن تلمس مظاهر التغيير من مراجعة مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة التي عقدها بالقاهرة في تموز 1968م، حيث حدد المجلس في قراراته السياسية حينذاك المهمة المركزية للمنظمة بـ"تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي

⁵⁵⁹ المرجع السابق.

⁵⁶⁰ بو حجي، محمد. (2005/8/30م). "رؤية تحليلية لمفهوم التغيير من خلال تطبيقات كايزن". موقع مجموعة ادارة

الموارد البشريّة. (ت.أ) 15-9-2007م <http://www.hrm->

[group.com/vb/showthread.php?t=106](http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=106)

⁵⁶¹ حمزة، محمد. (2004/1/1). "أزمة فتح.. سقوط الحركة" في قصص "السلطة"، موقع اسلام اون لاين. (ت.أ)

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article01.shtml> 2006/7/15م

الفلسطيني عليها⁵⁶². وبيّن المجلس في البند الثاني من تلك القرارات، الوسيلة والأسلوب المناسبين لتحقيق ذلك قائلا: "اختار الشعب العربي الفلسطيني الكفاح المسلح أسلوب نضالي لاسترداد أراضيّه وحقوقه المغتصبة"⁵⁶³. مشددا في ذات السياق على أن القتال لن يتوقف، بل "سيستمر ويتصاعد، ويتسع حتى يتحقق النصر النهائي، مهما طال المدى الزمني، ومهما كثرت التضحيات"⁵⁶⁴.

بحسب تلك القرارات، تجاوز مجال الكفاح المسلح المعمول به، سقف الشعار الذي رفعه جمال عبد الناصر الرئيس المصري الأسبق عقب هزيمة حزيران عام 1967م، أو ما اصطلح على تسميته "ازالة اثار العدوان". فقد أرادت المنظمة من هذا التوصيف الإفصاح عن هدفها الرامي للتحرير، والايضاح بأنه يتجاوز الأراضي المحتلة حديثا (الضفة الغربية وقطاع غزة)، لأن الغاية هي كل الأرض الفلسطينية من البحر الى النهر. وتأكيدا على ذلك، رفض المجلس الوطني في دورته الرابعة فكرة اقامة "كيان فلسطيني" بالضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرها فكرة مشبوهة. وأعلن في مقرراته السياسية شجبه المطلق لهذا الكيان الفلسطيني الذي وصفه بـ"المزيف"، ولأي شكل من أشكال الحماية الدولية. واعتبر المجلس أن "أي فرد او جهة عربية فلسطينية او غير فلسطينية تدعو لهذا الكيان العميل والحماية الدولية او تؤيده، عدو للشعب العربي الفلسطيني وللامة العربية"⁵⁶⁵. تجدر الاشارة الى ان المطالبة بدولة في حدود الاراضي المحتلة منذ العام 1967م، والمطالبة بالحماية الدولية للفلسطينيين بالضفة والقطاع أصبحا في وقت لاحق من المطالب الأساسية لمنظمة التحرير، وفي رأس سلم أولوياتها.

وفي دورة المجلس الوطني الخامسة التي عقدت بالقاهرة في شباط من العام 1969م أكد المجلس على "التصدي بحزم الى كافة الحلول السلمية والاستسلامية"⁵⁶⁶. والمثير هنا رفضه

⁵⁶² قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، 10-17/7/1968م. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁵⁶³ المصدر السابق.

⁵⁶⁴ المصدر السابق.

⁵⁶⁵ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، 10-17/7/1968م. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁵⁶⁶ "بيان سياسي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة من 1 الى 4 شباط 1969".

للحلول السلمية التي تقوم على التفاوض مع إسرائيل. وأعاد المجلس الوطني التأكيد في دورته السادسة أن "هدف الثورة هو التحرير الشامل والكامل للتراب الفلسطيني كله من احتلال الصهيونية وقاعدتها إسرائيل، وومن ورائها قوى الإمبريالية العالمية"⁵⁶⁷. أما في دورته السابعة التي عقدت بالقاهرة في حزيران من العام 1970م، اتخذ المجلس الوطني قرارات في طبيعتها أن "الكفاح الشعبي المسلح" هو الحل الوحيد للصراع القائم بيننا وبين إسرائيل"⁵⁶⁸. استنادا الى ذلك، تم تنويع أساليب هذا الكفاح ابتداء من محاولات بناء "القواعد الارتكازية إلى حرب التحرير الشعبية، إلى حرب العصابات في المدن... إلخ"⁵⁶⁹. وفيما عادت م.ت.ف. ونددت بفكرة الدولة الفلسطينية "المصغرة" في الضفة والقطاع، و"اعتبرتها خروجاً عن المبادئ الفلسطينية ورفضتها بشدة"⁵⁷⁰، فقد طرحت بدلا عنها مشروع "الدولة الفلسطينية المستقلة القائمة على أسس ديمقراطية علمانية. وعللت ذلك بأن كفاحها المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود"⁵⁷¹. وهو المشروع الذي "تم إقراره من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة والثامنة"⁵⁷². ولو افترضنا جدلاً أن منظمة التحرير الفلسطينية أصرت على موقفها الرفض للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ولم تُحدث أية تغيير يُذكر على مواقفها السياسية، وبالتالي لم تحد قيد أنملة عن بنود ونصوص الميثاق الوطني الفلسطيني، فإن أقصى ما كان ممكناً ان تقدمه إضافة الى هذا الرفض التمسك بالمقاومة المسلحة وبالكفاح الوطني، وتحميل الشعب الفلسطيني المزيد من التضحيات والصبر. والنتيجة لهذا الموقف في ظل التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والعالم، ستكون على الأرجح تأجيل الشروع في أي حل للقضية الوطنية لعدة أجيال مقبلة.

⁵⁶⁷ "الملحق الأول توصيات اللجنة السياسية والإعلامية للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة 1969م". مركز

المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ). 5-8-2007م

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.pnic.gov.ps%2Farabic%2Fpalestine%2Fsemester6.htm>

⁵⁶⁸ "مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السابعة، القاهرة 5/30 - 1970/6/4". (ت.أ). 5-8-2007م

<http://www.vertretungpalaestina.at/Arabic/PLO/plo13.htm>

⁵⁶⁹ حمزة، محمد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁷⁰ هورين، ألوف. مرجع سبق ذكره. ص102

⁵⁷¹ كيوان، مأمون. (انترنت)، مرجع سبق ذكره. 15-9-2007م

⁵⁷² "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، 10-17/7/1968م". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

6. 2 المنظمة بين الفكرة والمؤسسة

لقد أردنا من هذه المقدمة، لفت الانتباه إلى بعض المهام المركزية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، ومراجعة مجموعة التحولات والتغيرات التي اعترت المشروع الوطني الفلسطيني من جهة ثانية. وهو المشروع الذي تبنته م.ت.ف، حينما تبنت الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968م. وسنحاول هنا فحص مدى ترابط تلك التحولات مع فكرة "التجريب" السياسي، أو مبدأ (التجربة والخطأ)، الذي سلكته قيادة منظمة التحرير في أدائها السياسي، والذي قاد حسب -اعتقاد الباحث-، إلى معظم ما آلت إليه سياسات أو نهج م.ت.ف من نتائج، دفعت السيد ممدوح نوفل عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لوصفها بـ"الانقلاب" على الفكر والسياسة، التي سادت لعقود من الزمن⁵⁷³. فالمتغيرات التي طرأت على برنامج المنظمة، لم تحقق بعد أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وإنما قادت في النهاية إلى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، نتج عنها حكم ذاتي للفلسطينيين بالضفة والقطاع. لذلك فإن وصف نوفل لهذه المتغيرات بـ"الانقلاب"، يُعدُّ وصفاً عقلانياً، وأقل بكثير من الأوصاف التي كانت تطلقها قيادات جبهة الرفض، وجبهة الإنقاذ، وتجمع الفصائل العشرة في دمشق، على نهج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية، في تعاطيها مع خطوات التسوية، فتارة كانت تنعتها بالاستسلام وأحياناً تتهمها بالخيانة. ونحن هنا بصدد البحث عن المحطات التي استوجبتها هذا التغيير وتحليل أسبابه ودوافعه، وتداعياته وانعكاساته على الواقع السياسي الفلسطيني، والعربي، والدولي. فالغاية من ذلك هي استخلاص العبر من هذه التجربة الغنية والطويلة، والاستفادة منها عند التخطيط للمستقبل، عقب فهم الكيفية التي أدارت بها المنظمة معاركها، أين أصابت، وأين أخطأت. وما هي التكتيكات التي لجأت إليها م.ت.ف، في التعامل مع الأحداث المفصلية التي جرت بالمنطقة، أو تلك التي مسّت القضية الفلسطينية في الصميم. وفي هذا السياق، توجد وجهات نظر على الساحة الفلسطينية والعربية، وهناك من يقيم بالإيجاب المشوار الطويل للمنظمة، بعد مرور أربعين عاماً على تأسيسها، وبالتالي، يعتقد أن م.ت.ف أفلحت بالدفاع عن الشعب الفلسطيني، وفي بعث الشخصية الوطنية، إضافة إلى بناء كيان

⁵⁷³ للمزيد : انظر: نوفل، ممدوح : الانقلاب، رام الله : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996م. ص 251

سياسي للفلسطينيين معترف به دوليا. ويُصنّف المتفائلون بدور المنظمة، صمودها في وجه المشروع الصهيوني بأنه كان "أسطوريا". فقبل مؤتمر مدريد 1991، فشلت الولايات المتحدة وإسرائيل في ارغام الفلسطينيين على القبول بتسويات لا تحقق الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية⁵⁷⁴. ولكن الى جانب التقييم الايجابي، نجد من يقيّم بالسلب، المحصلة النهائية لهذا المشوار، رغم "الشرعية" التي اكتسبتها المنظمة، والتضحيات الجسام التي قدّمها الشعب الفلسطيني. وعنوان هذه السلبية، فشل م.ت.ف في إنجاز ما قامت من أجله، بطريقة تشبه الى حد ما، فشل ثورة عز الدين القسام المسلحة (1935)، واللجنة العربية العليا (1936)، والهيئة العربية العليا التي قادها الحاج أمين الحسيني (1946م)، ووريثتها حكومة عموم فلسطين (1948م). للتدليل على ذلك، يقول أحد الكتاب أن القيادة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية "كفت عن كونها ثورة، ولم تتحول على أرض الواقع إلى دولة، فخرست الصفتين في آن"⁵⁷⁵ واحد. ويقول كاتب آخر، أن الفشل والاختفاق كان حليف م.ت.ف في أكثر من محطة⁵⁷⁶، حيث خسرنا الجبهة الشرقية مع العدو بخروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن عام 1971م، ثم خسرنا جبهة الشمال أيضا مع العدو بخروج معظم قوات الثورة الفلسطينية من لبنان في عام 1982م، فيما كانت ثمرة تحالف م.ت.ف الفاشل مع العراق عام 1990م، تشريد آلاف الفلسطينيين من الكويت بعد تحريرها. اضافة الى ذلك، أدى مشروع السلطة الفلسطينية الذي تمخض عن اتفاقيات أوسلو، إلى اقتتال داخلي بين حركتي فتح وحماس بالصفة الغربية وقطاع غزة عام 2007م. وفي هذا السياق، يقول محمد حسنين هيكل أن ياسر عرفات رئيس المنظمة كان يخشى "أن يحدث له كما حدث للحاج أمين، فقد استنفذ الأخير عمره وكفاحه، دون أن يحقق أي شيء"⁵⁷⁷. وأبو عمار لا يريد أن ينتهي مثله. ويعبّر هيكل في هذه الرواية، عن هواجس شخصية راودت ياسر عرفات رغم بعدها الوطني. وهي مخاوف مشروعة، تعود الى طبيعة

⁵⁷⁴ عوكل، طلال. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁷⁵ الزين، سمير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁷⁶ للمزيد انظر: أبو العطا، عبد الرحمن. (2006/12/25م). "منظمة التحرير.. مسيرة الى الالاهف". مفكرة الاسلام.

<http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=25583>

(ت.أ) 2007-8-15م

⁵⁷⁷ هيكل، محمد حسنين : المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، ج3، ط2، القاهرة : دار الشروق، 1996م. ص

العدو الذي تقاومه الثورة الفلسطينية، والقوى المتحالفة معه. وأيضا تتبع من حجم العقبات التي جابهتها م.ت.ف في بعض الساحات العربية.

لقد أثارت تلك الهواجس، اهتمام عدنان أبو عودة المستشار السابق للملك حسين، ملك الأردن، الذي تناولها في كتابه "إشكاليات السلام في الشرق الأوسط"، حيث يقول: "إذا فشلت المنظمة في الاستجابة لتوقعات الشعب الفلسطيني في تمثيلها لمصالحهم في عملية السلام وتمثيلها لتطلعاتهم الوطنية، فإن ذلك لن يعني أن القضية الفلسطينية ستزول من النزاع في الشرق الأوسط"⁵⁷⁸. بمعنى، أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت مشروعاً للمقاومة، ومشروعاً لبناء دولة مستقلة، وهي أداة قامت لخدمة هدف محدد، بإعتبارها مؤسسة من مؤسسات الشعب الفلسطيني. وأما مصير الشعب والأرض، فهما اللذان يشكلان القضية الوطنية معاً لدى الجيل الحالي، والأجيال اللاحقة، سواء نجحت تجربة منظمة التحرير، أو فشلت في نهاية المطاف. وإن قيام شرعية جديدة، ومنظمة تحرير غير تلك التي نعرفها، مشروط باقتناع الجماهير والقوى الوطنية والإسلامية الممثلة لها، بأن الثورة الفلسطينية المعاصرة وصلت إلى طريق مسدود أولاً، وإجماع غالبية هذه القوى بأنه لم يعد هناك مجال لإصلاحها أو تطويرها حتى تتمكن من مواصلة مسيرة التحرير والبناء. وهاتان مسألتان بحاجة إلى التدليل على مدى صحتها، بأدلة موضوعية، علمية، ووطنية، وهما خارج إطار بحثنا. لأن التغيير الذي نقصده في هذه الدراسة، هو التغيير الذي تجلّى في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، كجبهة وطنية، وائتلاف لقوى المقاومة، ولا يشمل ذلك حتى تفسير التغيير الذي طال برامج فصائلها، كل على حدة. فالتباين في المنطلقات الفكرية للفصائل الفلسطينية، قائم بينها قبل انضمامها لصفوف منظمة التحرير. يمكن ملاحظة ذلك ببساطة، من مبادئ حركة فتح مثلاً، التي وضعت على رأس أولوياتها، إبراز الطابع الوطني للقضية الفلسطينية ولمعركة التحرير، بينما ربطت تنظيمات أخرى البعد القومي للنضال الوطني، بالبعد الطبقي للصراع العربي / الإسرائيلي، بحسب مبادئ وشعارات

⁵⁷⁸ أبو عودة، عدنان : إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م.

وأفكار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بوصفهما منظمات يسارية تتبنى الفكر الماركسي - اللينيني.

لقد لعبت المنظمة دورا بارزا ومميزا في التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ تأسيس المنظمة عام 1964م، وقدمت الكثير من الخدمات للشعب الفلسطيني. كما حققت خلال مسيرتها الطويلة مكاسب سياسية حيوية لهذا الشعب، ونجحت بامتياز في تحويل القضية الفلسطينية، من قضية إنسانية، تتعلق بمشكلة أعداد من اللاجئين والنازحين، الذين غادروا فلسطين بفعل العمليات الحربية في مناطقهم، بين الجيش الإسرائيلي والجيش العربية، في أعوام 1947م، 1948م، و1967م، إلى قضية وطنية ذات أبعاد سياسية، تدور حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، وحقه في انتهاج سبيل المقاومة المسلحة لتحرير أرضه، التي سلبتها منه الحركة الصهيونية وإسرائيل، بالقوة الغاشمة.

إن التقاف غالبية الفلسطينيين حول م.ت.ف، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ونضالهم تحت رايتها، لم يأت من فراغ. وإنما جاء لإعتقادهم بأنها تحقق مصلتهم الجماعية في التحرير والعودة⁵⁷⁹، عقب فشل النظام الرسمي العربي في إنجاز هاتين المهمتين. وبهذا التأيد الشعبي، استطاعت المنظمة حسم مسألة الولاء والانتماء الفلسطيني لفلسطين، الوطن والشعب، وتمكنت من ترسيخ الهوية الوطنية وتخليصها من الوصاية العربية في ظل صراع وجودي مع الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل. بهذه الطريقة تغلبت على مشكلة تشتت الشعب الفلسطيني داخل أرض الوطن وخارجه، عبر تعزيز الانتماء. يقول عدنان أبو عودة في هذا المضمار، "تجح الأردن في استيعاب ثلثي الشعب الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا إلا انه فشل في تغييب هويته الفلسطينية"⁵⁸⁰، حيث حافظت عليها المنظمة، ولم تفقد م.ت.ف دعم الجماهير الفلسطينية لها، حتى في أوقات الضعف والترهل الذي أصابها في بعض المحطات من تاريخها،

⁵⁷⁹ خلف، سميح. (2007/7/28م). "حركة التحرير الوطني الفلسطيني بين مفاهيم الفتح والحنف (نظرة وتحليل)". موقع

انتفاضة فلسطين. (ت.أ) 1-8-2007م

<http://www.palissue.com/arabic/articles/file/details/2/5898.html>

⁵⁸⁰ أبو عودة، عدنان : مرجع سبق ذكره، ص25

كالصدام الذي وقع في الساحتين الأردنية (1970-1971) واللبنانية (1975م-1976م)، ومحاولة إسرائيل تفكيك بنيتها التحتية وطردها من لبنان في حرب العام 1982م. ولم يستطع أحد تجاوزها في مسألتها الشرعية ووحداية التمثيل، بعد أن تحولت إلى مرجعية سياسية عليا لفصائل المقاومة وللشعب الفلسطيني، واستمرت كذلك، مع كل المعارك والتحديات التي واجهتها. كما استمرت وتطورت - بحسب الباحث غانم حبيب الله - كفكرة، وكمؤسسة معاً. أما من حيث الفكرة، فكانت انعكاساً لحقيقة أن الفلسطينيين لهم الحق في الحصول على اعتراف بهم وبخصوصيتهم كجماعة من قبل شعوب ودول العالم، ونجحت المنظمة بذلك. وكمؤسسة، ظلت م.ت.ف عبارة عن "الذراع أو القوة الفعالة التي تنفذ الفكرة"⁵⁸¹، عن طريق الكفاح لتحويل الجماعة إلى وجود سياسي قائم بذاته داخل دولة مستقلة. ف.م.ت.ف. لا يعتبرها الباحث عيسى أبو زهرة حزباً سياسياً، وإنما هي مؤسسة ذات طابع دولة⁵⁸². ويمكن ملاحظة ذلك من تعريف المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، في دورته الرابعة، حينما وصفها بأنها عبارة عن "تجمع للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض"⁵⁸³. وهذه الجبهة يُنظَّم عملها ويرسم أهدافها الميثاق الوطني، ويضبط هيكلها نظاماً أساسياً، وهي بهذه الصورة أوسع من جبهة للتحرير.

الملاحظة الثانية الجديرة بالاهتمام هنا، تكمن في السعي الدائم للرئيس الراحل ياسر عرفات إلى "المحافظة على إبقاء الفصائل داخل م.ت.ف. وتجنب الانشقاق والتمزق، مهما كان الثمن"⁵⁸⁴. بعد أن مهد مشروع الثورة المسلحة - كأداة للتحرير - الطريق لانضمام فصائل

⁵⁸¹ للمزيد انظر: حبيب الله، غانم : *علاقة منظمة التحرير بالنظام الاردني، 1964-1976*. عكا : دار الاسوار، 1987م.

ص 21-24

⁵⁸² أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁸³ "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، 10-17/7/1968م". (1999م). موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 2007/5/1م.

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.pnic.gov.ps%2Farabic%2Fpalestine%2Fsemester4.htm>

⁵⁸⁴ روبي، أنطونيو. مصدر سبق ذكره. ص 46

المقاومة للمنظمة. وبذلك، ظلت هذه الفصائل أسيرة لاستراتيجية الكفاح المسلح كخيار وحيد لا حياذ عنه، ولم يكن مقبولاً الحديث عن تسويات سياسية مع إسرائيل، ولسنوات طويلة.

السؤال الذي يطرح نفسه إذن، لماذا تغيرت المنظمة كمؤسسة للتحرير، بينما نجحت كفكرة في امتحان الشرعية والهوية والتمثيل؟؟. هل لأن حركة فتح فتح التي تمثل اليمين الفلسطيني ومصالح البرجوازية الصغيرة بحسب أدبيات اليسار الفلسطيني هيمنت عليها،؟؟ أم لأن قيادتها انحرفت عن المبادئ الأساسية والميثاق الوطني؟ أم أن الواقع السياسي كان أكبر من قدرة المنظمة على تغييره، فكانت الطريقة المثلى والموضوعية والمنطقية أن تتغير هي بتغيير سياستها من باب عدم تضييع أي فرصة لتسوية القضية الفلسطينية؟، وإن كان ذلك على حساب جزء من فلسطين التاريخية؟. فالأسباب التي أدت إلى تغيير م.ت.ف فكرياً وسياسياً، والدوافع التي حدثت بها إلى الانقلاب الاستراتيجي التدريجي على الذات، والذي كان خلاصته، مفاجأة العرب والعالم، باتفاقها السري المباشر مع حكومة إسرائيل في أوسلو (1993م)، جاءت إما نتيجة لمتغيرات كونية وتطور تاريخي رافقها، وفي سياق منطقي وموضوعي، لم يكن من الممكن تغيير مساره، أو إيقافه عند نقطة بعينها، ولا حتى الاستفادة من تحولاته بدرجة أكبر لصالح القضية الفلسطينية، وإما لأن أسباب هذا التغيير نجم عن تراكم لأخطاء في الممارسة السياسية والعملية للقيادة الفلسطينية، التي لم تستطع، - كما يبدو - تحويل الرؤى النظرية، والفكرية، والسياسية، التي قامت على أساسها م.ت.ف إلى واقع ملموس، رغم مرور عقود على انشائها، أو للعاملين معا.

على العموم، فإن نظرة ثاقبة لمدخلات ومخرجات الوضع السياسي الفلسطيني تؤدي برأي الكاتب إلى الفكرة التالية: لئن لم تنجح المنظمة في بناء الدولة المرجوة، سواء بالحرب أو بالسلام، وفشلت في تحقيق البعد الفلسطيني المباشر من أهدافها المتمثل بالتحرير والعودة، فقد نجحت في إرساء الأرضية الضرورية لتشييد الكيان الوطني الفلسطيني، وتكريس شرعيته عربياً ودولياً، من خلال تثبيت عضوية فلسطين الكاملة في الجامعة العربية، ومعاملتها سياسياً بالمثل وعلى قدم المساواة مع بقية الدول الأعضاء. وانتزاع الاعتراف الدولي بشرعيته، إضافة إلى

شرعية أهدافها كحركة مقاومة، تشكل امتدادا لحركة التحرر العالمية من نير الاستعمار والاحتلال والإمبريالية. ولم تتنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بتلك السهولة التي يجري تداولها. وليس أدل على هذا التطور، من وقوف ياسر عرفات رئيس المنظمة وزعيم حركة فتح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974م، متمسكا بهدف الدولة الديمقراطية العلمانية، وبـ"البندقية وغصن الزيتون"، في خطابه الشهير الذي ألقاه أمام مندوبي دول العالم وقتها، بينما كان المجلس الوطني الفلسطيني قد أقر البرنامج المرحلي للمنظمة بالعام 1974م، وكان من المتوقع أن يعرض عرفات هذا البرنامج على العالم من خلال الجمعية العامة، التي صوتت بالأغلبية الساحقة على مشاركة فلسطين بمداولاتها.

وفي العام 1988م، حظي إعلان الاستقلال الفلسطيني باعتراف أكثر من مئة دولة من دول العالم، في زمن استقطبت فيه م.ت. ف اهتمام قطاعات متزايدة من الرأي العام العالمي، وبات سلوكها السياسي أقرب لسلوك الدول منه الى حركات التحرير، سواء من حيث التمثيل الدبلوماسي، او من جهة طبيعة الاتصالات والعلاقات الدولية التي ارتبطت بها، كعلاقتها بالجمعيات التابعة للأمم المتحدة، أو مجموعة دول عدم الانحياز، أو منظمة الوحدة الافريقية. وبذلك، تحولت المنظمة إلى لاعب سياسي يُعتدُّ به بالمحافل الدولية.

على العكس من ذلك، يعتقد الصحفي ياسر الزعتر، أن الأجواء الدولية ساهمت في "استدراج القيادة الفلسطينية من شعار تحرير فلسطين من البحر إلى النهر إلى برنامج السلطة الوطنية والنقاط العشر، إلى الاعتراف بالقرار الدولي رقم 242، إلى أوصلو وما انطوى عليه من تنازلات خطيرة"⁵⁸⁵. بلغة أخرى، فإن القضية التي لا يمكن تجاهلها في هذا السياق، تشير أن تنازلات م.ت.ف عن أهدافها الوطنية وتغييرها لأسلوب عملها الوطني هو الذي فتح الباب امام اكتسابها للمزيد من الشرعية الدولية والاعتراف الدولي بها. وهي تحولات جردت المنظمة من محتواها النضالي وفق الكاتب سميح شبيب، الذي يقول: "وكان تلك المنظمة 1964 - 1994،

⁵⁸⁵ الزعتر، ياسر. (2006/4/2م). "لماذا يتذكرون منظمة التحرير الآن". موقع الاسلام اليوم. (ت.أ) 15-8-2007م.

http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=72&catid=76&artid=7054

أصبحت جزءاً من الماضي الكفاحي للشعب الفلسطيني⁵⁸⁶. ثم يضيف: ثمة "م.ت.ف" بلامح وأشكال وآفاق جديدة، باتت أمراً مطلوباً وبالبحاح، في مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة. وقد تكون هذه دعوة عجولة، سابقة لأوانها، رغم المبررات التي يسوقها الكاتب المذكور. وبغض النظر أكانت هذه التطورات إنجازاً للقضية الفلسطينية، أو تم النظر إليها كجولة علاقات عامة، فوق مستوى اهتمام حركة تحرر وفوق طاقتها أيضاً، فإنه يمكن اعتبار الفترة القصيرة التي تلت معركة الكرامة مباشرة، وتلك التي أعقبت حرب 1973م، على أنهما بمثابة العصر (الذهبي) للمنظمة⁵⁸⁷، رغم أنه لم يدم طويلاً، كما هو معروف.

وسط هذه النجاحات والإخفاقات، برزت مشكلة في الثقافة الوطنية والسياسية، نلمس صداها في لجوء بعض الفلسطينيين للتعاطي مع المنظمة ليس كمثل وعنوان للشعب فحسب، وإنما أيضاً كأنها "بديل للوطن"، حيث تحولت م.ت.ف. إلى "وطن معنوي"، وأصبحت كذلك، بـ"القول والفعل"⁵⁸⁸ في نظر قوى فلسطينية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وفق رأي الباحث ماجد عزام. وهي ذات الفكرة، التي أكدها أحد كوادر فتح في لبنان راجي النجمي، الذي شارك في معظم معارك الثورة، والذي يقول في مقابلة صحفية معه: "شكلت المنظمة الوطن المعنوي للاجئين خارج فلسطين"⁵⁸⁹. يشاطره في ذلك الباحث مأمون هارون هاشم رشيد في مقالة له بعنوان "منظمة التحرير الفلسطينية وطن الشعب الفلسطيني"، حينما يصف المنظمة

⁵⁸⁶ شبيب، سميح. (2007/5/11م). "هل من م.ت.ف قادمة"!!!!. شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ) 15-9-2007م

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdPublication=7&NrIssue=1&NrSection=2&NrArticle=40438&IdLanguage=17>

⁵⁸⁷ حماني، ابراهيم. (2006/3/25م). "منظمة التحرير.. جدلية التمثيل وحتمية التغيير"، مجلة المحرر. العدد 241. (ت.أ) 22-6-2006م.

<http://www.al-moharer.net/moh241/hamami241.htm>

⁵⁸⁸ عزام، ماجد. "منظمة التحرير رهينة التوازنات الفلسطينية والإقليمية". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdPublication=7&NrIssue=1&NrSection=2&NrArticle=40661&IdLanguage=17>

⁵⁸⁹ شحور، زلفى. (2007/12/29هـ). "راجي النجمي يروي تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان". جريدة الصباح. (ت.أ) 11-8-2007م.

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=3592>

بـ"الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني"⁵⁹⁰، وليست كأداة ومنظمة للمقاومة بالدرجة الأولى والأخيرة. هذه (التبادلية) بين المنظمة كمؤسسة والوطن كإقليم ومكان وفضاء هي فكرة مغلوطة وخاطئة من أساسها، لأنها خلقت نوعاً من الوهم في صفوف الفلسطينيين، وكادت أن تجعل من المنظمة وطناً جغرافياً وهدفاً قائماً بحد ذاته، وبالآخرى بديلاً للوطن الحقيقي، بدلاً من أن تبقى جبهة للمقاومة ووسيلة لتحدي الاحتلال وتحرير فلسطين. صحيح أن منظمة التحرير شكلت مظلة سياسية جمعت الفلسطينيين، واستطاعت إعادة إنتاج الثورة الفلسطينية المعاصرة بفصائلها المسلحة، وبفكرها السياسي والأيدولوجي الذي أفرز الميثاق الوطني الفلسطيني، ولكنها تبقى وسيلة للكفاح، ويبقى الوطن هو الغاية.

3.6 التجريب السياسي والهوية الوطنية

حاولت المنظمة جسر الهوة بين الفكرة والمؤسسة كما أسلفنا، وبأكثر من وسيلة. وسعت أيضاً إلى التكامل بين الثورة كمنطلقات نظرية، وبين تطبيقاتها في الواقع العملي. ومن صيغ هذا التكامل حسبما يقول المفكر الفلسطيني سري نسيبة، توأمة العلاقة بين الأرض والشعب. فإذا كان تحرير الأرض في رأيه، يعني "تخليصها من الغير"، فإن تحرير الشعب يعني أن "يتمتع بكافة حقوقه السياسية. وأهمها حقه في تقرير مصيره"⁵⁹¹. ومن أجل الحفاظ على هذه المعادلة، ضمن المرتكزات الاستراتيجية النضالية التي حددها الميثاق الوطني عام 1968م، لجأت قيادة المنظمة إلى استعمال "التجريب" السياسي لإخراج هذه المرتكزات إلى حيز الوجود باستعمال الوسائل المتاحة. أي استخدام التجربة والخطأ أو المحاولة والخطأ، وهي نظرية في العلوم السلوكية، تعتمد على مراكمة التجارب البشرية، والتعلم من الأخطاء.

وإذا كان التجريب السياسي مغامرة غير مأمونة العواقب وقد تُعرض المشروع الوطني للخطر، فإن العمل السياسي يتعامل مع واقع سياسي محسوس، أي مع موازين قوى معينة، وهذه

⁵⁹⁰ رشيد، مأمون هارون هاشم. (19/3/2006م). "منظمة التحرير الفلسطينية ووطن الشعب الفلسطيني". منتديات أقصانا الجريح. (ت.أ) 2007-8-11
<http://www.aqsa.com/vb/showthread.php?t=18118>

⁵⁹¹ نسيبة، سري. "فلسطين بين مفهوم تحرير الأرض وتحرير الشعب"، مقال منشور في جريدة القدس، 20/7/1986م. موقع سري نسيبة ويب. (ت.أ) 2007-9-1
<http://sari.alquds.edu/palestine.htm>

ليست في صالح القضية الفلسطينية⁵⁹²، رغم الإعتقاد الذي ساد في الساحة الفلسطينية لسنوات، حول قدرة الفلسطينيين استنادا الى الدعم العربي على تغيير هذه الموازين. وذلك على خلاف ما يقوله سري نسبية من أن تحرير فلسطين أصبح يعني "إيقاف عقارب الزمن، ثم إرجاعها إلى الماضي"⁵⁹³.

إشكالية التجريب السياسي في منظمة التحرير، لم تكن في اقتراب القيادة الفلسطينية من المس بالمرحمت فقط، أو ما أطلق عليه بـ"الثوابت الوطنية"، وإنما في الكيفية التي يمكن من خلالها الاستمرار في سياسة التجربة والخطأ من ناحية، والاحتفاظ بهذه الثوابت كأحد مفردات المشروع الوطني من ناحية ثانية. أي كيف يمكن مواصلة الحديث عن تحرير كامل التراب الوطني، واقامة دولة ديمقراطية علمانية، والابقاء على الكفاح المسلح كأسلوب وحيد للتحرير، وفي نفس الوقت بناء سياسات وبرامج تستمد وجودها وصيرورتها من فكر مختلف تماما، ينطلق من "المرحلة" في النضال، والدولة المستقلة بحدود العام 1967م، واستخدام النضال السياسي والجماهيري، والمفاوضات كوسيلة لحل القضية الفلسطينية، ومن ثم إعادة النظر في صيغة التناقضات التي حددها الميثاق الوطني، وبلورة تحالفات وتناقضات تتسجم مع الواقع السياسي الجديد، المتمثل بنظرية "التجريب" والتغيير الفكري. وقبل التوصل الى اجابات شافية لذلك، تم العمل على ابراز الهوية الوطنية ومكوناتها كسمة رئيسة للنضال الوطني من جانب، إلا أنه تم تخييب المشروع الوطني بملامحه الأصلية شيئا فشيئا من جانب آخر، مما استدعى المفكر الفلسطيني ادورد سعيد بالعام 1983م، إلى المطالبة بضرورة إعادة النظر بشكل راديكالي بالتكتيك والاستراتيجية الذي تمارسه المنظمة، وبقيام دولة فلسطينية مستقلة بالضفة والقطاع، لأن الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة الى برنامج يفتح أمامه آمالا حقيقية⁵⁹⁴. وهذه ليست الدعوة الأولى للتغيير وتجربة أفكار سياسية جديدة، وأدوات غير تلك المعتمدة تقليديا في حركات التحرر، فقد سبقها اجتهادات كثيرة منذ مطلع سبعينات القرن الماضي.

⁵⁹² ابرازي، تمام. كيف دخل عرفات البيت الأبيض، ط1، بيروت : المكتبة الثقافية، 1997م. ص37

⁵⁹³ نسبية، سري. فلسطين بين مفهوم تحرير الارض وتحرير الشعب"، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁹⁴ ابرازي، تمام. مرجع سبق ذكره، ص58

على هذا المنوال، خضعت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية خلال أربعة عقود من مسيرتها للعديد من التغيرات الفكرية والسياسية أثرت على مشروعها الوطني، كما جعلت برنامجها برنامجاً خاضعاً للتجريب السياسي في التعاطي مع الأحداث والمستجدات، مما أدى إلى إطلاق أحكام عامة على طريقة عمل قيادة المنظمة، كاتهامها بالتخبط في الأداء والمناورة، والخط بين الاستراتيجية والتكتيك، وضبابية الهدف أحياناً، وعدم ثبات الوسائل والأساليب المستخدمة لتحقيقه أحياناً أخرى. كان هذا الوضع من الأسباب المباشرة، التي أثارت جدلاً كبيراً في الساحة الفلسطينية على مدى هذه السنوات الطوال. لقد تساوق السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية مع تلك المتغيرات الداخلية، وعبر عنها في أغلب محطاتها.

وما يثير الدهشة، أنه رغم عمق التجربة الفلسطينية بالثلاثينات والأربعينات وغناها على جميع المستويات التنظيمية والسياسية والكفاحية، إلا أن تجربة م.ت.ف كانت مقطوعة عنها، ليس من الناحية الزمنية فحسب، -حيث المسافة الممتدة بين النكبة وانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965م-، وإنما أيضاً على مستوى تراكم تجربة العمل المؤسسي والخبرة النضالية. فالنظام السياسي الذي أسسه أحمد الشقيري عام 1964م والمتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، كان في رأي الكثير من المؤرخين نظاماً مقطوع الجذور، وبالتالي كان نظاماً هشاً، وجدنا صدها في كل ما يقال عن أداء قيادة المنظمة. وفي تلك الظروف، ربما كان طبيعياً أن يؤدي غياب العمل الوطني الفلسطيني المستقل، إلى دمج العمل الفلسطيني بالعمل العربي المشترك⁵⁹⁵، ومما ساهم أيضاً في ذلك ضعف التجربة السياسية لدى الفلسطينيين وعدم تواصلها وتراكمها وانتقالها من جيل إلى جيل. لذلك، اختلف الفلسطينيون في تقييم تكتيكات القيادة واتصالاتها الدولية على المستوى السياسي. فريق منهم اعتبرها انحرافاً وتقريراً في الحقوق الوطنية، بلغ حد الاتهام بالخيانة للمشروع الوطني عند بعض أطراف هذا الفريق. فيما تعامل معها فريق آخر كشيء من الواقعية السياسية لا بد منها. وهناك فريق ثالث عزا سلوك القيادة الفلسطينية، إلى اضطرارها للتعاطي مع ظروف موضوعية، ومن ذلك الإستجابة للضغوط

⁵⁹⁵ حسين، زكريا. (2000/11/11م). "انتفاضة الثمانينات.. ذروة العمل الوطني الفلسطيني". موقع اسلام أون لاين.

(ت.أ) 5-8-2007م 1 <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2000/11/article4.shtm>

الدولية، بعدما تبين عدم واقعية بعض شعاراتها من جهة، إضافة إلى وجود خلل في بنيتها من جهة ثانية، قادا معا إلى عدم استقرار وثبات سياساتها.

بدون شك، بذلت بعض فصائل اليسار الوطني الفلسطيني جهودا حثيثة، لإعادة تصويب مسار الثورة وسياساتها، وحاولت كذلك تيارات في حركة فتح ثني القيادة عن نهجها. وسعى الفريقان للحيلولة دون مواصلة ما أُطلق عليه بـ"اليمن المتفدز" في قيادة المنظمة من تطبيق برنامج الرامي إلى التسوية مع إسرائيل، مما يعني حرف الثورة عن مسارها المرسوم منذ العام 1968م، وبالتالي حرف مسيرة الكفاح الوطني عن أهدافها. ورغم أن هذا اليسار لعب دورا مركزيا في زج الثورة بالأردن في معارك جانبية استنزفت قواها، إلا أنه كان دائم الخشية من أن تقدم القيادة الفلسطينية على تقديم تنازلات دون مقابل، خصوصا وأن التحرك الفلسطيني باتجاه التسوية لم يقابله تغيير أساسي في المواقف الإسرائيلية، إزاء الحقوق الفلسطينية أو العربية⁵⁹⁶، وبالتالي كان لهذه الخشية ما يبررها، لأن كل ما ظهر وكأنه متغيرات إسرائيلية، لم يتعدّ كونه مواقف تكتيكية لا تمس جوهر السياسة الإسرائيلية⁵⁹⁷، وفق تقدير الكاتب فايز رشيد الذي خلص إلى وصف المواقف الإسرائيلية، بأنها لم تتجاوز حدود التبديل اللفظي على صعيد الكثير من القضايا.

واصل اليسار الفلسطيني انتقاد سياسة قيادة منظمة التحرير بشدة، ولكنه عجز كليا عن طرح بدائل لها، تستقطب اهتمام القيادة ذاتها وال جماهير الفلسطينية. وأصبحت مواقف اليسار تميل إلى التحفظ على ما أسماه بأداء القيادة الرسمية للمنظمة ومعارضتها في مراحل معينة، والحوار معها في مراحل أخرى، مما عزز مواقف التيار المؤيد لسياسة ياسر عرفات كزعيم لحركة فتح وللمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو التيار الذي يملك المال، حيث الموازنة الرسمية للمنظمة، كما يُمسك بزمام قرارها السياسي، لأنه يمثل تيار الأغلبية فيها، إضافة إلى أنه يستحوذ

⁵⁹⁶ "عرض كتاب أزمة الفكر السياسي الحزبي الفلسطيني (2-1)", المؤلف: فايز رشيد. تقرير منشور في منتديات صوت فلسطين (15-9-2007م). (ت.أ) 2007/10/3م.

<http://www.palvoice.com/forums/showthread.php?t=115461>

⁵⁹⁷ رشيد، فايز. "عرض كتاب أزمة الفكر السياسي الحزبي الفلسطيني (2-1)", (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

على الشرعية الثورية، والشرعية التاريخية، والشرعية الدستورية. غير أن التزام هذا التيار بـ"الهدف النهائي للتحرير لم يمنعه من القبول بطرح حلول وسطية مرحلية [مثل طرح إقامة سلطة وطنية 1974]، وإن تسبب ذلك في توتر فلسطيني - فلسطيني في تلك الفترة"⁵⁹⁸.

كانت منظمة التحرير قبل العام 1974م، عبارة عن حركة تحرر تبحث لها عن موطئ قدم في هذا العالم، الذي منح الحركة الصهيونية مرسوماً بإقامة دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، وغيب في نفس الوقت فلسطين، وشعب فلسطين عن الجغرافيا، وكاد أن يحذفه من التاريخ المعاصر سياسياً. وبعد ذهاب الرئيس ياسر عرفات إلى نيويورك عام 1974م، صار للمنظمة دور سياسي جديد. وأصبحت منظمة التحرير لاعباً ورفقاً مهماً في معادلة الشرق الأوسط، وفي قضاياها التي لا تغيب عن أذهان صانعي القرار الدولي والإقليمي. هذا الدور أكدّه الصحفي الإيطالي أنطونيو روبي في كتابه "مع عرفات في فلسطين"، حيث يقول: أن الرئيس ياسر عرفات بدأ بعد العام 1974م بـ"استعمال سلاح الدبلوماسية بطلاقة"⁵⁹⁹، نتيجة لإدراكه حينذاك أن القوتين العظميين اتفقتا على المسائل الكبيرة، ومنها الشرق الأوسط بطبيعة الحال، فأبدى عرفات - بحسب روبي - الاستعداد للحوار مع أمريكا، وعزز بالوقت نفسه علاقته بالاتحاد السوفيتي. وكان - الكاتب - قد استمع من الرئيس عرفات مباشرة بالعام 1990م في عمان، أثناء اجتماع الأخير مع الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد للسلام 1990م، أنه تحاور مع الإدارة الأمريكية عبر الرئيس المصري الراحل أنور السادات عام 1974م، لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للسلام الذي دعا مجلس الأمن لإتقاده في جنيف بعد حرب العام 1973م، حيث أبدى استعداده للاعتراف بجميع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومنها القرار 242 و338، على أن يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا ما يؤكد استعداد قيادة المنظمة منذ بداية سبعينات القرن الماضي لإحداث تغييرات جوهرية في فكر وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية تجاه إسرائيل. وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهل الانجازات التي حققتها المنظمة في مجال الإستراتيجية الدفاعية، أي في مضمار الدفاع عن

⁵⁹⁸ ابو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁵⁹⁹ روبي، أنطونيو. مصدر سبق ذكره، ص47

الذات والهوية الوطنية والشخصية الكيانية للشعب الفلسطيني، لكنها فشلت في تحقيق انجازات لها قيمة على صعيد الاستقلال والتحرير والعودة.

ويعتقد الكاتب أن هناك فرق واضح بين البطولة والانتصار، وبين التفوق في الدفاع عن الذات، مقارنة مع الهزيمة والفتل في انجاز الاستقلال. إلا إذا كان صمود المنظمة وثباتها في المواجهة مع اسرائيل، هو بحد ذاته انتصار!. أي أن مجرد استمرار المقاومة طيلة هذه السنوات، وتحمل الشعب الفلسطيني لهذه التضحيات، والصمود في جميع المعارك التي خاضتها منظمة التحرير، هو نصر للقضية الفلسطينية!. يشمل ذلك طبعاً، قدرة المنظمة على جعل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية احتلالاً باهظ الثمن، بأي معنى من المعاني، عبر مواصلة استنزاف العدو، وإلحاق الخسائر به.

إن لجوء م.ت.ف الى (التجريب) في العمل السياسي، منح قيادة المنظمة حرية المناورة السياسية. وتم تسويق هذه الحرية على أنها من متطلبات القيادة، وحق مشروع لها، ما دامت تتمسك بمحددات وثوابت العمل الوطني، كالصمود في وجه المتغيرات الدولية والإقليمية، والثبات أمام المؤثرات التي تطرأ على مسيرتها السياسية من هذا الطرف أو ذاك. فمهما تغيرت الظروف السياسية والعسكرية بالمنطقة، فإن الأهداف التي تجري التضحية من اجلها ثابتة وأي تغيير في الأساليب هو من دواعي التكتيك، لضمان سلامة الاستراتيجية. استمرت هذه المبررات مقبولة نوعاً ما، إلى أن ظهرت النتيجة في اتفاقات أوسلو 1993م، حيث تبين خطأ المسار، وعبثية التكتيك، مقارنة مع الأهداف المعلنة لـ م.ت.ف، فالاتفاق في أحسن احواله، بحسب الكاتب برهان غليون، "ليس نصراً وليس هزيمة ولكنه ثغرة ضعيفة في جدار الرفض الإسرائيلي مقابل انهيار جدار المواجهة العربية"⁶⁰⁰. ويتوقف مصير الثغرة برأيه على مصير المفاوضات في النهاية. وبسبب هذه الخطوات غير المدروسة بعناية، بات شعار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، يعدّ "شعاراً من مخلفات الماضي ويجب أن يضاف إلى غيره من الشعارات الفلسطينية، مثل التحرير والحرب الشعبية طويلة الأمد وثورة حتى النصر،

⁶⁰⁰ غليون، برهان. العرب ومعركة السلام، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999. ص34

وغيرها من الشعارات⁶⁰¹، كما يقول أحد الكتاب. أمام هذا التحول الفكري والسياسي في طروحات وشعارات م.ت.ف، في ظل انعدام البدائل الأخرى، كان الشروع بالتعاطي مع الحلول السياسية المطروحة أمراً حتمياً، مع التمسك بالشعارات والثابت الجديدة (الحد الأدنى) من الحقوق الوطنية.

6. 4 دواعي التغيير في الفكر السياسي الفلسطيني ومتطلباته

نظرياً، ليس من الحكمة، اجراء تغيير على مبادئ، وشعارات، ووسائل، وأهداف حركة تحرر وطني أثناء قتالها لتحقيق أهدافها، بما في ذلك الانتصار على العدو. فالتمسك بهذه المبادئ، والتضحية في سبيلها، والإصرار على بلوغها، يُعدُّ من التقاليد المعروفة لحركات التحرر، ومن أبسط مكوناتها الفكرية والعقائدية. لذلك يشقُّ على قيادتها إحداث تغييرات تمس الحقوق الوطنية للشعب الذي تناضل من أجله، وتصبح مهمة التغيير الذاتي، شائكة ومعقدة أكثر، إذا كانت هذه الحركة تُمثِّل إطاراً واسعاً، يضم في ثناياه ائتلافاً وطنياً عربياً، مكوناً من قوى وتيارات فكرية متنوعة، بتنوع برامجها السياسية. وعملياً، قد تنهار قوى التحرر، وقد تصاب بنكسات وهزائم أثناء مقارعتها لخصومها وأعدائها، ولكنها تثبت على مبادئها، ولا تلجأ لتقديم التنازلات للعدو مهما بلغت التضحيات. فجبهة التحرير الجزائرية التي انتصرت على الاستعمار الفرنسي(1962م) لم تكن الثورة الجزائرية الأولى، وثورة الفيتكونغ في فيتنام الشمالية التي انتصرت على الاستعمار الأمريكي(1975)، لم تكن أول الثورات ضد الاستعمار في بلادها كذلك. فتاريخ الثورات لا يخضع لشروط الربح أو الخسارة في كفاحها لنيل الحرية والإستقلال.

التعاطي السياسي الثوري مع الأحداث والتطورات التي تواكبها، يميل للتمسك بالهدف وممارسة العنف لحمايته وتحقيقه، بعيداً عن المناورات السياسية، التي يتم توظيفها لخدمة الاستراتيجية الكفاحية، ولا يتم استعمالها الا اذا اقتضت الضرورة ذلك، لأنها وسيلة ثانوية في العمل المقاوم الذي يمتاز بوضوح الهدف والوسيلة معاً. والثورة بالنهاية هي ارادة التغيير عند

⁶⁰¹ أبو ارشيد، سليمان. (2007/8/1). "منظمة التحرير لم تعد الممثل الشرعي والوحيد!!". موقع عرب 48. (ت.أ) 16-2007-9. <http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=47511>

الثوار، وهي رفض جذري للواقع القائم بكل حيثياته ومعادلاته، لا تقبل التعايش معه، وإنما الانقلاب عليه وخلق واقع جديد، أكثر عدلا وإنسانية وحرية. لقد سادت هذه الرؤيا، على المستوى الفلسطيني حتى أوائل السبعينات من القرن الماضي، ثم بدأت تختفي تدريجيا، لتحل محلها أفكار ورؤى ومقترحات وآراء خرجت من داخل بعض فصائل المقاومة نفسها، سواء من باب التنافس مع الأردن على الضفة الغربية، أو لتسهيل التحالف مع سياسة هذه الدولة العربية أو تلك، أو بدعوى الواقعية السياسية والاهتمام بالرأي العام العالمي، والقوى الديمقراطية في إسرائيل، وأحيانا تجاوبا مع إرادة المجتمع الدولي. وأرادت المنظمة من هذا التغيير بغض النظر عن مبرراته، العمل على تثبيت شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني بكل ما أوتيت من قوة ومن إمكانيات، بما في ذلك التأكيد أن الحل والربط بيد قيادة المنظمة وخاصة رئيسها ياسر عرفات الذي أصبح رجل التسوية أو السلام المنتظر مع إسرائيل. فهو رجل القرار الممسك بزمام القضية الوطنية للشعب الفلسطيني وقرار المنظمة، حتى صار ذلك مع الأيام من الثوابت الوطنية، التي يستحيل المساس بها.

البحث عن تسويات وحلول وسط، جاء عقب الهزيمة التي لحقت بالجيش العربي عام 1967م، وما أفرزته من معطيات، ليس أقلها "عدم واقعية التصورات حول إمكانية حسم مسألة الوجود (الإسرائيلي) على قاعدة شعار الثأر"⁶⁰²، وفق النتيجة التي توصل إليها الباحث عيسى أبو زهرة، حيث بدأت بعض فصائل المنظمة تدرك شيئا فشيئا أن التعايش مع اليهود في فلسطين أمر لا مفر منه. وأخذت حركة فتح على عاتقها لاحقا، "بلورة صيغة من التعايش مع التجمع اليهودي في فلسطين"⁶⁰³، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في منطلقات م.ت.ف، وهو ما حصل عمليا في دورة المجلس الوطني الثانية عشرة، التي وضعت الأسس اللازمة لإحداث التغيير السياسي وشرعتها. وكان التحول الذي شهدته مقررات تلك الدورة "بمثابة بطاقة دعوة دخل فيها

⁶⁰² أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁰³ أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

عرفت للمسرح العالمي جانبا في وقت قصير اعترافات ثمينة واسباسية⁶⁰⁴، منها افتتاح ممثلات لمنظمة التحرير بمواصفات مختلفة في الكثير من دول العالم.

ولقد سبق وأن تعرضت م.ت.ف للتغيير السياسي مرتان قبل ذلك. الأولى كانت بعدما هيمنت فتح عليها، وعدلت ميثاقها الوطني، والثانية حينما هيمنت الحلول السياسية على فتح، فغيرت المسار السياسي للمنظمة، حيث شمل التغيير والتراجع في الحالة الثانية فكر وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتم بالتدريج وفق رؤية فتح وبرنامجه السياسي. وقد شلت هذه الهيمنة قدرة المعارضة اليسارية على كبح جماح فتح في جميع المبادرات التي قامت بها الحركة، بما في ذلك التوقيع على إتفاقات أوسلو. كما أن البنية التنظيمية لفتح أتاحت المجال لهذا الحراك السياسي بالاستمرار والنمو على المستوى الذاتي، ثم على الصعيد الوطني العام، بفعل الخنوع السياسي القائم في داخلها، والتعددية التي برزت على شكل تيارات، ثم انشقاقات عن الحركة في عدة محطات. ويعلل أحد الكتاب أسباب التغيير في فتح بأسباب ذاتية وموضوعية أدت إلى إنحرافها عن أهدافها ومبادئها ومنطلقاتها ونظامها⁶⁰⁵. ويُعود ذلك إلى نمو تيارات داخل الحركة، استولت على مقاليد القرار وربما حرفتها عن مسارها كجبهة مقاومة ضد الإحتلال. ويتناقض هذا التصور مع ما قاله الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) بعد التوقيع على إتفاقات أوسلو عام 1993م مباشرة: "لو استخدمنا العقل والمنطق والحسابات الهادئة في صراعنا مع إسرائيل لاختلقت الصورة كثيرا ولأحدثنا العديد من الإختراقات منذ زمن مبكر⁶⁰⁶". وهذا مؤشر على استمرار الاعتقاد بأهمية التغيير السياسي انطلاقا من أوساط حركة فتح وانتقالا إلى داخل م.ت.ف، كتكريس للواقعية السياسية، وبحجة التعرف على العدو عن قرب، وأحيانا كان الهدف هو إخراج إسرائيل كدولة تمارس العنف ولا تسعى إلى السلام أو إلى تسويات سياسية مع الفلسطينيين، وقاب الصورة التي سادت لسنوات في أوساط الرأي العام الدولي وحتى العربي رأسا على عقب. فقد شاع أن منظمة التحرير والحركات الفدائية ترفض التفاوض أو الاعتراف

⁶⁰⁴ روبي، أنطونيو. مصدر سبق ذكره، ص48

⁶⁰⁵ خلف، سميح. حركة التحرير الوطني الفلسطيني بين مفاهيم الفتح والحلف". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁰⁶ أبو بكر، توفيق. مسيرة التسوية السياسية 1973-1994، مرجع سبق ذكره، ص 104

باسرائيل مهما كانت الظروف، عدا عن سعي المقاومة للقضاء عليها. وفي هذا السياق يبرر مفوض التعبئة في فتح عثمان أبو غربية، التغيير والتحول في فكر م.ت.ف كالتالي: "كان لا بد من اسقاط الذرائع وكشف حقيقة أوراق العدو وتغليب التناقض الرئيسي على التناقضات الثانوية أو الداخلية وهو الأهم"⁶⁰⁷. زهير محسن رئيس منظمة الصاعقة الفلسطينية يؤيد التحرك السياسي للمنظمة لكنه يعارض أن يؤدي ذلك الى التنازل عن المطالب الاساسية⁶⁰⁸.

لذا يعتقد أنصار هذا التيار أن التحرك المشار اليه أعلاه، كان ضروريا للرد على الاتهامات الموجهة للمنظمات الفلسطينية، والتي تتعتها بجماعات متطرفة تمتهن الرفض، وتمارس العنف ضد المدنيين، وأنهم أضعوا أكثر من فرصة للتوصل إلى حل سياسي لقضيتهم، وانتهجوا سبيل التمرس حول مقولة (كل شيء أو لا شيء)، التي شكلت قاعدة لرفض جميع المشاريع السياسية التي عرضت عليهم، بما في ذلك رفض القيادات الفلسطينية عام 1947م لمبدأ إقامة دولتين في فلسطين استنادا الى ما نص عليه قرار التقسيم 181 الصادر عن الأمم المتحدة حينذاك. ويضيف عثمان ابو غربية في إحدى مقالاته، أن قيادة م.ت.ف أعطت الفرص على الدوام وتحديدا "في المراحل التي كان من الممكن أن تسفر عن نيل خطوة من الخطوات للطرف الوطني الفلسطيني"، وامتعت عن الاعاقة حتى وهي تدرك سلفا أن "الأفق غالباً ما ينطوي على سراب"⁶⁰⁹. والمقصود رعاية القيادة لشخصيات فلسطينية، أو غض الطرف عنها، حينما كانت تتصل بشخصيات أو احزاب صهيونية، ومع أطراف دولية، لتقريب الاسرائيليين رسميا من التسوية، أو دفعهم للاعتراف بالمنظمة، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وفي الواقع لم تفارق هذه المسألة أذهان قيادة حركة فتح وزعيم م.ت.ف أبو عمار، الذي وجد في استعماله للتجريب السياسي، فرصة لإنتزاع الحد الأقصى الممكن انتزاعه من الحقوق الوطنية، سواء بالمقاومة أو بالمفاوضات والبحث عن سلام الشجعان، كما كان يطيب له تسميته. وفي هذا السياق، يقول باتريك سيل في كتابه "أبو نضال بندقية للإيجار": "قائد المنظمة يريد التفاوض.

⁶⁰⁷ أبو غربية، عثمان. (1428/6/19هـ). "قليل من النقاط فوق الحروف". جريدة الصباح. (ت.أ) 13-8-2007م

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=6629>

⁶⁰⁸ محسن، زهير. الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة، ط1، دمشق: منشورات الطلائع، 1972م. ص21

⁶⁰⁹ عثمان أبو غربية، (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

ومعنى التفاوض بالنسبة لإسرائيل ضياع الضفة الغربية.. فهدف إسرائيل الرئيسي أن تحطم المنظمة بكل الوسائل الممكنة⁶¹⁰.

عدا عن ذلك، فإن انتقاص مشاريع الحلول السياسية التي كانت مطروحة على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، من دور م.ت.ف، وعدم استجابتها للحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية، أدى الى تردد وتريث القيادة الفلسطينية في قبول مبادرات التسوية، ومواصلة التكتيكات السياسية بانتظار فرص أفضل. يقول أبو مازن " كانت المنظمة مرفوضة رغم الاعتدال الذي أظهرناه في قرارات المجلس الوطني عام 1974، وما عرف بالنقاط العشر"⁶¹¹. إضافة الى السبب المشار اليه، يمكن سرد ثلاثة عوامل أخرى ساهمت في هذا التردد، أولها، الضغوطات السياسية المتواصلة التي مارستها المعارضة اليسارية لقوى الرفض الفلسطينية على القيادة الفلسطينية، بدعوى منع انزلاق المنظمة الى تسويات غير مضمونة العواقب. وثانيها، كانت مزيدة بعض الأنظمة العربية على قيادة المنظمة، واتهامها بالهت خلف الحلول الامريكية، سببا جعل المنظمة تعيد النظر في بعض خطواتها، رغم تمسكها باستقلالية القرار الوطني. وثالثها، هو عدم قناعة قيادة المنظمة بنضج الحكومة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي وتقبلهما لحلول وسط تتسجم مع الطروحات الدولية للتسوية المرتقبة. وبقي الأمر يراوح مكانه حتى مجيء مؤتمر مدريد عام 1991م، الذي شهد نضوجا في مواقف جميع الأطراف المعنية بالتسوية في الشرق الأوسط، ولم يبق أمام المنظمة أية امكانية لرفض شروطها على أحد. وإنما أصبحت مضطرة للبحث عن دور لها بالمؤتمر أولا، ومضطرة أيضا للقبول بما لم تقبل به في محطات سابقة. وفي هذا السياق ينقل محمد حسنين هيكل عن الملك فهد ملك السعودية قوله لجلسائه في اليوم التالي للتوقيع على إعلان المبادئ في أوسلو، أنه "جاء للفلسطينيين بما هو أفضل (عشرين مرة) مما قبلوه في أوسلو"⁶¹². وربما أتى الرئيس الراحل أنور السادات، بنفس التعليق عند مقارنته بين نصوص كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني عام 1978م،

⁶¹⁰ سيل، باتريك. أبو نضال بندقية للايجار. مراجعة وتقديم أحمد رائف، ط1، الزهراء للاعلام العربي. (د.ت). ص85

⁶¹¹ أبو بكر، توفيق. مسيرة التسوية السياسية 1973-1994، مرجع سبق ذكره. ص103

⁶¹² هيكل، محمد حسنين. المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص302

ونصوص أوصلو 1993م بخصوص المرحلة الانتقالية. وفي تقدير الباحث برهان غليون، كان خطأ كبيرا "الاعتقاد بان ما لم ننجح في تحقيقه عن طريق السلاح يمكن تحصيله عن طريق المفاوضات"⁶¹³.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا، أن التغيير السياسي في برنامج منظمة التحرير، بقي مطلباً لعدد من الدول الكبرى وللدوائر الغربية، لفترة طويلة من الزمن. فهذه الدول لم تقبل ولم تسلم بمبادئ م.ت.ف المتمثلة في أن فلسطين هي الوطن الطبيعي للفلسطينيين، ولا مكان فيه للدولة العبرية، ولا صلح، ولا اعتراف، ولا مفاوضات مع إسرائيل. وحتى حليف المنظمة المتمثل في الاتحاد السوفياتي كان مع هذا التوجه الغربي، رغم تأييده المعلن ومناصرته المبدئية لحركات التحرر في العالم، وخاصة حركة التحرر الفلسطينية. فبعد حرب 1973م مباشرة، سلم السفير السوفياتي في بيروت رسالة الى ياسر عرفات، تضمنت دعوة قيادة المنظمة لـ"اتخاذ موقف واقعي، والمشاركة في مفاوضات سلام مع إسرائيل وإمكانية قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع"⁶¹⁴، وهذا ما كشف النقاب عنه الشيوعي الإيطالي أنطونيو روبي في كتابه "مع عرفات في فلسطين". فيما يقول الصحفي الفرنسي باتريك سيل أن عرفات أرسل أربعة مبعوثين الى هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، بين يولييه واکتوبر 1973، مطالباً بفتح " حوار مع الولايات المتحدة"⁶¹⁵ وكان رد الولايات المتحدة الأمريكية أنه "ليس لديها اقتراحات!".

إن ما طرأ من تغييرات سياسية على فكر منظمة التحرير، كان خطوات اضطرارية ترافقت مع قراءة واقعية لمعطيات الصراع مع إسرائيل. وفرضت هذه الخطوات أفكاراً وسياسات، وتراجعات، وتنازلات، بعيدة عن الثوابت التي آمنت بها المنظمة عند انطلاقها. وثمة تبرير مقبول لهذا التغيير أو الانقلاب في السياسات الوطنية، والذي اعتبره (أبو مازن) اختراقاً للمشروع الصهيوني، فانقاذ ما يمكن إنقاذه يبدو شعاراً منطقياً، بعدما تمكن الاحتلال الإسرائيلي من فرض سياسة الأمر الواقع، عبر تهويد الأرض بالإستيطان، وضم مدينة القدس،

⁶¹³ غليون، برهان. مرجع سبق ذكره. ص 11

⁶¹⁴ روبي، أنطونيو. مصدر سبق ذكره، ص 46

⁶¹⁵ سيل، باتريك. مصدر سبق ذكره، ص 83

وتضييق الخناق على المواطنين الفلسطينيين، من خلال اعتماد اسرائيل لسياسة الإبعاد ومصادرة الأراضي وغيرهما. يختصر عثمان أبو غربية الغاية من هذه المتغيرات بالقول أنها استهدفت "ترويض الأطراف الفلسطينية ودفعها الى مربعات أدنى واستثمار الوقت من قبل الاحتلال للاستمرار في تغييرات الأمر الواقع على الارض"، فالزمن يعمل لمصلحة القوي، و"الوقت غير محايد فهو لمن يستثمره"⁶¹⁶، في تسجيل أكبر قدر من المكاسب السياسية. ومن العوامل المساعدة في تسريع التغيير، يمكن اعتبار تشتت الشعب الفلسطيني داخل وطنه، وفي الدول المجاورة، وفي العالم، وانفصال قيادة م.ت.ف عنه موضوعيا، وبالتالي استمرار تهديدها بخلق بدائل لها، شكّل عبئا ثقيلًا على كاهل قيادة منظمة التحرير، ونقطة ضعف في أدائها السياسي، حيث كانت مجبرة على ادارة أكثر من ساحة، والمقارعة في أكثر من جبهة. فهي غير قادة على التواصل المباشر والسلس مع جماهيرها في الأراضي المحتلة. مما يعني تدني قدرة شعبها على المشاركة في التأثير على قراراتها وتوجهاتها السياسية. لقد عكس التباعد الجغرافي نفسه على الأداء السياسي للقيادات، التي اعتبرت أن شرعيتها الثورية تؤهلها لتبني برامج سياسية، والقيام بخطوات دراماتيكية، ثم تسويقها الى الجماهير لاحقا، وبالكيفية التي تراها مناسبة، وبطريقة دمجت الجديد سياسيا بالقديم عقائديا، كضرورة لا بد منها، لتسهيل التعاطي بروح إيجابية، وبواقعية شديدة، مع المستجدات السياسية، الاقليمية، والدولية. ومن ذلك غض الطرف عن مشروع التحرير، لصالح "التدرج في بناء الكيانية الفلسطينية"⁶¹⁷، كما يقول أحمد قريع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

مما سبق نستنتج أن فشل حركة المقاومة في تأمين وجودها العسكري بالأردن ولبنان، دفع منظمة التحرير الى خيانة التغيير السياسي، وقادها لتحديث مشروعها الوطني، وترك بصمات واضحة على الفكر السياسي الفلسطيني، الذي ظل هاجسه البحث عن بدائل موضوعية لغياب شروط وجود حيز جغرافي فلسطيني، تملك الثورة مقومات السيادة عليه، والإنطلاق

⁶¹⁶ أبو غربية، عثمان. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶¹⁷ قريع، أحمد. السلام المعلق، ط1، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م. ص125

بكفاحها منه. وبالتالي، تعزز الاستعداد الفلسطيني للذهاب إلى التسوية إذا ما لاحت في الأفق، أكثر وأكثر بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت 1982م.

وبعد هزيمة المنظمة في حربها مع إسرائيل عام 1982م أدركت القيادة الفلسطينية أن الكفاح المسلح لم يعد الأسلوب الوحيد الممكن استعماله لحل القضية الفلسطينية، وانها اقتنعت أكثر من أي وقت سبق أنه "ليس أمامها خيار سوى خيار السلام. وأصبح العرب والمنظمة على استعداد لسلام عادل"⁶¹⁸. ويضيف عدنان أبو عودة، أن اتفاق عمان بين الملك حسين وياسر عرفات عام 1985م، كان مؤشرا على أن منظمة التحرير "أصبحت الآن مستعدة للتفاوض حول التسوية"⁶¹⁹، وفي رأيه أنها المرة الأولى منذ عشرين عاما التي تُغيّر فيها المنظمة مواقفها السابقة علنا. ويبرر أحمد قريع هذا التحول الجذري في مواقف وسياسات م.ت.ف. بـ"انهيار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية"، ويواصل تبريره قائلا أنه لم يبق أمام المنظمة خيارات سوى الانتحار بـ"ممارسة كل اشكال الرفض العدمي، أو الغرق في رومانسية نضالية وأحلام اليقظة"⁶²⁰.

6. 5 إشكاليات الوضع السياسي الفلسطيني

لا يمكن فهم دواعي التغيير والتحويلات السياسية في الفكر الفلسطيني بمعزل عن السمات والخصائص العامة التي واكبت الوضع الفلسطيني ابان مسيرة الكفاح الوطني، فشكّلت معيقات وحواجز حالت دون تحقيق م.ت.ف. لأهدافها، اضافت الى أنها استعملت كمبررات للتغيير ونمو تيار الواقعية في الساحة الفلسطينية. وقد ركزنا في بحثنا على أربعة اشكاليات أساسية، وهي:

6. 5. 1 خصائص الوضع السياسي الداخلي الفلسطيني

⁶¹⁸ أبو عودة، عدنان. مرجع سبق ذكره، ص86

⁶¹⁹ انظر: المرجع السابق، ص86

⁶²⁰ قريع، أحمد. مصدر سبق ذكره، ص6

تميز هذا الوضع بثلاثة خصائص: أولها، تعدد فصائل المقاومة، والذي كانت نتيجته تعدد الإجهادات والاتجاهات الفكرية والسياسية، ومن ثم تعدد الانشقاقات التنظيمية. وثانيهما غياب المؤسسة وهيمنة الفرد، وثالثهما محاولات خلق البدائل، وعلاقة الداخل بالخارج.

6. 5. 1. 1 تعدد الفصائل والانشقاقات التنظيمية

بدل أن تكون هذه التعددية السياسية مصدر قوة للمنظمة، وتكريسا حقيقيا للحياة الديمقراطية، تحولت الى نقطة ضعف، حيث شكلت بعض الفصائل امتدادا فكريا وسياسيا للنظام العربي، وتجاوز التنسيق السياسي بين فصائل فلسطينيين معين ونظام عربي ما، عملية التشاور الى التبعية وخدمة سياسات النظام. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ففي حين كانت منظمة الصاعقة امتدادا لحزب البعث السوري، كانت جبهة التحرير العربية امتدادا لحزب البعث في العراق. لذلك فإن التعددية الفصائلية لم تكن عبارة عن تعددية سياسية بالمعنى الدارج للكلمة، وانما هي تعدد لتيارات داخل المنظمة، أفرزت تعدد بالاجتهادات، ثم تعدد بالانشقاقات التنظيمية، وتكديس لها. شكلت هذه الحالة، صورة من صور الضعف السياسي والتنظيمي في منظمة التحرير الفلسطينية، ترتب عليه تنوع الرؤى الفكرية والبرامج السياسية وكذلك التحالفات. فبينما كانت تضع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثلا، في مقدمة أولوياتها التحالف مع العراق مثلها مثل جبهة التحرير العربية التي كان يتزعمها عبد الرحيم أحمد، وكذلك الحال جبهة النضال الشعبي التي كان يقودها سمير غوشة. مالت فتح للتحالف مع مصر والسعودية، في حين كانت الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني يقدمان التحالف مع الاتحاد السوفياتي على غيره من التحالفات. وأما تنظيم الجبهة الشعبية - القيادة العامة الذي يقوده أحمد جبريل، فكان يرغب في تطوير العلاقة مع سوريا وليبيا، مثله مثل منظمة الصاعقة التي كان يقودها زهير محسن، وجبهة التحرير الفلسطينية التي كان يقودها محمد عباس (أبو العباس). هذا التنوع في التحالفات أثار خلافات فلسطينية - فلسطينية، لأن هذه الدول لم تكن على وفاق فيما بينها دائما، ومعظمها امتداد لمحاور عربية - عربية. ولقد أفضى تعدد الرؤى السياسية إلى تعدد الإرادات،

وتعارض المصالح، ومن ثم لإنشاقات وشروح داخل التنظيم الواحد، وفي منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها.

وقعت معظم تلك الانشقاقات، إما كرد فعل لحدث شهدته الساحة الفلسطينية، أو احتجاجاً على سلوك سياسي معين داخل التنظيم نفسه، أو في أوساط منظمة التحرير. كما ان افراط قيادة م.ت.ف باستخدام التكتيكات السياسية، أثار حفيظة بعض الفصائل وحلفائها، لأنها رأت في ذلك اخضاعاً للتوابت الوطنية للمناورة والمقامرة و التجريب السياسي، وليس من زاوية اليقين بضمان النتائج الي قد تؤول اليها. لذلك بدأ مسلسل الانشقاق والاحتجاج منذ 1968م. ففي تشرين الأول من ذلك العام، انشقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة بزعامة احمد جبريل عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأم، وذلك "نتيجة خلافات سياسية في وجهات النظر"⁶²¹ بين التيارين. وفي شباط 1969م، "انسلخ انشقاق يساري بقيادة نايف حواتمة عن الجبهة الشعبية التي يقودها جورج حبش، ليؤسس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين"⁶²².

وفي عام 1974م، انشق صبري خليل البناء، الملقب بـ(أبو نضال) معتمد فتح في بغداد عن حركة فتح، مع مجموعة موالية له. وأنشأ مباشرة منظمة موالية للعراق تحمل اسم "حركة فتح/المجلس الثوري"، حيث نفذ من خلال منظمته عدة اغتياالات لكوادر وممثلي م.ت.ف في دول أوروبية ودولة الكويت. وبرر أبو نضال انشقاقه، بمعارضته لموافقة قيادة الحركة على "الانخراط في التسوية التي عرضها الرئيس أنور السادات"⁶²³، عام 1974م على م.ت.ف بحسب رأيه، وهي التسوية التي لم تر النور، حيث انفرد السادات بعدها بالتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد مع اسرائيل. وفي صيف 1976م، انشقت جبهة التحرير الفلسطينية التي تزعمها

⁶²¹ "تكوين وتنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". تقرير منشور في موقع اليسار الثوري الفلسطيني (2001/1/1م).

http://pflp2.jeeran.com/Page_2.html

(ت.أ) 18-9-2007م

⁶²² جابر، صلاح. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶²³ أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

(أبو العباس) عن الجبهة الشعبية القيادة العامة التي يقودها أحمد جبريل. وقع هذا الانشقاق على خلفية موقف أحمد جبريل الرفض لإدانة التدخل السوري في لبنان في العام 1976⁶²⁴.

وفي حزيران 1983م، بعد خروج قوات م.ت.ف من بيروت عام 1982م، إنشق تيار "فتح الانتفاضة" عن حركة فتح الأم. كان إنشقاقا مدويا هزّ الحركة في توقيتها، واتساعه، وأسبابه، ونوعية الكوادر الفتاوية التي قادته. فقد تزعم حركة التمرد حينها عضوا للجنة المركزية لفتح نمر صالح (أبو صالح)، وسميح كويك (قديري). وكان في طليعة المنشقين أيضا، عدد من القادة العسكريين في فتح كالعقيد سعيد موسى (أبو موسى)، والعقيد أبو خالد العملة وهما عضوا المجلس الثوري لحركة فتح. أعلن المنشقون في حينه، عن معارضتهم لأسلوب (أبو عمار) في إدارة منظمة التحرير، وانتقدوا بشدة "الفساد" المنتشر في م.ت.ف، ودعوا إلى القيام بالإصلاح في فتح والمنظمة معا. رأى المنشقون في عرفات على أنه "مركز الفساد في الساحة الفلسطينية"⁶²⁵، كما احتجوا على تراخي موقف عرفات من "المشاريع الأمريكية التي كانت مطروحة في ذلك الوقت"⁶²⁶، في مقدمتها مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. وبذلك، تقاطعت مواقف المنشقين مع سياسة النظام السوري، الذي اعترض على نهج ياسر عرفات في قيادة المنظمة قبل سنوات من الانشقاق. وبعد قيام حركة الانشقاق، أبعدت السلطات السورية (أبو عمار) من دمشق في حزيران 1983م، وبادرت إلى طرد خليل الوزير (أبو جهاد) القائد العسكري لقوات حركة فتح من الأراضي السورية، وذلك في إشارة لدعمها ومساندتها للمنشقين. وهي بالعرف السياسي خطوات عدائية وصفها ياسر عرفات بمحاولات سورية بعثية لـ "مصادرة القرار الفلسطيني"، والسيطرة على م.ت.ف. فيما اعتبرت حركة فتح محاولات "احتواء" مرفوضة من جانبها، وأكدت في بياناتها على تمسك القيادة الفلسطينية بالقرار الوطني المستقل لمنظمة التحرير. وفي عام 1992م، حدث انشقاق داخل جبهة النضال الشعبي حيث انقسمت الجبهة إلى تنظيمين الأول بقيادة الدكتور سمير غوشة والآخر بقيادة الأمين العام للجبهة

⁶²⁴ الملبجي، إلهامي. (2004/7/24م). "عرفات أشعل الحرائق.. فاحترقت أصابعه". مجلة الأهرام العربي. العدد 383.

(ت.أ) 2007-9-17 <http://arabi.ahram.org.eg/arabi/ahram/2004/7/24/WRLD14.HTM>

⁶²⁵ عرض كتاب ياسر عرفات من الثورة إلى الدولة". (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶²⁶ الملبجي، إلهامي. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

خالد عبد المجيد، وكل منهما يدّعي الشرعية لنفسه. وحدثت انشقاقات غير التي ذكرناها داخل فصائل المنظمة، ولكنها لم تكن بذات أهمية، حيث لم تلبث وأن تلاشت، لأنها مجرد مجموعات صغيرة أرادت التعبير عن احتجاجها على سلوك قياداتها في مناسبات بعينها.

من جهة ثانية، لم تسلم منظمة التحرير نفسها من هذه الانشقاقات، كما أشرنا سابقا. ففي العام 1974م، أقدمت الجبهة الشعبية ومنظمة الصاعقة وجبهة التحرير العربية والقيادة العامة على تشكيل ما سمي بـ(جبهة القوى الراضة للحلول الاستسلامية) بدعم من العراق، وذلك على خلفية إقرار المجلس الوطني الفلسطيني للبرنامج مرحلي في دورته الثانية عشرة. واتهمت هذه الجبهة حركة فتح بقيادة ياسر عرفات، باللهث وراء "سراب التسوية" والتفاوض مع إسرائيل. وتأكيدا على معارضتها لذلك، قاطعت فصائل الجبهة مؤسسات م.ت.ف، واجتماعات اللجنة التنفيذية. وبينما انضمت م.ت.ف الى "جبهة الصمود والتصدي"، جنبا الى جنب مع سوريا والعراق وليبيا والجزائر احتجاجا على زيارة الرئيس أنور السادات الى القدس بالعام 1977م، "عادت" جبهة الرفض" بقيادة الجبهة الشعبية، إلى الهيئات القيادية في م.ت.ف. سنة 1981م⁶²⁷، بعدما بدأت تقترب من قيادة فتح في المنظمة بالعام 1979م. لقد "لعبت الجبهة الشعبية دور" الشريك المنافس" لفتح داخل م.ت.ف، وعندما عجزت عن المنافسة تحولت إلى دور "الشريك المشاكس"⁶²⁸، حيث عادت وابتعدت للمرة الثانية عن المنظمة عام 1985م. وشكلت مع فصائل فلسطينية أخرى، ما سمي في حينه بـ"جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني" والتي ضمت أيضا "الجبهة الشعبية/ القيادة العامة، منظمة الصاعقة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، حركة فتح/ الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح يوسف المقدح/ أبو نضال الأشقر)، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري (عربي عواد)"⁶²⁹، اضافة الى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

⁶²⁷ جابر، صلاح. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶²⁸ للمزيد انظر: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام (د.ت). (ت.أ) <http://www.palestine-info.info/arabic/books/almoqawamah/moqawamah5.htm>. 2007-9-17م.

⁶²⁹ للمزيد انظر، بدوان، علي. (2006/12/3م). "كتاب العنب والرصاص، الحلقة (7)". (ت.أ). مجلة البيان. (ت.أ) 2007-9-17م. الكتاب صدر بعدها في دمشق: دار الاهالي، 2007م.

<http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1164201518878&pagename=Albayan%2FArticle%2FFullDetail>

رفضت هذه الفصائل مجتمعة المشاركة في دورة المجلس الوطني السابعة عشرة التي عقدت في عمان عام 1984م، وذلك في خطوة احتجاجية منها على التنسيق المشترك بين المنظمة والاردن، والذي توجه الرئيس ياسر عرفات بتوقيعه مع الملك حسين على "اتفاق عمان" في شباط بالعام 1985م، الذي نص على تشكيل "وفد مشترك" إلى "مفاوضات سلام" في إطار "مؤتمر دولي" على قاعدة قرارات الأمم المتحدة، "بما فيها قرارات مجلس الأمن" (تلميح إلى القرار 242)⁶³⁰. وكانت وسائل الاعلام قد تحدثت وقتها عن إمكانية قيام علاقة كونفدرالية بين الدولتين الأردنية والفلسطينية، عقب الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد عادت الجبهتان الشعبية والديمقراطية الى اطار م.ت.ف ثانية، في العام 1987م بالاضافة الى جبهة النضال الشعبي، وذلك بوساطة سوفياتية بينهما وبين قيادة فتح، حيث شاركتا في الدورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني رقم (18) التي عقدت بالجزائر في نيسان 1987م.

ظلت بقية فصائل جبهة الانقاذ الموالية لسوريا خارج صفوف م.ت.ف، كمنظمة الصاعقة، القيادة العامة، والمنشقون عن فتح. وبالعام 1994م، عادت هذه الفصائل والتقت للمرة الثالثة في جبهة مناوئة أيضا للسياسة الرسمية لقيادة م.ت.ف. كان مبرر هذا اللقاء اليساري، القومي، الاسلامي رفض أعضاؤه لإتفاقات أوسلو، والعمل كتجمع وطني على اسقاطها. ولتحقيق ذلك، تم إنشاء ما أطلقوا عليه بـ(تحالف الفصائل الفلسطينية العشرة)⁶³¹ في دمشق، برئاسة خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأسبق. ورغم اتساع نطاق هذا التحالف فلسطينيا، والدعم السوري له، فإنه لم يكن ذا تأثير جدي على مسار م.ت.ف.، خصوصا وان كلا من الجبهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين قد خرجتا منه في العام 1998م، وعاد أمين عام الجبهة الشعبية أبو علي مصطفى الى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1999م، وهي الكيان الذي دُشن بناء على اتفاقات اوسلو. كما "تراجعت صيغة التحالف مع انطلاقة الانتفاضة

⁶³⁰ جابر، صلاح. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶³¹ ضم تحالف الفصائل العشرة أعلاه الفصائل التالية: الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية القيادة العامة، حركة فتح الانتفاضة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (جناح خالد عبد المجيد)، منظمة الصاعقة (طلّاع حرب التحرير الشعبية)، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح أبو نضال الأشقر)، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري. وانضم للمنشقين عن م.ت.ف هذه المرة، حركة المقاومة الاسلامية حماس، وحركة الجهاد الاسلامي.

الثانية في 28 / 9 / 2000، وتوحد القوى الفلسطينية في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة⁶³².

بناء على ما تقدم، نعتقد أن الكثير من الانشقاقات التي تمت على خلفية معارضة المنشقين للتسوية السلمية مع إسرائيل، كانت تعبيراً في وقتها عن هواجس أو مخاوف من احتمالية قيام م.ت.ف بالتفاوض مع إسرائيل، وتحديدًا في عقدي السبعينات والثمانينات، مع أن الحاصل في ذلك الحين، كان عبارة عن تكتيكات ومناورات، وجس نبض متبادل من جميع الأطراف، مما يشير إلى تسرع قوى اليسار الفلسطيني بمغادرة صفوف المنظمة واضعافها في ظروف كان المفروض أن يسعى الجميع إلى تعزيز قوتها. والمفارقة الثانية التي لمسناها أيضاً، هي أن جميع الانشقاقات في الساحة الفلسطينية لم تأت تجسيدا لاستقلالية قرار المنشقين وحرصهم الواضح على المصالح الفلسطينية، بقدر ما حظيت هذه الانشقاقات وجبهات المعارضة والاحتجاج بدعم وإسناد وتأييد أنظمة عربية مناوئة لسياسة ياسر عرفات في حينه، ونهج حركة فتح بقيادة منظمة التحرير في مراحل زمنية محددة من مسيرة المنظمة. شمل هذا التأييد وتلك الرعاية العربية أيضاً الانشقاقات داخل حركة فتح. والأدلة على ذلك كثيرة منها، دعم دمشق لفتح الانتفاضة ثم لتجمع الفصائل العشرة، ودعم بغداد وطرابلس لجبهة الرفض وجماعة أبو نضال. وقد يجد البعض في هكذا استنتاج حكماً قاسياً من جانب الكاتب على أداء المعارضة الفلسطينية، التي نجحت في أن تعمل كمعارضة، ولكنها فشلت تماماً في تحقيق أي من أهدافها المعلنة. فكثير من الفلسطينيين يعتقدون أن هدف اليسار الفلسطيني في جوهره، خدمة المصالح العليا للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وليس المقامرة بها. لكن محدودية موارده المالية، والوسائل التي امتلكها كثير معارض محلياً، ودولياً، لم تكن كافية للتغلب على نهج أبو عمار، ونهج التسوية. وهذا صحيح، ولكنه لم يخل من آثار جانبية أضعفت المنظمة سياسياً وبنوياً.

لقد تجاوزت هذه التشكيلات الاعتراضية حدود عمل المعارضة السياسية المتعارف عليها، فمن ناحية، لم تأخذ شكل المعارضة من داخل المنظمة أو من داخل مؤسسات النظام

⁶³² بدوان، علي. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

السياسي الفلسطيني نفسه، وإنما جاءت من خارجه، وتمت بعد اللجوء الى نظام عربي يؤيد سياسة المنشقين ويعارض سياسة القيادة الرسمية. ومن ناحية ثانية، حينما تبدأ المناكفات وعمليات الاتهام والتشهير، يجري تحويل المعركة من معركة مع إسرائيل الى حرب سياسية واعلامية فصائلية داخلية، وأحيانا الى صدام عسكري. وقد يقول قائل، أننا بذلك نحمل المعارضة الفلسطينية المسؤولية عن الكثير من الأوضاع الشاذة في الساحة الفلسطينية، رغم خروج قيادة المنظمة عن أهداف الشعب وميثاقه، الذي يحكم حركته السياسية، ونتجاهل النتيجة التي آلت اليها الأمور، بإنهاء منظمة التحرير عمليا على يد منظمة التحرير لصالح السلطة الفلسطينية، وهذا ما تريده اسرائيل، وكانت تعترض عليه المعارضة الفلسطينية. ولكن هذا لا ينفى تقاطع مواقف العديد من فصائل المعارضة سياسيا، مع بعض المواقف العربية الرسمية المناوئة لسياسة القيادة (المتنفذة) في م.ت.ف، بهذه المرحلة أو تلك.

النتيجة المتوقعة من هذه المحددات المستجدة على العلاقة الفلسطينية- الفلسطينية هي إرباك منظمة التحرير، وإضعاف دورها السياسي والتشويش على معركتها ضد اسرائيل، حتى لو كانت معركة من أجل السلام. وكذلك، إرباك الجماهير الفلسطينية، وزعزعة استقرار المجتمع الفلسطيني. فهذه الخلافات كانت تدب في التجمعات الفلسطينية كالنار في الهشيم، أي تمتد بسرعة الى أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، وتثير صراعات داخلية لا ضرورة، ولا متسع لها. وأما الاستنتاج الممكن التوصل اليه من هذه البلبلة، فيشير الى أن المجال السياسي المتاح لم.ت.ف التحرك بداخله من قبل الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط، هو مجال محدود للغاية. ومعنى ذلك، أنه لم يكن مسموحا أن تقوى منظمة التحرير سياسيا أكثر من اللازم أولا. فهذه القوة لو حدثت، ستشكل مصدر قلق لاسرائيل وأميركا، ولبعض الأنظمة العربية أيضا. وثانيا، لم يكن مسموحا أن تذهب قيادة المنظمة بموضوع استقلالية قرارها بعيدا عن سقف العمل العربي السياسي الرسمي بكل ما يتعلق في القضية الفلسطينية. ومن الممكن القول، أن هناك ترابطا وتداخلا ملحوظا بين الانشقاقات الفصائلية، والأحداث الميدانية التي كانت تجري على الأرض، والتغيرات التي كانت تواكب ذلك في سياسات المنظمة، وخاصة السياسات التهديدية والمتهاونة.

ما يثير الدهشة والاستغراب، أن فصائل المقاومة التي "وجدت في (م.ت.ف) إطاراً موحداً على قاعدة الشراكة، أو ما يسمى بالجبهة الوطنية الموحدة"⁶³³، التفت في البداية حول المشروع الوطني للمنظمة، وصاغت برنامجها السياسي المرحلي، مستفيدة من ظلال التعددية السياسية التي ميّزتها، ومن تلونها الفكري. فهناك فصائل (وطنية، قومية، بعثية، ناصرية، ماركسية لينينية، ماوية، علمانية، يسارية، يمينية،..الخ). ولكن هذه الفصائل لم تحافظ على ائتلافها الجبهوي، كما لم تصمد في وحدتها حتى إنجاز مهمة التحرير. فالخلافات بين قوى التحرر عادة ما تنشب قبيل وبعيد التخلص من الاستعمار أو الاحتلال، كما حصل في أفغانستان، الشيشان، والصومال، وفلسطين أيضاً.

وأما المسألة الثانية المثيرة أيضاً، فتتمثل في أن قوى جبهة الرفض، وجبهة الانقاذ، ومعظم تحالف الفصائل العشرة، عادت طواعية إلى صفوف منظمة التحرير لاحقاً، بينما لم تتراجع م.ت.ف قيد أنملة عن مواقفها المعلنة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، إذن، لماذا كان الانشقاق من أصله؟؟. فمنذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة "تعددت التصورات المطروحة لمعركة التحرير، وتعددت الاجتهادات في تحديد دور " الكيان الفلسطيني" في المعركة وطبيعته"⁶³⁴، كما يقول شفيق الحوت ممثل م.ت.ف الأسبق في بيروت.

وبخصوص المعركة مع العدو، هناك من توصل من فصائل المنظمة الى نتيجة مفادها أن "المرحلية"، أو التحرير على مراحل هو خير وسيلة لبلوغ الهدف الاستراتيجي كحركة فتح والجبهة الديمقراطية، في حين تمسكت قوى فلسطينية أخرى بالتحرير كغاية، ومنها القيادة العامة، وحركتي حماس والجهاد الاسلامي مثلاً. شمل الخلاف أيضاً دور الكيان الفلسطيني المرتقب، هل هو كيان مناضل أو مقاتل، أو مجرد كيان يقدم خدمات لمواطنيه شأنه في ذلك شأن العديد من الانظمة العربية. وهذه مسائل لم تخدم القضية الفلسطينية بقدر ما أعاققت الجهود المبذولة سواء في المقاومة أو عند التسوية، وانعكست بالتالي على أجواء الوحدة الوطنية بين

⁶³³ أبو سريّة، رجب. (شباط 2006م). "بطيريركية الثقافة الفلسطينية". مجلة رؤية. العدد 29. (ت.أ.) 16-8-2007م

<http://www.sis.gov.ps/arabic/rova/29/page15.html>

⁶³⁴ الحوت، شفيق. مصدر سبق ذكره، ص23

الفصائل، وفي الأوساط الجماهيرية المؤيدة لها، عدا عن أن بعض هذه الفصائل كان مقربا في الساحة الفلسطينية من هذا النظام العربي أو ذلك. لقد كان من المفروض والمتوقع أن تعزز هذه التعددية قوة م.ت.ف، لكونها مؤشرا على ثراء الحياة السياسية الفلسطينية في (ديمقراطية غابة البنادق) كما وصفها ياسر عرفات يوما ما، ولكنها لم تحقق هذه الفرضية.

المسألة الثالثة تتعلق بعدم استفادة فصائل المنظمة من تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، بالطريقة المثلى، خاصة ما يتعلق بالوحدة الوطنية. ورغم انتباه فصائل المقاومة المعاصرة للكثير من الأخطاء التي وقعت في تلك الفترة، ومحاولة تجنبها، إلا أنها ظلت أسيرة للخلاف القائم على الاعتقاد بوجود تيارين في الثورة، تيار مع المقاومة المسلحة حتى النهاية، وآخر مع التسوية، ومع توظيف الكفاح الوطني لخدمة هذا البرنامج. المشكلة أن كلا التيارين كانا يتقاطعان بمواقفهما السياسية تارة، ويتباعدان تارة أخرى بحسب المناخ السياسي السائد في المنطقة. وهذه الصورة قريبة نوعا ما للصورة السياسية الفلسطينية التي سبقت قيام م.ت.ف. فقد إنطوت التجربة الماضية (1920-1948) على انشاقات وخلافات وانقسامات مأساوية داخل الحركة الوطنية، أعاقت عملية الدفاع عن الوطن الذي كان مهددا بالتقسيم والضياع. كما زادت من اعتماد القوى الفلسطينية على الأنظمة العربية. وأصبح هناك تياران مركزيان في فلسطين، الأول يمثله المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يقوده المفتي الحاج أمين الحسيني ومثّل جوهر الوطنية الفلسطينية، وسُمي أنصاره بـ"المجلسيين". التيار الآخر المعارض له والمقرب عمليا من الاستعمار البريطاني ضم رموز بعض العائلات المعروفة في فلسطين. انضوت الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في إطار أحد التيارين، وتبدلت معطيات الصراع في جوهرها من معركة ضد الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني، إلى ظاهرة موازية لها، تتم عن تنافس وخلاف داخلي، وانقسام أنذاك الحركة الوطنية وزادها ضعفا الى ضعفها.

الملاحظة الرابعة التي يمكن رصدها في هذا الإطار أن التكتيكات والمبادرات التي لجأت لها قيادة المنظمة لم ينته العمل بها بإنهاء المرحلة التي استوجبت طرحها، وتبنيها، أو

استعمالها، وإنما تحولت الى جزء من تراث المنظمة، وثابتا من الثوابت في عملها السياسي. فمثلا، برنامج النقاط العشر الذي تم تداوله في الأوساط الفلسطينية منذ العام 1972م، ثم أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م كان تمهيدا لمشاركة م ت ف في المؤتمر الدولي للسلام المزمع عقده وقتها في جنيف، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. وحينما فشل المؤتمر لم يتم العودة عن هذا البرنامج الى المشروع الوطني الذي نص عليه الميثاق الوطني عام 1969م، مما يعني ان قيادة م.ت.ف كانت بحاجة الى ظروف سياسية مناسبة، لاجداث التغيير السياسي في برنامجها أو تكييفه نحو المزيد من الواقعية السياسية.

6. 5. 1. 2 غياب المؤسسة وهيمنة الفرد

أما المستوى الثاني فقد نتج عن خلل بنيوي أدى الى تغييب المؤسسة كنظام، ومصدر للتشريع والفعل السياسي المنظم، بحيث بدأ دورها يتضاءل تدريجيا، مقابل تنامي دور الفرد القائد، صاحب الشخصية الكرزمانية، والشرعية الثورية. هذا الخلل مكّن الرئيس عرفات من الهيمنة على القرار السياسي للمنظمة، ساعده في ذلك طبيعة الظروف المحيطة بالثورة من حيث تشتتها، وضعف فصائل المعارضة، إضافة إلى سيطرته على حركة فتح بوصفه زعيمها التاريخي بلا منازع.

لقد أضعفت الخلافات المتتالية، والانشقاقات التي لم تقف عند حدود معينة، دور م.ت.ف كمؤسسة للتشريع، وكمعقل من معاقل القرار السياسي الفلسطيني. وتناسب هذا الضعف طرديا مع تزايد سيطرة رئيس المنظمة ياسر عرفات، وهيمنة التيار المركزي فيها على مكونات القرار الوطني العام، ومن ثم توجيه سياسة المنظمة بما ينسجم والتطلعات الفتاوية في حماية المشروع الوطني، وتحديثه، وتحقيق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية بما يتلائم والمستجدات السياسية في المنطقة والعالم. وعندما ننظر الى سياسات وقرارات المنظمة نجد أن تغييب دور المؤسسة، وهيمنة فتح عليها، وسيطرة عرفات على قرارها السياسي، تعتبر من السمات الأساسية التي رافقت عملها وصبغته بطابعها الخاص. فغياب المؤسسة وسيطرة الفرد عليها، ليس المقصود بها عدم وجود مؤسسات وهياكل ل م.ت.ف.، وإنما المقصود هو تهميش دور المؤسسة وطغيان

دور الفرد القائد عليها. وعلى الأغلب تبعيتها له، بدل خضوعه لقراراتها. وفي هذه الحالة يتم تبادل الأدوار بدرجة ما بين الفرد والمؤسسة بشكل مغلوطة، ومعكوس، يؤدي الى افراغ فكرة القيادة الجماعية من محتواها، وبالتالي تفرد الزعيم القائد في توجيه دفة القيادة، بدرجة تشل فاعلية القوى المشاركة في النظام أو المنظمة، وهو حال النظم الدكتاتورية، التي تستبد بالقرار، وتجعل من العلاقة المباشرة بين القائد والشعب، تجسيدا لرغبة مشتركة في تحقيق الأهداف الوطنية، وبحيث تُضفي مؤسسات النظام السياسي الشرعية على سياسات القيادة، ولا تشترك عمليا في صنعها، مما ينعكس سلبا على أهداف ومصالح الشعب العليا.

وبخصوص سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، يجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين مهمين. الأول: أن الزمن العربي الذي انطلقت فيه حركة فتح، وخرجت من رحم المنظمة هو أقرب إلى "زمن الحزب الواحد القائد، والنظم العسكرية الصارمة، وغياب المساءلة البرلمانية في طول العالم العربي وعرضه"⁶³⁵. وإذا كان هذا هو حال الأنظمة المستقلة، فكيف سيكون عليه حال المنظمة التي تعمل في وسط عربي لا يعرف التعددية! كما يقول عثمان أبو غربية، بينما مطلوب منها "العيش في هذا الوسط والجمع بين قوى سياسية فلسطينية مختلفة في اطار جبهوي واحد"⁶³⁶.

الأمر الثاني الذي يجب أن لا يغيب عن بالنا، أنه مع تأسيس م.ت.ف، تم إنشاء هيئة تشريعية تابعة لها، عملت كبرلمان في المنفى، بعد تشكيلها بموجب النظام الأساسي للمنظمة من مندوبي فصائل المقاومة، وعدد من المستقلين، بالإضافة الى ممثلين عن الاتحادات الشعبية والنقابية الفلسطينية، كما قلنا في فصل سابق. وبحسب المادة السابعة من هذا النظام، فإن المجلس الوطني هو " السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها"⁶³⁷. كما جرى تكوين اللجنة التنفيذية للمنظمة، وغيرها من المؤسسات

⁶³⁵ الأزعر، محمد خالد. (2002/7/7م). "مصير عرفات أم مصير النظام والقضية"؟! سلام اون لاين. (ت.أ) 1-8-2007م. <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article06.shtml>

⁶³⁶ ابو غربية، عثمان. (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁶³⁷ "النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". (2004/5/31م). الملئقى الفتاوي. (ت.أ) 17-9-2007م. <http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=3674>

المتنوعة والدوائر المتخصصة، وفق نفس النظام. وعليه، فإن "سيطرت حركة فتح على ناصية القرار السياسي في م.ت.ف من خلال نسب "الكوتا" [المحاصصة] التي ضمنت للحركة أغلبية بمساعدة عدد من المستقلين"⁶³⁸، كان تلقائياً، لأن حصة فتح في مقاعد المجلس الوطني واللجنة التنفيذية ومختلف مؤسسات م.ت.ف شكلت أغلبية مقابل بقية الفصائل. وهذه الأغلبية تم تعزيزها ديمقراطياً من خلال فوز قوائم فتح في معظم الجولات الانتخابية للاتحادات الشعبية والنقابية الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه، حيث تم اعتماد عدد من أعضاء الهيئات القيادية لهذه الاتحادات، كأعضاء في المجلس الوطني بدون أية معوقات. وبذلك استمرت الحركة في الهيمنة على م.ت.ف منذ العام 1969م، وحتى بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م. وقد يقول قائل إن، أين المشكلة في ذلك، وما الذي أثار حفيظة الفصائل الأخرى؟، وهي تعلم سلفاً، أن من بدهيات العمل السياسي، أن يسعى الحزب القائد لتمير برنامج و سياساته مستغلاً حصوله على الأغلبية البرلمانية، ولماذا وصلت فصائل اليسار الفلسطيني اتهام فتح وياسر عرفات تحديداً، - طوال العقود الثلاثة الماضية- بالهيمنة على المنظمة، والتفرد بالقرار السياسي ومتعلقاته.

يعتقد الكاتب أن تأكيد المادة الثالثة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير على أهمية القيادة الجماعية لهيئات المنظمة لم يكن تأكيداً مجرداً، وإنما تم ربطه من الناحية الاجرائية في نفس المادة باحترام الأقلية لإرادة الأغلبية، حيث أسس النظام لعلاقة ديمقراطية داخل أطر المنظمة. ويبدو أن تجاوز هذه القواعد وعدم الالتزام بها من قبل جميع الأطراف الفلسطينية، خلق أرضية للخلاف، وتبادل الاتهامات، حيث غابت المؤسسة عن الفعل السياسي، وأصبحت مظلة للقرار والتغيير، وتراجع دورها في صناعة القرارات التاريخية والاستراتيجية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. إن استمرار حركة فتح في سيطرتها وهيمنتها على م.ت.ف، وحمائيتها من بعض الفصائل التي كانت تتحرك في معارضتها لقيادة المنظمة، بناء على رؤى مشتركة مع بعض الأنظمة العربية، أو نتيجة لتحليلات سياسية خاصة بها، دفع الحركة الى المزيد من

⁶³⁸ الحيلة، أحمد. (13/10/2006م). "حركة فتح من الولاء للثوابت والحقوق.. إلى الهيمنة وعصبيية الانتماء"، شبكة

فلسطين للحوار. (ت.أ) 17-9-2007م

خطوات الاحتواء لمنظمة التحرير، للحيلولة دون تغيير م.ت.ف، بما لا يخدم المصالح الفلسطينية العليا حسب تعريف حركة فتح لها. وبينما فشلت فصائل المعارضة في إحداث التغيير على برامج المنظمة، فقد نجحت تيارات في فتح بشد م.ت.ف ناحية التسوية أو ما اعتبرته واقعية سياسية بالتدرج. والمفارقة هنا، أن إحدى قوى اليسار ممثلة بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هي التي مهدت منذ العام 1972م، لإيجاد الأرضية التي انطلقت منها تلك التيارات الفتاوية لطرح أفكارها ومشاريعها لاحقاً، وتبنيها رسمياً فيما بعد. فالجبهة الديمقراطية هي صاحبة مشروع إقامة السلطة الوطنية على أية أرض يتم تحريرها أو تتسحب منها إسرائيل.

صحيح أن فتح هيمنت على القرار السياسي الفلسطيني، وعلى المنظمة التي صقلتها بطابعها وسياساتها الخاصة، إلا أن الذي ساعدها في ذلك طبيعة دورها الوطني كحركة تحرر، واحتفاظها بصيغة (النصف + واحد) في مختلف مؤسسات المنظمة الرسمية والشعبية والوطنية. وفي تقييمه لدور مؤسسات م.ت.ف. وخاصة دورات المجلس الوطني الفلسطيني، وصفها أحد الباحثين الفلسطينيين بأنها "أقرب إلى المهرجانات السياسية منها إلى برلمان سياسي فلسطيني"⁶³⁹، أي أن القرارات تُطبخ في الكواليس قبل انعقاد المجلس، وفق ارادة فتح التي استغلت ضعف فصائل المعارضة الفلسطينية، وأطلقت يد القيادة بالعمل بحسب الطريقة التي يراها ياسر عرفات. يقول كاتب آخر، أن عرفات استثمر هذا الوضع، و"عمل على إيجاد مراكز قوى ذات مصالح متضاربة لكنها في نفس الوقت تشعر أنها مدينة له، ويكون قادراً على الإمساك بزمام الأمور"⁶⁴⁰، في م.ت.ف، وصارت إحدى المشكلات التي تواجهها المنظمة، هي "إصرار ابو عمار على الانفراد بالقرار"⁶⁴¹. فهو كما وصفه كاتب ثان، "رجل الثورة ورجل الدولة، ديكتاتوري صلب بالقدر الذي يضمن تماسك الساحة الفلسطينية، وديمقراطي منفتح بالقدر الذي يتيح لخصومه التعبير عن آرائهم"⁶⁴².

⁶³⁹ الزين، سمير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁴⁰ حمزة، محمد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره. قارن ايضا رجب ابو سريه، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁴¹ أبو بكر، توفيق. مسيرة التسوية السياسية 1973-1994، مرجع سبق ذكره. ص 13

⁶⁴² كيوان، مأمون. (أكتوبر 2003م). "ما بين الدولة والثورة لم تأت الدولة ولم تنتصر الثورة"، مجلة النور. العدد

149. (ت.أ) 15-9-2007م.

حقاً، كان الرئيس الفلسطيني شديد الحرص على الإمساك بالخيوط في جميع الظروف، واحتفظ بمجموعة من التوازنات حوله بما يجعله القادر على اتخاذ القرار، ومرجعيته في نفس الوقت. ومن خلال انتهاجه لسياسة احتواء المنظمة أوجد "مجموعة من الأشخاص حوله تتنازع فيما بينها بشكل دائم"⁶⁴³، لكنها تتفق على وحدانية قيادته لها وللمنظمة ولحركة فتح في آن واحد، مما أدى في نهاية المطاف إلى "تعاضم واستفحال ظاهرة شخصنة القيادة العرفانية"⁶⁴⁴.

وصف الكاتب الفلسطيني هاني المصري النظام السياسي الفلسطيني بأنه نظام "فصله ياسر عرفات على مقاسه"⁶⁴⁵ الخاص به. وان كان لا يستطيع أحد أن ينكر الدور التاريخي لياسر عرفات في النضال من أجل فلسطين وفي الكفاح من أجل إبقاء القضية الفلسطينية كجوهر للصراع في المنطقة، إلا أنه من الصعب أن يغض الطرف عن الطريقة الدكتاتورية التي قاد بها أبو عمار الشعب الفلسطيني خلال عقود، معززا سلطته - حسب وجهات نظر الكثير من الباحثين - بالاستناد على الشخصيات الفاسدة في المواقع المختلفة⁶⁴⁶ بالمنظمة. وهي الظاهرة التي سبق وانتقدها قادة وكوادر في حركة فتح نفسها، وفي فصائل المعارضة التي وقفت ضد الفساد والترهل والمحسوبية التي نفشت في صفوف م.ت.ف، والتي سببت نقمة في أوساط كوادر المنظمة والشعب الفلسطيني، فيما خلقت على المدى البعيد أزمات متتالية في فتح ومنظمة التحرير على الصعد كافة. ويعلل أحد الباحثين أسباب هذه الظاهرة باختيار القيادة (المتنفذة) في فتح - عن خطأ- إستراتيجية إدارة الأزمة، عوضاً عن اعتماد إستراتيجية حل هذه الأزمة، وهو ما يعني أنها اختارت أن تتعايش مع هذه الأزمة أو ربما تعتاش عليها"⁶⁴⁷.

http://www.annoormagazine.com/mag/ar/149/malafat/malafat_05.asp

⁶⁴³ النعامي، صالح محمد. (2002/7/9م). "محنة القيادة الفلسطينية.. الحصاد المر لأسلوب الشللية". اسلام اون لاين.

(ت.أ) 15-9-2007م. <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article10.shtml>

⁶⁴⁴ حمزة، محمد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁴⁵ المصري، هاني. (2005/1/4م). "ما العمل في المرحلة الراهنة.. بعد رحيل عرفات". اسلام اون لاين. (ت.أ) 15-

9-2007م. <http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/01/article03.shtml>

⁶⁴⁶ النعامي، صالح محمد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁴⁷ حمزة، محمد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

النتيجة المنطقية لهذا الوضع ولهذا التسلط والاستحواذ على القرار الفلسطيني، أن يتحكم الرئيس عرفات بمسار القضية الفلسطينية بشكل عام وفي مناسبات بعينها، كالحرب الأهلية في الأردن، ثم التنسيق مع الملك حسين، والصدام في لبنان مع اليمين اللبناني، ثم المعركة مع السوريين، وإعادة العلاقات مع مصر عقب خروجه من طرابلس في شمال لبنان عام 1983م، والتحالف مع الرئيس العراقي صدام حسين قبيل حرب الخليج الأولى والثانية (1989-1991). وبحسب الكاتب ابراهيم حمامي، فإنه "بعد انتهاء الدورة الخامسة عشر للمجلس الوطني (دمشق 1981/04/11)، ازداد نفوذ ودور اللجنة التنفيذية على حساب المجلس الوطني وأصبحت القرارات محصورة في شخص عرفات"⁶⁴⁸.

إجمالاً كان دور أبو عمار حاسماً في تحديد تحالفات منظمة التحرير، وكذلك في قبول ورفض المشاريع والأفكار السياسية التي كان يأتي بها المبعوثون والوسطاء من الدول المختلفة، حتى صار المكان الذي يتواجد فيه أبو عمار مع النخبة المحيطة به، بمثابة "مركز العمل الوطني الفلسطيني وموقع الثقل المركزي لصناعة القرار الفلسطيني"⁶⁴⁹، وأمسى كأنه البديل أو يكاد للمؤسسة القيادية الفلسطينية، التي من المفروض أن تقوم بالدور الذي أقيمت من أجله، حتى أن الكاتب سمير الزين أطلق على هذه النخبة مسمى "قبيلة العمل السياسي"⁶⁵⁰، في إشارة منه إلى التشابه بين النظام القيادي في م.ت.ف والنظام القبلي. ودوام التنقل مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي للقيادة، وهذه مسألة ليست في صالحها، ولا في صالح ادائها، لأنها مضطرة لمراعاة الأجواء السياسية العربية، وردود فعل الدول العربية على قراراتها، حتى لو أخذت قراراتها صفة القرار الوطني المستقل، أو لم تأخذها. وفي ظل تنامي الضعف والتشتت الفصائلي واستمرار هيمنة لفتح، لم تتمكن قوى اليسار من توسيع قاعدتها الشعبية لتنافس فتح، أو لتحد من وهج قيادة عرفات للمنظمة، الذي بقي وحده المسيطر في الساحة الفلسطينية على مسارب القرار وعلى مقدرات المنظمة. ولم تعمل تلك القوى أيضاً، على طرح مبادرات وأفكار سياسية تحظى

⁶⁴⁸ حمامي، ابراهيم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁴⁹ الزين، سمير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁵⁰ انظر : المرجع السابق.

بتأييد الجماهير، واقتصر نشاطها على مواصلة الكفاح ضد اسرائيل، والتمسك ببرامجها التي لم تلق دعما كبيرا من الشعب، بدليل نتائج الانتخابات في الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية لسنوات طويلة. كما انصبت جهود قوى اليسار الفلسطيني وتيار المعارضة عموما على التصدي لما أسموه بنهج اليمين المتمثل في أداء "القيادة الرسمية للمنظمة"، التي تريد الانخراط في تسوية سياسية (استسلامية) بحسب أدبيات تلك القوى و الفصائل. اضافة الى ذلك، فان استمرار سيطرة فتح على م.ت.ف، وعدم قدرة الأطراف الأخرى من مجاراتها في ذلك، يعود لأسباب غير تلك التي ذكرناها، ومنها مثلا سيطرة فتح على المال والإعلام والتعيينات في المنظمة، ودعم الدول المؤثرة في النظام الاقليمي العربي للحركة، كالدعم الخليجي والسعودي، والمصري وهي دول معروفة بتوجهاتها السياسية. كما أن عدم معاداة فتح للإسلام، النابع من عدم اعتناقها لعقيدة يسارية بعيدة عن حضارة وتاريخ وتراث الشعب الفلسطيني مكنها من التفوق على فصائل اليسار من حيث استقطاب اعداد اكبر من الجماهير لتأييد أفكارها السياسية. وساعدت القوة العسكرية لفتح في استمرار هذه السيطرة، لأنها شكلت رافدا لتقوية مكانة عرفات في قيادة منظمة التحرير. وأخيرا وليس آخرا، فان دعم المستقلين في المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية لآبو عمار ولسياسات فتح عزز قدرة الحركة في مواصلة سيطرتها على قرارات م.ت.ف.

6. 5. 1. 3 محاولات خلق البدائل وعلاقة الداخل بالخارج

وفي المستوى الثالث، أثرت طبيعة العلاقة التي سادت بين جماهير الأرض المحتلة، وأذرع فصائل المنظمة في الداخل، مع قيادة المنظمة وفصائلها الرئيسية في الخارج. فقد شكل هذا التباعد والفصل القسري بين الداخل والخارج عنصر ضغط على م.ت.ف، ومصدر قلق أحيانا، بسبب محاولات اسرائيل والولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية خلق بدائل لقيادة المنظمة، أو حصر التسوية السياسية بمنح دور أبرز للداخل على حساب الخارج. ورغم الشرعية العربية والدولية التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن التجربة الفلسطينية

مرّت في ظروف صعبة ومتنوعة⁶⁵¹، وبالتالي استمرت محاولات ايجاد بدائل للمنظمة على قدم وساق، سواء من قبل الولايات المتحدة واسرائيل، أو من جهة بعض الأنظمة العربية كسوريا والاردن على سبيل المثال. وبينما حاولت اسرائيل وأميركا التركيز على بعض الشخصيات الفلسطينية والتيارات الدينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنحها نوعا من التسهيلات والاعتراف بشرعيتها على حساب شرعية القيادة الفلسطينية، قامت سوريا عبر تشجيع الانشقاقات عن المنظمة وفي داخل حركة فتح بنفس المهمة، لعلها تنجح في ايجاد قيادة موالية لها، ومعارضة لسياسات ياسر عرفات المؤيدة للدخول في التسوية السياسية. من جانبها شجعت اسرائيل حركة الاخوان المسلمين على تكثيف نشاطاتها في الأراضي المحتلة، وقطاع غزة على وجه التحديد، وغضت الطرف تماما عن المؤسسات التابعة لها من جمعيات ومراكز وهيئات نواد، ولم تتخذ أية اجراءات تعسفية بحقها كما فعلت بحق المؤسسات والكوادر التابعة لفصائل منظمة التحرير، وذلك لتفويض نفوذ م.ت.ف. آنذاك، وللتمهيد للاصطدام معها.

وقبل ان تتطلق حركة حماس من صلب حركة الاخوان المسلمين عام 1988م، وتمارس العمل المسلح ضد اسرائيل، راهنت الحكومات الاسرائيلية -كما يبدو- على اعتدال مواقف الاخوان المسلمون في فلسطين مقارنة بمواقف وسياسة م.ت.ف، حيث لم تعلن هذه الحركة منذ العام 1967م عن أية نشاطات مناوئة للاحتلال الاسرائيلي، قبل انخراطها في هكذا نشاطات عند اندلاع الانتفاضة الاولى عام 1987م. كما أن النظام الاردني لم يدخر جهدا أثناء حكم الملك الراحل حسين لتعزيز مكانته في الضفة الغربية، وذلك من خلال التواصل المستمر مع الشخصيات التقليدية التي كانت موالية له، أو تلك التي تقلدت مناصب في المؤسسات الأردنية الرسمية أيام الحكم الاردني للضفة الغربية قبل العام 1967م. وحاول العمل على تكريس نفوذه في الاراضي المحتلة قدر المستطاع سواء عبر الولاية الاردنية المعترف بها من اسرائيل على الاوقاف الاسلامية وموظفيها، وايضا على قطاع التعليم الفلسطيني حيث استمر في دفع رواتب للمعلمين الفلسطينيين أيضا لسنوات طويلة. وللأردن مبرراته السياسية القوية في ذلك، وخاصة بعد الحرب الأهلية في الأردن عام 1970م بين النظام الأردني ومنظمة التحرير.

⁶⁵¹ الزين، سمير. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

منظمة التحرير الفلسطينية التي انزعجت من هذه الاجراءات جميعا، والمحاولات لخلق بدائل لها، سعت في المقابل لتقوية وجودها السياسي ونفوذها على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر تمويل العديد من النشاطات لأنصارها ومؤييدها من ناحية، وبواسطة استقطاب الشخصيات الفلسطينية التقليدية ومد جسور الثقة والتواصل معها، اضافة الى تمويلها لمجموعة من وسائل الاعلام المحلية التي عملت عبر الهامش الضيق الذي منحتة قوات الاحتلال للصحف الفلسطينية بالعمل من خلاله، والمقصود بهذا الهامش الضيق رزمة القوانين العسكرية التي فرضتها على الضفة وغزة، وقيدت حركة وحرية العمل الصحفي الفلسطيني. والغريب أن المنظمة شجعت التعامل مع الشخصيات التقليدية وبعض الأكاديميين، ورموز العائلات، بدل دعمها لكوادر التنظيمات الفلسطينية التي تشكل امتدادا عقائديا وسياسيا لها، والتي كانت مستهدفة من جانب قوات الاحتلال على الدوام. فبقيت هذه التنظيمات ضعيفة الفعل الميداني، رغم نشاطها الجماهيري الملحوظ لتوفير التأييد للمنظمة كرمز للهوية الوطنية. وفي اعتقادنا أن سياسة م.ت.ف لم تساعد في ابراز قيادات وطنية لها شعبية كبيرة في الاراضي المحتلة، بشكل جدي، خشية تنافس هذه القيادات مع قيادات المنظمة في الخارج. وظل الداخل على العموم مهملًا من حيث دوره في القرار السياسي الفلسطيني الرسمي حتى اندلاع الانتفاضة الأولى، حيث تغير الحال، بفعل انتقال مركز العمل وساحة الصراع مع الاحتلال من لبنان الى الاراضي المحتلة، وعندما تفجرت الثورة الشعبية العارمة عام 1987م، حاولت قيادة المنظمة السيطرة عليها من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (قاوم)، والتي اعتبرتها ذراعًا كفاحيًا لـم.ت.ف. يقول اللواء زكريا حسين في هذا المضمار "عندما كانت منظمة التحرير في لبنان كان معظم ثقلها في الخارج، فيما كان ممثلو الداخل مجرد أرقام بلا وزن أو قيمة في المجلس الوطني"⁶⁵². صحيح أن وجود الثورة الفلسطينية خارج أرض الوطن، وتمركزها مع مؤسساتها وقياداتها وكوادرها في الأقطار العربية المجاورة، وفي مخيمات اللاجئين، جعل منها المرجعية السياسية العليا للشعب الفلسطيني بشكل تلقائي، في ظل تواجد حوالي ثلثي هذا الشعب في الشتات. ولكن صيغة العلاقة التي تم اعتمادها بين الداخل والخارج، حالت دون نمو دور التنظيمات في الداخل سياسيا، وكفاحيا، فامكانتها محدودة أصلا، وعملها سرّي بسبب استهدافها

⁶⁵² الزعتره، ياسر. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي. أما الخارج الفلسطيني فهو الأصل والقائد والمركز والمتبوع الذي يملك مقومات القرار والامكانيات، والداخل هو الفرع والتابع والذراع. والخارج هو صاحب النشاط العلني المسلح، والداخل يعمل تحت الأرض وفق قواعد العمل السري. والخارج يمتلك الشرعية السياسية والثورية، والداخل شرعيته امتداد لشرعية المنظمة. والخارج هو القوي سياسيا وعسكريا، والداخل هو الضعيف من الناحيتين. والخارج هو صاحب المبادرة والفعل، والداخل ملحق من ملاحق العمل الوطني. وبالنتيجة لم يتم استثمار ساحة الداخل وتحويلها لساحة فعل حقيقي ضد الاحتلال خلال عقدين من الزمن على الأقل (1967-1987م)، الأمر الذي حدا بعضو المجلس الوطني الفلسطيني ادوارد سعيد لإبداء خشيته الصريحة على ضياع الشعب الفلسطيني ما لم يتم اعتماد سياسة تربط بين فلسطيني المنفى بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة⁶⁵³.

لقد أدى إجتماع هذه العناصر الثلاثة، وتفاعلها مع غيرها بالتأكيد، إلى بروز حالة من الضعف السياسي والتنظيمي، كما ولم تتجح الشعارات الحماسية المرفوعة في تغطية هذا الضعف، كالتحرير من البحر إلى النهر، والدفاع عن استقلالية القرار الوطني. كما لم ينجح في ذلك، النفخ الاعلامي كالقتال عن كرامة العرب والمسلمين، وأن المنظمة هي مركز الحل والعقد في منطقة الشرق الأوسط. وبدا واضحا، أن الأداء السياسي للقيادة الفلسطينية، هو أداء ارتجالي تجريبي في معظمه، يميل الى ردود الفعل، أكثر منه الى المبادرة لصناعة الفعل نفسه. مراجعة البيانات السياسية للمنظمة وفصائلها لسنوات، يدل على أنها جميعا كانت تلاحق الأحداث والتطورات والمواقف الاقليمية والدولية، وتحدد مواقف منها، ولم يكن لها دور جدي في اخراجها الى حيز الوجود. ولكنها استعملت لتلعب دورا سلبيا فيها، كما حدث في الأردن 1970، ولبنان 1975م. وهذا ليس تقليل من شان م.ت.ف، أو القيادة الفلسطينية، وإنما هو محاولة لوضع الأمور في سياقها الطبيعي بعيدا عن التهويل، والتضليل. من هذا المنطلق، يمكن القول أن م.ت.ف لم تتجح، في توظيف التفوق الأخلاقي للقضية الفلسطينية بطريقة تجبر اسرائيل على الإستجابة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وخاصة حق اللاجئين في العودة الى

⁶⁵³ ابرازي، تمام. مرجع سبق ذكره. ص 53

بيوتهم التي هُجروا منها. وفي هذا الإطار ينتقد الدكتور عثمان عثمان، في كتابه "معالجة الأزمات"، أداء القيادة الفلسطينية بشدة، ويتهما بـ"عدم الكفاءة الاستراتيجية" في إدارة ما طرأ عليها من مشكلات. فالقيادة الفلسطينية -بحسب رأيه-، كانت "تلجأ إلى التصعيد في ظروف ليست في صالحها"⁶⁵⁴، وذلك بدلا من الإقدام على تسوية الأزمات التي تواجهها، وطرح بدائل سياسية في معالجتها لها.

ضعف أداء القيادة السياسي، ظهرت في أسلوب معالجتها للأزمة اللبنانية. فقد تحولت منظمة التحرير لركن أساسي من أركان الأزمة هناك، ثم صارت طرفا مركزيا من أطراف الحرب الأهلية (1975-1976م)، بعدما "تم استدراج المنظمات العسكرية الفلسطينية لممارسة اختصاصات السلطة اللبنانية في قضايا هي من صميم أمور السيادة اللبنانية"⁶⁵⁵، بحسب د. عثمان أعلاه، الذي يؤكد أن قيادة المنظمات العسكرية الفلسطينية، أصبحت في أواسط السبعينات وكأنها "شريك أساسي في السلطة الحاكمة في لبنان"⁶⁵⁶، مما زج بها في أتون الصراع الدائر على الساحة البيروتية. ورغم عدم وضوح الجهة أو الجهات التي وقفت خلف هذا الاستدراج، فإن الشيوعي الإيطالي أنطونيو روبي نفى أن يكون الوجود الفلسطيني في لبنان هو "السبب في الوضع المتزعزع"⁶⁵⁷ هناك. مع ذلك، لا يمكن لأي مراقب أن يُسقط من حسابه، أن م.ت.ف. كانت مستهدفة اسرائيلية وأمريكية، ومن بعض الأنظمة العربية. وعليه، من المستبعد أن تتردد هذه الأطراف في توريط م.ت.ف. في معارك جانبية، إذا وجدت الفرصة سانحة لذلك، بغض النظر عن طبيعة العلاقة التي ربطت المنظمة في الأزمة اللبنانية، والكيفية التي أدارت بها هذه العلاقة مع الأطراف اللبنانية المعنية بتفاصيلها. صحيح أنه كان من واجب القيادة الفلسطينية، البحث عن طريقة من شأنها أن تمنع تورطها في المستقع اللبناني، مستفيدة من تجربتها القريبة في الصدام مع النظام الهاشمي في الأردن 1970م، والذي أبعدها عن منطقة الأغوار، حيث المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. ولكن، يبدو ان التحالفات التي سارعت لعقدتها

⁶⁵⁴ عثمان، عثمان. مواجهة الأزمات، ط1، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 1992م. ص236

⁶⁵⁵ المرجع السابق، ص206

⁶⁵⁶ المرجع السابق، ص205

⁶⁵⁷ روبي، أنطونيو. مصدر سبق ذكره، ص54

مع بعض الأحزاب اللبنانية، كانت ضرورية أيضا لضمان تأييد قطاعات من الشعب اللبناني لاستمرار وجود المقاومة الفلسطينية بالجنوب، حيث خطوط التماس مع اسرائيل (فلسطين 1948م). وأما مشاركتها في حكم لبنان، فكانت برأينا محاولة لجعل المنظمة، عنصرا أساسيا في تركيبة الواقع اللبناني ومن مكوناته التي يصعب استئصالها، وهو شكل من أشكال حماية الذات سياسيا وميدانيا، من خلال بسط النفوذ الذي يتناقض مع السيادة الوطنية لهذه الدولة، التي كانت تعاني أصلا من تناقضات داخلية حادة، جعلت السيادة محل تساؤل لديها. وبالتالي فان د. عثمان محق في انطباعاته، التي لخصها باتجاه المنظمات الفلسطينية في لبنان، من حيث سعيها إلى "ممارسة نهج استراتيجي جديد، وهو المشاركة السياسية العملية في السلطة".⁶⁵⁸ فقد صار عرفات "رئيساً لجمهورية الفاكهاني) والتي كان لها القول الفصل في لبنان حتى أُخرج عرفات من لبنان عام 1983"⁶⁵⁹. وهو على خلاف ما دعت اليه حركة فتح في أدبياتها، وشعاراتها، من جهة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول العربية.

6. 5. 2 غياب القاعدة الآمنة والهزائم الميدانية

لقد أدت الإجراءات العسكرية الإسرائيلية بالضفة الغربية وقطاع غزة، بعد احتلالهما عام 1967م مباشرة، الى وضع حد لتواجد أية قوة عسكرية عربية أو فلسطينية في الأراضي المحتلة. وبذلك خسرت الثورة الفلسطينية معركة إقامة قواعدها الأساسية في الداخل. إن فقدان الثورة الفلسطينية لهذه القواعد المهمة داخل الوطن، جعلها تعتمد على الخلايا التنظيمية السرية التي تعمل تحت الأرض، وفق مبدأ اضرب واهرب، وذلك كبديل للقاعدة الآمنة التي تنطلق من مبدأ آخر يقوم على اضرب وهاجم، واضرب وتمركز. واضطرت المنظمة الى تركيز جهدها العسكري والقتالي في الدول المجاورة. فحاولت إقامة قواعد متقدمة لها في الأراضي الأردنية على امتداد الحدود المتاخمة للضفة الغربية عام 1968م. وكثفت فصائل المقاومة وجودها المسلح

⁶⁵⁸ عثمان، عثمان. مرجع سبق ذكره، ص 243

⁶⁵⁹ حميد، نهاد ونائل حميد: "عرض كتاب باسر عرفات من الثورة الى الدولة". الناشر: دار الكرامة. 2004م. تقرير منشور في منتدى القدس العربي (13/10/2006م). (ت.أ) 209-2007م

بالضفة الشرقية لنهر الأردن، لخصوصية هذه المنطقة سكانيا، حيث أنها على تماس مباشر مع الضفة الغربية، كما أنها تقع على شريط حدودي يبلغ طوله حوالي 600 كيلو متراً. ويتيح لها هذا الاتساع ممارسة الحرب الشعبية وحرب العصابات على أفضل وجه، والاستفادة من التضاريس الجبلية الصعبة المتواجدة هناك. لكن م.ت.ف. فقدت هذه القواعد بعد الحرب الأهلية في الأردن (1970-1971). ولم تكد تنتقل للعمل في الأراضي اللبنانية، وتباشر في إقامة قواعد آمنة في منطقة الجنوب اللبناني القريبة من شمال فلسطين، حتى بادرت اسرائيل لمهاجمة هذه القواعد بقوة. فركزت المنظمة جهودها على بناء قواعد ارتكازية داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الساحة اللبنانية، ونجحت حركة فتح في انشاء قواعد محصنة للحركة في منطقة العرقوب بالجنوب وهي المنطقة التي أطلقت عليها (فتح لاند). ولم تمض عدت سنوات على تشييد هذه القواعد حتى عادت وخسرتها م.ت.ف. أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، وكذلك في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت (1982م). وبرحيل قوات المنظمة عن لبنان، خسرت الثورة الفلسطينية "القاعدة الآمنة التي كانت توفرها لها حرية الحركة، وتضمن استقلالية قرارها، الأمر الذي جعلها، وأكثر من السابق بكثير، تتعرض لضغوطات المحاور العربية المختلفة"⁶⁶⁰، كما يقول الباحث د. عيسى أبو زهرة. فعدم قدرة م.ت.ف. على حماية قواعدها في الضفة الغربية، وأيضاً في قطاع غزة، ومحاولتها تعويضها بإقامة نقاط ارتكاز في البلدان المجاورة، وضعها في مواجهة الحكومات العربية التي لها حق السيادة على أراضيها، ولها مواقفها التي تتسجم مع مصالحها فيما يتعلق بالعمل الفدائي ضد اسرائيل. وبفعل ممانعة هذه الدول من تطوير الكفاح المسلح الفلسطيني انطلاقاً من أراضيها، بات العمل العسكري الفلسطيني عملاً ضعيفاً وموسمياً، تمارسه الخلايا التنظيمية المسلحة لفصائل المقاومة بحسب الظروف المتاحة.

أدت الظروف والأوضاع السياسية والعسكرية التي رافقت أعمال المقاومة العسكرية الفلسطينية، لإهتزاز الثقة بجدوى وبقابلية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين لدى قيادة م.ت.ف. التي بدأت في ضوء هذه التطورات الجديدة بالبحث عن وسائل أخرى، تسد ثغرة العجز الفلسطيني والعربي بطبيعة الحال، في إحراز نصر عسكري على اسرائيل، يؤدي إلى

⁶⁶⁰ أبو زهرة، عيسى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره

دحر الاحتلال عن الأراضي العربية المحتلة. ولكن مع الإبقاء على خيار المقاومة المسلحة كإحدى أساليب مجابهة العدو. وعندما انفجرت الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1987م، وجدت م.ت.ف. في خيار المقاومة الشعبية المدنية فرصة لتحقيق مكاسب سياسية، من شأنها أن تؤدي إلى إنجاز ما سماه المفكر الفلسطيني سري نسيبة بـ"الاستقلال الزاحف"، ولكن ضمن حدود الأراضي المحتلة عام 1967م. فـ"استثنائية العدو، تفرض بالضرورة استثنائية نضالية للقوى التحررية التي تجابهه"⁶⁶¹.

ويبدو أن القيادة الفلسطينية إرتأت بالانتفاضة الشعبية متكأ ومتفلسا للسير في عملية التسوية انطلاقا من مصدر قوة يحفظ لها ماء الوجه، ولا يشكل حرجا لها أمام شعبها وأمام إسرائيل. يقول الدكتور محمد السيد سعيد، نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات إن "ميل منظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية كان في واقعه إقراراً بفشل منهج المقاومة"⁶⁶²، بينما يشير عثمان أبو غربية إلى تعرض فكرة المقاومة، والانتفاضة لكثير من النقد والمعارضة بنسبب أجواء الاخفاق والفشل السائدة بالمنطقة معاً. إن غياب القاعدة الآمنة⁶⁶³، والهزائم الميدانية المتواصلة التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية، وترهل بنيتها العسكرية والتنظيمية التي تأثرت أيضا بفعل هذه الهزائم⁶⁶⁴، أدت جميعها إلى إعادة التفكير بشكل جدي في أهداف وأسلوب عمل مقاومة المنظمة.

نتيجة لهذا الوعي الجديد، أو نتيجة لهذه العوامل والدوافع، إعتقدت قيادة منظمة التحرير أن أفضل وأسهل وأسرع وسيلة لاستعادة جزء من الحقوق الوطنية الفلسطينية، هو تجريب الدخول في عمالية التسوية مع إسرائيل.

⁶⁶¹ رشيد، فايز: كتاب أزمة الفكر السياسي الحزبي الفلسطيني (1-2)، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁶² صالح، محسن محمد وآخرون. (2007/3/6م). "عرض كتاب منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء"، موقع الاخوان المسلمون. ط1، بيروت: الناشر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات/الدار العربية للعلوم، 2007م. (ت،أ) 2007/8/25..

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=26843&SecID=343>

⁶⁶³ للمزيد انظر وقارن: (1) حسين، زكريا. (انترنت)، مرجع سبق ذكره. (2) شحرور، زلفى. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁶⁴ للمزيد انظر: (1) عثمان، عثمان. مرجع سبق ذكره. (2) الحمد، جواد. (2001/10/17م). "قضية فلسطين.. بعد كارثة

"أيلول!!"، ندوة منشورة في موقع اسلام اون لاين. (ت،أ) 5-8-2007

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/10/article31.shtml>

6. 5. 3 البعد الدولي للقضية الفلسطينية

على صعيد آخر، يعدُّ الصراع الفلسطيني/ الاسرائيلي، صراعاً متعدد الأبعاد والتداعيات، حيث أن المتغير الدولي موجود طوال الوقت في معادلة الشرق الأوسط، وفي أزماتها المستمرة. وهو عامل يؤثر في تقرير مستقبل المنطقة عامة، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. وهنا، يمكن تناول العامل الدولي من جانبين، الأول، يشير الى أن القرارات الدولية المتعلقة بالشأن الفلسطيني، عالجت الكثير من المسائل التي تتعلق بتطورات القضية الفلسطينية منذ نشأتها، بدأ من القرار 181 الذي نص على تقسيم فلسطين الى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، مروا بالقرار رقم 194 الذي تحدث عن حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، ومنه الى القرار 242، الذي دعا اسرائيل الى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، والقرار 338 الذي صدر عام 1973م، وطالب اسرائيل بتطبيق فوري للقرار 242. اضافة الى ذلك هناك عشرات القرارات الدولية التي تحدثت عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وتلك التي أدانت الممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وتهويد مدينة القدس وعمليات الاستيطان بالضفة الغربية وقطاع غزة...الخ.

في الاجمال، تعتبر هذه القرارات ركيزة للفلسطينيين في مطالبهم بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتنفيذها في فلسطين، رغم أن بعض هذه القرارات يمس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في وطنه. إن مطالبة الفلسطينيين بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية كأساس للعملية السلمية مع اسرائيل يشكل مصدر قوة للقضية الفلسطينية. فالتدويل الذي سعت اليه الدوائر الغربية كان لحث العالم على القبول بالدولة اليهودية الوليدة في أرض فلسطين. وتحولت هذه الدولة بعد عقود قليلة الى أمر واقع، لم تتمكن لا منظمة التحرير ولا الدول العربية من نفيه، أو تجاهله. وعليه ففي سياق الاستراتيجية الجديدة لمنظمة التحرير التي تبنت نهج التسوية بفعل الأسباب التي ذكرناها سابقاً، فمن المجدي استثمار الشرعية الدولية في شقها المناصر للفلسطينيين لدعم مطالبهم بالاستقلال واقامة الدولة الوطنية، على جزء من أراضي فلسطين التاريخية. وأما الجانب الثاني من العامل الدولي، فيشير الى أن قضية فلسطين ليست فقط جوهر

الصراع العربي/ الاسرائيلي، وإنما هي محط اهتمام الدول الكبرى، وفي صلب سياساتها الشرق
أوسطية منذ اتفاقية سايكس/ بيكو 1916م وحتى يومنا الحاضر.

هذا الاهتمام العالمي المبني على المصالح الكونية والقومية للدول الكبرى، أفقد النزاع
اللسطيني/ الاسرائيلي خصوصيته الاقليمية، ونزع عن بعده العربي هذه الخصوصية أيضا.
وبما أن الدول الكبرى أنشأت دولة اسرائيل، بموجب القرار الدولي رقم 181 الذي تجاهل حقوق
الشعب الفلسطيني في وطنه، وجب عليها أيضا إيجاد حل دولي شاملاً ومتوازناً⁶⁶⁵ للقضية
اللسطينية. لقد تنبعت حركة فتح مبكراً لأهمية ودور العامل الدولي في التأثير على مسار
الصراع العربي/ الإسرائيلي، وحاولت مراراً إستيعاب واستغلال المتغيرات الدولية للإفادة منها
أو تجنب التصادم معها⁶⁶⁶، إلا أن المشكلة كانت تكمن في تناقض هذه القرارات الدولية مع
قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ومع ميثاق منظمة التحرير اللذان يحرمان الاعتراف
باسرائيل والانتقاص من كامل الحقوق الوطنية الفلسطينية. إضافة الى ذلك، لم يكن هناك قناعة
فلسطينية بجدوى الاعتراف بالقرارات الدولية التي تنطلق من مصلحة اسرائيل ووجودها، وليس
من مصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية والوطنية في فلسطينه. بذات الإطار، يقول
شفيق الحوت الممثل السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، "للعبة السياسية في هذه
المنطقة حدود يتدخل من بعدها الجباران [الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة] ولا سيما
الامبريالي منهما"⁶⁶⁷، وذلك في معرض تعقيبه على البعد الدولي للصراع مع اسرائيل.

ونتيجة لهذا الخلل، ولهذا الانحياز لمصلحة اسرائيل لجأت م.ت.ف الى التعامل مع دول
عدم الانحياز، والمجموعة الافريقية، والدول العربية والاسلامية، إضافة الى بعض الدوائر
الغربية، انطلاقاً من الادراك الفلسطيني لاحقا بأهمية العامل الدولي في حل القضية الفلسطينية،
ومن الاعتراف الفلسطيني الداخلي بعدم توفر الإمكانيات والقدرات الذاتية الفلسطينية لحل القضية
الفلسطينية. بناء على ما تقدم، راهنت القيادة الفلسطينية على الخيار الدولي من أجل "إرغام

⁶⁶⁵ علي، عبد الرحيم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁶⁶ للمزيد انظر: حمزة، محمد. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁶⁷ الحوت، شفيق. مصدر سبق ذكره. ص88

إسرائيل على قبول تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومنها 194 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، وتنفيذ القرارين 242 و338 بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها في عدوان الخامس من حزيران/يونيو 1967، وبقية القرارات الأخرى التي نصت على حق شعبنا في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة، وحقه أن يقرر مصيره بحرية⁶⁶⁸، حتى وإن كان ذلك على حساب جزء من الحقوق الفلسطينية، ولصالح الاعتراف بوجود دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية. هذا التحول الفكري والسياسي لدى منظمة التحرير والذي كان يهدف إلى وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية، لم يؤد إلى زعزعة أو تراجع الدعم الأمريكي المنحاز إلى إسرائيل بالكامل كما كانت تأمل القيادة الفلسطينية.

مكنت التسوية السلمية بشروطها المعروفة، م.ت.ف. من تحقيق الاعتراف الدولي بها وخاصة الغربي، أكثر من اعتراف هذه الدوائر الدولية بحقوق الشعب الفلسطيني. لقد تجلى ذلك بوضوح عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فمقاطعة ياسر عرفات من قبل الإدارة الأمريكية وحلفائها بعد حصاره في المقاطعة برام الله عام 2003م من جانب الجيش الإسرائيلي ورفض واشنطن الاعتراف بشرعية حكومة حماس التي انتخبت ديمقراطياً من الفلسطينيين بالصفة والقطاع عام 2006م خير دليل على ذلك، حيث أصبح العامل الدولي (الشرعية الدولية) عاملاً أساسياً في منح الشرعية الدولية أو حجبها عن القيادة الفلسطينية، التي أصبحت تعتمد على الشرعية الدولية أكثر من اعتمادها على الشرعية الثورية أو أي شرعية أخرى، وبالتالي أصبح مصير القيادة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني برمته يخضع للدوائر الخارجية وخاصة الغربية منها.

6. 5. 4 موقف الأنظمة العربية من المقاومة

قبل انطلاقة حركة فتح 1965م، تداخل النضال القطري الفلسطيني في إطار النضال القومي العربي، ولم يكن مجدياً الفصل بينهما، وفي ظل هذا التداخل تمكنت الأنظمة العربية في

⁶⁶⁸ علي، عبد الرحيم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

ممارسة نفوذها على القضية الفلسطينية بالشكل الذي تراه مناسباً. وبعد أن هيمنت فتح على م.ت.ف، والتحقت بها فصائل المقاومة، عانى الكل الفلسطيني بالمنظمة والثورة من شروخ وانشقاقات تنظيمية وحركية بين الفينة والأخرى، بدأت في سبعينات القرن الماضي ثم تصاعدت حدثها في الثمانينات، بسبب الدور الذي لعبته بعض الأنظمة العربية، والتي لم تتردد في إنشاء فصائل فلسطينية خاصة لها ولإعادة بناء توجهاتها السياسية، بما ينسجم مع برامجها وأهدافها السياسية⁶⁶⁹.

صحيح أن الأمن الوطني الفلسطيني لا يمكن فصله عن الأمن القومي العربي، إلا أنه يجب أن يكون هذا التكامل مبرراً ومدخلاً للتسيق والدفاع المشترك، وليس مدخلاً للاحتواء والوصاية والسيطرة على القرار الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، من قبل أي طرف عربي كان. الأمير الحسن بن طلال ولي عهد الأردن السابق يقول في كتابه "السعي نحو السلام"، عن ذلك، أن الحكومات في الدول العربية المجاورة لفلسطين حاولت "أما أن يلتزم الفلسطينيون بالهدوء والسكينة وأما أن تستغل القضية الفلسطينية لتحقيق مآربها الخاصة"⁶⁷⁰. وهو ما أكده عدنان أبو عودة بقوله أن "العمل من أجل فلسطين والشعب الفلسطيني مازال أحد مصادر الشرعية لسائر أنظمة الحكم العربية"⁶⁷¹. وفي الحقيقة هي شرعية متبادلة بين م.ت.ف والعرب. فتاريخياً كانت شرعية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة لغطاء عربي كما جرت عليه العادة مع جميع الزعامات الفلسطينية السابقة قبل النكبة 1948م، وبعدها، حيث تم اختيار أحمد الشقيري لرئاسة منظمة التحرير 1964م مثلاً، ثم دعمت مصر بزعامة جمال عبد الناصر قيادة حركة فتح وياسر عرفات شخصياً لمنظمة التحرير. وبحسب وجهة نظر أحد الباحثين اعتمدت هذه التقاليد على "عملية اختيار وفرز فلسطينية داخلية من جهة، ووافق أو توافق عربي حول هذا الاختيار من جهة أخرى"⁶⁷². بالمقابل يعتقد الكاتب غانم حبيب الله، أن الانظمة العربية استغلت م.ت.ف، في نزاعها مع إسرائيل، ونظرت إليها كعامل من عوامل "إثارة المخاوف

⁶⁶⁹ حسين، زكريا. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁷⁰ ابن طلال، الحسن. السعي نحو السلام، ط1، القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 1985م. ص139

⁶⁷¹ أبو عودة، عدنان. مرجع سبق ذكره. ص107

⁶⁷² الأزعر، محمد خالد. "مصير عرفات أم مصير النظام والقضية"؟! (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

الاسرائيلية لجرها الى مفاوضات يكون الطرف العربي قد رجح كفة الميزان لصالحه وليس كمثل للشعب الفلسطيني يملك صلاحية التصرف"⁶⁷³، مما أدى الى بروز الخلاف بين المنظمة وبعض الانظمة سياسيا في محطات متعددة. وفي إطار دراستنا وتحليلنا لعلاقة دول الطوق العربية مع م.ت.ف. وفصائلها، نستطيع تقسيمها الى ثلاث اتجاهات رئيسية.

الاتجاه الأول: كان ينافس المنظمة على القضية الفلسطينية، وسبق أن مارس الوصاية على جزء من الشعب الفلسطيني، واستمر الحال كذلك، الى أن تم فك الارتباط القانوني، والاداري، مع الضفة الغربية من جانب الملك حسين ملك الاردن. والموقف الأردني هنا له ما يبرره، فهو المسئول عن الضفة، وعن أهلها، قبل وقوعها في قبضة القوات الاسرائيلية، اضافة الى علاقته التاريخية بالموضوع الفلسطيني. وتراوحت العلاقة هنا بين الصدام والنزاع وعدم الثقة تارة، والتنسيق والتشاور تارة أخرى، وذلك بحسب التطورات السياسية التي سادت في المنطقة منذ أواسط الستينات من القرن العشرين.

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي زواج بين الدعم العسكري والعقائدي والسياسي للمنظمة والمقاومة المسلحة، ممثلا في مصر والعراق وسوريا وليبيا، ولبنان. وحاول بطريقة ما استعمال المنظمة والقضية الفلسطينية عموما لخدمة الشعارات التي يرفعها، والسياسات التي يدعو اليها، وكان القرار السياسي الفلسطيني في أغلب الأوقات هو المستهدف، بمعنى محاولة استقطابه، وتوجيهه وفق مسار محدد. أما الاتجاه الثالث فقد ضم السعودية ودول الخليج وبقية دول شمال افريقيا كتونس والمغرب. وقد اهتمت هذه الأنظمة بتوفير الدعم السياسي والمالي للفلسطينيين، وحاولت الدول الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التأثير على مواقف المنظمة في مناسبات معينة على خلفية هذا الدعم، بينما هيأ تذبذب مواقف الأنظمة المختلفة الظروف المناسبة لقيادة م.ت.ف، لإحداث تغييرات سياسية على برنامجها ومشروعها الوطني. فقرة الحليف العربي قوة للشعب الفلسطيني، وضعفه ضعف له.

⁶⁷³ حبيب الله، غانم. مرجع سبق ذكره. ص54

الفصل السابع

7. الخلاصة والتوصيات

يعتقد الباحث أنه للأسباب والأبعاد والدوافع والسمات التي وردت سابقا، كانت النتيجة تحول وتغيّر المنظمة سياسيا وفكريا، وانقلابها على ذاتها. ونمت في ظل هذه الظروف تيارات في أوساطها انتهجت سبيل الواقعية السياسية، كمقدمة لعملية التحول. وصار التفكير بمصالح الشعب الفلسطيني يتم وفق معادلات دولية واقليمية، وبناء على معطيات ذاتية، كمدخل للتغيير السياسي. وهو ما اعتبرته المعارضة انحرافا عن أهداف الثورة والمنظمة، في الوقت الذي وصفه أنصاره أنه تحديث سياسي لبرنامج م.ت.ف، يأتي استجابة لمتغيرات محلية واقليمية ودولية أقوى وأكبر من امكانيات وقدرات الشعب الفلسطيني.

ومن دون شك، أن حالة الارتداد السياسي التي تأخذ مجراها تحت ضغط العوامل الخارجية، أو بفعل فشل م.ت.ف في تحقيق أهدافها بالكفاح المسلح، تعدّ من أخطر الأوضاع التي تواجهها الثورة كحركة تحرر وطني، ومهما كانت مسوغاته. إن لجوء قيادة المنظمة الى تنفيذ انقلاب فكري وسياسي على مشروعها، وبرنامجه، وأساليب عملها، وتحالفاتها، مرّة بحجة وجود معطيات ومتغيرات ومحددات جديدة لا يمكن تجاهلها، ومرّة ثانية بدعوى التدرج والمرحلية واختراق جبهة العدو في سعيها لتنفيذ مشروعها الوطني، ومرّة ثالثة إجراء التغيير لضرورة البقاء على الخريطة السياسية، وما الى هنالك من مسميات يجري استعمالها، لتغطية العجز وخيبة الأمل، في التقدم على الأرض، واجبار العدو على احداث تغييرات حقيقية في مواقفه، مما أثار جدلا كبيرا في صفوف التيارات المتنوعة في الثورة الفلسطينية، حول جدوى الانقلاب على الذات، وطرح تساؤلات جديدة حول الأسباب الحقيقية الكامنة خلفه، هل هو نتيجة لعيوب في النظرية والمشروع والبرنامج، أم أنه ناجم عن تقصير وخلل في الممارسة السياسية العملية؟ أم نتيجة لإجتماع الاثني معا؟.

وفي سياقات أخرى مختلفة، كانت مبررات التغيير أو الحجج التي يستند إليها رموزه وأنصاره تتمحور حول المحافظة على الذات، أو حماية الثورة، أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أو التعرف على العدو عن قرب،، أو محاولة فتح ثغرة في جدار التعنت الإسرائيلي، حيث أن القوى المضادة للثورة أكثر قوة وفتكا من القوى المناصرة لها، مما يجبرها على الانحناء أمام العاصفة حتى تمر إن لم يكن بسلام، فبأقل الخسائر.

لقد ظلت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1970م، تدور داخل سياق هذه المنظومة من القيم والأفكار والمتغيرات، دون الإجابة على تلك التساؤلات المشروعة. وفي الوقت الذي ظلت فيه التحولات السياسية والفكرية على مشروع المنظمة تدور في فلك النظام الإقليمي العربي الذي أسقط خيار الحرب ضد إسرائيل بالتدرج، استمرت المناورات الفلسطينية تسير على مقياس الوضع الدولي تارة، وبحسب تطورات الوضع الإقليمي تارة أخرى، حيث بدأ وكأن مهمة القيادة الفلسطينية هي البقاء السياسي في معادلة المنطقة مهما كلف الثمن، واعتبار شرعيتها السياسية ووحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني من المقدرات التي لا يمكن السماح لأي طرف بالمساس بها. ويستدل على ذلك، في كثير من تصريحات ومواقف قيادات المنظمة، التي تركزت حول مقولة الرقم الفلسطيني الصعب، الذي لا يقبل القسمة، ولا يمكن شطبه من المعادلة الإقليمية. وهي مقولات في جزء منها، إشارة لمحاولات شق وحدة م.ت.ف من جهة، أو تجاوزها بإسقاطها من حسابات الدول الكبرى وأجندتها المتعلقة بالشرق الأوسط من جهة ثانية، خصوصا عند الحديث عن تسويات للقضية الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

عموما، شملت محاور التغيير ثلاثة جوانب مركزية في المشروع الوطني، هي الأهداف، والوسائل، ثم الفكر والأيدولوجيا. لقد طرأ على الجانب الأول من تلك المحاور، تغييرات على الأهداف الوسائل التي أقرها الميثاق الوطني الفلسطيني 1968م، وتحولت الأهداف من غايات استراتيجية عريضة لا تقبل بأقل من التحرير والعودة، إلى مجرد استراتيجية دفاعية على المستوى السياسي، مقرونة ببرنامج مرحلي تدرج نزولا إلى متتالية حسابية، بلغت حد الإعلان عن "السلام" كخيار استراتيجي، ابتداء من حكم ذاتي، إلى دولة مستقلة في حدود

الأراضي المحتلة منذ عام 1967م، وفتح المجال للمساومة على قضية اللاجئين. وتنوعت البدائل والأساليب المستعملة لتحقيق تلك الغايات، من الكفاح المسلح والحرب الشعبية طويلة الأمد، إلى استخدام النضال العسكري والسياسي، ومنه إلى انتهاج سبيل اللاعنف في المقاومة، ثم ممارسة الضغط الدولي والعمل الدبلوماسي. وفي النتيجة كانت الموافقة على التفاوض المباشر مع الحكومة الاسرائيلية على قاعدة الأرض مقابل السلام، وهو المنطق الذي تطور إلى شعار (شركاء السلام) الذي رفعه السيد ياسر عرفات عقب إتفاقات أوسلو. صحيح أن المجلس الوطني الفلسطيني، أشار في البند الثالث من قراراته السياسية بدورته الرابعة (1968م)، أن "الكفاح الفلسطيني المسلح في سبيل تحرير وطننا المغتصب لا يكتمل إلا بالتوافق والترابط الكامل مع العمل السياسي المتم له والذي يشكل مرتكزه ويحدد أهدافه"⁶⁷⁴، ولكن لم يكن المقصود بتاتا هذا الشكل من العمل السياسي، وإنما كان المقصود هو اسناد قوات الثورة في المعركة وشرح أهدافها وتحديد تداعياتها، وتعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية وقوى التحرر لنصرتها. وليس التراجع عن الأهداف والوسائل، فيما العدو متمسك بمنطلقاته العقائدية ويستमित بالدفاع عنها.

هذا الفهم الخاطيء لفكرة العمل السياسي كادة من أجل التحرير، أحدثت بالمحصلة تغييرات دراماتيكية في وسائل المنظمة في عقد الثمانينات من القرن الماضي، بحيث انتقلت م.ت.ف خطوة خطوة من مرحلة العنف الثوري والنضال المسلح إلى سياسة المفاوضات والمناوشات. وانسجمت هذه الخطوات مع نتائج دورات المجلس الوطني الفلسطيني المتتالية، والتي شهدت "تراجعا عن قرارات سابقة كانت قد اتخذتها"⁶⁷⁵. ومنها الدورة 17 التي عقدت بعمان في تشرين ثان سنة 1984م، التي دعت إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط، عن طريق "عقد مؤتمر دولي تحت راية الأمم المتحدة، بالتشاور مع مجلس الأمن أو عبره، وذلك بمشاركة كافة الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على

⁶⁷⁴ "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، 10-17/7/1968م". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁶⁷⁵ حمّامي، إبراهيم. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

قدم المساواة، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين⁶⁷⁶، واعتبرت هذه الصيغة إطاراً مناسباً لبلوغ الحل المقترح. أما البيان السياسي الختامي لدورة المجلس الوطني الثامنة عشرة التي عقدت بالجزائر في نيسان من العام 1987م أي قبيل اندلاع الانتفاضة الأولى بشهور قليلة، فقد استنتج أن المجتمع الدولي صار "مهيباً أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في تحقيق تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط وأساسها القضية الفلسطينية"⁶⁷⁷. لذلك، شدّد "على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه"⁶⁷⁸، وهي دعوة أكثر وضوحاً للتفاوض مع إسرائيل.

إرهاصات هذا التغيير، كانت نتيجة الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1988م، والذي "أعلن فيه اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، وأدان الإرهاب بكافة أشكاله"⁶⁷⁹، كما أعلن عن مبادرة فلسطينية للسلام مع إسرائيل تكفل حق جميع دول الشرق الأوسط العيش بسلام. وبحسب حركة فتح، فإن هذه الإدانة لم تشمل عمليات المقاومة الوطنية الفلسطينية. يقول في هذا الصدد عثمان أبو غربية، أحد كوادر فتح البارزين، إن الشعب الذي "يدين كفاحه من أجل الحرية لا يستحق الحرية"⁶⁸⁰.

وعليه، يمكن القول أن النقلة النوعية في هذا الإطار تبلورت وبرزت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث "تحول العمل المسلح إلى العمل السياسي في أواخر الثمانينات... وبدأت بإجراء الاتصالات مع إسرائيل وتحضير المفاوضات على أساس الاعتراف

⁶⁷⁶ "مقررت المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 17، عمان 22-29 / تشرين ثاني، 1984". (ت.أ) 7-8-2007م.
<http://www.vertretungpalaestina.at/Arabic/PLO/plo13.htm>

⁶⁷⁷ "مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثامنة عشرة، الجزائر 20-25/4/1987". (ت.أ) 7-8-2007م.
<http://www.vertretungpalaestina.at/Arabic/PLO/plo13.htm>

⁶⁷⁸ المصدر السابق.

⁶⁷⁹ "الرمز الأسطورة { ياسر عرفات }". تقرير منشور في منتدى القدس العربي، (13/10/2006م). (ت.أ)
<http://www.alsairafy.com/alquds/archive/index.php?t-906.html> 2007/8/1

⁶⁸⁰ أبو غربية، عثمان. (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

المتبادل ووقف العمل المسلح والحصول على حكم ذاتي على الأراضي الفلسطينية المحتلة⁶⁸¹. لقد أدت هذه التوجهات السياسية الجديدة، منذ بداية التسعينات الى انتقال "العمل الدبلوماسي إلى مراحل متطورة أدى لإعلان قيام السلطة الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 على أثر الاعتراف المتبادل"⁶⁸² بين منظمة التحرير ودولة اسرائيل. انبثق عن ذلك إجراء انتخابات رئاسية للسلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996م.

المحور الثاني للتغيير، شهد أيضا متغيرات على فكر وأيدولوجيا المنظمة، حيث مفاهيم مثل الثورة، والسلطة، والدولة، والوحدة الوطنية، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين اكتسبت معان جديدة، مختلفة كل الاختلاف عما كانت عليه حتى مطلع السبعينات. وما يثير الدهشة في هذا السياق، أن هزيمة حزيران 1967م مع كل ما تخللها من نتائج سلبية، زادت من تمسك الفلسطينيين بحقوقهم الوطنية على أرضية أن (النكسة) أصابت الجيوش العربية، وليس فصائل المقاومة. فالهزيمة لم تؤسس لأي تغيير ملموس في موقف الرفض الفلسطيني لما سمي بأنصاف الحلول السياسية، ولمختلف أشكال التسويات التي لاحت في الأفق، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 242. وتقاطع الموقف العربي الرسمي بعد الحرب مع موقف م.ت.ف في هذا الصدد، باللات الشهيرة الثلاث: "لا صلح، لا اعتراف، ولا مفاوضات"، التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في آب 1967م. وقد عبر الناطق الرسمي باسم حركة فتح ياسر عرفات عن ذلك وقتها قائلاً: "نحن لا نعترف بالتسويات السلمية.. نحن لا نعرف أن للتسويات السلمية إلا معنى واحد: إنها الاستسلام"⁶⁸³. وهذا انعكاس وتعبير عن معتقدات وشعارات سادت في الستينات وحتى مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهي حقبة بقي الفكر الوطني الفلسطيني فيها محصوراً في "تطاق هدف التحرير الكامل، ورفض أنصاف الحلول"⁶⁸⁴.

⁶⁸¹ طنينه، رأفت. (14/6/2007م). "شريعة منظمة التحرير الفلسطينية". مجلة الحوار المتمدن. العدد 1946. (ت.أ) 1-

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=99622>

2007-8

⁶⁸² المرجع السابق.

⁶⁸³ طنينه، رأفت، (انترنت)، مرجع سبق ذكره.

⁶⁸⁴ المرجع السابق.

المفارقة هنا، أنه بعد النكبة مباشرة حدث صمود سياسي ورد لأية محاولة للتفاوض مع إسرائيل. فيما انقلب الموقف رأساً على عقب عملياً، بعد ثلاثة شهور تقريباً من حرب 1967م، وذلك عندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي 242 في تشرين الثاني من نفس العام، الذي اعترفت به مصر مباشرة، وتسارع هذا التوجه السياسي العربي نحو الواقعية السياسية عقب حرب أكتوبر 1973م. وهذا الاتجاه امتد الى الساحة الفلسطينية التي بدأت تغص بأفكار التغيير واغتنام الفرص، والأخذ بزمام المبادرة...، وتجزئة النضال الوطني الى مراحل، أو ما سمي بتجريب "المرحلية"، كفكرة أكثر قابلية للتطبيق على الأرض من التحرير الكامل ضمن الظروف الموضوعية التي كانت قائمة حينذاك. لقد اتضحت معالم تلك الفكرة في مقررات الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، (1-9/6/1974)، الذي اعتمد مشروع "البرنامج المرحلي" لمنظمة التحرير، وحدد "خط سير المنظمة في المرحلة القادمة"⁶⁸⁵. وقد وصفها أحد الكتاب بأنها كانت جلسة تاريخية تمخض عنها تحول تاريخي⁶⁸⁶. واشترط البرنامج المرحلي أن تنازل المنظمة بجميع الوسائل، خاصة الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية واقامة السلطة الوطنية. ورغم أنه لم يذكر المفاوضات بشكل مباشر، الا انه ترك الباب موارباً من هذه الناحية، فيما قرأ الاسرائيليون هذا البرنامج بصورة مغايرة تماماً، حيث اعتبروا أن النقاش الداخلي بمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة، "ليس حول تحقيق الدولة الفلسطينية كهدف مرحلي، بل إن الخلاف الرئيسي ينحصر في مسألة الثمن والتنازلات التي ستقدمها المنظمة ثمناً لتحقيق الهدف المرحلي"⁶⁸⁷. وما زال هذا الجدل دائراً حول فكرة التسوية مع إسرائيل وطبيعة مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وماهية تقرير المصير للشعب الفلسطيني. لقد فشلت المفاوضات المباشرة كوسيلة حتى الآن في استعادة جزء من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وبدلاً من تحصيل الفلسطينيين للاستقلال الوطني من خلالها، فقد أدت اتفاقيات أوصلو الى أوضاع داخلية خطيرة في فلسطين لا يحمد عقباها، منها انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، واهتزاز النسيج المجتمعي والوحدة الوطنية بالصفة الغربية

⁶⁸⁵ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، 10-17/7/1968م". (انترنت)، مصدر سبق ذكره.

⁶⁸⁶ روبي، أنطونيو. مصدر سبق ذكره. ص48

⁶⁸⁷ هورين، ألوف. مرجع سبق ذكره. ص105

وقطاع غزة، خصوصا بعد الاقتتال المتكرر بين حماس وفتح والذي يهدد بنشوب حرب أهلية بين أبناء الشعب الواحد. كما أصابت الوحدة السياسية التي جسدتها م.ت.ف لأبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بالصميم، حتى صار لكل تجمع فلسطيني هموم قد تكون مختلفة عن هموم التجمع الآخر.

والأهم من كل ذلك، أن الواقعية السياسية في م.ت.ف، ومحطتي مدريد وأسلو اللتان كانتا بمثابة صدى لها، لم تفضيان لا الى بناء سلطة وطنية قوية تقود كيانا سياسيا فاعلا بالمنطقة، ولا الى دولة مستقلة ذات سيادة الى جانب دولة اسرائيل. وخلاصة القول، اذا كانت المقاومة المسلحة منذ العام 1965م لم تحقق أهداف الشعب الفلسطيني، والمفاوضات المباشرة وعملية التسوية السلمية برمتها لم تتمكن أيضا من انجاز هذه الأهداف، فما هي البدائل والخيارات والمهمات المطروحة على الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية ومنظمة التحرير على وجه التحديد؟؟.

التوصيات

في ضوء كل ما تقدم، وما احتوت عليه فصول هذه الدراسة ابتداء من فصلها الأول وحتى فصلها الأخير، من الممكن عرض مجموعة من التوصيات، وهي كالاتي:

1- من الحكمة استخلاص العبر من تجربة المقاومة خلال أربعين عاما، ومن تجربة التغيير السياسي باتجاه التسوية السلمية وباتجاه المزيد من الواقعية السياسية، والتفكير على الأقل، ان لم يكن تمحيص ما آلت اليه هذه التجارب من نتائج تتعلق في مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه وقضيته العادلة.

2- أولى هذه العبر إعادة النظر في قراءتنا للبعد الدولي للقضية الفلسطينية ومدى تأثيره على تحديد مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وأيضا تحديد حقيقة النوايا الاسرائيلية من عملية التسوية والتعامل معها بمنتهى الجدية. وعدم التفريط بالوحدة الوطنية وتحريم الاقتتال الداخلي، وتعزيز مبدأ الحوار الوطني وتكريسه كمنهاج للتعامل في الساحة الفلسطينية. وفي

هذا السياق لا بد من اعادة تقييم دور المعارضة الفلسطينية وجدوى أساليبها وبرامجها في خدمة أهداف الشعب الفلسطيني. وهو دور لا اعتقد أنه كان مفيدا فيما مضى بأي حال من الأحوال، لأنه باختصار لم يكن عمليا.

3- وثاني هذه العبر تقييم الطريقة التي تتم بها المفاوضات، ومنطلقاتها، وآلياتها، والعناية أكثر في تحديد الطاقم التفاوضي. وإذا كان لا بد من الاستمرار بالتفاوض في ظل المعطيات الراهنة وتجربة المفاوضات السابقة، فمن البدهي أن يتم الاستعداد للمفاوضات النهائية بتوظيف كل الامكانيات المتاحة للاستفادة منها في تحقيق انسحاب اسرائيلي شامل واقامة دولة وطنية مستقلة ذات سيادة خالية تماما من المستوطنات وعاصمتها القدس على جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967م، وحل قضية اللاجئين وفق القرارات الدولية بهذا الخصوص.

4- عدم التنازل عن برنامج الحد الأدنى مهما كانت الأسباب، ومهما كان الثمن واعتبار المفاوضات مع اسرائيل شكلا من اشكال النضال السياسي، وعدم التنازل عن البرنامج السياسي للمنظمة مهما كانت الظروف، وهو البرنامج المقبول دوليا وعربيا. والمشروع الوطني إجمالا ملك للأجيال المختلفة من أبناء الشعب الفلسطيني.

5- وفي حال عدم تحقيق المفاوضات النهائية للبرنامج المذكور أعلاه، فان اللجوء لتحويل مسار النضال الوطني نحو المطالبة بدولة ثنائية القومية، واستعمال المقاومة الشعبية السلمية كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، قد يكون من البدائل المتاحة امام الشعب الفلسطيني لمواصلة مسيرته الوطنية نحو الحرية والاستقلال.

6- يتطلب ذلك، اعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على اسس ديمقراطية وتكريس الشرعية الدستورية عبر الانتخابات، واعادة بناء مفاهيمها وشعاراتها وبرامجها السياسي، وضم الفصائل التي خارجها إليها. والفصل الواضح بين مؤسساتها ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

- 7- الدفاع عن القرار الوطني المستقل والمحافظة على عمقه العربي والاسلامي بعيدا عن لغة المحاور، وانتهاج لغة الحوار سبيلا لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.
- 8- محاربة الفساد بكافة أشكاله في م.ت.ف والسلطة الوطنية و البحث عن افضل السبل لاقامة الحكم الصالح عبر المنظمة والسلطة. ومن ذلك البحث عن أفضل الطرق لتعزيز صمود المواطنين بالضفة الغربية وقطاع غزة.
- 9- اعتبار مهمة نقل واعادة بناء مؤسسات م.ت.ف في الاراضي المحتلة مهمة مقدسة، وتقوية مؤسسات السلطة الوطنية، ودعمها وتحديثها باعتبارها نواة للكيان الوطني وللدولة الفلسطينية العتيدة.
- 10- وأخيرا تدريس وتعليم تجربة منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في الثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، بالجامعات والمدارس، واعتبارها مرجعية للقوى السياسية للتعلم من محطاتها والاستفادة من خبراتها.

قائمة المصادر والمراجع

1 المصادر:

أ) قائمة الكتب:

- أبو غربية، بهجت : من النكبة الى الانتفاضة (1949-2000)، ط1، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004م.
- الحسن، خالد : لكي لا تكون القيادة استبدادية، (ب.م) 1994م.
- الحسن، خالد وسعيد الحسن، حول اتفاق غزة - أريحا أولاً، عمان : دار الشروق، (ب.ت).
- بن طلال، الحسن : السعي نحو السلام، ط1، القاهرة : مطابع الاهرام التجارية، 1985م.
- بيكر، جيمس : مذكرات جيمس بيكر، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.
- توما، إميل : ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ط2، دمشق : دار ابن رشد، دائرة الثقافة والإعلام، منظمة التحرير الفلسطينية، 1978.
- حبش، جورج وآخرون : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية، ط1، دمشق : مركز دراسات الغد العربي، 2003م.
- حواتمة، نايف : السلام الآخر المتوازن، ط1، سورية : الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م.
- خلف، صلاح : فلسطيني بلا هوية، اعداد اريك رولو، (ب.م) و (ب.ت).
- روبي، أنطونيو : مع عرفات في فلسطين، ترجمة مجير الأحمد، ط1، فلسطين : منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، 1998م.
- سيل، باتريك : أبو نضال بندقية للايجار، مراجعة وتقديم أحمد رائف، ط1، الزهراء للإعلام العربي، (ب.ت).
- شاحك، إسرائيل : أسرار مكشوفة، ترجمة هشام عبد الله، عمان - الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م.

شفيق، منير : حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971م.

شفيق، منير : الرد على مغالطات العظم، دراسات فكرية، (ب.م)، 1973م.

شفيق، الحوت : الفلسطيني بين التيه والدولة، ط1، بيروت : 1977م.

عباس، محمود : طريق أوسلو، ط1، بيروت : شركة المطبوعات للدراسات والنشر، 1994م.

عبد الكريم، قيس وآخرون : الطريق الوعر، بيروت : دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1997م.

علوش، ناجي : المقاومة العربية في فلسطين 1917 - 1948، بيروت : مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1967م.

قريع، أحمد : السلام المعلق، ط1، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م.

كتن، هنري : قضية فلسطين، ترجمة رشدي الأشهب، ط1، فلسطين : مطبوعات وزارة الثقافة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999م.

محسن، زهير : الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة، ط1، دمشق : منشورات الطلائع، 1972م

مرعشلي، احمد وآخرون : الموسوعة الفلسطينية، 4مج، ط1، دمشق : هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984م.

نوفل، ممدوح : الانقلاب، رام الله : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996م.

هيكل، محمد حسنين : العروش والجيوش، ط2، القاهرة : دار الشروق، 1999م

هيكل، محمد حسنين : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام، ج3، ط2، القاهرة : دار الشروق، 1996م.

(ب) قائمة الوثائق:

سلسلة وثائق، اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، 1994م.

سلسلة وثائق فلسطينية، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة 1995م، مركز القدس للأعلام والاتصال، القدس، 1995م.

وثائق فلسطينية (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.

وثيقة، اتفاقات اوسلو، ط1، عمان : دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998م.

وقائع مؤتمر القدس، مستقبل العملية السلمية في ظل المتغيرات السياسية، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، 1998م.

2) قائمة المراجع:

أ) قائمة الكتب:

ابرازي، تمام : كيف دخل عرفات البيت الأبيض، بيروت : ط1، المكتبة الثقافية، 1997م.

أبو بكر، توفيق : مسيرة التسوية السياسية 1973-1994، ط1، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، 1998م.

أبو عيفة، طلال : الدبلوماسية والاشتراكية في الساحة الفلسطينية 1917-1987، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1987م.

أبو عوده، عدنان : اشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ط1، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م.

الأزرع، محمد خالد : حكومة عموم فلسطين في ذراها الخمسين، القاهرة : دار الشروق. (ب.ت).

الأيوبي، أحمد وآخرون : القضية الفلسطينية في نصف قرن، ط1، لندن : منشورات فلسطين المسلمة، 1999م.

البيديري، موسى وآخرون : المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا : دار الأسوار، 1990م.

الخالدي، وليد : قبل الشتات، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987م.

الحمد، جواد : عملية السلام في الشرق الأوسط، عمان : دار البشير للنشر والتوزيع، 1996م.

- الحمد، جواد وآخرون : القضية الفلسطينية، ط5، عمان- الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م.
- الهوراني، فيصل : الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974، القدس : وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1980م.
- الشاعري، صالح بيجي : تسوية النزاعات الدولية سلمياً، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2006م.
- ايش، آن موسلي وآخرين : الانتقال الى الحكم الذاتي الفلسطيني، ط1، ترجمة نهلة الخطيب، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993م.
- جبارة، تيسير : دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، البيرة، فلسطين : مطبعة الرائد الحديثة، (ب.ت).
- حافظ، صلاح الدين : تهافت السلام، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998م.
- حبيب الله، غانم : علاقة منظمة التحرير بالنظام الاردني، 1964-1976، عكا : دار الاسوار، 1987م.
- خوري، جورج. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، بيروت : الجامعه اللبنانيه، ط1، 1979م.
- ربيع، محمد عبد العزيز : الحوار الفلسطيني- الأميركي، ط1، عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1995م.
- سخيني، عصام : فلسطين الدولة، ط1، نيقوسيا - قبرص : مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1985م.
- سعيد، إدوارد : "غزة أريحا" سلام أميركي، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1995م.
- سعيد، نادر وآخرون : الدستور الفلسطيني ومتطلبات التنمية البشرية، ط1، بير زيت : برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، أيار 2004م.
- سليمان، داود : السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994-1995، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، (ب.ت).

- سيغال، جبروم : تكوين الدولة الفلسطينية استراتيجية للسلام، ط1، القدس : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، 1989م.
- صايغ، يزيد : الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ترجمة باسم سرحان، ط1، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.
- عبد ربه، حسن : غصن الزيتون الفلسطيني، بيت لحم : دار البايه، (ب.ت).
- عبد السميع، عمرو : السلام، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 1998م.
- عبد المجيد، عصمت : زمن الانتصار والانكسار، ط2، القاهرة : دار الشروق، 1999م.
- عبد الهادي، مهدي : الانفصال الأردني: أسبابه وآثاره، القدس : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، 1988م.
- عثمان، عثمان : مواجهة الازمات، ط1، القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع، 1992م.
- عريقات، صائب : السلام على السلام، القدس : منشورات البيادر، 1987م.
- عواد، عبد الله : الحل والدولة، الجزء الأول، رام الله : مؤسسة دار القلم للنشر والدراسات، 1993م/1994م.
- غنيم، عبد الرحيم : ملاحظات على طريق التحرير، دمشق : منشورات محمد بدر الدين البستاني، 1972م.
- غليون، برهان : العرب ومعركة السلام، ط1، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، 1999.
- فضل الله، محمد حسين : المدنس والمقدّس، ط1، منشورات رياض الريس للكتاب والنشر، 2003م.
- قاسم، عبد الستار : الطريق الى الهزيمة، (ب.م)، 1998م.
- قدوري، زبير سلطان : السلام في المشروع الصهيوني، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2001م.
- مهران، رشيدة : عرفات الرقم الصعب، مؤسسة الديار للطباعة والنشر. (ب.ت).

نصر الله، نصر الله : منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطينية (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.

هلال، جميل : النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، رام الله : مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، 1998م.

هلال، جميل : تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية الى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، 2002م.

هيرست، ديفيد : البندقية و غصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الرحمن رياس، لبنان : رياض الريس للكتب والنشر، 2003م.

هورين، ألوف : هل يوجد حل للقضية الفلسطينية، ترجمة غازي السعدي، عمان : دار الجليل للنشر، 1983م.

ب) الدوريات

الأسطل، كمال : "طبيعة الصراع العربي الصهيوني ومنهجيته"، مجلة السياسة الفلسطينية / العدد 25، نابلس : منشورات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 2000م.

أبو بكر، توفيق : تطور الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة السياسة الفلسطينية / العدد 25، نابلس : منشورات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 2000م.

أبو سته، سليمان : "حدود فلسطين مدخل إلى الاستعمار"، مجلة عالم الفكر / المجلد 32، العدد 4، الكويت : 2004م.

أبو عمرو، زياد. "الموقف في الأراضي المحتلة"، مجلة السياسة الفلسطينية/ العددان الأول والثاني، رام الله :، شتاء وربيع 1994م.

أبو لغد، إبراهيم. "الجنود التاريخية لاتفاق غزة-أريحا"، مجلة السياسة الفلسطينية/ العددان الثالث والرابع، رام الله : صيف وخريف 1994م.

أبو لغد، إبراهيم وآخرون. تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات"، مجلة السياسة الفلسطينية/ العددان الثالث والرابع، رام الله : صيف وخريف 1994م.

الصمادي، حمزة : " دبلوماسية التحدي والتحدي المضاد"، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الثاني، العدد 21، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، كانون ثان 1993م.

الصمادي، حمزة : "العورباتشوفية والمجلس الوطني على مفترق طرق"، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول، العدد 6، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، أيلول 1991م.

الصمادي، حمزة : "سنوات الحسم الاستراتيجي الفلسطيني"، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول، العدد 12، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، اذار 1992م.

الصمادي، حمزة : "استراتيجية دفاع نشط ودبلوماسية هجوم احتياطي"، مجلة النشرة الاستراتيجية / المجلد الأول، العدد 8، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، تشرين ثان 1991م.

المداح، محمد علي : "مأزق الموقف الفلسطيني"، مجلة السياسة الدولية / العدد 102، 1990م. ثابت، احمد : "المتغيرات الجديدة ومراجعة الذات في العمل الفلسطيني"، مجلة السياسة الدولية / العدد 67، القاهرة : منشورات الأهرام، 1981م.

حرب، اسامة الغزالي : "حول مستقبل المقاومة الفلسطينية"، مجلة السياسة الدولية / العدد 70، 1982م.

حشيش، عبد الوهاب. "هضة وتدهور المقاومة الفلسطينية"، مجلة السياسة الخارجية/ العدد الخامس، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 1973م.

حمد، غازي : قرن من الصراع، السلام المعدوم، والتعايش المستحيل"، مجلة السياسة الفلسطينية/ العدد 25، نابلس : منشورات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 2000م.

عبد الله، سلامة : مسارات التشريع ومسار التنفيذ في القرار السياسي الفلسطيني، مجلة النشرة الاستراتيجية/ العدد 17، رام الله : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية (مقدس)، أيلول 1992م.

عز الرجال، عمر : *القضية الفلسطينية ما بين مبادرة مبارك وتعنت شامير*، *السياسة الدولية* / العدد 90، 1990م.

عكاشة، سعيد : *الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية*، *مجلة السياسة الدولية* / العدد 149، القاهرة : مؤسسة الأهرام، 2002م.

عوني، مالك : *خطاب بوش حول الشرق الأوسط ... سبيل التسوية أم أزمة جديدة*، *مجلة السياسة الدولية* / العدد 149، القاهرة : مؤسسة الأهرام، 2002م.

جـ) تقارير ومقابلات صحفية

افتتاحية، *"حتمية الفرز السياسي على الساحة الفلسطينية"*، *مجلة العودة* / العدد 27، القدس : 12 تشرين ثان 1983م.

تقرير، *فلسطين وإسرائيل: ملامح للعلاقات المستقبلية بين الجانبين*، *مجلة النشرة الاستراتيجية* / المجلد الأول، العدد 8، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، تشرين ثان 1991م.

تقرير، *توازن النقائص مفهومان للتسوية*، *مجلة النشرة الاستراتيجية* / المجلد الأول، العدد 6، القدس : منشورات مركز القدس للدراسات الاستراتيجية، أيلول 1991م.

تقرير، *أبو إياد في خطاب بالكويت أمام العمال الفلسطينيين*، *مجلة العودة* / العدد 25، القدس : 15 تشرين أول 1983م،

مقابلة، *أبو عمار في حديث خاص للبيادر السياسي*، *مجلة البيادر السياسي* / العدد 168، القدس : 14 أيلول 1985م.

مقابلة، *أبو عمار في حديث خاص للبيادر السياسي*، *مجلة البيادر السياسي* / العدد 172، القدس : 12 تشرين أول 1985م.

هـ: المصادر الإلكترونية (الانترنت)

أولاً: الكتب الإلكترونية:

الزين، سمير. " كتاب تحولات التجربة الفلسطينية، دمشق: منشورات مركز الغد العربي للدراسات، 2006م. (ت.أ) 2006/8/7م

<http://www.aasc.info/?page=ShowBook&Id=7>

بدوان، علي. (2006/12/3م). " كتاب العنب والرصاص، الحلقة (7)". (ت.أ). مجلة البيان. (ت.أ) 17-9-2007م. الكتاب صدر بعدها في دمشق: دار الاهالي، 2007م.

<http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1164201518878&pagename=Albayan%2FArticle%2FFullDetail>

بسيسو، أحمد صخر. (2007/9/6م). " كتاب منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية". (ت.أ) 2007/5/11م

<http://www.palintefada.com/vb/showthread.php?t=4100>

حسين، كامل يوسف. (2007/5/14م). " عرض كتاب: في قلب العاصفة". تأليف جورج تينت. ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007م. تقرير مركز الزيتونة للدراسات. (ت.أ) 1

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=138&a=37235> 2007/10/

حميد، نهاد ونائل حميد: " كتاب ياسر عرفات من الثورة الى الدولة". الناشر: دار الكرامة. 2004م. منتدى القدس العربي (2006/10/13م). (ت.أ) 209-2007م

<http://www.alsairafy.com/alquds/archive/index.php?t-901.html>

حوراني، فيصل: " كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة واقعية وجبهة الرفض يكشف برنامج النقاط العشر". موقع ناجي العلي. (ت.أ) 2006/7/15م

<http://najjalali.hanaa.net/makatabo33.html>

الحروب، خالد. " مقتطفات من كتاب الفكر والممارسة السياسية عند "حماس"". (تموز 2006). موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (ت.أ) 25-8-2007م.

<http://www.pflp.ps/books/1180335067.doc>

رشيد، فايز. " كتاب أزمة الفكر السياسي الحزبي الفلسطيني (1-2)".،. منتديات صوت فلسطين) 2007-9-15م. (ت.أ) 2007/10/3م

<http://www.palvoice.com/forums/showthread.php?t=115461>

رمضان، أمل حسن. (2001/1/1م). عرض لكتاب "إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية من التحرر الكامل إلى التعايش السلمي"، تأليف حسام محمد، ط1، 1997م. (ت.أ.)
2007/5/11م

<http://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/1/1/READ61.HTM>

شفيق، منير : (2005-2006)، "م.ت.ف وحماس وبرنامج الوحدة الوطنية"، الكتاب الرابع،
موقع موازين. (ت.أ.) 15-7-2006م.

<http://www.mawazeen.com/index.php?cat/cid:15>

صالح، محسن محمد. "الحقائق الأربعة في القضية الفلسطينية"، تقديم: محمد عمارة. المركز
الفلسطيني للإعلام. (ت.أ.) 2006/6/24م

<http://www.palestine-info.info/arabic/books/haqaeq/arba4on.htm>

صالح، محسن محمد : "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1937-2001"، ط1،
كتاب منشور في موقع المركز الفلسطيني للإعلام. (ت.أ.) 1-7-2006م

<http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/index.htm>

صالح، محسن محمد : "القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001"، كتاب
منشور في موقع المركز الفلسطيني للإعلام، (ت.أ.) 2006/6/22م

http://www.palestine-info.info/arabic/books/d_mohsen/un4.htm

صالح، محسن محمد وآخرون. (2007/3/6م). "كتاب منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم
التجربة وإعادة البناء"، موقع الاخوان المسلمون. ط1، بيروت: الناشر مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات/ الدار العربية للعلوم، 2007م. (ت.أ.) 2007/8/25م

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=26843&SecID=343>

عز الدين، فايز. (2006م). "كتاب اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع، وعقدة التسوية من
مدريد إلى خارطة الطريق"، منشورات مركز الغد العربي، 2003م. التقرير منشور في
مجلة الفكر السياسي، العدد 24. السنة الثامنة. (ت.أ.) 1-9-2007م.

<http://www.awu-dam.org/politic/24/fkr24-013.htm>

غرايبة، إبراهيم. (2006/5/17م). "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية"، عرض
للكتاب في موقع المعرفة. (ت.أ.) 1-6-2007م

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23DEC82C-595B-46C6-9168-15CAF0DC589D.htm>

هيكل، محمد حسنين. (2007/6/1م). "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (ج3) - سلام الأوهام، أو سلو- ما قبلها وما بعدها". ط6، القاهرة: دار الشروق، 2000م. موقع أكبر مكتبة أدبية عربية. (ت.أ) 2007-8-21م.

[http://dvd4arab.wordpress.com/2007/06/01/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%](http://dvd4arab.wordpress.com/2007/06/01/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-)

[AA-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-](#)

[%D8%A8%D9%8A%D9%86-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-](#)

[%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D](#)

[/9%8A%D9%84-%D8%AC3](#)

والى، خميس. (2007/5/25م). "كتاب شكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية". شبكة النبا المعلوماتية. ط1، 2003م. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (ت.أ) 1-6-

<http://www.annabaa.org/nbanews/63/249.htm> 2007م

ثانيا: الدوريات الالكترونية

أبو ارشيد، سليمان. (2007/8/1). "منظمة التحرير لم تعد الممثل الشرعي والوحيد!!". موقع ع رب 48. (ت.أ) 16-9-2007م.

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=47511>

أبو الغزلان، هيثم: "منظمة التحرير الفلسطينية: واقع الحال ودعاوى الإصلاح"، مجلة أجنحة.

<http://www.alhijawi.com/haytam2mag.htm> 2006/6/4م (ت.أ)

أبو خضراء، فيصل. (2003/10/24م). "الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي الجديد: لعله أفضل

مفاتيح السلام الصعب". (ت.أ). جريدة الشرق الأوسط. العدد 9096. 18-8-2007م.

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=199365&issue=9096>

أبو زهرة، عيسى. (أيلول 2003م). "تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993"، مجلة رؤية،

العدد 23. (ت.أ) 2007/5/1م <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/23/page6.html>

أبو عامر، علاء. (2004/10/9م). "هل ستغير منظمة التحرير الفلسطينية من إستراتيجيتها بعد تصريحات فايسغلاس". مجلة العصر. (ت.أ) 2007/5/13م

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5744>

أبو هاشم، عادل. (2001 /5/5م). خطبة أوسلو ليتها لم تزن ولم تتصدق...!! جريدة الجزيرة. العدد 10446، (ت.أ) 2007-6-7م

<http://www.suhuf.net.sa/2001jaz/may/5/wt2.htm>

نسيبة، سري. "فلسطين بين مفهوم تحرير الارض وتحرير الشعب"، مقال منشور في جريدة القدس، 1986/7/20م. موقع سري نسيبة ويب. (ت.أ) 2007-9-1م

<http://sari.alquds.edu/palestine.htm>

أبو غربية، عثمان. (1428/6/19هـ). "قليل من النقاط فوق الحروف". جريدة الصباح. (ت.أ) 2007-8-13م

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=6629>

أبو سريّة، رجب. (شباط 2006م). "بطيركية الثقافة الفلسطينية". مجلة رؤية. العدد 29. (ت.أ) 2007-8-16م

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page15.html>

اسماعيل، دنيا الأمل. (2001/10/4م). "حوار مع الرفيق أبو علي مصطفى قبل استشهاد". مجلة الهدف. العدد 1323. موقع اليسار الثوري الفلسطيني. (ت.أ) 2007-6-26م

<http://rafat1il.jeeran.com/wwwpflp555.html>

أرناؤوط، عبد الرؤوف. (2006/11/2م). "السفير الإسرائيلي في واشنطن: رسالة بوش لشارون أهم من وعد بلفور". صحيفة الوطن. العدد 2225. السنة السابعة. (ت.أ) 2007-9-1م.

<http://www.alwatan.com.sa/daily/2006-11-02/politics /politics04.html>

الأممية الرابعة. (2004/4/5). "تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية"، مجلة الحوار المتمم. دن. العدد 795. (ت.أ) 2006/7/7م

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=16654>

البرعي، رولا خضر. (تشرين أول 2003م). "الإطار النظري لمشاريع التوطين"، مجلة رؤية. العدد 24. (ت.أ) 2007/5/11م

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/24/page5.html>

البرغوثي، سوسن. "عن أي منظمة تحرير يتحدثون؟" مجلة المحرر، العدد 241، السنة الخامسة
عشرة. (ت.أ) 2006/6/12 <http://www.al-moharer.net/moh241>

[/sawsan241.htm](http://www.al-moharer.net/moh241/sawsan241.htm)

البشيتي، جواد. (2007/7/30م). "لا تلوموا هاولز!". صحيفة العرب اليوم. (ت.أ) 1-9-
2007م. http://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=2033

البنبي، أكرم. (د.ت) "في مفاهيم التغيير والإصلاح والتحديث". صحيفة الأضواء. (ت.أ) 15-
2007-9م

<http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=969>

التميمي، وليد سليم. "مفهوم التسوية السياسية"، مجلة العلوم الاجتماعية. مج 9، العدد 1. (ت.أ)
2007/5/12م

<http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss/arabic/showarticle.asp?id=896>

الحص، سليم. (2002/3/21م). "السلام والتطبيع: أي مفارقة"، جريدة السفير. (ت.أ)
2007/5/21م <http://www.arabtimes.com/ara%20horah/doc2.html>

الخطيب، غسان. (2004/4/26م). "أين هي رؤية الرئيس بوش؟". موقع ثروة. الاصدار 14.
2007/9/1 (ت.أ)م.

<http://arabic.tharwaproject.com/node/27#%D8%A3%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B4%D8%9F>

الدار، عكيفا. (2005/7/9). "أدمنت عملية السلام: مقابلة مع السفير روبرت بيللترو"، خدمة
common ground الاخبارية. (ت.أ) 2006/8/20م.

<http://www.commongroundnews.org/article.php?id=848&lan=ar&sid=0&sp=0>

الراعي، عبد الله محمد. (2006/12/21م). "الوسيط غير النزيه". صحيفة 26 سبتمبر. العدد
1301. ص 17. (ت.أ) 15-9-2007م.

<http://www.26sep.net/newsweekprint.php?lng=arabic&sid=30233>

الرنيتيسي، د. عبد العزيز. (2003/9/9م). "هل السلطة في ظل الاحتلال إنجاز وطني أم إنجاز
للاحتلال؟". جريدة السبيل. العدد 507. (ت.أ) 7-6-2007م

<http://www.assabeel.info/inside/sections.asp?dept=81&version=507>

السيد، ولد أباه. (2006/2/4م). "حماس بين الأيديولوجيا والسياسة". جريدة الشرق الأوسط.
العدد 10591، (ت.أ) 12-6-2007م.

<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=346631&issue=993>

الشيخ خليل، نهاد : (2007/6/6) "العلاقة بين النكبة والفهلوة السياسية"، صحيفة فلسطين.
(ت.أ) 20-7-2007م.

<http://www.felesteen.ps/index.php?action=showwrite&id=324>

"الصراع العربي الصهيوني.. التسوية المستحيلة تحرير فلسطين امر راهن"،
(2007/2/28م). جريدة قاسيون. (ت.أ) 11/5/2007م

<http://kassioun.org/index.php?d=43&id=773>

الصغير، يوسف بن صالح : "قضية فلسطين.. لمحات وخواطر"، مجلة البيان. (ت.أ).
http://www.albayan-magazine.com/intifadah/intifadah-2006/6/22_14/int-14-01.htm

الطويسي، باسم. (2005/8/29). "مصادر جديدة للشرعية السياسية"، جريدة الغد. (ت.أ).
<http://alghad.dot.jo/index.php?article=2117> 2007-7-15

العدلوني، محمد أكرم. "صنع القرار فن وعلم في آن واحد"، مجلة ابداع. عدد 7 رجب
1424 هـ. موقع مفكرة الاسلام. (ت.أ) 5/7/2006م

<http://islammemo.cc/article1.aspx?id=3783>

الغامدي، سعيد بن ناصر. (د.ت) "التغيير مطلب أم مذهب". مجلة البيان. (ت.أ) 17-9-
2007م <http://albayan-magazine.com/files/taghieer/01.htm>

القليلي، نائلة. (آب 2003م). "الهوية الفلسطينية واعتراف المجتمع الدولي"، مجلة رؤية،
العدد 22. الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، (ت.أ) 12-6-

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/inside.html> 2006م.

المحسن، بوعبد. (آب 2007م). "مفهوم التغيير التنظيمي". ملتقى التخطيط والتطوير التربوي.
(ت.أ) 17-9-2007م [http://www.ta9weer.com/vb/archive/index.php/t-](http://www.ta9weer.com/vb/archive/index.php/t-930.html)

[930.html](http://www.ta9weer.com/vb/archive/index.php/t-930.html)

المليجي، إلهامي. (2004/7/24م). "عرفات أشعل الحرائق.. فاحتترقت أصابعه". مجلة الأهرام العربي. الع. دد 383. (ت.أ) 17-9-2007م

<http://arabi.ahram.org.eg/arabi/ahram/2004/7/24/WRLD14.HTM>

النحوي، عدنان علي رضا : (2007/10/1م). "التكتيك بين المكر والخداع والفتنة والضياع"، صحيفة المثقة. ف. (ت.أ) 2-10-2007م.

http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&task=view&id=21945&Itemid=439

أيوب، يسار : "المعارضة في منظمة التحرير الفلسطينية: تاريخ من الفشل"، جريدة الأخبار.

ع. دد 2007/10/15م. (ت.أ) 17-10-2007م. <http://www.al-akhbar.com/ar/node/50187>

بدوان، علي : "الأرض الفلسطينية صراع الجغرافيا والهوية"، مجلة العربية، العدد 2،

2002م. (ت.أ) 1-7-2006م. <http://www.arabcin.net/arabiaall/2-2002/3.html>

جابر، صلاح. "فلسطين من المقاومة الى الانتفاضة"، جريدة المناضل، العدد 16،

(2005/1/19م). (ت.أ) 25/6/2006م. [http://www.al-mounadhil-](http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3?id_article=54)

حافظ، علي. (2002/7/6م). "من عبد الوهاب المسيري الى ادوارد سعيد طريق واحد إلى

الخلود". جريدة النور. (ت.أ) 1-7-2007م. [http://www.an-](http://www.an-nour.com/old/123/in-pages/06+07/02.htm)

حجاوي، سلافة : "الكتاب الأبيض فصل في السياسات الفلسطينية"، مجلة رؤية، العدد

الس. دس، ش. باط 2001م. (ت.أ) 21/6/2006م. <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/6/page3.html>

حسني، عاصم محمد علي. (شباط 2006م) "جذور الدولة في التاريخ الفلسطيني"، مجلة

رؤية. الع. دد 29. (ت.أ) 8/8/2006م. <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page10.html>

حلاسه، عبد الحكيم. (ابريل- يونيو 2006م). "الدور الاوروبي في عملية التسوية بعد

الانسحاب الاسرائيلي احادي الجانب(فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات

التشريعية". مجلة مركز التخطيط الفلسطيني. العدد 22. (ت.أ) 2007/5/11م

http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm

حمامي، ابراهيم. (2006/3/25م). "منظمة التحرير.. جدلية التمثيل وحتمية التغيير"، مجلة

المحرر. العدد 241. (ت.أ) 2006-6-22م. [http://www.al-](http://www.al-moharer.net/moh241/hamami241.htm)

[moharer.net/moh241/hamami241.htm](http://www.al-moharer.net/moh241/hamami241.htm)

حواتمة، نايف. (2003). "تعالوا الى حوار وطني يعيد بناء منظمة التحرير الائتلافية"، مقابلة

مع صحيفة المحرر. العدد 151. (ت.أ) 2006-8-3م. [http://www.al-](http://www.al-moharer.net/moh151/moharer151.html)

[moharer.net/moh151/moharer151.html](http://www.al-moharer.net/moh151/moharer151.html)

حواتمة، نايف. (2003/10/18م). "عشر سنوات على أوصلو تغيب أسس الحل المتوازن،

والمرجعيات أسقطت رحلة الأوهام"، موقع الحوار المتمدن، العدد 625. (ت.أ) 2006-8-20م

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=10879>

حواتمة، نايف. (2006/7/26م). "وثيقة الوفاق الوطني.. إعادة الاعتبار للبرنامج الموحد

والعمل الوطني المشترك"، مجلة الحوار المتمدن. العدد 1623. (ت.أ) 2006/8/17م

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=70995>

حوراني، فيصل. "الفكر السياسي الفلسطيني، أهم المحطات". مجلة رؤية. (ت.أ) 2006/6/24م

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/1/page10.html>

حوراني، فيصل. (تشرين أول 2000). "الأرض المحتلة الانتفاضة والتسوية السياسية"، مجلة

رؤية. العدد الثالث. (ت.أ) 2007/5/1م

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/3/page2.html>

خطيب، غسان. (2004/11/13م) "لا تسوية للتسوية"، موقع ثروة، الاصدار 41. (ت.أ).

<http://arabic.tharwaproject.com/node/52> 2006/8/8م

خوري، الياس. (2004/7/25). "عن حركة فتح"، صحيفة النهار. (ت.أ) 2006-8-1م.

<http://www.beirutletter.com/arabworld/arab530.html>

رباح، رمزي. (كانون أول 2000م). "اللاجئون في قلب الحركة الجماهيرية"، مجلة رؤية.

العدد 4. (ت.أ) 2007-10-1م.

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/4/page10.html>

شحرور، زلفى. (1427/12/29هـ). "راجى النجمى يروي تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

فى لبنان". جريدة الصباح. (ت.أ) 2007-8-11م.

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=3592>

شفيق، منير : (2002). "تصريح كونداليزا رايس الفضيحة"، جريدة السبيل. الانترنت
2006/4/4م. (ت.أ) 1-8-2006م.

<http://www.assabeel.info/inside/article.asp?version=6037&newsid=12528§ion=8>

صالح، محمد علي. (2004/9/17م). "ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك سنة 2000؟". جريدة الشرق الأوسط. العدد 9425. (ت.أ) 1-10-2007م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=9425&article=255813>

صلاحيات، مهند. (2007/5/11م). "القناعة المطلقة بالخيانة ودفاع الضحية عن الجلال". جريدة (الزمان) الدولية. العدد 2693. (ت.أ) 2007/5/11م

<http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2007%5C05%5C05-11%5C778.htm&storytitle>

طينه، رأفت. (2007/6/14م). "شرعية منظمة التحرير الفلسطينية". مجلة الحوار المتمدن. العدد 1946. (ت.أ) 1-8-2007م

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=99622>

عبد الرضا، علي : "من يصنع القرار"، مجلة النبأ، العددان (30-31)، السنة الخامسة، (ذو القعدة-ذو الحجة) 1419هـ. (ت.أ) 2006/7/5م

<http://www.annabaa.org/nba30-31/karar.htm>

عدوان، بيسان. (2004/4/16). "القنبلة الديمغرافية في إسرائيل وخداع النفس"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 806. (ت.أ) 2-8-2006م.

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17080>

عدوان، عبد الجبار. (2002/1/31م). "عرفات.. رمز للفلسطينيين أم عثرة أمامهم؟". جريدة الشرق الأوسط. العدد 8465. (ت.أ) 15-8-2007م.

<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=85671&issue=8465>

قلاب، صالح. (6/4/2006م). "الوضع الفلسطيني: من اختراقات العرب.. إلى الاختراقات الإيرانية"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9991. (ت.أ): 15-7-2006م.
<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9991&article=356874>

كاخيا، ابراهيم اسماعيل : (2002/11/1). "الاستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية السائدة"، مجلة الدفاع. مجلة القوات العربية السعودية المسلحة.
<http://www.al-difaa.com/Detail.asp?InSectionID=1069&InNewsItemID=99161>

كيوان، مأمون. (أكتوبر /2003م). "ما بين الدولة والثورة لم تأت الدولة ولم تنتصر الثورة"، مجلة النور. العدد 149. (ت.أ) 15-9-2007م.
http://www.annoormagazine.com/mag/ar/149/malafat/malafat_05.asp

محيسن، تيسير. (2006/6/12م). "آفاق التحولات البنوية في النظام السياسي الفلسطيني"، مجلة الحوار المتمدد، العدد 1579. (ت.أ) 2006/8/2م.
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282>

"مصادر صهيونية: أبو مازن" يؤكد في رسالة سرية لـ(إسرائيل) أن لا أحد يتوقع التنفيذ الكامل لحق عودة اللاجئين!!" تقرير منشور في موقع جريدة عرب نيوز. 2005/7/22م. (ت.أ) 2007/9/1م.
<http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/22-07-2005/p.htm>

موسى، عماد. (أذار 2005م). "الفهم الفصيلي للشرعية الفلسطينية"، مجلة الطريق. العدد 22. (ت.أ) 2006/8/2م
<http://www.attareek.org/inside.php?eid=13&id=4>

المليجي، إلهامي. (2004/7/24م). "عرفات أشعل الحرائق.. فاحترقت أصابعه". مجلة الأهرام العربي. العدد 383. (ت.أ) 17-9-2007م
<http://arabi.ahram.org.eg/arabi/ahram/2004/7/24/WRLD14.HTM>

نافع، بشير موسى. (2007/8/30م). "الجماعة الوطنية والعقل السياسي الفلسطيني يعيشان أزمة مسيئة تحكمة"، مجلة العصير. (ت.أ). 5-9-2007م
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9391>

نسبية، سري. "فلسطين بين مفهوم تحرير الارض وتحرير الشعب"، مقال منشور في جريدة القوس، 1986/7/20م. (ت.أ) 1-9-2007م

<http://sari.alquds.edu/palestine.htm> /92 نعمان، عصام. (2006/1/30م).
"فوز حماس لا يبهر الاقتصاص من الشعب"، مجلة المحرر. العدد 239، السنة 14،
(ت.أ) 2006/8/7م

<http://www.almoharer.net/moh239/moharer239.html>

نورشتاين، يوسي. (1992/12/9م). "الحجارة والكلاشينكوف (190)". تعليقات الصحف
الاسرائيلية. جريدة القدس العربي، العدد 1114، 1992/12/10م. ص 10. جريدة
حدشوت الاسرائيلية، 1992/12/9م. (ت.أ) 2007-8-20م.
<http://www.vahdet.com.tr/filistin/dokuman/kitap/kitap10/08.html>

ثالثا: التقارير الالكترونية والوثائق وقواعد البيانات

ابراهيم، محمد : "في لقاءه العاشر مع بوش.. هل ينجح شارون في أن يشرع حلمه الاستيطاني؟"،
2007-9-1م.

<http://amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle>

ابن حوران، (2006/12/17). " من الموسوعة السياسية"، منتديات الساخر. (ت.أ) 2006-7-30
<http://www.alsakher.com/vb2/showthread.php?t=107176> .2006م

أبو الغزلان، هيثم (2006/5/2م). "منظمة التحرير واقع الحال ودعاوى الاصلاح"، منشور في
شبكة الانترنت للاسلام العربي. (ت.أ) 2006/8/4م
<http://old.amin.org/views/uncat/2006/may/may2-1.html>

ابو عرفة، عبد الرحمن. (2006/3/1م). "لقاء خاص مع الشيخ احمد ياسين حول موضوع
المعارضة في 1998/8/19م". موقع الملتقى الفكري العربي. (ت.أ) 2007-8-15م.
<http://www.mulataqa.org/atemplate.php?id=57>

"اتخاذ القرار"، تقرير منشور في موقع مهارات ادارية. (ت.أ) 2006/7/6م.

http://b.1asphost.com/yanbouh/mangement_3.htm

"اتفاقيات السلام الاسرائيلية - العربية: الفصل الثالث، عملية السلام على المسار الفلسطيني-
الاسرائيلي"، تقرير منشور في موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، (ت.أ) 2006-6-29م.
2006م.

http://www.moqatel.com/mokatel/data/behoth/siasia2/Etefakyat/Mokatel5_1-2.htm

"اتفاقيات السلام والمشاركة الشعبية: الدروس والعبر المستخلصة". (كانون اول 2003م). نشرة
مركز بديل غير الدورية، رقم 15. (ت.أ) 2006/8/7م.

[http://www.badil.org/Arabic-
Web/Publications/Bulletins/bulletin_no15.htm](http://www.badil.org/Arabic-Web/Publications/Bulletins/bulletin_no15.htm)

"أجوبة الدكتور جورج حبش على أسئلة مركز العودة الفلسطيني"، مقابلة منشورة في موقع اتحاد
لجان الطلبة الثانويين. (ت.أ) 2006-9-2م <http://ucssp.jeeran.com/m/17.htm>

أحمد، أحمد يوسف. (19/4/2002م). "حركة التحرر الوطني الفلسطيني وآفاق المستقبل"، موقع
اسلام أون لاين. ن. (ت.أ) 2007-8-5م

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/04/article20.shtml>

"إسماعيل هنية: هدنة طويلة مع إسرائيل ممكنة إذا انسحبت من الأراضي المحتلة". (ت.أ).
تقرير منشور في موقع الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية. (2007/8/5م). (ت.أ).

<http://www.jaami.info/news-145.html> 2007-9-10م

اسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. "مفهوم الشرعية"، مقال منشور في موقع اسلام أون لاين،

(ب.ت). (ت.أ) 2006/8/1م [http://www.islamonline.net/iol-](http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp)

[arabic/dowalia/mafaheem-7.asp](http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp)

"آسيا : فلسطين". الموسوعة العربية. تقرير منشور في العربية نت. (ت.أ) 2007-8-1م.

<http://encyclopedia.aarabiah.net/Palestine>

"إعلان قيام الدولة الفلسطينية والقانون الدولي"، تقرير منشور في موقع شبكة فتح. (ت.أ).

<http://www.fateh.net/public/derasat/4/2.htm> 2006/8/5م

"آفاق مشروع المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية"، (2007/2/23م). حلقة نقاش. مركز

الزيتون. له للدراسات والاستشارات. (ت.أ) 2007/5/1م

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=29494>

الأزرع، محمد خالد. (2002/11/5م). "خطة الطريق" وعشر سنوات من دبلوماسية

المراوغنة، موقع اسلام أون لاين. (ت.أ) 2007-8-5م

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/11/article06.SHTML>

الأزرع، محمد خالد. (2002/7/7م). "مصير عرفات أم مصير النظام والقضية؟! سلام أون

لاين. ن. (ت.أ) 2007-8-1م.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article06.shtml>

الأزرع، محمد خالد. (2003/12/6م). "المحاور الفلسطينية.. فقد الثوابت بحجة "التعرف" على العدو". موقع اسلام أون لاين. (ت.أ) 2007-6-25م

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/12/article03.shtml>

"الاستراتيجية والتكتيك" تقرير منشور في موقع فتح نت. (ت.أ) 2006/7/7م

<http://www.fateh.net/public/derasat/2/11.htm>

الأسمر، حلمي. (2006/1/30م). "خارج النص شرعيات حماس وإسرائيل"! موقع شبكة الصحافة غير المنحازة. (ت.أ) 2007-7-7م

<http://www.voltairenet.org/article134685.html>

الأشعل، عبد الله. (2006/6/5م). "تحو دبلوماسية دولية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية". حلقة نقاش. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (ت.أ) 2007/5/12م

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=4904>

"الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس الوطني الفلسطيني"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 2006/7/8م

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/porder_1.html#5

"الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجلس المركزي الفلسطيني"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 2006/7/8م

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/porder_2.html

البرغوثي، مصطفى. (2007/1/6م). "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين: دولة بحدود مؤقتة تعنى تصفية القضية والحقوق الفلسطينية". موقع المبادرة الوطنية الفلسطينية. (ت.أ)

<http://www.almubadara.org/new/edetails.php?id=2239> 2007/8/20م

الحروب، خالد. (2003/8/29م). "مطلب تفكيك المقاومة الفلسطينية مثالا". (ت.أ) 2007-9-2م

<http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/29-08-2003/a3.htm>

أبو العطا، عبد الرحمن. (2006/12/25م). "منظمة التحرير.. مسيرة الى اللاهتف". مفكرة الاسم. (ت.أ) 2007-8-15م

<http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=25583>

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=3592>

لتحرير فلسطين - القيامة العامة، (ت.أ) 1-8-2006م
<http://www.palestinesons.com/sub.php?id=208>

"اللاجئون الفلسطينيون في مفاوضات الوضع النهائي". تقرير منشور في موقع المعرفة.
(2006/5/17م). (ت.أ) 1-9-2007م.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/523E7CFF-1650-4C94-A659-6F9D774D0AD1.htm>

"اللجنة العربية العليا"، الباب الثالث - مؤسسات - مؤسسات فلسطينية، تقرير منشور في موقع هوية وانتماء. (ت.أ) 1-7-2006م
<http://bettna.com/personal/haweya-intma/p3/p4.htm>

"المجلس الوطني الفلسطيني"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 22-6-2006م.
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/porder_1.html#1

"المركزية الديمقراطية بين التوازن الجدلي والانقسام"، تقرير منشور في موقع كنعان للاعلام.
(2006/4/13م). (ت.أ) 15/7/2006م.

<http://www.fateh.net/public/derasat/1/9.htm>

المصري، حسن عبد ربه. (2002/1/20م). "نهاية زمن اسمه سلام اوسلو". موقع الكاتب حسن عبد ربه المصيري. (ت.أ) 28-6-2007م
<http://www.azzaman.com/azzaman/http/azauthors.asp?azcode=HSRB>

المصري، هاني. (2005/1/4م). "العمل في المرحلة الراهنة.. بعد رحيل عرفات"، موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 1-8-2007م.
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/01/article03.shtml>

المصري، هاني. (2005/1/4م). "ما العمل في المرحلة الراهنة.. بعد رحيل عرفات". اسلام اون لاين. (ت.أ) 15-9-2007م.
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/01/article03.shtml>

"المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن"، تقرير منشور في موقع شبكة رمش الع. (ت.أ) 22/6/2006م.
http://eyelash.ps/palgate/ages_6resistance.htm#5

"الملحق الأول توصيات اللجنة السياسية والإعلامية للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة 1969م". مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 5-8-2007م

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.pnic.gov.ps%2Farabic%2Fpalestine%2Fsemester6.htm>

"النص الحرفي لـ"اعلان القاهرة" بشأن اجتماع الفصائل الفلسطينية". (2005/3/18م). نص منشور في موقع جريدة الرأي. (ت.أ) 1-7-2006م.

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.arraee.com%2Fmodules.php%3Fname%3DNews%26file%3Darticle%26sid%3D2636>
"النص الحرفي لمبادرة السلام العربية". وثيقة منشورة في موقع الشبكة الاسلامية. (2002/4/14م). (ت.أ) 1-9-2007م.

<http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=13893>

"النص الحرفي لمشروع خارطة الطريق الأمريكية". وثائق وبيانات. نص منشور في موقع اسلام اون لاين. (2002/10/15م). (ت.أ) 1-10-2007م

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2002/12/article06.SHTML#1>

"النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية"، موقع أزهارى، مننديات أبناء الوطن. (ت.أ) 22/6/2006م <http://www.azhary.ps/vb/showthread.php?t=3351>

"النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". (2004/5/31م). الملتقى الفتاوي. (ت.أ) 17-9-2007م <http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=3674>

النعامي، صالح. (2007/10/23م). "صدمة إيجابية في إسرائيل من ساركوزي". تقرير منشور في شبكة فلسطين البوم الاخبارية. (ت.أ) 1-11-2007م.

<http://www.paltoday.com/arabic/news.php?id=51970>

النعامي، صالح محمد. (2002/7/9م). "محنة القيادة الفلسطينية.. الحصاد المر لأسلوب الشللية". اسلام اون لاين. (ت.أ) 15-9-2007م.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/07/article10.shtml>

الهيئة العامة للاستعلامات، "صك الانتداب"، وثائق فلسطين، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987. (ت.أ) 20/6/2006م <http://nakba.sis.gov.ps/British-mandate/British-mandate-2.html>

براون، أنتوني. (1425/4/22هـ). "هل يفرز رحيل عرفات صراع سلطة؟" المركز الدولي لدراسات امريكا والغرب. (ت.أ) 2006-7-25م
<http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=print&sid=1536>

"بعد خمسة أعوام على توقيعها هل فشل اتفاق أوسلو أم ظهرت حقيقته". تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (1998/9/17م). (ت.أ) 2007-8-5م
http://www.palestine-info.net/arabic/analysis/1998/17_9_98.htm

"بعد نفق الأقصى ومستوطنة أبو غنيم.. مجزرة ترقوميا غضبة جماهيرية جديدة تحمل بذرة جديدة من بذور فشل أوسلو". تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (1998/3/16م). (ت.أ) 2007-8-1م
http://www.palestine-info.net/arabic/analysis/1998/16_3_98.htm

بلقزيز، عبد الإله. (2006/7/29م). "المرحلة والتسوية وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني"، شبكة التجديد العربي. (ت.أ) 2007/5/11م
<http://arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=15779>

بو حجي، محمد. (2005/8/30م). "رؤية تحليلية لمفهوم التغيير من خلال تطبيقات كايزن". موقع مجموعة ادارة الموارد البشرية. (ت.أ) 2007-9-15م
<http://www.hrm-roup.com/vb/showthread.php?t=106>

"بيان سياسي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة من 1 الى 4 شباط 1969". (ت.أ) 2007-8-1م

<http://www.vertretungpalaestina.at/Arabic/PLO/plo13.htm>

"بيان في الذكرى الثالثة لتوقيع اتفاق الشؤم سلطة اوسلو تواصل العبث بمصير الشعب الفلسطيني". بيان منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام صادر عن حركة المقاومة الاسلامية حماس بتاريخ (1996/9/16م). (ت.أ) 2007-10-1م
<http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/documents/3rdan.htm>

"حكومة عموم فلسطين"، تقرير منشور في موقع الهيئة العامة للاستعلامات. (ت.أ) 2006/6/21م
<http://nakba.sis.gov.ps/nakba48/nakba1948-44.html>

"تكوين وتنظيم الجبهة الشعبية لنحرير فلسطين". تقرير منشور في موقع اليسار الثوري
الفلسطيني (2001/1/1م). (ت.أ) 18-9-2007م

http://pflp2.jeeran.com/Page_2.html

تلحمي، داوود. (حزيران 2005م). "صعود الفكر اليساري في بدايات الثورة الفلسطينية
المعاصرة"، مقال منشور في موقع مركز المسار للدراسات والنشر. (ت.أ) 15/7/2006م
<http://www.almassar.com/news/news45.html>

"جبهة الرفض" تقرير منشور في الموسوعة الحرة. (ت.أ)
2007/5/11م.

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%81%D8%B6>

جرادات، علي. (2007/1/29م). "دماؤنا وقضيتنا"، شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ)
2007/5/11م

<http://amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=39096&NrIssue=1&NrSection=2>

حداد، سامي. (2004/6/3م). "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى أين. تاريخ الحلقة
2000/12/22م". موقع الفضائية. الجزيرة نت. (ت.أ) 5-9-2007م.
<http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=89432>

حسين، زكريا. (2000/11/11م). "انتفاضة الثمانينيات.. ذروة العمل الوطني الفلسطيني". موقع
اسلام اون لاين. (ت.أ) 5-8-2007م
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2000/11/article4.shtml>

حسين، صلاح. (2003م). "دورة المهارات الادارية مفهوم التفاوض"، (ت.أ) 30-7-2006م.
<http://www.ramallahcci.org/pages/dev/tafaod.html>

حشمه، جمال. (2006/3/29م). "استخراج جثة منظمة التحرير الفلسطينية من ضريحه". موقع
الركن الأخضر. (ت.أ) 1/5/2007م.
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=1561

حمزة، محمد. (2004/1/1م). "أزمة فتح.. سقوط الحركة" في قفص "السلطة"، موقع اسلام اون
لاين. (ت.أ) 15/7/2006م
<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article01.shtml>

"خارطة الطريق بداية متعثرة ونهاية محتومة"، تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام <http://www.palestine-2007-8-1> (ت.أ) 2003/5/24م.

<http://www.palestine-2007-8-1> info.info/arabic/analysis/2003/24_5_03.htm

"خطاب الملك حسين في افتتاح المجلس الوطني الاستشاري الثالث، 1982/4/27"، (ت.أ) 16-2007م. http://www.parliament.gov.jo/ummah/speeches_a/sp82.htm

خلف، سميح. (2002م). "هل انتقلت منظمة التحرير من التمثيل إلى التجميد". موقع مأساتنا والحل، عودة وعودة. 2006/6/12م. <http://www.awda-dawa.com/pages.php?ID=3603>

خلف، سميح. (2007/7/28م). "حركة التحرير الوطني الفلسطيني بين مفاهيم الفتح والحتف (نظرة وتحليل)". موقع انتفاضة فلسطين. (ت.أ) 2007-8-1م <http://www.palissue.com/arabic/articles/file/details/2/5898.html>

خليل، فوزي : (2005/3/7) "الاجتهاد السياسي: تقاطعات المدني والفقهي"، موقع اسلام اون لاين. مفاهيم ومصطلحات سياسية واقتصادية. (ت.أ) 2006/7/5م. <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2005/02/article02.shtml>

داود، سهير ابو عقصه. (2006/9/23م). "المؤرخ رشيد خالدي: لم أكن أتوقع تفهقر النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط بهذه السرعة"، موقع المجموعة 194. (ت.أ) 2007-8-1م.

<http://www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=751&table=ptoday>

داوود، احمد. (2006/10/22). "خريطة الأجهزة الأمنية وتوزيعها"، تقرير منشور في شبكة فلسطين للحوار. (ت.أ) 2007/10/1م.

<http://www.paldf.net/forum/archive/index.php/t-88252.html>

رشيد، مأمون هارون هاشم. (2006/3/19م). "منظمة التحرير الفلسطينية وطن الشعب الفلسطيني". مندييات أقصانا الجريح. (ت.أ) 2007-8-11م

<http://www.aqsa.com/vb/showthread.php?t=18118>

رميح، طلعت. (2007/7/22م). "استراتيجية مقاومة: البديل الإسلامي والصراع ضد أوسلو". موقع وكالة الاخبار الاسلامية (تبأ). (ت.أ) 2007-8-25م.

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=108286&TypeID=8&TabInde>

(ت.أ) 6-28 2007م.

http://www.samidoon.com/general/documents/material/shakhseyat_p_r_o_3amaleyat.htm

شعبان، ابراهيم. (2007/5/14م). "استيطان اسرائيلي متواصل". شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ) 1-10-2007م.

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=40475&NrIssue=1&NrSection=2>

شفيق، منير. "تقويم تجربتي المفاوضات و الانتفاضة"، 1-10-2007م.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/372F00B6-0C5E-47EF-AF31-48A3F147F94F.htm>

صافي، خالد محمد. (2005/2/8م). هل يمكن أن يتحول الموقعون إلى مفاوضين حقيقيين؟ شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ) 7-6-2007م

<http://amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=19321&NrIssue=1&NrSection=2#b>

"عباس يرفض دولة بحدود مؤقتة.. ورايس تتعهد بـ"تسوية نهائية"" . تقرير من موقع CNN بالعربية في 2007/2/13م. (ت.أ) 1-10-2007م.

<http://arabic.newspeg.com/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7/%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3%20%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A8%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%20%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA%D8%A9..%20%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B3%20%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF%20%D8%A8%D9%80%22%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%22-2748548.news>

عبد العاطي، عادل. (2000/10/10م). "أزمة الشرعية ي الحركة السياسية السودانية"، (ت.أ) : <http://www.mafhoum.com/press/Ati.htm> 2006/8/1م

عبد الكريم، قيس : (2004/9/24م). "النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى السلطة"، موقع الرأي. (ت.أ) 2006/6/14م

<http://209.85.135.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.araee.com%2Fmodules.php%3Fname%3DNews%26file%3Dprint%26sid%3D882>

عبد الناصر، وليد. (الأهرام 1998/12/11م). "وماذا عن حق عود اللاجئين الفلسطينيين". موقع الهيئة العامة للاستعلامات. بوابتك الى مصر. (ت.أ) 15-9-2007م.

<http://www.sis.gov.eg/VR/pyramid/online/ahtml/o111298a.htm>

عبد الهادي، مها. (2000/7/5). "ياسين: حماس تدعم القرارات الحاسمة للبرلمان الفلسطيني"،

موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 3-8-2006م. <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-jul-5/alhadath3.asp>

عبد الهادي، مها. (2000/7/30م). "عريقات: لم نعد صفقة في "كامب ديفيد-2". موقع اسلام

اون لاين. (ت.أ) 1/10/2007م. <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-jul-30/alhadath3.asp>

عدوان، عصام : (2006 /3/20). "لا... لمنظمة التحرير الفلسطينية في واقعها الحالي"، موقع فلسطين الحرة. (ت.أ) 24/6/2006م.

http://www.freepal.net/Opinions/no4plo_naw.htm

"عرب اسرائيل"، تقرير منشور في موقع اذاعة قناة الفراعين. (ت.أ) 2-8-2006م

http://www.alphraeen.com/reportDetails.asp?report_id=207

"عرفات يطرد نشطاء الاقصى من مقره بعد تزايد التهديدات الاسرائيلي". تقرير منشور في موقع اليوم الالكتروني. (2004/4/23م). (ت.أ) 15-7-2007م

<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=11270&P=2>

عرفة، محمد جمال. (2004/4/15م). "وعد بوشفور.. تحد للقادة العرب". موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 22-8-2007م.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/04/article21.shtml>

عرفه، محمد جمال. (2003/12/11م). "الحوار الفلسطيني.. العقدة في "الفصائل"! موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 11/7/2006م.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/12/article06.shtml>

عزام، ماجد. 2007/5/26م. "منظمة التحرير رهينة التوازنات الفلسطينية والإقليمية". شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ) 11-8-2007م

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdPublication=7&NrIssue=1&NrSection=2&NrArticle=40661&IdLanguage=17>

علوش، ابراهيم. (د.ت). "العقبة الكأداء أمام "خارطة الطريق" الأمريكية. موقع الصوت العربي الحر. (ت.أ) 2-8-2007م.

<http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/KhartatuLTariq.htm>

علوي، مصطفى. (2005/3/7م). "الإرهاب والشرعية السياسية في السعودية: مصادر التهديد وأبعاده"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (ت.أ) 1-6-2007م.

<http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,368,00.html>

علي، عبد الرحيم. (2004/9/28م). "الديمقراطية: الإصلاح الشامل لتحسين الانتقضة"، مقابلة منشورة في موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 11-8-2007م

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/09/article20b.shtml>

عمارة، محمد: "الاستعمار الاستيطاني بين فقه الواقع وفقه النص"، مقالة منشورة في الموسوعة الإسلامية. (ت.أ) 30/6/2007م

<http://www.balagh.com/mosoa/fekr/011c40mg.htm>

عوكل، طلال. (2003/12/6م) "البعث الدولي للاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية"، ورقة عمل قدمت لمؤتمر آليات الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 1/5/2007م

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/prisoners14-5.html>

"غزو لبنان 1982"، تقرير منشور في موقع الموسوعة الحرة. (2006/8/25م). (ت.أ) 15-8-2007م.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B2%D9%88%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86_1982

غنايم، محمد السيد. (2006/5/17م). "جدار الفصل الإسرائيلي". تقرير منشور في موقع المعرفة نقلا عن الجزيرة الفضائية. (ت.أ) 25-8-2007م.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm>

فؤاد، وسام: "منظمة التحرير الى أين"، (ت.أ) 20-6-2006م

http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=1931&mcatscat=49&sscat=0&lan

فرسخ، عوني. (2006/6/21). "كيف يكون تطوير منظمة التحرير منتجا؟" موقع المسيرة. (ت.أ) 2006/6/30م

<http://64.233.183.104/search?q=cache:AFV8lm9eRR8J:almacira.com/index.php%3FItemid%3D67%26id%3D2098%26option%3Dcontent%26task%3Dview+%D9%83%D9%8A%D9%81+%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86+%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A7&hl=en&ct>

فهمي، شيرين. (2004/8/21م). "الحل في شرعية جديدة"، موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 2007-8-11م

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/08/article11.shtml>

قاعود، مصطفى. (2003/7/23م). "إشكالية التفاوض واستخلاص الدروس". تقرير منشور في موقع شبكة الانترنت للاعلام العربي. (ت.أ) 2007-6-25م

<http://www.amin.org/views/uncat/2003/jul/jul232.htm>

قدورة، ياسر. (آب 2007م). "هاني الحسن: سقط دايتون وبقيت فتح"، تقرير منشور في شبكة فلسطين المسلمة. (ت.أ) 2007/9/10م.

<http://www.fm-m.com/2007/Aug2007/story6.htm>

قدومي، فاروق. (2006/2/28م). "شارون قتل عملية السلام وبوش دمر المبادرة الرباعية". (ت.أ) 2007-8-1م

<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=11926&P=2>

"قرار الجمعية العامة رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول 1948". (ت.أ) 15-8-

<http://www.badil.org/Arabic-Web/Documents/Durable-Solutions/GA/GA-Res-194.htm>

قرارات المجلس الوطني: الدورة الثانية عشرة القاهرة 6-9/1/1974). (1999). مركز المعلومات الوطنية الفلسطينية. (ت.أ). 2006/6/19م

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester12.html>

قرارات المجلس الوطني: الدورة الرابعة عشرة- دورة هواري بومدين دمشق 15-22/1/1979 م). (1999) مركز المعلومات الوطنية الفلسطينية. (ت.أ) 2006-6-20م.

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester14.html>

"قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الرابعة، 10-17/7/1968م". (1999م). موقع مركز المعلومات الوطنية الفلسطينية. (ت.أ). 2007/5/1م.

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.pnic.gov.ps%2Farabic%2Fpalestine%2Fsemester4.htm>

"قرارات المجلس الوطني، الدورة الثانية عشرة (القاهرة 6-9/1/1974"، موقع مركز المعلومات الوطنية الفلسطينية. (1999). (ت.أ) 2006-8-20م.

<http://72.14.209.104/search?sourceid=navclient-ff&ie=UTF-8&q=cache%3Ahttp%3A%2F%2Fwww.pnic.gov.ps%2Farabic%2Fpalestine%2Fsemester12.html>

"قضايا تنظيمية"، (2005/8/15م)، تقرير منشور في موقع فتح نت. (ت.أ) 2006/8/2م

<http://www.fateh.net/public/newsletter/2005/15-08-05/all.htm>

"قيادة حماس لا تستبعد الاعتراف" مقابل "الحقوق والانسحاب". تقرير منشور في موقع اليوم الالكتروني. (2006/2/8م). (ت.أ) 2007-8-1م

<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=11926&P=2>

"كامب ديفيد-2.. بين الفشل واستمرار التفاوض". تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (2000/8/12م). (ت.أ) 2007-6-1م

http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/12_8_00.htm

كتاتنة، عبد الرحيم. "رسالة الى القيادة الفلسطينية"، 2007-6-25م.

http://www.amin.org/views/abulrahim_kataneh/2002/jul20.html

كيالي، ماجد. (2005/6/27م). "عن تحولات النظام السياسي الفلسطيني راهنا"، موقع عرب 48. (ت.أ) 2006/6/12م

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=29232>

محمود، خالد وليد. (2007/1/9م). "الاستيطان في غور الأردن.. وهاجس الفصل العنصري". موقع إسلامنا. (ت.أ) 2007-10-1م.

<http://www.islamouna.info/dnn/Default.aspx?tabid=89&Id=28>

"مسؤولون صهاينة: المستوطنات العشوائية في الضفة الغربية تواصل اتساعها". تقرير منشور في موقع نداء القدس. (2007/9/3م). (ت.أ) 2007-10-1م.

<http://www.gudsway.com/more.php?type=PrintNews&id=142129>

مسلم، سامي. "دروس وعبر من سيرة ياسر عرفات"، موقع الرئيس الراحل ياسر عرفات مفتح الثورة الفلسطينية. (ت.أ) 2006/6/25م.

<http://www.fateh.plo.ps/yaser/6.html>

"مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، تقرير منشور في موقع منتديات المحترفين العرب (آب 2004م). (ت.أ) 2007/5/11م

<http://www.arabprof.com/vb/showthread.php?t=5252>

"مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، (2006/7/13م). تقرير منشور في موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة. (ت.أ) 2006/8/1م.

<http://www.palestinesons.com/sub.php?id=1276>

"مفاوضات الحل النهائي مشروع اوسلو جديدة حول القدس واللاجئين"، تقرير منشور في موقع المركز الفلسطيني للاعلام. (2000/5/11م). (ت.أ) 2007-6-24م

http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/11_5_00.htm

"مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 17، عمان 22-29 / تشرين ثاني، 1984". (ت.أ) 2007-8-7م. <http://www.vertretungpalaestina.at/Arabic/PLO/plo13.htm>

"مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثامنة عشرة، الجزائر 20-25/4/1987". (ت.أ) 2007-8-7م.

<http://www.vertretungpalaestina.at/Arabic/PLO/plo13.htm>

"مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السابعة، القاهرة 5/30 - 6/4/1970". (ت.أ) 2007-8م. <http://www.vertretungpalaestina.at/Arabic/PLO/plo13.htm>

ملوح، عبد الرحيم. (2006/2/5م)، "منظمة التحرير الفلسطينية في ذكرى تأسيسها"، منتديات صوت فلسطين، حركة فتح. (ت.أ) 2006/8/7م
<http://www.palvoice.com/forums/archive/index.php/t-47864.html>

"من هي حركة المقاومة الإسلامية حماس"، (2006/7/29م). تقرير منشور في منتديات ماجدة. (ت.أ) 2007/5/1م.

<http://majdah.maktoob.com/vb/showthread.php?t=24851>
amir_sara1068@hotmail.com

مناصرة، عبد المجيد: "قراءة منهجية للتحالف الرئاسي القرار والإستراتيجية"، منشور في موقع الملتقى. (ت.أ) 2006/7/5م
<http://www.ikhwan.net/vb/showthread.php?t=2726>

مناع، هيثم. (2007/7/17م). "في السياسة الخارجية هل ما زال هناك ثوابت ومتحولات"، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان. (ت.أ) 2007-6-5م.
<http://www.achr.nu/art212.htm>

"منظمة التحرير الفلسطينية"، مدونات مكتوب. (ت.أ) 2006-10-1م
http://www.maktoobblog.com/email_post.htm?uid=kan3an&post=454
501

"منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني". (1999). مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 2006/6/4م.
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html

"منظمة التحرير الفلسطينية: النظام الأساسي لمنظمة التحرير" (1999)، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (ت.أ) 2006/7/5م
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_2.html

"منظمة التحرير الفلسطينية والاحزاب والفصائل الفلسطينية"، تقرير منشور في موقع الملتقى الفتح. (ت.أ) 2006-6-24م
<http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=7660>

"موسوعة انجازات حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح". ص2. (2007/4/21م). منتديات فلسطين. (ت.أ) 2007/6/1م.
<http://www.palvoice.com/forums/archive/index.php/t-86776-p-2.html>

موسى، حلمي. (2006/6/5). "منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (ت.أ) 2007/5/11م

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=4904>

"موفاز: مشاكل أمنية في خطة الطريق"، تقرير منشور في موقع اسلام اون لاين. (ت.أ) 2007/8/15م

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002-11/10/article35.shtml>

ميللر، آرون ديفيد. (2005/9/12). "لدى بوش خطة لفلسطين". موقع شبكة common ground الاخبارية. (ت.أ) 2007-8-16م.

<http://www.commongroundnews.org/article.php?id=957&lan=ar&sid=0&sp=0>

نسبية، سري. (2003/6/1). "سيناويوهات وحلول القضية الفلسطينية في ظل التحولات الدولية والإقليمية". محاضرة في معهد ابو لغد للدراسات الدولية. موقع د.سري نسبية ويب.

(ت.أ) 2007-9-1م http://sari.alquds.edu/Palestinian_problem.htm

نسبية، سري. "فلسطين بين مفهوم تحرير الارض وتحرير الشعب"، مقال منشور في جريدة القدس، 1986/7/20م. موقع سري نسبية ويب. (ت.أ) 2007-9-1م

<http://sari.alquds.edu/palestine.htm>

"نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية"، تقرير منشور في شبكة الاعلام المركزي / فتح.

(ت.أ) 2006/6/14م <http://www.fatehmedia.ps/atemplate.php?linkid=69>

"نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية"، تقرير منشور في موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (1999). (ت.أ) 2006/6/14م.

<http://www.pna.gov.ps/arabic/Government/gov/plo.asp>

نعاغ، عبد القادر. (2007/5/2). "اشكالية الشرعية في الانظمة العربية"، موقع التجديد العربي. (ت.أ) 2007-6-1م

<http://www.arabrenewal.org/articles/1048/1/AOBCaiE-CaONUie-Yi-CaAaUaE-CaUNEiE/OYIE1.html>

نوفل، ممدوح. (1992/5/16). "حول المشاركة الفلسطينية في المفاوضات متعددة الأطراف". موقع ممدوح نوفل. (ت.أ) 2007-10-2م.

<http://www.mnofal.ps/printable/?nb=462>

نوفل، ممدوح. (1998/9/1م). "نواقص أو سلو كثيرة والاعتراف بالأخطاء فضيلة/ الحلقة 2".
موقع ممدوح نوفل. ل. (ت.أ) 25-6-2007م

<http://www.mnofal.ps/articles/?nb=237&lg=ar>

نوفل، ممدوح. (1995/7/26م). "القضايا العالقة غير قادرة على تعطيل الاحتفال بالاتفاق".
(ت.أ) 2-10-2007م. موقع ممدوح نوفل. ل.

<http://www.mnofal.ps/articles/?nb=374&lg=ar>

هويدي، علي (2005/10/14). "حق العودة والمشاركة في تقرير المصير" تقرير منشور في
موقع مركز العودة الفلسطيني. (ت.أ) 7/7/2006م

<http://www.prc.org.uk/data/aspx/d5/1915.aspx>

هيكل، محمد حسنين. (2002/7/14م). "العرب اعجز من أن يكون لهم تأثير على أميركا".
موقع بريد العرب. (ت.أ) 11-7-2007م

<http://www.arabmail.de/Heikel14.7.02.html>

"وعد بلفور وأهليته القانونية"، تقرير منشور في موقع منتديات الحصن النفسي - 2005/6/1م.

(ت.أ) 2006/6/20م. <http://bafree.net/forum/archive/-35104.htm>

"وثائق، النص الحرفي المعدل لخارطة الطريق وثيقة رقم 70". النص منشور في موقع مركز
الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2002/11/14م). (ت.أ) 1-8-2007م

<http://alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5586>

ياغي، فراس. (2007/7/12م). "الشرعية الفلسطينية كل لا يتجزأ"، شبكة الانترنت للاعلام
العربي. (ت.أ) 1-8-2007م.

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=41333&NrIssue=1&NrSection=2>

"وثائق: وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني". (2006/6/19م). مركز الحارس للدراسات
والاعلام. (ت.أ) 16-9-2007م.

<http://www.alhares.org/site/modules/news/article.php?storyid=121>

قائمة الملاحق
الملحق رقم (1)
الميثاق الوطني الفلسطيني

أقر المجلس الوطني الفلسطيني بالاجماع في دورته الرابعة التي عقدت بالقاهرة من 10-17/7/77 تعديل بنود في الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتسمية الميثاق الجديد المعدل بالميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يحدد استراتيجية العمل الفلسطيني لتحرير فلسطين، كما يحدد معالم المشروع الوطني الفلسطيني ويبين الأدوات التي سيتم استخدامها لتحقيق أهدافه، وفيما يلي نص الميثاق الجديد:

مواد الميثاق:

- المادة (1): فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية. المادة (2): فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.
- المادة (3): الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته.
- المادة (4): الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانهما.
- المادة (5): الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين حتى العام 1947. سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد من أب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.
- المادة (6): اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيون.
- المادة (7): الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته.
- المادة (8): المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراد جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.
- المادة (9): الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة

الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة (10): العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطيني وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (11): يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير

المادة (12): الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيًا من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة (13): الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبًا إلى جنب.

المادة (14): مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة (15): تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزو الصهيوني والإمبريالي عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوبًا وحكومات وفي طبيعتها الشعب العربي الفلسطيني. ولأجل ذلك يجب على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطبيعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة (16): تحرير فلسطين من الناحية الروحية يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تمييز ولا تفريق سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل هذا فإن أهل فلسطين يتطلعون لنصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة (17): تحرير فلسطين من الناحية الإنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحرية، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين لكرامة الإنسان وحرية في العالم.

المادة (18): تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة (19): تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947م، وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة (20): يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليس قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة (21): الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة (22): الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أمانى الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي مما يؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرته جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة (23): دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعاً، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستيقاظاً لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة (24): يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة (25): منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة (26): تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية على حسب إمكانياتها لتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية.

المادة (27): يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة (28): الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة (29): المقاتلون وحملات السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقى لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة (30): يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة (31): يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة (32): لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

الملحق رقم (2)

النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

الباب الأول - مبادئ عامة:

المادة 1: يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.
المادة 2: تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

المادة 3: تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني. في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.
المادة 4: الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

الباب الثاني - المجلس الوطني:

المادة 5: ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

المادة 6:

أ. إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تنتهي ظروف الانتخابات.

ب. إذا شغل مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة.

المادة 7:

أ. المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.
ب. القدس هي مقر المجلس الوطني الفلسطيني.

المادة 8: مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس. ويكون مكان

انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر، حسب الظروف. فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة 9: يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة 10: ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

- أ. التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.
- ب. التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.
- ج. الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.
- د. أي مسائل أخرى تعرض عليه.

المادة 11:

يؤلف المجلس الوطني تيسيراً لأعماله، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها. وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قرار بشأنها.

المادة 12:

يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

الباب الثالث- اللجنة التنفيذية:

المادة 13:

- أ. يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.
- ب. يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.
- ج. تنتخب اللجنة من داخل المجلس الوطني.

المادة 14: تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

المادة 14: "معدلة" تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

وإذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب تملأ الحالات الشاغرة كما يلي :

- أ. إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.
- ب. إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.
- ج. في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين.

المادة 15: اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني وتكون مسؤولة أمامه، مسؤولية تضامنية وفردية.

المادة 16: تتولى اللجنة التنفيذية:

أ. تمثيل الشعب الفلسطيني.

ب. الإشراف على تشكيلات المنظمة.

ج. إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

د. تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها. وعلى وجه العموم، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.

المادة 17: يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

المادة 18: تنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

أ. الدائرة العسكرية.

ب. دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.

ج. دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.

د. دائرة البحوث والمؤسسات المختصة.

هـ. دائرة الشؤون الإدارية.

و. أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة إنشائها ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين. ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية.

المادة 19: تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تعيينها على تحقيق أغراض المنظمة.

المادة 20: تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخابها.

المادة 21: يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الرابع- أحكام عامة:

المادة 22: تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في حوض معركة تحرير فلسطين.

المادة 23: تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري وتعبئة جميع طاقات التحرير.

المادة 24: ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

المادة 25: موارد الصندوق تتألف من:

أ. ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص.

ب. المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.

ج. طابع التحرير الذي تنتهه الدول العربية لاستعمالها في المعاملات البريدية وغيرها.

د. التبرعات والهبات.

هـ. القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.

و. أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

المادة 26: تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع تبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية.

المادة 27: يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقررره اللجنة التنفيذية وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

المادة 28: يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هذا النظام.

المادة 29: تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة بأغلبية ثلثي أعضائه.

الباب الخامس - أحكام انتقالية:

المادة 30: يحل المجلس الوطني المنعقد في القاهرة بتاريخ 1968/7/10 محل المجلس الانتقالي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى النظام.

المادة 31: تكون مدة المجلس الوطني آنف الذكر سنتين ابتداء من 1968/7/10 إذا لم يتيسر إجراء انتخاب لأعضاء المجلس الذي سيخلفه، يجتمع ويقرر إما تمديد مدته لفترة أخرى أو أن يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرها.

المادة 32: يحق للمجلس الوطني، وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسيماً يرى ذلك ملائماً، وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة.

جرى التعديل بتاريخ 1991/9/23م في الدورة العشرين للمجلس.

الملحق رقم (3)

نص وثيقة إعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته رقم (19) المنعقدة بالجزائر من 12-15/11/1988م

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالتبثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القيمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله

السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، وأصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل منذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع بالأسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحدة لا يسير عجالات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكلوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب" وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923 قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، واخضاع الباقين منهم للاحتلال والإضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته- ولقد وصل نضاله المحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفقتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الأدرak الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الإستيعاب والنضج، وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الإحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية. واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تتأشد أبناء أمتها مساعدتها على إكمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الإنحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظل طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعامل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني 1988 ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاعوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيق،

واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرنا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والإعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقي دائماً وطننا حراً لشعب من الأحرار.

الملحق رقم (4)

نص مبادرة السلام الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته (19) المنعقدة بالجزائر عام 1988م

ان المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام استنادا الى إعلان الاستقلال الصادر يوم 1988/11/15 وتجاوبا مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية، يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول الى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ واحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وآخرها قرارات مجلس الأمن الدولي 608/607/605 وقرارات القمم العربية بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة. وتحقيقا لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على :

1- ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، آخذين بالاعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم 242، 338، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملا بمبادئ واحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة او بالغزو العسكري، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

2- انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلالها منذ العام 1967 بما فيها القدس العربية

3- إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي إقامتها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام 1967.

4- السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.

5- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

6- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الأديان.

7- يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام، بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وان العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كوندراالية وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزا للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما.

ويجدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحقها في النضال من أجل استقلالها، ويعلم مجددا رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة مؤكدا التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية في الجزائر لعام 1988 وقراري الأمم المتحدة 159 / 42 لعام 1987 و 61 / 40 لعام 1985 وبما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ 1985/11/7 بهذا الخصوص.

الملحق رقم (5)

البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية
الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة 1-1974/6/8

إن المجلس الوطني الفلسطيني :

انطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 يناير 1973، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا العظيم لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس الوطني ما يلي :

1- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4- أن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5- النضال مع القوى الوطنية الأردنية لاقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

- 6-تناضل منظمة التحرير لاقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتقنة حول هذا البرنامج.
- 7-على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوي الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية.
- 8-تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.
- 9-تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.
- 10-على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

الملحق رقم (6)

خطاب اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير
إلى الرئيس ياسر عرفات
السيد الرئيس

رداً على خطابكم المؤرخ في 9 سبتمبر (أيلول) 1993، فإنني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط

إسحق رابين
رئيس وزراء إسرائيل

الملحق رقم (7)

خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل
من الرئيس ياسر عرفات
إلى إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل
السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ومن منطلق إيمان راسخ أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية

تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقمي 242 و 338

إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات

وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار.. حقبة خالية من العنف. وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

وفي ضوء إيدان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و338، فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

ملحق رقم (8)

قرار إنشاء السلطة (الوطنية) الفلسطينية

صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني

في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993 في تونس

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطيني

ملحق رقم (9)

النص الحرفي لمبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام 2002 والتي اعاد وزراء الخارجية العرب تبنيتها في قمة الرياض في 28 آذار 2007م ان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشر - إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو (حزيران) 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكد إسرائيل في هذا الصدد.

- وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (242 و338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، والى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

— وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الاطراف:

- 1— يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وان تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا. 2 — كما يطالبها القيام بما يلي:
- أ — الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.
- ب — التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- ج — قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.
- 3— عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:
- أ — اعتبار النزاع العربي — الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
- ب — إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.
- 4— ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
- 5— يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحققنا للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبا إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمنا يسوده الرخاء والاستقرار.
- 6— يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.
- 7— يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي. المصدر: جريدة الشرق الأوسط/العدد 10346/ 27 آذار 2007م.

**An-Najah National University
Faculty of graduate Studies**

**PLO Political Experience
From The Armed Resistance to the Peaceful Settlement
(1964-2006)**

**by
Hamzeh Abdul Hameed Mahmoud Al-Smadi**

**Supervised by
Dr. Othman Othman**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of
Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of
Graduate Studies at An-najah National University, Nablus-Palestine
2008**

**PLO Political Experience
From The Armed Resistance to the Peaceful Settlement
(1964-2006)**

by

Hamzeh Abdul Hameed Mahmoud Al-Smadi

Supervised by

Dr. Othman Othman

Abstract

The thesis examines the nature of the political and intellectual changes in the PLO Coordinates since its inception in 1964 up to the year 2006. The intended amendments to the Palestinian national project, which defined features national charter in 1968. In response to the subjective and objective conditions, the result of the shift, first armed struggle and the People's Liberation War as a way of the full liberalization, to direct negotiations with Israel as a way for a political settlement. Secondly, the shift from the goal of establishing a democratic state on all Palestinian territories, to built National Authority on the part of Palestine, and then to accepting an independent state on the borders of the partition resolution No. 181. and then accepting a transitional self-rule in the West Bank and Gaza Strip, as a prelude to the establishment of an independent state within the borders of the occupied territories since 1967. And thirdly shift from the goal of the return of refugees to their homes and lands which abandoned them in 1948, to a settlement acceptable and agreed with Israel for their cause. And fourthly the PLO transition from refusal to recognize Israel state, to Palestinian official recognition of its existence in Plestine. Then the shift from refused to recognize the Security Council resolution 242, to an explicit recognition, by Yasser Arafat him self, as a PLO leader.

All these transformations and other affected directly on the political and ideological program of the PLO, and its relationship profit regional and international levels.

That is known as a cause of division in the Palestinian arena. Section of the Palestinian political forces viewed what was a concession and deviation from the fundamental principles governing the conflict with Israel. The other part consider those shifts as a political realistic program succeed in penetrating the logic of Zionist expansion, and exclusively the western support to Israel at the international scene. Apart from that success is a victory on the Arab disability, and on a limited ability of the Palestinian resistance to win the militarily battle with Israel.

Regardless of the arguments of both groups, the best way to absorb this complex political reality and its repercussions, the return to the audit experience the Palestine Liberation Organization from its inception, the reading of the political and the Arab and Palestinian situation that accompanied its inception in 1964. The Researcher notice the role of Egypt led by the late President Gamal Abdel Nasser and the League of Arab States in crystallizing the idea of the Palestinian entity and the PLO establishment 1964, and the drafting of its charter to national statute. Arab role retreated somewhat after the defeat of Arab armies in the war in June 1967, and the increasing role of the resistance in return, especially after the defeat of the Israeli army in the battle of AL-Karameh in 1968, by the Fatah fighters and the Palestinian resistance factions and the Jordanian army. That opened the way for the accession of the Fatah Movement and

factions of the Palestinian armed action to the Organization(PLO)in 1969,and thus led to the dominance of Fateh on the political resolution of the PLO, following the election of Yasser Arafat representative of the Fateh as PLO Executive Committee President in that year. At the same time, Fateh has changed the National Charter of the PLO, and amended some of its clauses and articles, Which became the National Charter.

Since then, it can be said that there has been an overlap between the principles of Fateh, and the PLO objectives and policies.

In the next chapter researcher moved on to talk about the determinants of the PLO political decision-making, and internal and external considerations to be taken into account in its decision, and the mechanisms used in its drafting, and the nature of political parties participating in it, and specialized institutions in the industry, and output. the researcher concluded that the Palestinian decision tends to rely on the tactic more than commitment to strategy, And Dominated by the personal nature of the charismatic Yasser Arafat than by the opinion of the collective leadership of the PLO.

The researcher pointed out that the main output of this situation was the Composition of the (Front rejection) led by George Habash the PFLP former Secretary-General, and the absence of any real impact for many years by the national forces and the masses of the West Bank and Gaza Strip. That was why the writer on the third chapter tries to answer the question which is about the meaning of political legitimacy. Including the

monitoring of the source of the legitimacy and its mechanisms, In the Palestinian arena, the Arab world, and internationally. It is a very important issue, because the hostile force has spared no effort in trying to create political alternatives to the PLO throughout many years. The researcher says here, that the leadership of the organization has succeeded in blending the revolutionary legitimacy and legality charisma, In addition to the use of historical legitimacy, to devote political legitimacy. Despite the provision of the organization's leadership political concessions mission to the United States of America in 1988, and to Israel in 1993, the price of recognizing the legitimacy of representation of the Palestinian people in return.

In Chapter Four, Because of these concessions the Researcher analyzed the PLO position draft political settlement of international and regional raised since 1967, and even the start of the Madrid peace conference in 1991. He Address some detail on the Palestinian national project, founded, principles, and objectives. Researcher addressed how the transformation of this project to a phased program 1974, and then to the political agenda in 1979, and to the peace initiative in 1988, and to the 1993 Oslo Accords.

He said: there are several circumstances and events have contributed to these transformations, and affected on the components of the project and the national cohesion. For example, the civil war in Jordan in 1970, and the war with Israel in 1973, and the civil war in Lebanon in 1975, and the Palestinian Israeli war in 1982 and the siege of Israel to the PLO forces in

Beirut for 87 days, then the outbreak of the first Palestinian Intifada in 1987.

In Chapter five Researcher was dealing with the stages of the political negotiations between the PLO and the government of Israel since 1991, and its consequences, and their negative impact on the entire Palestinian situation. And how the organization's leadership absorbed the political changes that preceded these negotiations, and the purpose of participating, although no readiness to settle by the Israeli leadership, as demonstrated by the official Israeli policy towards the Palestinians.

In Chapter six the writer noticed the presence of five main reasons stood behind the political and intellectual changes in the PLO national draft since 1968 until 1993, as a Conclusion to his Thesis. the first one concern to the political weakness of the PLO, In addition to the structural imbalance in its internal affairs. Resulted in multiple factions and ideas and slogans which led to the organizational divisions, and the absence of the role of the institution and the individual dominance of the resolution, and attempts to create alternatives and the marginalization of the role of the West Bank and Gaza Strip national movement.

Secondly, military weakness resulted from the weakness of the military unity of the resistance factions, and the absence of the Safe Base, and fighting the Israelis' from outside the borders of Palestine, and repeated defeats in the field of internal Jordanian and Lebanese fronts, in addition to the defeats in the confrontation with Israel. Thirdly, the internationalization

of the Palestinian cause, and the strong connection between the future of the Great States interests like the U.S.A and Russia and the Western European countries with any solution to the Palestinian cause. Fourthly, the Arab regimes Wobblers attitude towards the Palestinian resistance, programmes and objectives, and also how to resolve the conflict with Israel. Finally, the emergence of political and intellectual currents within the PLO itself, calls for political realism, and political tactics, and to search for a peaceful settlement with Israel, and not neglecting the powers that govern the conflict with Israel. Ultimately, the Researcher said that the Palestinian leadership has resorted to political experimentation approach to achieving the PLO objectives, and adopted a policy of crisis management rather than treatment. that weaken their ability to accomplish national project.

At last the Researcher made a number of recommendations, such as:

- 1- Rebuild PLO on democracy and constitutionality basics.
- 2- Review its political program after all the political developments in the Palestinian cause.
- 3- Fighting any manifestations of corruption, and strengthen its institutions and strengthening the national unity as away to enhance its legitimacy.
- 4- Dealing with the negotiations with Israel as a form of political struggle to achieve national goals.